الجمهورية الثالثة فى إيران

د . محمد السعيد عبد المؤمن



عبد المؤمن، محمد السعيد.

الجمهورية الثالثة فى إيران/ محمد السعيد عبد المؤمن. ـ القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب،٢٠١٢.

٣٤٤ ص ؛ ٢٤سم.

تدمك ٨ ٠٨٤ ٢٠٧ ٩٧٧ ٩٧٨

١ ـ إيران ـ تاريخ.

أ ـ العنوان.

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠٠٤/ ٢٠١٢

I. S. B. N 978 - 977 - 207 - 084 - 8

ديوى ٩٥٥

الجمهورية الثالثة فى إيران

دكتور
محمد السعيد عبدالمؤمن



الهيئة المصرية العامة للكتاب
٢٠١٢

وزارة الثقافة
الهيئة المصرية العامة للكتاب
رئيس مجلس الإدارة
د. أحمد مجاهد

اسم الكتاب : الجمهورية الثالثة فى إيران
تأليف : الدكتور : محمد السعيد عبد المؤمن

حقوق الطبع محفوظة للهيئة المصرية العامة للكتاب

الإخراج الفنى والغلاف : إلهام عارف

الهيئة المصرية العامة للكتاب
ص. ب : ٢٣٥ الرقم البريدى : ١١٧٩٤ رمسيس
www.gebo.gov.eg
email:info@gebo.gov.eg

مقدمة

لقد كان الاستقلال، الحرية، والجمهورية الإسلامية شعارات ثلاثة رفعتها الثورة الإسلامية في إيران منذ فجر قيامها، وأقسم الثوار على تحقيقها ومازالوا يرفعونها حتى الآن، محاولين الحفاظ عليها بعد أن اتخذت أبعادا جديدة في ظل المتغيرات التي اكتنفت مسيرة الثورة، وأصبح الجيل الثاني للثورة يختلف اليوم مع جيلها الأول على معنى هذه الشعارات وأبعادها، في ظل مسيرة التطور والإصلاح ,خلال ثلاث جمهوريات ,تنوعت اتجاهات الجماعات السياسية التي قادتها على الساحة، والتي تمثل طوائف متفاوتة في السن والعرق والثقافة والهوية السياسية، كما تغيرت ظروف الحياة وأسلوب المعيشة بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، وكبرت المدن وتحولت بعض القرى إلى مدن وأنشئت محافظات جديدة، وفتحت آفاق جديدة، وتولدت احتياجات جديدة، يقول هاشمي رفسنجاني:" لقد حدثت تحولات اجتماعية كبيرة، عندما كنت أزور القرى في

فترة رئاستي كان الناس يطالبون بالماء والخبز، وكان الشباب يطالبون بفرص عمل، أما الآن فإنهم يطالبون بقناة تليفزيونية ثالثة، يطالبون بالجامعات، أصبح في القرية متعلمون ومثقفون من أبناء الفلاحين وتصلهم الصحف وكل القضايا واضحة لهم."(١) ويقول خاتمي:" إن الفكر والرؤية التفصيلية هي إحدى المشكلات الكبيرة للنظام الإداري للبلاد، لابد من الاهتمام بمطالب الجيل الجديد والسعي لتلبية احتياجاته بشكل صحيح وعملي، إن الحرية والقيادة الشعبية والمشاركة الجماهيرية والمجتمع المدني مطالب لها جذور في الثورة ومدونة في الدستور، ولن تتحقق إلا بالاعتماد على مباني وأسس الهوية القومية والدين والأخلاق، لقد بدأت الثورة الإسلامية مرحلة جديدة من حياتها الاجتماعية".(٢)

ربما يحاول الأصوليون التمسك بأصالة شعارات الثورة من خلال المحافظة على إطارها العام، وما حققته من إنجازات في مجالات العمل المختلفة من سياسي واجتماعي واقتصادي، بغض النظر عن ثقلها وقيمتها الحقيقية في حياة الناس، ودون أن تتحول إلى مجرد رموز تتفاوت مع مايرصد تحتها من أعمال، في حين يسعى الإصلاحيون إلى تطوير هذه الشعارات لتعبر عن متطلبات المرحلة الجديدة التي تمر بها إيران، وهذا التطوير الذي عبروا عنه بالإصلاح يقتضي إدخال عناصر جديدة إليها، إضافة إلى تغيير بعض المفاهيم التي علقت بها نتيجة بعض الممارسات الخاطئة، فضلا عن إصلاح هذه الأخطاء، وكذلك إعادة النظر في بعض المسائل والقيم والأهداف، يقول الزعيم خامنئي:" إذا كانت القوى الثورية تريد أن تخرج من التحجر وتبعد اليأس عن المجتمع، فلابد أن تتحرك إلى الأمام وإلى التقدم والتجديد على أساس قيم الثورة، وهو ما أسميته بالإصلاحات الثورية، ومن الطبيعي أن تعطي بعض الجماعات السياسية أولوية لبعض القيم على قيم أخرى، ولكن من الأفضل أن يكون الاهتمام متوجها لكل الأبعاد، ويمكن للجماعات أن تكمل بعضها البعض في هذا الإطار وأن تقبل كل منها الأخري وتتحملها، المهم أن تكون حركة الجميع في إطار القيم الإسلامية حتى يستفيد المجتمع وتصل الثورة إلي أهدافها.(٣)

الأيديولوجية والمصلحة:

عندما قامت الثورة الإسلامية في إيران اتخذت لنفسها أيديولوجية خاصة، أقامت على أساسها نظامها السياسي الذي لقي تأييدا شعبيا في الاستفتاء عليه وسط حماس العمل الثوري، جعله يستمر أكثر من عقدين من الزمان خلال ضغوط خارجية غير عادية، تمثلت في رد فعل معاد من دول الجوار ودول المنطقة وعدد كبير من دول العالم إزاء شروع هذا النظام في تصدير الثورة الإسلامية خارج إيران، وتمثلت في الحرب العراقية الإيرانية التي استمرت ثماني سنوات وكان وقودها زهرة شباب إيران وإمكاناتها المادية المتعددة وديون ذات فوائد باهظة، وتمثلت في الاحتواء المزدوج الذي فرضه التحالف الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على إيران بويلاته الاقتصادية والسياسية وآثاره الاجتماعية المدمرة، وتمثلت في محور الشر الذي أدرج فيه النظام الإيراني كقاعدة لهذا المحور، حتى باتت أيديولوجية ولاية الفقيه أساس صمود النظام الإيراني أمام الضغوط الخارجية القوية والمتلاحقة، وبات التراجع عنها أمرا يرقى إلى فكرة الارتداد عن النهج الإسلامي - كما تؤكد القيادات المحافظة - رغم وجود مراجعة حقيقية لمتعلقات هذه الأيديولوجية من مواقف وسياسات على المستويين الفكري والعملي، وتجد هذه المراجعة في إطار الصراع بين الأصوليين والإصلاحيين ترحيبا واضحا من قيادات النظام سواء على المستوى العلمي الحوزوي أو المستوى المدني الإداري، وقد يبدو للبعض أن هذه الأيديولوجية قد باتت مهددة، أو صارت عرضة للتحول أو التغيير في ظل المتغيرات الدولية الراهنة، لكن من الواضح أن الجدل الدائر على الساحة السياسية الإيرانية لا يمس جوهر هذه الأيديولوجية مما يوحي بعدم إمكانية تحقق هذا التحول.

حقيقة الأمر أن أيديولوجية ولاية الفقيه قد قامت على أسس من المذهب الشيعي الإثني عشري الذي يدين به غالبية الشعب الإيراني، وأن الخلاف حول ولاية الفقيه خلاف يتعلق بفروع وليس بأصول في هذا الفكر، بل لعل ولاية الفقيه قد استمدت قوتها من فكرة المحافظة على المذهب ذاته والإبقاء على مقوماته، أي أن هذه الأيديولوجية تحقق مصلحة دينية يؤمن بها الشعب الإيراني وتدعم تراثه

الثقافي والحضاري، مما جعل هذه الأيديولوجية تمتزج بعنصر مصلحة المسلمين الذي يقره المذهب الشيعي، بل ويرفعه فوق النص الديني أحيانا، وهو الذي أتاح للفقه الشيعي الامتداد عبر باب الاجتهاد ليعايش متغيرات الزمان، ويحل معضلاته ويخرج الشعب الإيراني وقياداته من أزمة الضغوط الخارجية.

إن مبدأ المصلحة ليس دخيلا على الأيديولوجية الحالية للنظام السياسي الإيراني، باعتباره أصيلا في الفكر الديني وطوق نجاة للمشرعين الأصوليين من الشيعة في ملاحقة الأحداث والتطورات، ومن ثم فإن النظام الحوزوي يراهن في بقائه واستمراره على هذا المبدأ، وهو لا يخشى من تداعياته السلبية على المجتمع لإحكام ضوابطه، ووضوح فكرته التي ترتبط ارتباطا عضويا بمبدأ التقية الديني، الذي ساعد على بقاء التشيع واستمراره مع العنت والاضطهاد في العصور الإسلامية المختلفة.

الرئاسة التاسعة:

تبدأ الجمهورية الثالثة في رأي الدارسين مع انتصار المحافظين الجدد في الانتخابات التشريعية، ونجاحهم في الدورة التاسعة لرئاسة الجمهورية الإسلامية في إيران، حيث أسفرت نتيجة المرحلة الأولى عن إعادة بين هاشمي رفسنجاني ومحمود أحمدي نجاد الذي كان رئيسا لمدينة طهران ,ثم تمكن من انتزاع الفوز من رفسنجاني.

لم يستسلم رفسنجاني أمام هذا التوجه الجديد للنظام ,فعمل على أن تستمر الجمهورية الثانية أو تعود ,من خلال تكتل الإصلاحيين وباتفاق كافة الأحزاب والجماعات الإصلاحية ,باستثناء حزب الثقة الوطني ,على ترشيح مير حسين موسوي لخوض انتخابات الرئاسة العاشرة تحت رايتهم، لكونه من الحرس القديم للثورة الإسلامية، ومن قيادات اليسار الإسلامي لفترة طويلة، رغم أنه بعد خروجه من الوزارة، وإلغاء منصب رئيس الوزراء اعتزل الحياة السياسية، ولم يشارك حتى الآن في أي حدث على الساحة السياسية، ومير حسين موسوي رئيس وزراء فترة الحرب العراقية الإيرانية التي استمرت ثماني سنوات، وتمثل عودته عودة الحرس القديم واستمرار الجمهورية الثانية.

إذا كان موسوى قد حظى بدعم كافة فئات اليسار ابتداء من علماء الدين إلى مجاهدى الثورة، فقد حظى أيضا بدعم الطبقة المتوسطة التى انتعشت فى عهد حكومته، مع الضغط على طبقة التجار والرأسماليين، وتحول القوى الشعبية إلى الدعم الحكومى ,والتعاون مع الحكومة فى المجالات المختلفة إبتداء بالعمل الحكومى والقطاع العام إلى التعاونيات والمنح الدراسية الحكومية للطلاب. ومن ثم كان خيار مير حسين موسوى هو الفرصة الجديدة وربما الأخيرة لكى تستمر مدرسة رفسنجانى على الساحة، لكن انتصار أحمدى نجاد أكد على رغبة النظام والجماهير فى المضى قدما مع الجمهورية الثالثة.

الهوامش:

(١) صحيفة همشهرى بتاريخ ١٣٧٨/١٠/١٩هـ.ش

(٢) صحيفة ايران بتاريخ ١٣٧٩/٢/١٠هـ.ش.

(٣) صحيفة همشهرى بتاريخ ١٣٧٩/٢/٢٤هـ.ش.

المبحث الأول
تطور الفكر السياسي

كان نظام الجمهورية الإسلامية خلال السنوات العشر الأولى من عمره يمثل نسيجا واحدا لهرم كبير يأتى آية الله الخمينى على رأسه بلا منازع، وحوله مجموعة من المستشارين والمنفذين الذين لا يختلفون معه، حتى وإن ظهرت خلافات فإنها تنتهى بسرعة من خلال حل وسط يوافق عليه، مما دفع الخبراء إلى القول أن هذه المرحلة تمثل الجمهورية الأولى من عمر النظام، انتهت بوفاة الخمينى وتقاسم السلطة بين آية الله سيد على خامنئى فى مقعد الزعيم، وآية الله هاشمى رفسنجانى فى مقعد رئيس الجمهورية. لقد بدأت الجمهورية الثانية من خلال تعديل الدستور، وتم خلالها إطلاق اليد لرئيس الجمهورية رفسنجانى فى إعادة البناء السياسى والاقتصادى وتعمير البلاد وإزالة آثار الحرب العراقية الإيرانية، وقد ساعدت الظروف الإقليمية والدولية الرئيس رفسنجانى على تحقيق قدر من انفتاح النظام سياسيا واقتصاديا، بقدر يبتعد به عن الجمهورية الأولى، والسياسات التى أقرتها تحت زعامة الخمينى، وتحول شعار النظام من المثالية إلى الواقعية، وقد سمح هذا الانفتاح بظهور حركة الإصلاحيين التى كانت

تنظر بعين الحذر إلى الزعيم، وتعمل على إرضاء رفسنجانى الداعم الأكبر لها، كما كانت تتطلع فى نفس الوقت للفرصة المناسبة لتوسيع مجال عملها، وتحقيق طموحاتها.

وقد أفرز هذا التوجه المرحلة الثانية من هذه الجمهورية مع تولى حجة الإسلام والمسلمين سيد محمد خاتمى رئاسة الجمهورية بعد انتهاء فترتى رئاسة رفسنجانى. وقد شهدت هذه المرحلة تطورا كبير فى حركة الإصلاح السياسى، باعتبار أن الرئيس خاتمى قد ساعد على إنشاء تكتل الثانى من خرداد، وأضفى عليه من فكره، كما سعى أن يبلور الإصلاح السياسى من خلال نظرية ولاية الفقيه بابتكار أطر جديدة للممارسة السياسية، مثل القيادة الشعبية الدينية، والاقتدار الوطنى، وغير ذلك، إلا أن هذه الأطر قد سمحت بدخول عناصر خارجة على نظرية ولاية الفقيه من الليبراليين والعلمانيين وغيرهم، رغم محاولات التنقية التى كانت تتم بين الحين والحين، والتى كان الرئيس السابق رفسنجانى يشارك فيها من خلال مجمع تحديد مصلحة النظام الذى دعمه ليكون مرجعا دستوريا يحد من صلاحيات السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية، وتضييق الخناق على الزعيم والضغط عليه لمسايرة حركة الإصلاح. على الجانب الآخر كان الحرس القديم للثورة والنظام يرقب التطورات فى الجمهورية الثانية، وكان القلق يسيطر على الزعيم نتيجة إحساسه بتحول جديد لمسيرة الثورة والنظام يسيطر عليه قدر كبير من تنازع النفوذ وتعارض التوجهات وصراع للأفكار والنظريات، ربما يتسبب فى ضعف النظام وانهياره، خاصة وأن حركة الإصلاح اتخذت كثيرا من المعايير الغربية للممارسة السياسية، وأفرغت المحتوى الإسلامى للديمقراطية، كما انشغلت بالنظريات عن الإصلاح الاقتصادى ورفع المعاناة عن الجماهير، فضلا عن فتح قنوات مع العالم الغربى الذى كان يمثل فيما مضى القوى الاستكبارية التى قام النظام لمناهضتها، وهذه القنوات سمحت بتسرب الضغوط الأجنبية إلى الساحة الداخلية، وتشتت المقاومة الوطنية فى مواجهة هذه الضغوط. كل هذا جعل الزعيم يتجه إلى محاولة ضبط النظام من خلال إعادة بناء الأصولية بأساليب ابتكارية يتمثل فيها روح الإصلاح، وإحياء

قيم الثورة وفكر المستضعفين، بمساعدة الجيل الثانى من الثورة ودعم من الحرس القديم، فنجح فى تحقيق خطوات عملية، أثمرت عن إحداث تحول فى فكر الحوزة العلمية الدينية، وإيجاد حركة أصولية بين الشباب وفى الجامعات، وتربية كوادر تنفيذية مشبعة بالفكر الأصولى الجديد، استطاعت أن تنفذ إلى السلطة القضائية ثم السلطة التشريعية بمجالسها المختلفة المحلية ومجلس الشورى الإسلامى، مع وجود مجلس الرقابة على القوانين أيضا فى يد الأصوليين، ثم إلى السلطة التنفيذية.

كانت انتخابات رئاسة الجمهورية الإسلامية التاسعة فى إيران نقطة فارقة فى مواقف الشخصيات والقيادات والجماعات والأحزاب والتكتلات السياسية تجاه المرحلة القادمة من عمر النظام، والتى تعتبر أدق المراحل وأصعبها، نظرا لتعقد الموقف داخل إيران وخارجها، فعلى الصعيد الداخلى تركت الحركة الإصلاحية بصمتها على الساحة السياسية، وبغض النظر عن الصراع بين المحافظين والإصلاحيين حول مفهوم الإصلاح السياسى ومقوماته وأبعاده ونتائجه، إلا أنه وبرغم المعوقات والتحديات أصبح واقعا ملموسا عبرت عنه الممارسة الانتخابية الأخيرة، التى قلبت الموازين والتوقعات، وأكدت أن الشعب الإيرانى قد بلغ قدرا من النضج السياسى يؤهله لانتخاب رئيس لا تفرضه الأحزاب والتكتلات والقيادات السياسية. وعلى الصعيد الخارجى دخلت العولمة مرحلة إجرائية جديدة لتنفيذ خريطة الشرق الأوسط الجديد، بما لا يتناسب مع التوجهات الأصولية الإيرانية، وما يتقاطع مع الحلم الإيرانى، وهو ما فرض على إيران ضغوطا وأعباء كبيرة أثقلت كاهل النظام والشعب. من هنا كان من الضرورى أن يلقى كل طرف بثقله فى المعركة الانتخابية لتأكيد توجهه فى هذه المرحلة الحساسة، ولعل الزعيم سيد على خامنئى يكون أول الرابحين فى هذه الانتخابات لاعتبارات ثلاثة، أولها: الحصول على تأييد شعبى كبير للنظام، وبالتالى لقيادته، من خلال الإقبال على صناديق الاقتراع فى جولتين متتاليتين فى أسبوع واحد، رغم اتهام الغرب لإيران بتزوير الانتخابات، من خلال حذف مجلس الرقابة لعدد كبير من المرشحين وخاصة من الإصلاحيين، مما يعنى إقرار الجماهير بهذا

الإجراء. وثانيها: نجاح انقلاب سلمى داخل النظام تم بمقتضاه تسليم السلطة التنفيذية بعد السلطة التشريعية للجيل الثانى للثورة من الأصوليين التجديديين الذين يدينون له بالولاء، وثالثها: أن الزعيم تخلص من بعض شركائه فى إدارة النظام، وعلى رأسهم هاشمى رفسنجانى الذى أشيع أنه على خلاف معه حول توجهات المرحلة القادمة، فضلا عن تقليم أظافر الإصلاحيين المتطرفين الذين رفضوا مرجعيته، مثل رضا خاتمى شقيق الرئيس السابق. وهذا الربح يجعله الحاكم المطلق خلال المرحلة القادمة من عمر النظام، ويساعده على تحقيق أهداف ولاية الفقيه وهو إقامة الحكومة الإسلامية كما رسمها آية الله الخمينى الزعيم المؤسس، وهذا يعنى إعطاء ولاية الفقيه كافة الصلاحيات التى تعب الإصلاحيون من أجل تقليصها، واستمرار ولاية الفقيه بدون تعديل.

والرابح الثانى هم الفقراء الذين نجحوا فى عقاب الأحزاب والتكتلات السياسية التى لم تعبأ بهم، فرفضوا مرشحيها، كما أسمعوا صوتهم إلى القيادة حتى تعمل لهم حسابا فى خططها المستقبلية، ويمكن إضافة الشباب إلى هذه الشريحة، حيث استطاعوا الالتفاف حول أحد أبناء جيلهم، ليصعد بدورهم فى الحياة العامة، خاصة وأنهم يمثلون الأغلبية الساحقة من الإيرانيين، مع الطبقة الوسطى التى تأرجحت فترة بين المحافظين والإصلاحيين، إلى أن سلمت فى النهاية قيادها للأصوليين. يضاف إليهم شريحة العسكر من حراس الثورة والبسيج الذين كان لهم دور فى نجاح أحد منسوبيهم، ولهم تطلع فى دعم قدراتهم لمواجهة التهديدات المحتملة، فضلا عن احتلالهم مقاعد فى الحكومة.

كان المشهد السياسى الإيرانى بعد فوز نجاد بالرئاسة ينبئ عن تغيير فى شكل الخريطة السياسية الداخلية، سواء بالنسبة للمحافظين أو الإصلاحيين، حيث تفككت التكتلات الموجودة، وظهرت تكتلات جديدة ذات توجهات جديدة واستراتيجيات وسياسات جديدة، لتستكمل الصراع السياسى حول توجيه المرحلة القادمة، ويمكن القول إن إمساك الأصوليين بمقاليد الإدارة فى إيران يعيد شعار المثالية الدينية والأيديولوجية إلى حيز التفعيل، وتطبيقه من خلال أساليب عملية وثورية، وربما يجعل البعض يرصد هذا التحول على أنه ثورة ثانية قام بها

الأصوليون وعلى رأسهم الزعيم، أو أن يعتبرها المعارضون ارتداداً عن المجتمع المدنى الذى أرست قواعده حركة الإصلاح، مما يجعلهم يسمون هذه الفترة بالجمهورية الثانية، على أساس استمرار حركة الإصلاح ولو من خلال حكومة ظل.

لاشك أن الخطاب السياسى للرئيس الإيرانى أحمدى نجاد يحكمه عدد من الثوابت التى ينبغى أن نأخذها فى الاعتبار، والأصولية تأتى على رأس الثوابت عند محمود أحمدى نجاد، فالأصولية عنده ليست لها حدود حزبية، والأصولية هى عين الإصلاح، ولا يكون هناك إصلاح بلا أصول وقواعد، ومن ثم فالأصولية متطورة. والإصلاح الأصولى عند نجاد يبدأ من إصلاح الحكومة لأن معناه إصلاح البلاد. والحكومة عند نجاد لا تتوقف عند مجلس الوزراء، وإنما هى بالمعنى الذى أراده الخمينى لها أى الحكومة الإسلامية، حيث أصر على أن ينص الدستور على أن رئيس الجمهورية هو الشخصية الثانية فى البلاد بعد الزعيم، وهذا المنصب لم يفقد موقعه بعد وفاة الخمينى مع تولى الرئيس رفسنجانى، ولكن رفسنجانى أضعفه بعد أن تركه عندما قام بتفعيل مجمع تحديد مصلحة النظام ليقفز فوق الرئيس، وهو ما حاول الرئيس السابق خاتمى إصلاحه. ومع نجاح نجاد فى الوصول لرئاسة الجمهورية الإسلامية وتغلبه على رفسنجانى أى الشخص الثانى فى النظام من خلال تأييد شعبى، يرى أنه يستطيع أن يمضى قدما فى الإصلاح السياسى على أساس الأفكار الأولى للزعيم الراحل والتى ترجمها الدستور، وهذا يجعل رفسنجانى الذى عاد لرئاسة مجمع تحديد مصلحة النظام يسعى لدعم المجمع لوقف جموح شخصية الرئيس ومواجهة أخطائه، مع إنشاء تكتل تحت اسم جبهة الاعتدال لنفس الغرض. لكن من الواضح أن الرئيس أحمدى نجاد قد قرأ التاريخ جيدا، حيث يدرك أن إيران ذات رسالة عالمية، وأن الثورة الإسلامية قد قامت بتشكيل وتثبيت نظام إسلامى، وشكلت حكومة إسلامية نجحت فى صمودها أمام أعدائها، عندما وضعت فى اعتبارها أنها تمهد للحكومة العالمية للإسلام، ومن ثم فهو يرى أن الوقت قد حان لتشكيل الدولة الإسلامية، والزعيم خامنئى يشاركه هذا الرأى. فالزعيم الإيرانى سيد

على خامنئى قد استطاع أن يعود بولاية الفقيه إلى نفس المستوى الذى كانت عليه فى عهد الزعيم السابق الإمام الخمينى، بما يسمح أن يستحق لقب إمام، رغم أن الوضع فى إيران قد أصبح أكثر تعقيدا، كما أن الوضع فى المنطقة والعالم قد أصبح أكثر ضغطا على إيران، حقيقة أن الخمينى قاد ثورة غيرت وجه النظام فى إيران، فصارت ولاية الفقيه على يديه بالقوة التى لا تقاوم، فكان الحاكم المطلق، إلا أن خامنئى الذى تولى مكانه من أضعف نقطة حيث كان مجتهدا، ولم يكن مرجعا، قد استطاع بعد أن أصبح مرجعا أن يمسك بخيوط الولاية بشكل يجعله الحاكم المطلق فى إيران.

ومن الواضح أن هناك أربعة أسس ينطلق منها الخطاب السياسى للرئيس محمود أحمدى نجاد، الأساس الأول: يتمثل فى لقبه وانتسابه، وهو أحمدى النسب أو الأصل، فهو يدرك فى أعماقه أنه من تلك السلالة التى تشربت الإسلام، فصار دما يجرى فى عروقها، وإلهاما يخطو بحركتها، ويقينا يجعل كل مصائب الدنيا تهون معه، وفكرا نقيا ساميا يطرق كل الآفاق، وطهارة وشفافية تجنب الفساد والآثام، ورسالة إلى العالم بالهداية، وحكومة عالمية بالفطرة الإسلامية، وحركة دائبة لتعمير الكون، وهذا الأساس يجعله يتميز بالشفافية وطهارة اليد. وهو فى إطار ذلك يؤمن بأن إيران صاحبة رسالة عالمية لأنها فى ماضيها حملت الدين الإسلامى إلى شعوب آسيا وأفريقيا، وعندما اجتاح المغول العالم الإسلامى، استطاعت إيران أن تدخلهم إلى حظيرة الإسلام، فيكونوا أعظم دولة فى إيران وشبه القارة الهندية. وهو من خلال قراءته لتاريخ إيران الإسلامى بهذا التوجه يؤمن بالحكومة العالمية للإسلام، وبحتمية قيامها وتحقق أهدافها. كما يؤمن أن الولاية المحورية هى إرساء جميع القيم الإسلامية ومتطلبات الولاية فى البلاد، كذلك يؤمن بضرورة توجيه الثورة نحو العالمية التى كانت وستظل الهدف الرئيسى للثورة الإسلامية. حيث يرى أن الإدارة الثورية تقوم على قاعدتين: الأولى تعود إلى تلقى أساس الثورة، وهو إيجاد مجتمع إسلامى نموذجى ومتقدم، كمقدمة ومنطلق لحركة إقامة الحكومة العالمية للإسلام، أما الثانية فتتعلق بجدارة الشعب الإيرانى ولياقته للقيام بهذه الرسالة العظيمة،

ويعتبر أن الاعتقاد بشمولية وتكامل الإسلام، ثم التوكل على الله، والتخطيط والتدبير بما يتناسب مع المصادر والظروف، من خصائص الإدارة الثورية الفدائية.

الأساس الثانى يتمثل فى البيئة الفقيرة التى نشأ فيها، وهى أحد أزقة حى جنوب طهران الفقير بعد نزوحه مع أسرته من مدينة كرمسار الفقيرة مسقط رأسه، وقد وجد من احتكاكه بالفقراء، واندماجه مع البسطاء أن لديهم طاقة هائلة لا تستغل بسبب عدم الاهتمام بهم، وأن هذه الطاقة تتخطى المجالات الاقتصادية إلى المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية، وهو لا يخشى هذه القوة الحيوية مما جعله يؤمن بأنه يمكن تحقيق ثورة الحفاة لمصلحة تقدم البلاد، فالثورة عنده نسيم الرحمة والحكومة نسيم الخدمة. وكانت مشاركته للفقراء وخاصة الشباب مشاكلهم وأحلامهم أساس سياسة الباب المفتوح التى ضمنت له الكثير من الأفكار الابتكارية، إزاء توفير وبلورة العقل الجماعى التى مكنته من حل المشاكل، ورفضه للواقع المؤلم، وتفكيره فى تغييره من خلال العمل الخلاق والحركة الدائبة والفكر الوثاب، وجعلته يؤمن بأن النموذج الاقتصادى الأمثل هو ما يتناسب مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع. وربما كان من المتوقع أن يتجه نجاد تحت هذا التأثير إلى النظم الاشتراكية، إلا أن توجهه الإسلامى جعله يفكر بمنطق الموازنة الذى يضع فلسفة جديدة لرأس المال، حيث يؤمن بالاستثمار الإنتاجى، فالخصخصة فى نظره ليست بيع مؤسسات الدولة للأفراد، بل إعطاء الفرصة للمشاركة الجماهيرية، ومن فرصة متساوية للجميع، دون المواجهة مع اقتصاد السوق، والتوزيع المتعادل للفرص ينبغى أن يتم جغرافيا أيضا أى بين المحافظات، مع حماية سوق الاستثمار والرقابة الصحيحة عليها، حيث يعارض السمسرة والاستغلال.

ورغم أن نجاد يعرض نوعا جديدا من الإدارة، إلا أنه يعتبر من المتأثرين بمدرسة الشهيد محمد على رجائى رئيس الجمهورية الأسبق الذى اغتالته منظمة مجاهدى خلق فى عملية تفجير مقر رئاسة الوزراء فى طهران فى ٣٠/ ٨/ ١٩٨١م، فهو يؤمن بالقيادة الشعبية الدينية باعتبارها أساس الحكومة الإسلامية

التى تلعب الجماهير دورا أساسيا فيها، ولا يتشكل النظام بدون تواجدها، مؤكدا أن رصيده العظيم يكمن فى عشق خدمة الشعب، ويؤمن أحمدى أنه ينبغى إصلاح العلاقة بين الإدارة والجماهير، واكتساب ثقتهم فى الخطط والبرامج، فالجماهير ترفض الحزبية الرائجة، وإدارة الأمور خلف الأبواب المغلقة. وأن التطور ليس اختياريا وإنما هو فرض واجب، لسبق التطورات العالمية، ويجب أن تكون سرعة الحركة متناسبة مع سرعة التطورات، بحيث تكون الإدارة ديناميكية وليست ايستاتيكية، وأن تكون علمية، وتستفيد من آخر منجزات العالم المعاصر. ويؤكد على ضرورة الاستفادة من الثروة القومية بالصورة التى تجعل الجماهير يشعرون بوجودها. ورغم إدراك نجاد أن الإصلاحيين وشيوخ المحافظين لهم موقع هام فى النظام، إلا أنه يراهن على إمساك الجيل الثانى للثورة زمام الأمور، ومع تأكيد نجاد على أنه سيظل ملتصقا بالشعب بعد توليه فإن من المتوقع أن تطفو على السطح أسماء جنود مجهولين كانوا يعملون فى الفترة السابقة معه فى صمت، واستحقوا أن يجدوا موقعا فى الضوء.

ويسعى نجاد إلى رفع الضغوط عن المواطنين من خلال تفعيل هذا النوع من الإدارة وتقليل النفقات غير الضرورية، والاستثمار الذى يتيح توفير فرص العمل، وفى هذا الصدد ينتقد السياسة الاقتصادية للدولة ويصفها بأنها سياسة مريضة لأنها تركز ٦٠٪ من الدورة الاقتصادية فى المدن الكبيرة مما يحرم سائر المدن ويكون له مردود سلبى على البلاد، لذلك يرجع مشاكل البلاد إلى دور الإدارة. من هنا يكون الاهتمام الأول لحكومة أحمدى نجاد هو الملف الاقتصادى؛ حيث إنه يسعى إلى دفع عجلة الاقتصاد الإيرانى من خلال تغيير النظام الإدارى، وجعلها إدارة ثورية متطورة تعمل على منع الفاقد ومحاربة الفساد وعلى اعتماد الشفافية وإعادة توزيع الثروة دون تعقيدات تنظيرية أو استيراد نظريات من الخارج.

الأساس الثالث يتمثل فى تخصصه الهندسى العملى، الذى أكسبه عقلية منظمة، وتفكيرا علميا، وأداء تجريبيا، وتخطيطا واعيا، ثم تفوقه فيه الذى جعله أستاذا جامعيا يتسم بالوقار، ويقدم النموذج الجدير بالاقتداء، والميزان الذى يضبط التفاعل، فهو يؤمن بالإدارة المتطورة من خلال محور العدالة، كما يؤمن أن

التنمية المستوردة ولو كانت تقنية لا يمكن أن تساعد على تقدم البلاد لأنها استمرار للتبعية، ومن ثم فهو يدعو إلى إنتاج ودعم العلم الوطنى، وضرورة التحرك فى اتجاه الدراسات المحورية لا استهلاك العلم. وفى إطار ذلك يدرك أن المركزية ليست إلا للسياسات الكبيرة والتخطيط والتقنين والرقابة. ونجاد يؤمن أن اختيار المسئولين لا يخضع لتوجهاتهم الحزبية أو انتمائهم لليمين أو اليسار، بل إن تنوع المشارب أمر ضرورى فى السلطة التنفيذية لأنه يحقق قفزة كبيرة فى البنية التنفيذية للبلاد، كما يدرك أن إصلاح الحكومة هو أساس إصلاح البلاد، ومواجهة مافيا القدرة والثروة المفسدة، ويؤكد على ضرورة التحول الإدارى فى النظرة تجاه القضايا ,والسلوك تجاه المشاكل والتعود على المواجهة والخطاب العملى الخبير.

الأساس الرابع هو الجهاد الذى خاضه خلال الحرب العراقية الإيرانية دفاعا عن الوطن والثورة، بعد أن تحولت الحرب إلى جهاد مقدس ضد الكفر والاستكبار. ومن ثم فهو يركز على مفهوم الإدارة العادلة والإدارة الثورية، ورغم أن الإصلاحيين يتهمون نجاد بأنه يمينى متطرف، إلا أنه فى أقواله وأفعاله أثبت أنه ثورى من الطراز الأول، وقد جعله ذلك يدرك أن التحديات مع العالم المادى تاريخية وليست مقطعية، وأن تفكيك العدو عن الصديق أمر مهم، يساعد على إحباط مؤامرات الأعداء، وقد عودته الحرب على خوض المناطق الممنوعة دون خوف، كما زادت يقينه بأن الأمن ليس شرطة ولا جيشا بل قاعدة أصولية لها مقوماتها. كما أدرك أن الحرية روح الثورة، وأنها أكبر منحة إلهية، وأن ما تحقق منها ليس أكثر من درجتين من دائرة الحرية التى تبلغ ٣٦٠ درجة. وأن أهم حقوق الحرية هو التواجد فى ساحة إدارة البلاد، والرقابة على هذه الإدارة.

تعهد أحمدى نجاد فى الجمهورية الثالثة بالإصلاح السياسى الأصولى من خلال ثوابت أربعة، هى: الدستور أولا باعتباره الخلاصة الحضارية للفكر الشيعى والميثاق الاجتماعى الأساسى، الثانى هو الحجية والمرجعية والقيادة الموجهة للزعيم، الثالث هو موقع ولاية الفقيه العام والشامل لكل الأجيال، الرابع هو الالتزام بالأسس والبنية والإطار القانونى لنظام الجمهورية الإسلامية، ومن هنا

تتمحور حركة الإصلاح الأصولية حول أساسين: أحدهما عقائدى يتمثل فى الخطاب الشيعى الجديد للحوزة العلمية، والآخر قومى يتمثل فى القيم التراثية للشعب الإيرانى، مع الأخذ بالوسائل التقنية التى تخدم التوجهات الفكرية والثقافية الحديثة، كأدوات لحركة الإصلاح الجديدة. ويدعم حركة الإصلاح الأصولى تلك المكاسب التى حققها الأصوليون وعلى رأسهم الزعيم من خلال الانتخابات الشعبية سواء على مستوى مجلس الشورى الإسلامى أو المجالس المحلية أو رئاسة الجمهورية، والتى أدت إلى نجاح انقلاب سلمى داخل النظام، تم بمقتضاه تسليم السلطات التشريعية والتنفيذية بعد السلطة القضائية للجيل الثانى للثورة من المحافظين التجديديين الذين تخلصوا من بعض شركائهم فى إدارة النظام، فضلا عن تقليم أظافر الإصلاحيين المتطرفين، إلى الحد الذى جعل المحللين يتوقعون أن يقود الزعيم حركة النظام مباشرة مع وجود تلامذته على رأس الأجهزة، كما فعل الخمينى.

وتبدأ دائرة الإصلاح الأصولى عند الجانب الثقافى فالتربية والتعليم ركن أساسى، تدعمه قاعدتان أساسيتان، تتمثل الأولى فى فكر الحوزة العلمية، والثانية فى الثقافة الشعبية، وينسحب هذا على الثقافة العامة والفن، باعتبار أن أعداء إيران يسعون لترويج الابتذال بين الشباب، لذلك يسعى الإصلاح إلى تثبيت الهوية وتأكيد الأمانى السامية، فالهوية متعلقة بالماضى والأمانى متعلقة بالمستقبل، وسوف تكون صناعة الثقافة هى أحد الأدوار الأساسية للسلطة التنفيذية، وكذلك صيانة الثقافة والثقة فى الذات وتفعيلها، باعتبارهما قضيتان هامتان ينبغى الاهتمام بهما على الساحة الثقافية، ومع تأصيل القيم تكون محاولة الوصول لنهضة بآليات سلسة تحل القضايا الثقافية بالوسائل العصرية، مع الحرية الملتزمة ودون التدخل فى الخصوصيات.

والإدارة الثورية الفدائية المتطورة هى أداة أحمدى نجاد لتحقيق طفرة إصلاحية، حيث يعرض نوعا جديدا من الإدارة، يؤمن بالقيادة الشعبية الدينية باعتبارها أساس الحكومة الإسلامية التى تلعب الجماهير دورا أساسيا فيها، ولا يتشكل النظام بدون تواجدها، وتقوم الإدارة الثورية على قاعدتين: الأولى تعود

إلى تلقى أساس الثورة، وهو إيجاد مجتمع إسلامى نموذجى ومتقدم، كمقدمة ومنطلق لحركة إقامة الحكومة العالمية للإسلام، أما الثانية فتتعلق بجدارة الشعب الإيرانى ولياقته للقيام بهذه الرسالة العظيمة، ومن ثم فالإصلاح يركز على مفهوم الإدارة العادلة والإدارة الثورية، وأنه يمكن رفع الضغوط عن المواطنين من خلال تفعيل هذا النوع من الإدارة وتقليل النفقات غير الضرورية، وعدم تركيز الدورة الاقتصادية فى المدن الكبيرة، مما يحرم سائر المدن ويكون له مردود سلبى على البلاد، ومن الضرورى أن تتميز الإدارة بالثورية والتطور مع الشفافية وطهارة اليد، وتقديم الحلول الابتكارية، وأن يكمن رصيدها فى عشق خدمة الشعب، وأن يكون التطور لديها فرض واجب، لسبق التطورات العالمية، ويجب أن تكون سرعة الحركة متناسبة مع سرعة التطورات، كما يركز الإصلاح على ضرورة الاستفادة من الثروة القومية، وخاصة النفط، بالصورة التى تجعل الجماهير يشعرون بوجودها.

ويعتبر الجانب الاقتصادى أحد أهم جوانب الإصلاح الأصولى وشعاره التعمير، أى تنمية المدن والقرى وتعمير البلاد، ويعطى أولوية لمطالب البسطاء مثل تحسين مستوى المعيشة، زيادة قدرة الموظفين والعمال على تلبية احتياجاتهم، إذابة الفوارق بين الطبقات، بسط العدالة وإزالة التفرقة ومحاربة الفساد، والعمل على ترغيب الشباب فى الزواج من خلال منحهم القروض، وحل مشاكلهم، ومنحهم الأمل فى المستقبل، كما يرتب أولويات الاستثمار وتفضيل الوطنى ثم الإيرانيين فى الخارج ثم الأجنبى، مع إزالة كل عوائق الاستثمار. ومع وجود جزء كبير من الموارد فى يد عدد من المؤسسات التى لا تخضع لإشراف الدولة ولا تدخل فى قالب الميزانية، رفع الإصلاح شعار الثورة على الفساد، ويتولى الزعيم خامنئى بنفسه قيادتها ويتابع تفاصيلها، مؤكدا أن القضاء على مشكلات الجماهير رهن بثلاثة أمور هى: الإنتاج وتشغيل الشباب، محاربة الفساد الاقتصادى فى أجهزة الدولة، والوحدة الوطنية. كما يحدد موقع النفط فى خدمة مشروع الإصلاح ليس كعنصر داعم للتنمية الاقتصادية فحسب، بل كحصن مانع للتبعية الأجنبية، مع محاربة الفساد فى هذا القطاع، واستخدامه لدعم سياستها الخارجية، والخروج من عزلتها السياسية وكسر الحصار الاقتصادى، وتحقيق مكاسب سياسية.

حكومة الجمهورية الثالثة:

رغم إدراك أحمدى نجاد أن الإصلاحيين وشيوخ المحافظين والبرلمان والتكتلات السياسية لهم موقع هام فى النظام، إلا أنه كان يشعر فى قرارة نفسه أنه ليس مدينا لأحد إلا الشعب، كما كان يراهن على تأييد الجيل الثانى للثورة والزعيم.والأجهزة التابعة له، وتوافق السلطة القضائية والجيش وحراس الثورة الإسلامية والشرطة وأئمة الجمعة وعلماء الدين وخاصة الشباب منهم، وجاء تشكيله للحكومة تأكيدا على أنه سيظل ملتصقا بالشعب بعد توليه، وهو ما جعل أسماء جنود مجهولين كانوا يعملون فى الفترة السابقة معه فى صمت تطفو على السطح، واستحقوا أن يجدوا موقعا فى الضوء، كما جعل اثنين من مستشاريه من علماء الدين أحدهما للشئون القانونية والبرلمانية وهو حجة الإسلام والمسلمين سيد أحمد موسوى، والآخر لشئون الحوزة وعلماء الدين وهو حجة الإسلام والمسلمين حيدر مصلحى، وهو منصب جديد. كذلك جعل اثنين من علماء الدين فى أهم وزاراته، وهما: حجة الإسلام والمسلمين غلامحسين محسنى ايجيه وزيرا للمعلومات، حجة الإسلام والمسلمين الدكتور مصطفى بور محمدى وزيرا للداخلية. لقد كان هدف أحمدى نجاد تشكيل حكومة متناسقة لا هم لها سوى خدمة الجماهير، وتحقق الأسس الأربعة التى وضعها لها، وهى: بسط العدالة فى الداخل وفى العلاقات الدولية، اتخاذ المحبة أسلوبا للتعامل مع جماهير الشعب، القيام بخدمة الجماهير دون كلل أو شكوى، العمل على تقدم البلاد ماديا ومعنويا. وقد آثر الرئيس أحمدى نجاد قبول التحدى والمخاطرة بأسلوب علمى محسوب، وطريقة جديدة مبتكرة، حيث كانت القائمة الأولى التى عرضها على النخبة السياسية تشمل أكثر من مائة وثمانين وزيرا، وتمثل كافة التوجهات التى يراها للمسئولين التنفيذيين فى المرحلة القادمة، ومن ثم فقد ضمت عدة أسماء لكل حقيبة، وقد اكتسب الرئيس أحمدى نجاد بهذا العرض خبرة فى التعرف على توجهات النخبة تجاه الحكومة القادمة، مما يجعله يخطو خطوة جديدة بتصفية هذه القائمة، وتقديم قائمة أكثر تحديدا للتكتلات البرلمانية التى سيكون لها اليد

الطولى فى منح حكومته الثقة عند التصويت عليها. وفى القائمة قبل النهائية التى عرضها كان حريصا على خلط أسماء من يرتضيهم فى حكومته بأسماء من النخبة السياسية موضع جدل بين التكتلات البرلمانية من الأغلبية والأقلية، بحيث لا يوجد تجانس بينها لتمثل حكومة قوية مستقرة، ومن خلال استطلاع أحمدى نجاد لآراء الخبراء نجح فى التوصل إلى قائمة يرضاها أعضاء مجلس الشورى الإسلامى، هى القائمة النهائية التى قدمها إلى المجلس للحصول على الثقة.

ولما كان الاهتمام الأول لحكومة أحمدى نجاد هو الملف الاقتصادى؛ فقد اختار فريقا متميزا لتولى هذا الملف على رأسه الدكتور محمد خوش جهره المساعد الأول للرئيس وكان عضو اللجنة الاقتصادية لمجلس الشورى الإسلامى، الدكتور داوود دانش جعفرى وزيرا للاقتصاد والمالية، الدكتور على سعيد لو وزيرا للنفط، سيد برويز فتاح وزيرا للطاقة، الدكتور على رضا طهماسبى وزيرا للصناعة والتعدين، محمد رضا اسكندرى وزيرا لجهاد الزراعة، الدكتور مسعود بور كاظمى وزيرا للتجارة، الدكتور على رضا على أحمدى جشفقانى وزيرا للتعاون. حيث يبدو أنه سعى إلى دفع عجلة الاقتصاد الإيرانى من خلال تغيير النظام الإدارى، وجعلها إدارة ثورية متطورة تعمل على منع الفاقد ومحاربة الفساد وعلى اعتماد الشفافية وإعادة توزيع الثروة دون تعقيدات تنظيرية أو استيراد نظريات من الخارج، ويتضح هذا جليا من اختياره على سعيد لو نائبه فى إدارة العاصمة والذى يثق فى رجوعه إليه لتحقيق الهدف الذى أعلنه حول التقسيم العادل لدخل النفط بين المحافظات، مع محاربة الفساد الذى استشرى فى هذه الصناعة. ومن الطبيعى أيضا أن يظهر عدد من الخبراء المرشحين لمساعدة نجاد فى القطاع الاقتصادى لدعم الحكومة، مثل المهندس مجتبى ثمرة هاشمى كبير مستشارى الرئيس، الدكتور فرهاد رهبر رئيس هيئة التخطيط والإدارة، الدكتور محمد شيبانى رئيس البنك المركزى.

ولما كان أحمدى نجاد يوقن أن صناعة الثقافة هى أحد الأدوار الأساسية للسلطة التنفيذية، وأن صيانة الثقافة والثقة فى الذات وتفعيلها، قضيتان هامتان

ينبغى الاهتمام بهما على الساحة الثقافية، فمن الطبيعى أيضا أن يتلمس مساعدة أصحاب الرأى المحافظ فى الثقافة، مثل: محمد حسين صفار هرندى وزيرا للثقافة والإرشاد الإسلامى، على أكبر أشعرى وزيرا للتربية والتعليم، إضافة إلى الشاعر والناقد محسن أحمدى رئيسا للهيئة القومية للشباب، وأمير خادم رئيسا للهيئة القومية للتراث الثقافى والسياحى.

ومع التحولات الداخلية للحكومة باتجاه الأصولية الإسلامية، خرجت منظومة جديدة للسياسة الخارجية الإيرانية لتتشكل من خلال مكتب جديد فاعل يتمتع بكافة الصلاحيات، أسندت إليه كافة الملفات بما فيها الملف النووى، وقد بات واضحا أن الزعيم آية الله سيد على خامنئى يشرف بنفسه على هذا المكتب الذى يرأسه رئيس الجمهورية محمود أحمدى نجاد، ويضم على أكبر ولايتى مستشار الزعيم للعلاقات الدولية، والدكتور على لاريجانى أمين المجلس الأعلى للأمن القومى، فضلا عن عدد من الخبراء فى الشئون الخارجية والعلاقات الدولية، ولم يعد وزير الخارجية أكثر من منفذ لسياسات هذا المكتب، مما جعله يختار شخصا عمل مع أعضاء هذا المكتب، ويمكنه الانسجام فى هذه المنظومة، وهو منوجهر متكى وزيرا للخارجية. وتتمثل أسس المنظومة الجديدة التى ترتكز على أن السياسة فن، فى العناصر التالية:

أولا: تحقيق المصالح الشعبية، ثانيا: فشل النظام الأحادى القطبية، ثالثا: القيام بدور مبتكر وفعال فى إطار النظام العالمى الجديد، رابعا: تعديل الخطوط الحمراء فى السياسة الخارجية الإيرانية والعلاقات الدولية، خامسا: دعم العلاقات مع دول الجوار وخاصة العراق وأفغانستان والدول العربية والإسلامية، سادسا: الترحيب بأى تعاون من أجل دعم الاستقرار والأمن العالمى على أساس العدالة والكرامة الإنسانية، سابعا: استمرار الحوار حول البرنامج النووى الإيرانى فى إطار الاستراتيجية العامة للنظام، ثامنا: الاتجاه نحو دعم العلاقات مع كل من روسيا والصين باعتبارهما من أقطاب العالم. كما اتضح أن أسس العمل فى السياسة الخارجية هى: أولا: الثقة فى النفس عند التعامل مع الأطراف الخارجية إزاء الدعم الشعبى للسياسة الخارجية، ثانيا: الاستعداد والرغبة

والقدرة على التطور والتحول منعا من التجمد فى قوالب جامدة، ثالثا: الاستمرار فى تطوير الجهاز الدبلوماسى لمواكبة التحولات فى السياسة الخارجية، رابعا: التزود بالمعرفة الدقيقة للتعقيدات فى السياسة وخاصة البعد الخارجى، خامسا: البعد عن التسطيح وتبسيط الأمور والسذاجة فى التعامل، سادسا: توحيد الخطاب السياسى فى التعامل مع الأطراف الخارجية والتنفيذ الدقيق من جانب المسئولين الجدد لتعليمات رئيس الجمهورية الذى يرأس مكتب السياسة الخارجية.

وفى هذا الإطار كان واضحا أن الرئيس نجاد يؤمن بالتخصص، مما جعل الشئون العسكرية فى يد العسكريين، لذلك اختار المهندس مصطفى محمد نجار وزيرا للدفاع ودعم القوات المسلحة، لكى يعمل على تلبية احتياجات الجيش، وتحقيق الاكتفاء الذاتى له فى الأسلحة والمهمات، وهو ما برع فيه خلال مدة خدمته الطويلة فى جيش حراس الثورة الإسلامية.

وكانت مجموعة وزارات الخدمات مؤكدة لتوجه الحكومة الرئيسى وهو تحقيق أكبر قدر من الخدمة لجماهير الشعب من خلال وزراء تمرسوا على العمل فى مجال اختصاصهم، كما أنهم ينتمون إلى عدد من المحافظات الفقيرة، دون أن يمثلوا أقليات عرقية أو مذهبية أو سياسية، وهم: جمال كريمى راد وزيرا للعدل، الدكتور محمد سليمانى وزيرا للاتصالات وتقنية المعلومات، الدكتور محمد مهدى زاهدى وزيرا للعلوم والبحوث والتقنية، محمد رحمتى وزيرا للطرق والنقل، محمد سعيدى كيا وزيرا للإسكان وبناء المدن، الدكتور كامران باقرى لنكرانى وزيرا للصحة والعلاج والتعليم الطبى، الدكتور محمد جهرمى وزيرا للعمل والشئون الاجتماعية. إضافة إلى مدير مكتبه غلامحسين إلهام، مع احتمال ضم مهدى جمران رئيس مجلس مدينة طهران كمتحدث رسمى، والسردار آجر لو رئيسا للهيئة القومية للتربية البدنية.

من خلال نظرة سريعة إلى التشكيل الوزارى يتضح لنا أن الرئيس أحمدى نجاد تجاهل فى سبيل تحقيق هدفه إشراك النساء فى الوزارة، واكتفى بتعيين الدكتورة مرضية وحيد دستجردى رئيسة لهيئة تحسين البيئة. كما تجاهل تمثيل عدد من الأحزاب المحافظة مثل، حزب المؤتلفة الإسلامى، جبهة أتباع خط الإمام، جمعية زينب، مجلس تنسيق قوى الثورة الإسلامية، فى حين ضم وزيرين إصلاحيين أحدهما من وزارة خاتمى الأخيرة وهو محمد رحمتى وزير الطرق والنقل، ووزير مخضرم هو محمد سعيدى كيا وزير الإسكان وبناء المدن. كما أن نصف الوزراء تقريبا عمل معه من خلال مجلس مدينة العاصمة أو جامعة العلم والصناعة بطهران، وهو يعرفهم معرفة جيدة، ومعظم النصف الآخر يطابق ميوله وشخصيته تماما، والباقون أعضاء فى مجلس الشورى الإسلامى، أسهم أحمدى نجاد بشكل أو بآخر فى نجاحهم فى الانتخابات النيابية. كما يتضح من القائمة أن جميع الوزراء ليس من النوع الذى يقبع خلف المكاتب، كما أنهم من أنصار سياسة الباب المفتوح، وليس فيهم ما يجعل الجماهير تهاب الاتصال بهم.

كما يتضح من تشكيل الحكومة اعتماد الرئيس أحمدى نجاد الجانب العلمى للوزراء، حيث إن عشرة من أعضائها حاصلين على درجة الدكتوراه، واثنين منهم مسجلين للحصول على هذه الدرجة، وتسعة وزراء حاصلين على درجة الماجستير، كما يتضح اعتماد الرئيس على متوسطى الأعمار، حيث يبلغ متوسط سن أعضاء الحكومة ٤٨ سنة ونصف، وأصغر وزير هو الدكتور كامران باقرى وزير الصحة ٤٠ سنة، وأكبر وزير هو محمد سعيدى كيا وزير الإسكان وبناء المدن ٥٩ سنة.

لقد وضع أحمدى نجاد نموذجا للمدير والإدارة، خاصة أن المرحلة القادمة تتطلب هذا النوع من الإدارة الذى يجمع بين الثورية والتطور مع الشفافية. يسعى به إلى تحقيق طفرة إصلاحية من خلال عباءة نظام ولاية الفقيه، بالتعاون مع مجلس الشورى الإسلامى، وتطوير أسلوب العمل ليواكب مستجدات عمل المرحلة الجديدة، والاستعانة بالإداريين الثوريين الشرفاء.

انتخابات الرئاسة الإيرانية العاشرة:

يمكن تحليل انتخابات الرئاسة الإيرانية العاشرة فى جملة واحدة، هى: الجماهير تهزم النخبة، حيث تشير الأحداث قبل العملية الانتخابية وخلالها وبعد ظهور النتيجة إلى الاتفاق بين هاشمى رفسنجانى وسيد محمد خاتمى ومير حسين موسوى وعدد من كبار علماء الدين من داخل مجلس خبراء الزعامة ومن الحوزة العلمية فى قم على تعديل مسار النظام من خلال تغيير رئيس الجمهورية وتوسيع صلاحياته، وتطوير مؤسسات الدولة نحو مزيد من الليبرالية، ويبدو أن المناصب وزعت لتكون رئاسة الجمهورية لموسوى، والزعامة لرفسنجانى، ورئاسة السلطة التشريعية لخاتمى، بما يمثل ثورة مخملية وانقلابا من داخل النظام للإطاحة بالأصوليين، سواء رئاسة الجمهورية أو السلطة التشريعية وربما زعامة النظام. وهناك أدلة كثيرة على هذا الاتفاق عبر عنها المرشحون والقيادات، (تصريحات رفسنجانى، خامنئى، خاتمى، مير حسين موسوى، فاطمة رجبى، آية الله صانعى، أحمدى نجاد، مهدى كروبى الذى انضم للاتفاق بعد هزيمته، وغيرهم، فضلا عن ظواهر واضحة على الساحة السياسية، نذكر منها:

إعلان عدم اقتناع النخبة بإعطاء الرئيس أحمدى نجاد فترة رئاسة ثانية، كما هى العادة، لوجود انتقادات كثيرة حول مواقفه وسياساته، واستقلاليته الجامحة، وثوريته اللامحدودة، والتى تؤثر سلبا على استقرار حكومة رشيدة وخبيرة. كانت حجة الائتلاف لإزاحة الأصوليين الإعلان عن قلقه على مستقبل البلاد. وأسباب القلق تتلخص فى: تبديد الإدارة فرصا اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية على المستوى الداخلى والإقليمى والدولى، البطالة والتضخم، تفشى الأمراض الاجتماعية وخاصة إدمان المخدرات، افتقاد الأمان الاجتماعى مع افتقاد الأخلاق وازدياد حالات الإجرام وحوادث الطرق، فضلا عن تولى الحكومة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، وإثارة قضايا طائفية وعرقية ومذهبية، وهو تجسيم لفشل الأصوليين فى إدارة الدولة. ويستند الائتلاف الإصلاحى على مبدأ المصلحة

الإسلامية التى تقتضى تحقيق الدولة العصرية التى تقوم على أساس الرؤية العشرينية للنظام، ورفض كل إجراء يقوم به الرئيس مخالفا هذه الرؤية.

وقوف معظم أحزاب وقيادات التكتل الإصلاحى وراء مير حسين موسوى، رغم أنه من أصولى متقاعد، حيث دعاه خاتمى للترشح عن الإصلاحيين متنازلا لصالحه، وحاشدا له تأييد معظم الإصلاحيين، ورغم أن كروبى هو الإصلاحى الوحيد بين المرشحين لم يدعمه التكتل الإصلاحى، وانضم بعضهم إلى معسكره كراهية فى موسوى، مثل غلامحسين كرباسجى ومحمد على أبطحى وعطاء الله مهاجرانى وجميلة كديور. وانقسام جمعية روحانيت مبارز وجمعية مدرسى الحوزة العلمية ومجمع روحانيون مبارز حول ترشيح موسوى.

موقف الزعامة الراغب فى إعطاء الفرصة لأحمدى نجاد حيث قام بجولة فى بعض المحافظات دعا خلالها إلى ضرورة اختيار مرشح تتجسد فيه صفات الإيمان بالثورة والنظام والشفافية والبساطة والتعامل مع معاناة المحرومين، وهى صفات يتمتع بها أحمدى نجاد، كما أن المقربين منه لم يتوقفوا عن دعم أحمدى نجاد، إزاء ارتباك موقف كبار علماء الدين الأصوليين الغامض تجاه المرشحين الأصوليين.

تقدم المرشحون كلهم مستقلين، وامتناع شخصيات قيادية عن الترشيح أو تأييد مرشح، وهى ظاهرة جديدة فى انتخابات الرئاسة الإيرانية، واستقلالية المرشحين كان لها أطر مختلفة، فاستقلالية أحمدى نجاد تقدم بعدا جديدا للأصولية الثورية، وتنقيتها والعودة بها إلى أهداف الثورة والنظام، بالاقتراب من القواعد الجماهيرية، فى حين أن استقلالية رضائى تقدم فكرة الحكومة الائتلافية للأصوليين، مع الإدارة الجماعية المتطورة، أما موسوى فيقدم خليطا من الفكر الإصلاحى والفكر الأصولى يعدل الخط الإصلاحى الأول، بينهما يركز كروبى على البعد عن الإصلاحيين المتطرفين، والاقتراب من الإصلاح التقليدى المتزن.

أظهر هاشمى رفسنجانى عداءه، بوضوح فيما أورده فى رسالته للزعيم خامنئى قبل التصويت، واتهم فيها أحمدى نجاد بالكذب وتجريح قيادات النظام

والزعيم الراحل والزعيم الحالى، مشبها سلوكه بسلوك الرئيس الأسبق أبو الحسن بنى صدر الذى قام الزعيم الراحل بإقالته، كما اتهمه بتبديد مليار دولار ومخالفات كثيرة للميزانية وتجاهل الرؤية العشرينية لمستقبل النظام، وهو ما يخدش نزاهة وشفافية أحمدى نجاد، كما أكد رفسنجانى للزعيم خامنئى أن استمرار الوضع الموجود ليس فى مصلحة النظام والبلاد، مطالبا النظام بمواجهة هذه الظاهرة القبيحة الآثمة، فإذا كان النظام لا يستطيع أو لا يريد تحقيق ذلك فكيف يمكن أن يعتبر من أتباع النظام الإسلامى المقدس! محرضا الزعيم على الضغط على أحمدى نجاد قبل العملية الانتخابية حتى لا يستطيع مروجو الفتنة القضاء على الوحدة الوطنية، ولا يزيد اشتعال النار.

صرح أحمدى نجاد بأن مؤامرة حيكت ضده من قبل رفسنجانى وخاتمى مع موسوى، مصرحا بأن الحكومات الثلاث السابقة تقف فى مواجهته، فى حين كانوا يدافعون عن بعضهم البعض، وهدفهم هو ضرب حكومته، واستنكر هذه الهجمة التى لم يسبق لها مثيل فى تاريخ الثورة والنظام من أجل تخريب حكومة وطنية، وأنه خلال سنوات حكمه الأربعة تحمل الإهانة، ولكنه لا يتحمل أو يسامح فى إهانة عقول الناس ومشاعرهم، وقد حثته الجماهير فى لقاءاته معها على الدفاع عن حقوقها ومواقفها، ولهذا فهو يرى لزاما عليه اقتلاع جذور الفساد، وأن سبب الضغوط التى تمارس عليه هو أن النظام الإدارى خلال العهود السابقة ابتعد عن قيم الثورة، فكانوا يحاربون الحكومة حتى تسقط ويتوقف التصحيح، مؤكدا أن رفسنجانى أكد لملك السعودية أن الحكومة ستسقط، كما نشر ٣٢٠ عنوانا من الإهانة للحكومة. كما اتهم موسوى الحكومة بأن شعاراتها غير قابلة للتطبيق لأن فيها جوانب أسطورية وخيالية ولا تقوم على قاعدة علمية، بل تقوم على سلوك مسرحى بعيد عن القوانين وسطحى ويخفى الحقائق.

ووصف أحمدى نجاد رفسنجانى بأنه يهرب إلى الأمام، مشيرا لتجاهل الزعيم رسالة رفسنجانى ورد بعض علماء الدين عليها بأنها تفتعل الفتنة.

فى الانتخابات السابقة كان هناك ثمانية متنافسين، وصل اثنان منهم للإعادة هما رفسنجانى بستة ملايين و١٩٠ ألف و١٢٢ صوتا، وأحمدى نجاد بخمسة

ملايين و٧١٨ ألف و١٢٩ صوتا، وبلغت نسبة المشاركة ٦٢,٨٪، وفى انتخابات الإعادة فاز أحمدى نجاد بسبعة عشر مليون و٢٤٨ ألف و٧٨٢ صوتا أى بأكثر من ثلاثة أضعاف ونصف من أصوات المرحلة الأولى، رغم أن نسبة المشاركة بلغت ٥٩,٨٪.

فى هذه الانتخابات كان عدد المشاركين ٣٩١٦٥١٩١ مواطنا بنسبة ٨٥٪ من عدد الناخبين، وكان مجموع الأصوات التى أبطلت ٤٠٩٣٨٩ صوتا بنسبة ١,٤٠٪ حصل أحمدى نجاد على ٢٤٥٢٧٠٠٠ صوتا بنسبة ٦٣,٦٢٪، وحصل موسوى على ١٣٢١٦٤١١ صوتا بنسبة ٣٣,٧٥٪، وحصل رضائى على ٦٧٨٢٤٠ صوتا بنسبة ١/٧٣٪، وحصل كروبى على ٣٣٣٦٣٥ صوتا بنسبة ٨٥, ٠٪. وهى نتيجة تثير التساؤل، لأن رضائى وكروبى حصلا على نسبة متدنية جدا من أصوات الناخبين، رغم أنهما من أركان النظام، وهو ما يشير إلى أن الجماهير وحتى النخبة لم تعد تهتم بالاعتبارات القديمة، ولا بالتاريخ النضالى فى عهد الثورة، وأصبحت تهتم بالشخصيات التى يمكن أن تفيد البلاد وتحقق احتياجاتها. فشل كروبى فى الانتخابات السابقة لا يجعل الجماهير أو النخبة تراهن عليه، فأصبح مرشحا التقاطيا للأصوات، لكن النتيجة كشفت عن تدنى عدد مؤيديه إلى درجة خطيرة، أما محسن رضائى فكان يكفيه التمثيل المشرف، لكنه لم يكن الشخص المطلوب لوجود ملاحظات حول خوضه الانتخابات وتمزيقه صف الأصوليين، فضلا عن ماضيه العسكرى الذى تكتنفه بعض الممارسات الخاطئة، إضافة إلى مساعدته بقصد أو غير قصد فى تنفيذ خطة الائتلاف الإصلاحى. من الواضح أن معظم النخبة السياسية والثقافية قد أعطت أصواتها لموسوى، فى حين أن الجماهير وبعض النخبة أعطتها لأحمدى نجاد، وهو ما يشير إلى أن فجوة حدثت بين النخبة السياسية والثقافية وبين الجماهير.

كانت هزيمة الائتلاف الإصلاحى ومرشحى الجيل الأول للثورة وفوز أحمدى نجاد ممثل الجيل الثانى الذى يمسك بمعظم مقاليد الأمور فى الإدارة والسلطات الثلاث، أمر طبيعى، فالنقاد يرون أن الثورة بعد أن تسلم زمامها هذا الجيل لا ينبغى أن تعود إلى الجيل الأول، لأن هذا الأمر يمثل ردة فى التطور الذى ترفعه

الثورة شعارا، فضلا عن أن المرحلة القادمة من عمر النظام، وما يثقلها من أعباء، تحتاج إلى رئيس شاب متحرك وحيوى، وهو ما أكدته الجماهير.

من الملاحظ أن الأقليات العرقية والقومية والدينية أعطت أصواتها لأحمدى نجاد، ولم تعطها لخصومه من الإصلاحيين، ولا حتى فى مسقط رءوسهم، وكانت قد أعطتها فى الانتخابات السابقة لمهدى كروبى ثم لهاشمى رفسنجانى، وربما يشير هذا إلى صفقة مع الزعيم الذى وجههم خلال جولة فى المحافظات النائية التى تسكنها الأقليات، وخاصة كردستان، ملمحا إلى تأييده أحمدى نجاد فى تحقيقه لمطالب الأقليات، وشعاره بأن إيران ليست شمال طهران فقط.

قضايا الشرق الأوسط لم تكن من أهم محددات حركة مرشحى انتخابات الرئاسة، حيث لم يقم المرشحون بوضع أفكار وشعارات حول هذه القضايا، واكتفوا بالتأكيد على الانفتاح على العالم، واتخاذ رؤية أكثر مهادنة تعتمد على الواقع السياسى المعاصر، وتدعو إلى استخدام وسائل ناعمة فى التعامل مع هذه القضايا، وحلها من خلال الحوار والعمل الدبلوماسى، فى حين كان أحمدى نجاد صاحب خطاب واضح يطبق مبدأ العودة إلى الأصولية فى حل المشاكل الدولية، وخاصة مشكلات الشرق الأوسط بقول حاسم.

فشل تحديد المعسكر المنافس لفرق عمل ومستشارين ومساعدين سوف تشملهم حكوماتهم إذا نجحوا فى الوصول لمقعد الرئاسة، وذلك لأول مرة فى تاريخ انتخابات الرئاسة وهو اتجاه أكثر ليبرالية، فى اكتساب ثقة المواطنين ورفع مستوى تأييد الجماهير لهم.

يبدو دور المرأة فى الانتخابات الرئاسية متخذا شكلا جديدا مؤثرا فى ساحة الانتخابات لم يقتصر على الفنانة زهرا رهنورد زوجة موسوى التى رافقته فى حملته، ومعها السيدة/ زهرا إشراقى زوجة محمد رضا خاتمى. فضلا عن السيدة/ ليلى بروجردى مستشارة المرشح محسن رضائى، وهى ابنة السيدة/ زهرا مصطفوى البنت الكبرى للزعيم الراحل آية الله الخمينى، وألمح رضائى إلى أنه سوف يعينها وزيرة للخارجية فى حكومته، كما رافقته زوجته السيدة/

معصومة خدنك فى حملته الانتخابية. ومن النساء المؤثرات السيدة/ فاطمة رجبى مستشارة الرئيس أحمدى نجاد، وهى زوجة المتحدث الرسمى باسم الحكومة غلامحسين الهام، وتتحدى المرشحين المنافسين بإثارة العديد من القضايا السياسية والاجتماعية والثقافية التى تشير إلى إنجازات الرئيس أحمدى نجاد، وقد بدأت زوجة أحمدى نجاد أيضا تظهر معه على الساحة وفى تحركاته الانتخابية ولقاءاته الشعبية والسياسية، وهو ما لم تكن تفعله من قبل. وهناك السيدة/ فاطمة كروبى زوجة المرشح مهدى كروبى، وهى رفيقة كفاحه السياسى، ومعها السيدة/ جميلة كديور عضو مجلس الشورى السابق وزوجة عطاء الله مهاجرانى مساعد خاتمى السابق ومستشار كروبى حاليا، وشقيقة السياسى النافذ محسن كديور، ووعد كروبى بتعيينها وزيرة.

التأثير المباشر للعلاقات الخارجية على برامج المرشحين كان واضحا، رغم عدم وجود ضغوط خارجية حقيقية على النظام، فالموقف الأمريكى والغربى لم يراهن على أحد من المرشحين، ويفضل التعامل مع إيران من خلال زعيم النظام آية الله خامنئى.

القضية الاقتصادية على رأس القضايا التى رفعها المتنافسون، فانتصار أحمدى نجاد سوف يدعم الاتجاه الشعبى الثورى الذى أرساه فى فترة رئاسته الأولى، وقبول الجماهير لمشروعه الاقتصادى وسياساته وآلياته، ولا يعمد إلى تعقيدات النظريات، كما كانت نتائجه الأولية مقنعة للجماهير. كانت إصابة اقتصاد إيران بالضرر خلال الأزمة الاقتصادية العالمية قليلة، مما جعل طرح مشروع التحول الاقتصادى ممكنا، وأعطى خيارات للحكومة أمام القوانين. وقد بدأ المشروع فى مجال التوزيع والضرائب والجمارك والبنوك والمسائل التى ليست بحاجة إلى لائحة، وهو ما سهل مهمته، وتتبع هدفين، أولهما السرعة والدقة، والآخر جعل تأثير الأزمة العالمية سلبيا. وقد شملت دراسة المشروع قطاعات ضمت الصناع والتجار والمصدرين والفلاحين والعلماء والشباب والجمعيات الزراعية، ثم دونت على شكل لائحة عرضت على المجلس. وأكد أحمدى نجاد أنه يحتاج إلى سنتين ونصف حتى تخرج نتائجه بشكل دقيق، وتكون الوثائق عونا له

ومستندا ودليلا، مشيرا إلى أن تنفيذ مشروع توجيه الدعم مرافق لإصلاح وتغيير القيمة، ويحتاج لإيجاد المناخ الاقتصادى الاجتماعى والتنفيذى المناسب. مؤكدا أن هذا الوقت (الأزمة العالمية) هو الأفضل لتنفيذ هذا المشروع، وقد سعت الحكومة خلال الثلاث سنوات الأخيرة إلى خفض نسبة العائدات النفطية فى الميزانية من١٧، ٦٢٪ إلى ٥٢٪.

اجتذب أحمدى نجاد الجماهير بالشفافية وطهارة اليد والثورية ورفع رصيده بالنزول إلى القرى والمدن لخدمة الشعب، مركزا على مفهوم الإدارة العادلة والثورية، والتى ترفع الضغوط عن المواطنين وحل مشاكل البلاد، وجعل الإدارة ديناميكية علمية قابلة للتطور حتى فى نوع حركتها لتواكب المتغيرات المؤثرة فى المجتمع وسرعة التطورات، وتستفيد من آخر منجزات العالم المعاصر، ورفض التقليدية فى أداء المديرين، والأخلاقيات السيئة.

كانت إنجازات أحمدى نجاد واضحة فى مجال التعمير، وحل مشكلة الإسكان، حيث دعم عملية تمليك الأراضى وبناء المساكن قليلة التكلفة، سريعة الإنشاء، المتجانسة مع النمط المعمارى السائد، فضلا عن سهولة صيانتها، وقدرتها على استيعاب التخزين. وذلك مع اهتمامه بمشكلة المواصلات ونجاحه فى حلها.

لم يؤثر اعتراض موسوى الليبرالى على دوريات الإرشاد التى أوجدها أحمدى نجاد، فهى رغم مشاكلها مع الشباب فى الشارع، إلا أنها تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر، مما جعلها تقدم دعما للقيم الدينية التى يرضاها الشعب. ولا نقده لاشتراك أحمدى نجاد فى مؤتمر ديربان بجنيف، واعتباره ردة عن أهداف الثورة، واتهامه أحمدى نجاد بأنه لا يحسن إدارة السياسة الخارجية، وأن ليس لإيران علاقات طيبة مع جميع دول العالم، بل كان له رد فعل معاكس، لنجاح أحمدى نجاد فى سعيه لأن يظهر صورة قوية لإيران، تجعل العالم يقبل بحقوق إيران الطبيعية والقانونية، ويتعاون معها، وأن يكون التعامل مع الولايات المتحدة على أساس المبادئ والمصالح والأهداف القومية الهامة، مع تغيير أساليب التعامل حسب مقتضيات الظروف.

أكد خطاب الانتصار الذى ألقاه أحمدى نجاد بعد فوزه، أنه مستمر فى تنفيذ الشعارات التى رفعها من قبل ولم يغيرها خلال الانتخابات، على عكس ما فعله الرؤساء السابقون فى فترة رئاستهم الثانية. وأهم هذه الشعارات تحقيق العدالة، وفى إطار تحقيق هذا الشعار سوف يضرب بيد من حديد وبدعم من الزعيم على من أسماهم بالمفسدين دون تفرقة بين مكانتهم الاجتماعية، ويسلم ملفات كبار رجال الدولة للسلطة القضائية. كما استمر نجاد فى سياسة التقرب من الجماهير، مستغلا ذلك فى ترشيح خليفة له بعد انتهاء فترة رئاسته. المسألة الهامة التى سيعمد إلى تنفيذها بعد تجاهل الرؤية العشرينية التى وضعها كل من رفسنجانى ورضائى هى إعلان وثيقة رؤية للاقتصاد الإيرانى يتم على أساسها وضع الخطة الخمسية الخامسة، وسوف تتضمن الخطة تنفيذ خريطة التحول الاقتصادى وتحويل الدعم من عينى إلى نقدى وإصلاح النظام المصرفى بما يتناسب مع الفكر الجديد للاقتصاد الشعبى، وكذلك لوائح الجمارك، وتفعيل الوحدات الإنتاجية والاقتصادية، وزيادة الاهتمام بالمناطق المحرومة، ودعم الجامعات والتحول فى المحتوى والبرامج التعليمية، للمساعدة على أن يكون التخطيط من أجل التطبيق وفق احتياجات البلاد، وزيادة المشاركة الجماهيرية. فضلا عن تغيير الخطاب السياسى للثورة الإسلامية.

لم تحسم نتيجة انتخابات الرئاسة الصراع، بل بدأت الأحزاب والتكتلات سواء الأصولية أو الإصلاحية، والقيادات والنخبة، من سياسيين ومثقفين، فى إعادة النظر فى الموقف برمته، وطبيعة المواقف التى اتخذتها والآليات التى استخدمتها، والنتائج التى حصلت عليها. وبدءا من الاحتجاجات والمظاهرات والصدام، امتد الصراع طوال فترة السنوات الأربع، وتخلله صراع حول السلطة التشريعية عند انتخابات مجلس الشورى الإسلامى والمجالس المحلية، وإعلان موسوى استمراره فى التحدى والتمرد، لا لأنه ستجرى إعادة الانتخاب بناء على طلبه، ولا لأن إعادة الفرز سوف يمنحه الرئاسة، وإنما استعدادا للانتخابات القادمة، وإثباتا لقدرة الإصلاحيين على التصدى للأصوليين، وأنه قد أصبحت لهم مخالب. وقد عبرت الإجراءات المضادة لحركة موسوى عن استمرار الصراع، فبالإضافة إلى مانشرته

الصحف ذات التوجه الإصلاحى حول التحفظ على مير حسين موسوى وسيد محمد خاتمى ومهدى كروبى فى بيوتهم، والقبض التحفظى على عدد من رموز الإصلاحيين مثل رضا خاتمى شقيق الرئيس السابق خاتمى وزعيم جبهة المشاركة الإصلاحية، ومحسن ميردامادى أمين عام جبهة المشاركة وزوجته زهرا مجردى، ومصطفى تاج زاده ومحسن أمين زاده عضوى اللجنة المركزية لجبهة المشاركة، وحنيف مزروعى وسعيد شريعتى وزهرا آقاجرى وعبد الله رمضان زاده وبهزاد نبوى أعضاء اللجنة المركزية لمنظمة مجاهدى الثورة الإسلامية، ورجبعلى مزروعى وابنه، وأحمد زيدآبادى أمين عام هيئة المعلمين وزوجته مهدية محمدى عضو اللجنة المركزية لجبهة المشاركة، وما نشرته وكالات الأنباء عن اشتباكات فى شوارع طهران والمدن الكبرى، إضافة إلى شائعات حول استقالة هاشمى رفسنجانى من مناصبه، هناك دلائل كثيرة أخرى تشير إلى تداعيات الصراع بين أنصار ائتلاف هاشمى رفسنجانى وبين أنصار الرئيس أحمدى نجاد مع عودة دعم التكتل الأصولى، ومعهم منافسه محسن رضائى، وعلماء الدين، ومساندة الزعيم خامنئى.

إن قراءة سريعة فى خطبة الجمعة التى ألقاها الزعيم خامنئى عقب الاضطرابات التى وقعت عشية إعلان النتائج الرسمية لانتخابات الرئاسة ,تؤكد لنا أنه استطاع أن يعالج قضية الانتخابات بحنكة، ففى الوقت الذى سعى فيه لتفكيك الائتلاف الإصلاحى، قام بتدعيم الرئيس المنتخب أحمدى نجاد، فضلا عن التلويح بالقوة التى يسيطر عليها فى مواجهة الخروج على الصفقة التى يعقدها معهم.

أكد خامنئى أن اشتراك حوالى ٢٠ مليون ناخب فى انتخابات الرئاسة يمثل بيعة له ولنظام ولاية الفقيه، لأنه يجسد روح المشاركة الجماهيرية وإحساس الجماهير بالمسئولية تجاه حماية النظام ضد أعدائه، واستمرار التزام الجيل الثالث للثورة بكل فئاته العمرية والجنسية والقومية والمذهبية، وهو ما يجسد الإحساس بالحرية والأمل والانتعاش.

المرشحون الأربعة من عناصر النظام ومحسوبون عليه، أحدهم رئيس جمهورية خدوم وفعال ومكافح وموضع ثقة، والثانى كان رئيسا لوزراء حكومتى ثمانى سنوات عندما كنت رئيسا للجمهورية، والثالث قائد جيش الحراس ومن قواد الدفاع المقدس فى الحرب العراقية، والرابع كان رئيسا للسلطة التشريعية لدورتين، فالمنافسة داخل النظام، هذه المنافسة بما صاحبها من مناظرات واختلاف فى الرأى، جعلت عدد الناخبين يزيد عشرة ملايين عن الانتخابات السابقة.

انتقد خامنئى طرح قضايا الفساد ضد رفسنجانى وأسرته وناطق نورى عبر وسائل الإعلام، مؤكدا معالجة مثل هذه المسألة عبر المؤسسات القانونية حتى لا تؤثر على أذهان العامة وخاصة الشباب، ودافع عن رفسنجانى مشيدا بخدماته وتضحياته وإنفاقه من أجل الثورة والنظام منذ الكفاح ضد الشاه وحتى الآن. وأشار إلى وجود خلاف معه فى وجهات النظر حول مواضع متعددة، وهو خلاف طبيعى فلا يظن أحد غير ذلك، كما أن الخلاف بين رئيس الجمهورية ورفسنجانى منذ عام ٢٠٠٥ حول السياسة الخارجية وطريقة تحقيق العدالة الاجتماعية وبعض القضايا الثقافية، أمر طبيعى، وأن آراء رئيس الجمهورية أقرب إلى رأى الزعيم. وأشار إلى أن إخلاص ناطق نورى للنظام لاشك فيه، وأنه لو لم يكن هناك فساد ما أرسل منشورا من ثمانية بنود لرؤساء السلطات الثلاث، ورغم ذلك فإن الجمهورية الإسلامية من أكثر النظم شفافية فى العالم.

أكد خامنئى أنه لن يسير خلف البدع غير القانونية، لأن من الطبيعى ألا يفوز البعض فى الانتخابات، وإذا كسر الإطار القانونى اليوم لن يحفل الناس بالانتخابات فى المستقبل، ولن تكون لها مصداقيتها، وأن إثارة التوتر فى الشارع يوقع مبدأ الانتخابات والقيادة الشعبية فى ورطة، وأنا أطلب من الجميع إنهاء هذا السلوك الخاطىء، فإن لم ينتهوا فستقع مسئولية تبعات الفوضى على عاتقهم. إن تحريك الشارع لن يؤدى إلى ضغط ضد النظام، بل سيحرض المسئولين على ممارسة نوع من الدكتاتورية تحت شعار المصلحة، وعند الضرورة

سوف نعرف المفسدين للناس، طريق القانون والمحبة مفتوح، فإذا أراد البعض طريقا آخر، سوف أتحدث مع الناس حديثا أكثر صراحة.

يقول أحمدى نجاد إن مجلس الرقابة على القوانين لم يتلق شكوى واحدة خلال العملية الانتخابية، فلماذا الشكوى بعد ظهور النتيجة، لقد كانت الدعاية ثلاثة مقابل واحد، ولم اعترض على هذا الوضع، وصبرت، وقلت فى التليفزيون لا مشكلة ان تتحركوا هكذا حتى لا تكون لكم حجة، لقد أكدت الجماهير أنها ماضية مصممة على بناء البلاد وتقدم إيران فى كل المجالات العلمية والصناعية والثقافية والاقتصادية، وتأمين احتياجات الشباب ورقيهم، لقد أثبتت الانتخابات أن إيران أسرة كبيرة تسعى لاعتلاء المكانة الجديرة بها، إن برنامجى هو الخدمة والبناء وحل المشاكل الاقتصبادية والغلاء والإسكان وتوفير فرص العمل وتحقيق العدالة والمساواة أمام القانون. نحن أهل منطق وأهل حوار على أساس الاحترام والعدالة. وأنا أتعهد ألا أقبل توصية من أصحاب النفوذ والثروة فى تعيين المعاونين.

توابع زلزال انتخابات الرئاسة الإيرانية:

بالإضافة إلى مانشرته الصحف ذات التوجه الإصلاحى حول التحفظ على مير حسين موسوى وسيد محمد خاتمى ومهدى كروبى فى بيوتهم، والقبض على عدد من رموز الإصلاحيين مثل رضا خاتمى شقيق الرئيس السابق خاتمى وزعيم جبهة المشاركة الإصلاحية، ومحسن ميردامادى أمين عام جبهة المشاركة وزوجته زهرا مجردى، ومصطفى تاج زاده ومحسن أمين زاده عضوى اللجنة المركزية لجبهة المشاركة، وحنيف مزروعى وسعيد شريعتى وزهرا آقاجرى وعبد الله رمضان زاده وبهزاد نبوى أعضاء اللجنة المركزية لمنظمة مجاهدى الثورة الإسلامية، ورجبعلى مزروعى وابنه، على پورخير، شاهين نوربخش، على تق پور،

محمد شكوهى، تق رحمانى، اشكان مجلل وميثم ورق ورضا عليجانى وهدى صابر من أعضاء جبهة المشاركة ومنظمة مجاهدى الثورة، وأحمد زيدآبادى أمين عام هيئة المعلمين وزوجته مهدية محمدى عضو اللجنة المركزية لجبهة المشاركة، وما نشرته وكالات الأنباء عن اشتباكات فى شوارع طهران والمدن الكبرى، إضافة إلى شائعات حول استقالة هاشمى رفسنجانى من مناصبه، واعتصام لأنصار المرشحين المنافسين بدعوى تزوير نتائج الانتخابات، هناك دلائل كثيرة أخرى تشير إلى تداعيات الصراع بين أنصار ائتلاف هاشمى رفسنجانى وسيد محمد خاتمى ومير حسين موسوى، ومهدى كروبى الذى انضم إليهم بعد سقوطه المدوى فى الانتخابات، وبين أنصار الرئيس أحمدى نجاد مع عودة دعم التكتل الأصولى ومعهم منافسه محسن رضائى، وعلماء الدين، ومساندة الزعيم خامنئى.

من الواضح أن فجوة حدثت بين النخبة السياسية والثقافية التى أعطت أصواتها لموسوى، وبين الجماهير التى أيدت أحمدى نجاد، وهو ما يشير إلى أن الجماهير وحتى النخبة لم تعد تهتم بالاعتبارات القديمة، ولا بالتاريخ النضالى فى عهد الثورة، وأصبحت تهتم بالشخصيات التى يمكن أن تحقق احتياجاتها، وفوز أحمدى نجاد ممثل الجيل الثالث الذى يمسك بمعظم مقاليد الأمور فى الإدارة والسلطات الثلاث، أمر طبيعى لأن المرحلة القادمة من عمر النظام، وما يثقلها من أعباء، تحتاج إلى رئيس شاب متحرك وحيوى، وهو ما أكدته الجماهير.

من الواضح أن فوز الرئيس أحمدى نجاد لم يحسم الصراع، بل جعله أكثر عنفا من السابق، لتصفية الحسابات القديمة والجديدة، حيث يؤكد أحمدى نجاد أن ائتلاف رفسنجانى يمثل ثورة مخملية وانقلابا من داخل النظام للإطاحة بالأصوليين، سواء رئاسة الجمهورية أو السلطة التشريعية وربما زعامة النظام، ومن هنا يستند الرئيس أحمدى نجاد إلى مبدأ الشفافية الثورية وتطهير البلاد من الفساد، وعلى أساسه يبنى حكومته القادمة، ويرفعه سيفا ضد خصومه ومنتقديه، بدعم من الزعيم خامنئى. فى حين يلوذ الفريق الآخر بالدعوة إلى تحقيق الدولة العصرية، والتغيير على أساس الرؤية العشرينية للنظام.

لقد أصبح هاشمى رفسنجانى مستهدفا بعد أن أظهر عداءه، واستعدى عليه قيادات النظام، بدليل ما أورده فى رسالته للزعيم خامنئى، واتهامه الرئيس بالكذب وتجريح قيادات النظام والزعيم الراحل والزعيم الحالى، كما اتهمه بتبديد مليار دولار ومخالفات كثيرة للميزانية وتجاهل الرؤية العشرينية لمستقبل النظام، وهو ما يخدش نزاهة وشفافية أحمدى نجاد، كما أكد رفسنجانى لخامنئى أن استمرار الوضع الموجود يثير الفتنة، فإذا كان النظام لا يستطيع أو لا يريد القضاء عليها فكيف تكون صورة النظام الإسلامى! محرضا الزعيم على الضغط على أحمدى نجاد حتى لا يستطيع مروجو الفتنة القضاء على الوحدة الوطنية، ولا يزيد اشتعال النار. ويعتبر أحمدى نجاد الذى استراح لتجاهل الزعيم لهذه الرسالة، ولرد بعض علماء الدين بأنها تفتعل الفتنة، أن رفسنجانى يهرب إلى الأمام، وهو ما يشير إلى أنه لن يمل من تعقبه ,وقد أدى عدم تراجع رفسنجانى عن مواقفه إلى خسارته رئاسة مجلس خبراء الزعامة.

ويرى أحمدى نجاد أن مؤامرة حيكت ضده من قبل رفسنجانى وخاتمى مع موسوى، مصرحا بأن الحكومات الثلاث السابقة تقف فى مواجهته، وهدفهم هو ضرب حكومته، وهو يستنكر هذه الهجمة التى لم يسبق لها مثيل فى تاريخ الثورة والنظام من أجل تخريب حكومة وطنية، وأنه خلال سنوات حكمه الأربعة تحمل الإهانة، ولكنه لا يتحمل أو يسامح فى إهانة عقول الناس ومشاعرهم، وقد حثته الجماهير فى لقاءاته معها على الدفاع عن حقوقها ومواقفها، ولهذا فهو يرى لزاما عليه اقتلاع جذور الفساد، وأن سبب الضغوط التى تمارس عليه هو أن تسقط الحكومة ويتوقف التصحيح، مؤكدا أن رفسنجانى أكد لملك السعودية أن الحكومة ستسقط، كما نشر ٣٢٠ عنوانا من الإهانة للحكومة. كما اتهم موسوى الحكومة بأن شعاراتها غير قابلة للتطبيق لأن فيها جوانب أسطورية وخيالية ولا تقوم على قاعدة علمية، بل تقوم على سلوك مسرحى بعيد عن القوانين وسطحى ويخفى الحقائق.

أحمدى نجاد المختلف حوله:

كان الزعيم خامنئى راغبا فى إعطاء الفرصة لأحمدى نجاد لتولى الرئاسة فترة ثانية، باعتباره الشخص المناسب للمرحلة القادمة، حيث قام بجولة فى بعض المحافظات دعا خلالها إلى ضرورة اختيار مرشح تتجسد فيه صفات الإيمان بالثورة والنظام والشفافية والبساطة والتعامل مع معاناة المحرومين، وهى صفات يتمتع بها أحمدى نجاد، كما أن المقربين منه لم يتوقفوا عن دعم أحمدى نجاد، إزاء ارتباك موقف كبار علماء الدين الأصوليين الغامض تجاهه، وعدم اقتناع النخبة بإعطاء الرئيس فترة ثانية، لوجود انتقادات كثيرة حول مواقفه وسياساته، واستقلاليته الجامحة، وثوريته اللامحدودة، والتى تؤثر سلبا على استقرار حكومة رشيدة وخبيرة.

كانت هزيمة الائتلاف الإصلاحى ومرشحى الجيل الأول للثورة وفوز أحمدى نجاد ممثل الجيل الثالث الذى يمسك بمعظم مقاليد الأمور فى الإدارة والسلطات الثلاث، أمر طبيعى، فالنقاد يرون أن الثورة بعد أن تسلم زمامها الجيل الثالث لا ينبغى أن تعود إلى الجيل الأول، لأن هذا الأمر يمثل ردة فى التطور الذى ترفعه الثورة شعارا، فضلا عن أن المرحلة القادمة من عمر النظام، وما يثقلها من أعباء، تحتاج إلى رئيس شاب متحرك وحيوى، وهو ما أكدته الجماهير.

أصبح الرئيس الإيرانى محمود أحمدى نجاد بتصريحاته وأعماله ظاهرة سياسية ليس على مستوى الساحة السياسية فى إيران وحدها، بل على المستويين الإقليمى والدولى، واختلفت الآراء والنظريات حوله بين من يعتبره قدوة سياسية للحكام، ومن يراه مثالا للحمق وعدم الحنكة السياسية. من المحللين من وصفه بأنه ألعوبة فى يد الزعيم الإيرانى سيد على خامنئى، يحركها كيف يشاء، من أجل تحقيق مصالحه السياسية، أو تنفيذ أهدافه الاستراتيجية، ومنهم من وصفه بأنه أمل الفقراء والمحرومين والمستضعفين الذين طال انتظارهم لمن يرفع عنهم الظلم والحرمان. ومن السياسيين من اعتبره مستغلا للخلاف وعدم تماسك الأحزاب

السياسية الإيرانية، فخرج منشقا عليها، فتابعه المنشقون منها، ومنهم من اعتبره سياسيا محنكا بالفطرة استطاع أن يضع لنفسه شعارات محببة، وسياسة مطلوبة يشق بها المسافات إلى سدة الحكم.

أحمدى نجاد يختلف مع أولئك الذين استقروا فى مقاعد السلطة منذ أوائل الثورة، وفرضوا فكرهم على الأجهزة السياسية والاقتصادية فى الدولة، مع ارتكابهم أخطاء فاحشة، ثم قادوا الرأى العام إلى صراعات سياسية عبثية من أجل إخفاء هذه الأخطاء عن المجتمع، مما نتج عنه استفحال المشاكل الاقتصادية، دون أن يكون هناك تخطيط واضح لمعالجة هذه الأخطاء، ولا معنى لحدوث ذلك إلا التراجع عن النظام الإسلامى. ويؤكد أحمدى نجاد أن سنوات الحرب الثمانى مع العراق كانت عصيبة، وحملت معها المعاناة، لكن مخططوا السياسات الاقتصادية جروا الرأى العام إلى جدال كاذب بين اليمين واليسار، بين الاشتراكية والرأسمالية، من خلال نظرة سطحية، مما أضاع الكثير من المصادر المالية والفرص الاقتصادية الحقيقية. وفى فترة التعمير وإعادة البناء لم تكن أهداف السياسة الاقتصادية واضحة، ولم تكن للسياسة النقدية أسس صحيحة، ومن كان ينتقد هذا الأمر كان يتهم بأنه ضد التعمير وإعادة البناء. كذلك كان الأمر فى المجال السياسى، حيث أعطى هذا التوجه الفرصة للدعاية الغربية والأمريكية ضد إيران، ووصفها بمعاداة الحرية وحقوق الإنسان، فكان ما تنشره الصحف الحزبية أساسا للمادة التى تستغلها الولايات المتحدة الأمريكية للهجوم على إيران، فى حين كانت حرية الرأى والنشر متاحة لمعارضى النظام، وكانت أقوال عبد الله نورى وغلامحسين كرباسجى أثناء محاكمتهم تنشر على الملأ، كما كانت تعليقات الصحف على انتخابات مجلس الخبراء وانتخابات مجلس الشورى فى دورته الرابعة، تعطى الفرصة للقول بأن نظام ولاية الفقيه نظام استبدادى وغير ديمقراطى، فكانت صحف الأحزاب سواء كانت لكوادر البناء أو مجاهدى الثورة الإسلامية أو المؤتلفة الإسلامية، تردد ما تنشره أجهزة الدعاية الغربية المضادة، وتقسيم كاذب للساحة السياسية بين اليمين واليسار. لقد تلاشى السوق (البازار) وحلت محله الشركات الاستثمارية التى يبلغ رأسمالها المليارات، كغطاء للمعاملات

الكبيرة دون أن يكون لها اسم أو رسم أو حتى تدفع الضرائب، وحملت الاقتصاد الوطنى أعباء ثقيلة، وأساءت إلى صورة النظام الإسلامى، فالبعض يخطئ والبعض يكيل الاتهامات لعلماء الدين وحزب الله.

ويؤكد الرئيس أحمدى نجاد أن تقسيم الجماعات السياسية والأحزاب إلى يمين ويسار ليست له أصالة، ورفضه زعيم الثورة الراحل والحالى، لأنه لايحقق فعالية النظام، وينمى القوى المعادية للثورة، ليس فى القرآن ما يدعم هذا التقسيم وليس فى حكومة الإمام على مايسمح بتقسيم الألوان إلى أحمر وأزرق. إن إصلاح الاقتصاد القومى ونشر الثقافة الإسلامية يحتاجان إلى عمل دءوب وفدائى، وإن حماية حقوقنا على الساحة الدولية تتطلب تدبيرا وشجاعة وحكمة واستفادة من قدوة البسيج.

لقد وعد أحمدى نجاد الجماهير ألا يعين فى المناصب إلا من هو جدير بها، وأن تقوم أحكامه على العدالة، دون صلة القرابة أو النسب أو الصداقة، فأخذ تعهدا كتابيا على وزرائه بهذا المعنى واعتبره ميثاقا للحكم وأسلوبا لتعيين معاونيهم، رغم أن النظام القبلى وتعيين أهل الثقة متوغل تماما فى النظام وحكومته، لذلك فرغم حرص الرئيس الشديد على تطبيق شعاراته تسرب إلى الحكومة بعض الاستثناءات، إلا أنها نسبة يمكن التغاضى عنها، خاصة وأنها تتعلق بالأماكن التى عمل بها نجاد مثل إدارة العاصمة وجامعة العلم والصناعة. كما أن هناك مشكلة أخرى واجهت الرئيس فى تعييناته وهى جمع بعض المسئولين بين أكثر من منصب أو وظيفة، وهى ما احتاجت منه قدرا من التضحية لإقرار مبدأ العدالة، وإن كان لم يستطع تطبيقها على بعض المسئولين مثل على سعيدلو مساعد الرئيس للشئون التنفيذية ورئيس مجلس إدارة مؤسسة إيران الصحفية ورئيس مجلس إدارة نادى برسبوليس، رغم أن مجلس الشورى الإسلامى لم يمنحه الثقة كوزير للنفط. وفى مقابل مثل هذه الاستثناءات أصدر الرئيس عددا من القرارات حول عدم استفادة المسئولين من إمكانات الدولة، حتى بالنسبة إلى تلك التى صارت عادة عند المسئولين مثل الحج والعمرة والزيارة،

حيث منع كافة مسئولى الدولة من السفر للحج أو العمرة أو الزيارة، كما منع طبع بطاقات المعايدة أو التهنئة فى جميع مؤسسات الحكومة وشركاتها، فضلا عن الاحتفالات والندوات والاجتماعات غير المتعلقة بصميم العمل، ويفتح أحمدى نجاد باب النقد على مصراعيه ويؤكد أن الحكومة ليست حكومة أحمدى نجاد، ولكنها ملك للشعب، وانتقادها واجب شرعى على النخبة والشعب، فهى ليست حكومة منغلقة أو استبدادية، بل حكومة ثورية تعدل حركتها حسب انتقادات الناس ومقترحاتهم، وقد جعل عقد اجتماعات مجلس الوزراء فى المحافظات مبتدئا بالمحافظات الفقيرة سنة حكومية للاطلاع على أحوال الجماهير بشكل مباشر وتلبية احتياجاتهم وحل مشاكلهم بصورة فورية فى إطار السياسة القومية، واختيار أوجه النشاط الاقتصادى المناسبة لكل محافظة لتحقيق الفاعلية ووقف الفاقد فى المشروعات الحكومية، مما يضمن صحة القرارات ويقضى على المركزية والبيروقراطية المعوقة، إضافة إلى التعرف على أحوال المسئولين المحليين وكيفية تعاملهم وأسلوب معيشتهم، وحل مشاكلهم، والتنسيق بينهم وبين كبار المسئولين فى الأجهزة والوزارات المختلفة.

لقد قام الرئيس أحمدى نجاد بتعيين مستشارين كثيرين فى مختلف الشئون، ولكن اللافت للنظر أن يعين مستشارا لشئون علماء الدين من أجل إيجاد علاقة قوية ومتبادلة مع الحوزات الدينية، وهى مسألة صعبة وحساسة، وليس الهدف منها إطلاع علماء الدين على مجريات الأمور السياسية أو الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإنما دعم التوجه الدينى للنظام والمجتمع، وخاصة المؤسسات التنفيذية، كما أن اختيار حجة الإسلام حيدر مصلحى لهذا المنصب وهو أحد علماء الحوزة وأحد المقربين من كبار المراجع الدينيين والمحيطين بتفاصيل الأمور فى الحوزات الدينية يشير إلى رغبة نجاد فى أن يكون للحوزات الدينية ممثل فى رئاسة الجمهورية، وقد لقى هذا التوجه من جانب الرئيس ترحيبا كبيرا بين علماء الدين والمراجع، لأنه يحقق نوعا من الانسجام بين القطاع الدينى والقطاع التنفيذى فى النظام، ويحقق مفهوم الجمهورية والإسلامية فى نظام ولاية الفقيه، وهو أحد ركائز الأصولية فى الإدارة.

إن أحمدى نجاد يبدو قريبًا من الجماهير، واستطاع أن يحصل على حبها نتيجة لشفافيته وصدقه، وتمسكه بالأصول مع ثوريته وقدرته على تقديم الحلول الابتكارية، كما يسعى إلى تحقيق طفرة إصلاحية من خلال عباءة نظام ولاية الفقيه، لذلك فهو ليس ألعوبة فى يد الزعيم، ولكنه لإيمانه بولاية الفقيه يعطى للزعيم مكانته فى النظام، كما الزعيم لا يملى عليه تحركاته، بل يبدى رضاه عن هذه التحركات لأنها تدخل فى إطار حركة الزعيم نفسه، فيراه صورة منه فى شبابه.

إن نموذج أحمدى نجاد يجد له قبولا لدى الشباب المسلم المتحفز، وخاصة الفقراء، الذين يعجبون بعدم تطلعه للثروة، والذى يؤكد أنه ليس من الضرورى أن يكون رئيس الجمهورية ذا ميول غربية ليبرالية حتى يكتب له النجاح، إنما يمكن أن يكون أصوليا أو ذا هوية وطنية، ويستطيع بدعم من الشعب أن يتعامل مع المنطقة ومع العالم ككل.

أين يذهب أحمدى نجاد ؟

أين يذهب أحمدى نجاد؟ سؤال يطرحه الجميع داخل إيران وخارجها، فأحمدى نجاد خرج من معركة شرسة، عانى منها الكثير، ورغم دعم الزعيم خامنئى له فمازال أعداؤه فى الميدان، داخل إيران وخارجها، حتى رفاق دربه من الأصوليين يصعبون عليه الأمور من خلال نقدهم الجارح، وتدخلهم فى اختصاصاته، وتهديدهم بعدم دعم حكومته، بل ضيقوا عليه فى الاستفادة من أهل ثقته وأنصاره. فأين يذهب؟ وكيف يتصرف؟ وبمن يثق ويستعين؟

لقد أعلن الرجل موقفه واضحا أنه رئيس لكل الإيرانيين، مع أن الزعيم حرره من معارضيه، عندما قسم الساحة السياسية إلى ثلاثة أقسام: قسم من المؤيدين، وقسم ومن الناقدين، وقسم من المعارضين، وطالبه بأن يهتم بالناقدين مع المؤيدين، بما يعنى أنه قد ترك له الخيار فى التصرف مع المعارضين.

لقد ظل أحمدى نجاد طوال السنوات الأربع الماضية يجوب إيران شرقا وغربا وشمالا وجنوبا مع حكومته فى القرى والمدن، فى الحواضر والمناطق المحرومة، رافعا شعار خدمة الناس وتعمير البلاد والعمل على رفعة الجمهورية الإسلامية، ووضعها على خارطة الدول المتقدمة، وقد نجح فى ميادين كثيرة وحقق إنجازات مشهودة، استطاع أن يستثمرها بذكاء فحصل على تأييد شعبى وحصد ٢٤ مليون صوت فى الانتخابات من حوالى ٤٠ مليونا رغم المنافسة الشرسة والعداوة الواضحة، لقد استفاد من الشريحة الغائبة من الناخبين التى تسكن البقاع النائية أو تجوب الصحارى والنجاد من قبائل البدو فاقترب منها فى صمت ومن الأقليات فأعطته صوتها وزادت من قائمة الناخبين التى عبرت فى الوقت نفسه عن تأييدها للنظام، وكانت هذه مفاجأته لمنافسيه، هذه المفاجأة التى أذهلتهم إلى حد الطعن فى نزاهة الانتخابات واتهموا الحكومة بتزويرها، وصعدوا اتهاماتهم حتى مست النظام كله وقياداته، حتى الزعيم لم يسلم من هذه العداوة الواضحة لتأييده نتائج الانتخابات، وهو أدرى بالأسلوب الذى نجح به الرئيس أحمدى نجاد.

ورغم اعتراض فريق من الأصوليين على منهج أحمدى نجاد فى المجال الاقتصادى وانتقادهم لأسلوبه فى معالجة المشاكل إلا أنهم أدركوا إنجازاته، وهو ما أدى إلى تمرير مشروع الدعم النقدى للجماهير لأنهم أدركوا أن مكاسبه أكبر من مشكلاته.

كذلك لم تشترك الجماهير عامة فى الاعتراض على نتائج الانتخابات أو تولية الرئيس، وإنما اشترك فيها أصحاب الفكر الليبرالى وأصحاب المصالح الاقتصادية ومن يستفيدون من ورائهم. لقد كان توزيع البنزين مثلا حلا لمشكلته وتوفيرا للملايين الدولارات التى تنفق على استيراده، كما كانت أسهم العدالة لجميع طبقات المجتمع خاصة المناطق المحرومة تحقيقا لمبدأ العدالة الاجتماعية وحصول كل مواطن على نصيب من دخل النفط، كما كانت زيادة معاشات المتقاعدين اهتمام من الحكومة بكبار السن، وزيادة دخل الأسرة من خلال

الخدمات المجانية والمؤسسات الخيرية والتأمينات، وفضلا عن زيادة عدد المشروعات العمرانية واستكمال ما توقف فى المناطق المحرومة والنائية، فضلا عن زيادة الطاقة التعليمية فى المدارس والجامعات، وهو ما لمسته الجماهير على أرض الواقع، وهو ما يجعلها تأمل فى أن تحقق الولاية الثانية لأحمدى نجاد إنجازات أكبر فى مواجهة التضخم والبطالة والإسكان وزواج الشباب والإدمان وتوسعة مجال التأمينات الاجتماعية، وهو ما تنوى حكومته أن تقوم به. تأتى قضية محاربة الفساد على رأس القضايا التى يواجهها أحمدى نجاد إلا أنها سلاحا ذا حدين لأنه يمكن أن يستخدمها فى قهر أعدائه والقضاء عليهم بحسم، أو أن يتعامل مع الأمر بمرونة مع الجدية، حتى يشعر الجميع بالعدالة، وهو ما يفضله أحمدى نجاد.

لقد اندفع أحمدى نجاد فى سبيل تغيير مفهوم الحكم والإدارة بجرأة واضحة، وما حققه فى هذا السبيل يجعل من الصعب أن يخلفه ليبرالى، بل شخص من نسيجه يسير على طريقه، وهو ما جعل الإصلاحيين يتمادون فى الصراع معه. لاشك أنه سوف يمضى فى تنفيذ توجهاته الاقتصادية لجعل الاقتصاد الإيرانى أكثر شعبية وأكثر شفافية من خلال برامج طويلة الأمد تلزم من بعده باستكمالها، وقصيرة الأمد تجعل الجماهير تتذوق طعم الإنجازات فتتمسك بها، ومن هنا فقد اعتمد فى حكومته على النوع من الرجال الذى يستطيع أن يساعده فيما انتوى عليه.

كان على أحمدى نجاد أن يعالج ما يلقيه أعداؤه من شائعات ودعاية مضادة وعقبات توضع فى طريقه، وأن يقدم دعاية واعية وتعريفا شافيا لمنهجه وإنجازاته، ويشرك الجماهير معه فى برنامجه ويجعله فى متناول الجماهير لمزيد من الشفافية، وأن يبدى مرونة وتعاونا مع السلطات الأخرى التشريعية التى يميل أغلب أعضائها إلى تأييده، والسلطة القضائية التى حدثت فيها تغييرات جذرية تتناسب مع الفترة المقبلة، وأن يساعد على دعم التوجه الأصولى من خلال توسيع دائرة استفادته من كوادر الخبراء الأصوليين والثوريين والمؤيدين للنظام، بعيدا عن التعصب الحزبى.

لقد أكد أحمدى نجاد أنه سيضع كل وجوده فى خدمة الناس، والناس يصدقونه لما لمسوه فى فترة ولايته الأولى، وهو صادق فى مدعاه لما لاقاه من تأييد جماهيرى، ومن الواضح أن تأديته لهذه الخدمة سوف تكون من خلال تثبيت منهج العدالة خلال التخطيط بأسلوب ثورى فعال،رافعا شعار العدل أساس الحكم، ومن خلال زرع المحبة والعطف من المسئولين تجاه الناس، وتعاطف الجماهير مع الدولة، بوعد أن يكون عام ٢٠١٣م ١٣٩٢هـ.ش. موعدا لأن تكون إيران من الدول المتقدمة.

نظرية الحكومة عند أحمدى نجاد وتطبيقاتها:

من الواضح أن أحمدى نجاد وضع مفهوما جديدا غير تقليدى للحكومة المتعارف عليها فى إيران، حيث ابتدع كثيرا من الأطر التى تتحرك الحكومة تحت سقفها، ابتداء من أسلوب اختيار الوزراء، ومواصفات الوزير، وخبراته السابقة، وبرنامج عمله، وعلاقته بالرئيس ومعاونيه وغيره من الوزراء، ثم علاقته بالبرلمان، وعلاقته بالقاعدة الجماهيرية، وتوجهاته الثورية وأسلوب عمله. إن اختيار الوزير فى حكومة أحمدى نجاد يرجع أساسا لتاريخ الوزير النضالى وشفافيته، وقدرته على العطاء والخدمة، وانسجامه فى العمل مع زملائه، بغض النظر عن شهرته أو ثقله السياسى أو ربما خبرته فى مجال عمل وزارته.

إن الحكومة فى مفهوم أحمدى نجاد فريق عمل يكمل بعضه بعضا، ويتبادل أعضاؤه المواقع، ويسد بعضهم فراغ بعض فى إطار السياسة التى وضعها الرئيس، يقول أحمدى نجاد فى تحديد ملامح وزراء حكومته: الوزير فى الحكومة العاشرة ينبغى أن يكون مؤمنا شعبيا شجاعا طاهرا متواضعا وخدوما وصاحب قرار، ويبرم معى ميثاقا على التفرغ لخدمة الناس، وأن يكون وفيا للمبادئ والأمانى ومعتقدات الجماهير، وأن يكون حرا متحررا من أى ضغوط، وأن يكون خبيرا فى تخصصه قادرا على العطاء وحمل المسئولية.

فى حكومة أحمدى نجاد ليست مكاتب الوزراء مقرا دائما لهم، بل مكان الوزير دائما بين الجماهير فى مختلف أنحاء إيران، فالاجتماع الشهرى لا يعقد فى مجلس الوزراء بل فى إحدى قرى أو مدن محافظات الجمهورية، كما أن منصب الوزير فى هذه الحكومة اعتبارى وليس إرثا، فالمدة التى يقضيها الوزير فى منصبه مرتبطة بالخدمة التى يؤديها للجماهير من خلال الحكومة، ومن ثم فالوزير مكلف بمهمة تنتهى مدة وزارته مع انتهاء هذه المهمة، سواء نجح فيها أم فشل، كما أن الوزارة ليست مكافأة له على خدمة يؤديها فى أى موقع، فضلا عن أن نجاحه فى أداء مهمته فى الوزارة ليس سببا فى أن يظل فيها إلى الأبد، فالمنصب الوزارى عند أحمدى نجاد ليس استحقاقا، بل خدمة يقوم بها من يقدر عليها بغض النظر عن شهرته أو مكانته. يقول الرئيس أحمدى نجاد: إن من لا يعمل لا شأن له بالحكومة، ومن يريد التطوير فنحن نسعى وراءه، إننا لسنا فى حاجة إلى قصاصة من الورق لتعيين وزير، بل إلى قدرته على الخدمة والتطوير والإبداع. وأن سبيل حل كل المشكلات هو التحركات الإصلاحية للسلطة التنفيذية، التى تتم بدعم من الزعيم والبرلمان والسلطة القضائية، وهو مطلب جماهيرى يقتضى إصلاح قانون الضرائب والجمارك، وتغيير النظام المصرفى، وأن مجموعته الوزارية قادرة على القيام بهذه المهمة.

لقد أقر معارضو الرئيس بأن أحد أبرز مفاهيم الحكومة عند أحمدى نجاد هو اللامركزية فى توزيع الصلاحيات والإمكانيات فى البلاد، ومنح صلاحيات العاصمة للمحافظات باعتباره أول الطريق للتطور. وأن انسجام الحكومة هو أحد أولويات الرئيس فى اختيار وزرائه، ورغم أن إذعانهم ووفاءهم لأهدافه الأولى، وعدم قدرتهم على معارضته، يمثل سلبية إدارية، إلا أنه يتضمن إيجابية تتمثل فى حسن تنفيذ الخطط والسياسات، وهو أيضا ماتحتاجه إيران الآن.

لقد أثارت التغييرات المتتالية الكثيرة التى قام بها أحمدى نجاد فى الوزراء خلال فترة رئاسته الأولى، بما يصل نصف الحقائب الوزارية تقريبا، جدلا كبيرا فى إيران، وفى العالم، وعرضت الرئيس محمود أحمدى نجاد للكثير من الهجوم

والنقد والسخرية، خاصة أنه كاد يتعرض لتقديم حكومته كلها إلى البرلمان للحصول على الثقة من جديد حسبما ينص الدستور، وهو ربما لا يضمن حصول حكومته على الثقة، لقد بدأ الرئيس بتغيير أربعة وزراء للنفط والتعاون والرخاء والتربية والتعليم، ثم وزيرى الداخلية والاقتصاد، فضلا عن مؤسسات مركزية مثل البنك المركزى ومساعد الرئيس للشئون القانونية والبرلمانية، ثم الاستغناء عن ثلاث شخصيات لها ثقل سياسى ودور فعال فى الحكومة، وهم: فرهاد رهبر وداود دانش جعفرى ومصطفى بور محمدى، وكانت التغييرات الأخيرة فى الحكومة لثلاثة وزراء دفعة واحدة، هم وزراء الداخلية والاقتصاد والمالية ووزارة الطرق والنقل. فى ذلك يقول أحمدى نجاد: إن إطالة الوزير فى منصبه تتعارض مع الابتكار والخلق والتجديد وتؤدى إلى الجمود والخمود واللامبالاة والتعب.

كما أثار الكثير من اللغط اختياره لوزارة الداخلية وزيرا مليونيرا مثل على كردان الذى أثير حوله قضية تزييف شهادة الدكتوراه الفخرية التى ادعى أنه حصل عليها من جامعة اكسفورد، وكان الوزير قد أكد حصوله على الدكتوراه الفخرية من جامعة أكسفورد عام ٢٠٠٠م، ونشر صورة من شهادته فى الصحف، لكن المعارضة ادعت أنها شهادة مزورة، وأن نشره لهذه الشهادة تصرف طفولى ويدل على سطحيته، وقد قام الرئيس أحمدى نجاد بالدفاع عن وزير الداخلية فوصفه بأنه من القوى المخلصة التى صمدت ثلاثين عاما فى خدمة الثورة، وكان لها حضور فى مناطق العمليات، وتولت مسئوليات مختلفة ونجحت فيها، وهو ما يتجلى فى خدماته السابقة.

تعبر قائمة الوزراء التى قدمها أحمدى نجاد إلى مجلس الشورى الإسلامى للحصول على الثقة عن استفادته الواضحة من تجارب الحكومة السابقة، ورغبته فى تجاوز الانتقادات التى وجهت لها، والتأكيد على نضج اختياراته، فكانت حكومته تنطبق على نظريته، وتتميز بالتركيز من خلال إحدى وعشرين وزارة فقط، وبالخبرة من خلال اختياره وزراء مارسوا العمل الإدارى والسياسى كوزراء ونواب وزراء ووكلاء وزارات ومحافظين ونواب برلمانيين، كما دفع لعضوية

الحكومة من بين الناشطات السياسيات من يتمتع بالخبرة والكفاءة فى مجال الوزارة، فضلا عن الأساتذة الجامعيين المتخصصين فى مجالات وزاراتهم.

فجزء من فريق الحكومة أبقاهم من حكومته السابقة بعد تمرسهم فى عملهم، فضلا عن إثباتهم لفهم توجهات الرئيس، وتعاونهم معه ومع زملائهم، وتعبيرهم عن الإخلاص لحكومتهم، فتمتعوا بثقة الرئيس والنظام، فلن تكون هناك مخاوف حول تعامل البرلمان معهم، وقد سبق أن حصلوا على الثقة منه، وهم ستة وزراء: منوتشهر متكى وزير الخارجية، ومصطفى محمد نجار الذى انتقل من وزارة الدفاع إلى وزارة الداخلية، سيد مسعود مير كاظمى وزير النفط، الذى كان وزيرا للتجارة، حميد بهبهانى وزير للطرق والنقل، وكان يشغل هذا المنصب فى الحكومة السابقة، على أكبر محرابيان وزير الصناعة والتعدين، وكان يشغل نفس المنصب فى الحكومة السابقة، سيد شمس الدين حسينى وزير الاقتصاد والمالية وكان يشغل نفس المنصب فى الحكومة السابقة. ويؤكد أحمدى نجاد أن شمس الدين الحسينى وزير الاقتصاد الجديد عالم شاب وقادر وله قيم، فهو منسق مجموعة التطوير الاقتصادى.

وكان جزء من فريق الحكومة نوابا للوزراء أو مساعدين لهم، تمت ترقيتهم بعد اكتسابهم كثيرا من المهارات فضلا عن إثباتهم لفهم توجهات الرئيس، وتعبيرهم عن الإخلاص لحكومته، وتمتعهم بالثقة، وهم سبعة وزراء: رضا تقى بور وزير الاتصالات وتقنية المعلومات، الذى كان نائبا لوزير الاتصالات فى الحكومة السابقة، كامران دانشجو وزير العلوم والبحوث والتقنية الذى كان نائبا لوزير الداخلية، وسيد محمد حسينى وزير الثقافة والإرشاد الإسلامى والذى كان نائبا لوزير العلوم والبحوث والتقنية، محمد على آبادى وزير الطاقة، الذى كان مساعدا للرئيس لشئون التربية البدنية، مهدى غضنفرى وزير التجارة الذى كان وكيلا لنفس الوزارة، على نيكزاد وزير الإسكان وبناء المدن الذى كان وكيلا لوزارة الداخلية لشئون التعمير، أحمد وحيدى وزير الدفاع ودعم القوات المسلحة، الذى كان نائبا لوزير الدفاع.

واختـار من المحافظين اثنين هما: عبد الرضا شيخ الإسلامى الذى كان محافظا لمحافظة هرمزجان وزيرا للعمل والشئون الاجتماعية، سيد مرتضى بختيارى وزير العدل، وكان محافظا لمحافظة أصفهان.

ولأول مرة فى تاريخ الجمهورية الإسلامية قام أحمدى نجاد باختيار ثلاث وزيرات، هن: سوسن كشاورز للتربية والتعليم، ولديها دكتوراه فى فلسفة التربية والتعليم وشغلن منصب وكيل وزارة التربية والتعليم فى الحكومة السابقة، ومرضية وحيد دستجردى للصحة والعلاج والتعليم الطبى، والتى مارست مهنة الطب، وتمرست فى العمل السياسى من خلال عضويتها فى مجلس الشورى الإسلامى لدورتين متتاليتين هما الرابعة والخامسة، فاطمة آجرلو للرخاء والتأمينات الاجتماعية، والتى تخصصت فى علم النفس ومارست العمل السياسى من خلال عضويتها فى مجلس الشورى الإسلامى دورتين برلمانيتين هما السابعة والثامنة، ولم يسبق لأى منهن تولى الوزارة.

ومن الوزراء الذى دخلوا الحكومة لأول مرة ثلاثة وزراء هم: صادق خليليان وزير جهاد الزراعة، وهو أستاذ جامعى متخصص فى الاقتصاد، حجة الإسلام حيدر مصلحى وزير المعلومات، محمد عباسى وزير التعاون وهو متخصص فى الإدارة، ومارس العمل السياسى من خلال عضويته فى الدورة البرلمانية السابعة. يقول أحمدى نجاد عن وزرائه الذى قدمهم للبرلمان: لقد اجتهدت فى اختيار المتخصصين، مع الوضع فى الاعتبار الفرق بين التخصص النظرى والجامعى والعملى، حيث يقترب الوزراء من هذه التوليفة فى معنى التخصص. كما حرصت فى اختيار الوزراء على وحدة التوجه والتضامن وروح العمل الجماعى، فليس الوزراء جزرا معزولة عن بعضها، رغم أنه لكل وزير مسئولياته المدونة، فلابد أن يقبل الوزراء بعضهم البعض ويقبلون رئيس الجمهورية، وأن يقبلهم الرئيس أيضا، وهو ما يجعل الحكومة تسير إلى الأمام، وتكون قدرتها على التعاون فى حل المشاكل فى زيادة وليست مستهلكة أو اصطكاكية أو زائلة، فالحكومة فريق واحد، وكل أعضائه مستجيبون أمام كل قرارات الدولة.

وعدد أحمدى نجاد تصنيفات حكومته بأن بين الوزراء أحد عشر عضوا لديه دكتوراه فى التخصص، وكانوا تسعة فقط فى الحكومة السابقة، هم أعضاء فى الهيئات العلمية وله خبرة تجريبية، وأحدهم سابق فى تخصصه،، وهناك خمسة وزراء لديهم دكتوراه فى الهندسة فى فرع التخصص، وستة وزراء لديهم ماجستير فى الهندسة فى تخصصاتهم، وثلاثة آخرين لديهم ماجستير، مما يجعل الثقل العلمى لهذه الحكومة أكبر من الحكومة السابقة.

أما فريقه المعاون فقد بدأ اختياره قبل أن يتولى رسميا ولايته الثانية، وأعلن قوله: أنا أتعهد ألا أقبل توصية من أصحاب النفوذ والثروة فى تعيين المعاونين. وهو ما أثار نقد أعدائه باعتبار أنهم شخصيات رسمية تتولى أمور البلاد، وقد بلغ النقد أوجه ليس من جانب الإصلاحيين فقط، بل من جانب الأصوليين، خاصة فيما يتعلق بتعيين اسفنديار رحيم مشائى مساعدا أول له، رغم تمسكه به ومدحه له، وهو ما اضطر الزعيم خامنئى إلى أن يرسل له خطابا يطلب فيه تنحية مشائى عن هذا المنصب، فأذعن لأوامر الزعيم، حيث قدم مشائى استقالته، فقام أحمدى نجاد بتعيينه مستشارا للرئيس ورئيسا لمكتبه. كما عين هاشمى ثمره مساعدا أكبر للرئيس (دستيار أرشد)، وحميد بقائى مساعدا للرئيس ورئيسا لهيئة التراث الثقافى والسياحة والصناعات اليدوية، ورحيمى مساعدا للرئيس للشئون البرلمانية، ومهرداد بذرتاش مساعدا للرئيس ورئيسا للهيئة الوطنية للشباب، وعلى أكبر صالحى مساعدا للرئيس ورئيسا للهيئة القومية للطاقة الذرية، ومسعود زريبافان رئيسا لهيئة رعاية أسر الشهداء والمعاقين.

يقول أحمدى نجاد: مع هذه الحكومة ندخل مرحلة جديدة، سواء فى الشأن الداخلى أو الساحة الدولية، حيث أصبحت المسيرة أكثر وضوحا واستمرارا بقوة أكبر، تتسم بالعزة والرفعة، التعمير فيها شامل، وكرامة الإنسان حقيقية، وتنفيذ للعدالة بلا تحفظ، المحافظة على حقوق وأموال الشعب، توفير المسكن والعمل المناسب، الأنشطة الاجتماعية والدفاع عن حقوق المواطنة، كل ذلك فى أجندة عمل الحكومة. هذا يعنى أن أحمدى نجاد سيضرب بيد من حديد وبدعم من

الزعيم على من أسماهم بالمفسدين دون تفرقة بين مكانتهم الاجتماعية، ويسلم ملفات كبار رجال الدولة للسلطة القضائية. كما سيستمر نجاد فى سياسة التقرب من الجماهير دعما لنظام ولاية الفقيه، مستغلا شعار القيادة الشعبية الدينية الذى كان قد طرحه الإصلاحيون من قبل، بما يعنى استباق النظام نحو التطوير دون حاجة لهذه الحركة الإصلاحية وائتلافها المثير للفوضى، تطويرا يتناسب مع الفكر الجديد للاقتصاد الشعبى، وتعديل اللوائح، وتفعيل الوحدات الإنتاجية والاقتصادية، وزيادة الاهتمام بالمناطق المحرومة، ودعم الجامعات والتحول فى المحتوى والبرامج التعليمية، للمساعدة على أن يكون التخطيط من أجل التطبيق وفق احتياجات البلاد، وزيادة المشاركة الجماهيرية. فضلا عن تغيير الخطاب السياسى للنظام.

القضية الاقتصادية كانت على رأس القضايا التى رفعها المتنافسون فى انتخابات الرئاسة فى مواجهة أحمدى نجاد، لأن انتصار أحمدى نجاد سوف يدعم الاتجاه الشعبى الثورى الذى أرساه فى فترة رئاسته الأولى، وقبول الجماهير لمشروعه الاقتصادى وسياساته وآلياته، لكنهم اعتبروها المدخل نحو إثبات التوجه الخاطىء لنظام ولاية الفقيه وابتعاده عن الرؤية العشرينية للنظام. وإذا كان أحمدى نجاد قد بدأ بتوزيع سهام العدالة وطرح الدعم النقدى بدلا من العينى، ووضع لوائح جديدة للتوزيع والضرائب والجمارك والبنوك، وهو ما سهل مهمته، وجعل تأثير الأزمة العالمية سلبيا تقريبا، فمن الواضح من خطاب الانتصار الذى ألقاه أحمدى نجاد بعد فوزه، أنه سيستمر فى تنفيذ رؤيته الاقتصادية، يقول أحمدى نجاد لقد أكدت الجماهير أنها مصممة على بناء البلاد وتقدم إيران فى كل المجالات العلمية والصناعية والثقافية والاقتصادية، وتأمين احتياجات الشباب ورقيهم، إن برنامجى هو الخدمة والبناء أولا، وحل المشاكل الاقتصادية والغلاء والإسكان وتوفير فرص العمل ثانيا، وتحقيق العدالة والمساواة أمام القانون ثالثا.

لقد وضع أحمدى نجاد من أهداف الحكومة دعم التضامن الوطنى والتعامل بمحبة وأخوة، ومن ثم فإن بنية الحكومة لابد أن تكون مناسبة لهذه الأهداف، ومتفاعلة مع الاحتياجات اليومية. يقول: أنا ضد تدخل الشرطة والأمن فى

الساحة الثقافية والاجتماعية، فمشاكل هاتين الساحتين لا تحل إلا من خلال مسيرتهما، ولن أسمح منذ الآن بمثل هذه الصدامات، وإذا حدث مثل هذا فسوف أتحدث إلى الناس بشأنه. أنا ضد التحجر واللامبالاة وتسييس الأمور وطلب الدنيا، لأنها تتعارض مع أهداف النظام والثورة الإسلامية، سبيلنا الاستقامة ولا مجال للإفراط والتفريط، وكل الناس أمام القانون سواء، لكل حقوقه وعليه واجباته، ورئيس الجمهورية فرد من الشعب، وأنا على الخط الأول للنقد، ومواقفى مواقف انتقادية، فروح النقد رمز تقدم الشعوب، شعب إيران يريد التغيير وأنا بساط التغيير الأساسى فى البنى والسلوك. الانتخابات انتهت وحديثى ليس دعاية انتخابية.

عدة عوامل سيكون لها تأثير مباشر على المرحلة القادمة لحكومة أحمدى نجاد، أهمها قدرة الرئيس على التغيير العقلانى الذى يبطل حجة خصومه، وثانيها ولاء حراس الثورة الإسلامية للقيادة الحالية وأدواتها ومؤسساتها، وثالثها موقف الجماهير من حركة التغيير، ومدى استجابتها لأهداف هذه الحركة، ومدى اقتناعها بعمل القيادات الحالية للنظام(١).

يطعن بعض منتقدى الحكومة على الرئيس أحمدى نجاد أنه يعين فى منصب الوزارة أقاربه ومعارفه وأصدقاءه، وهو طعن مبالغ فيه، فتعيين الرئيس لمعارفه هو تعيين لأهل الثقة الذين يفضلهم على أهل الخبرة، فهو يستصغر المهام التى يقوم بها المسئولون، ويرى أنها لا تتطلب كثيرا من الخبرة، باعتبار أن الاستراتيجية ثابتة، وأن الخطط جاهزة، وأن المسائل واضحة يعرفها المثقف العادى، فى حين أنها تتطلب الكثير من الحركة الثورية والشفافية والطهارة، وروح الخدمة والتضحية، والنظر إلى الوزارة على أنها تكليف إلهى لخدمة عباد الله، وليس تشريفا أو مكافأة أو فرصة للتربح والشهرة وتحقيق المصالح.

إن حركة أحمدى نجاد الثورية فى تغيير الوزراء تشير إلى رجوعه لروح الثورة الإسلامية، لأن الثورة الإسلامية هى التى حطمت التقاليد فى تولى المناصب الوزارية، وخلال عهد الجمهورية الإسلامية وجدنا وزراء يقبلون بعد تنحيتهم أو

انتهاء مدتهم، مناصب أقل بكثير من منصب الوزير، بل قبل بعضهم أن يصبح وكيل وزارة أو رئيس هيئة أو مؤسسة أو مصلحة فى الوزارة التى كان يتولاها من قبل، وينسحب هذا أيضا على علماء الدين، فتولى علماء الدين المناصب الكبيرة فى الدولة لا يعنى زيادة المكاسب المادية أو المعنوية، بل ربما يعنى نقصها والعكس بالعكس، فالخروج من هذه المناصب لايعنى خسارة مادية أو معنوية، بل لعله يعنى مكاسب أكبر، لأن علماء الدين يحكمون فى إيران بطريقة النظام الحوزوى ويرتبون المسئوليات والوظائف حسب هذا النظام، فليس غريبا فى الفكر الثورى الإسلامى فى إيران أن ينتقل وزير إلى وظيفة أقل، كما حدث لأكبر تركان وزير الدفاع ودعم القوات المسلحة ووزير الطرق والنقل السابق، أو أن يصبح الوزير موظفا فى وزارة أخرى، كما حدث لنجاد حسينيان وزير الصناعات الثقيلة، وغيرهما، فالمكسب والخسارة ليس متعلقا بالوجود فى المناصب الكبيرة من عدمه، ومن هذا المنطلق قام آية الله هاشمى رفسنجانى بترشيح نفسه لعضوية مجلس الشورى الإسلامى فى انتخابات المجلس السادس، تاركا منصب رئيس مجمع تحديد مصلحة النظام الذى يرأس رئيس السلطة التشريعية، كما سبق أن ترك باختياره منصب نائب القائد الأعلى لجميع القوى، لكى يمارس العمل التنفيذى. وكان هذا فى حد ذاته ظاهرة ثورية شجع عليها النظام، ولم يعتبرها المسئولون إهانة أو تقليلا من شأنهم، كما اعتبرتها الجماهير ظاهرة صحية، واعتبرتها النخبة دليلا على روح الثورية، وعدم استغلال النفوذ فى تحقيق أطماع أو مصالح من خلال الخدمة العامة.

تطبيقا على ذلك يمكن الإشارة إلى التغييرات الأخيرة فى الحكومة لثلاثة وزراء دفعة واحدة، هم وزراء الداخلية والاقتصاد والمالية ووزارة الطرق والنقل. ينتقد المحلل السياسى سيد أحمد مظلومى إقالة تسعة وزراء على هذا النحو فى أقل من ثلاث سنوات، ويقول إنه عمل جرىء لم يسبق له مثيل، ومن المفروض أن يؤدى إلى وصول الحكومة إلى الصورة المثالية لدى رئيس الجمهورية، لكن نتائج هذا التغيير تشير إلى شئ آخر، لقد بدأ الرئيس بتغيير أربعة وزراء للنفط

والتعاون والرخاء والتربية والتعليم، ثم وزيرى الداخلية والاقتصاد، فضلا عن مؤسسات مركزية مثل البنك المركزى ومساعد الرئيس للشئون القانونية والبرلمانية، ثم الاستغناء عن ثلاث شخصيات لهم ثقل سياسى ودور فعال فى الحكومة لمجرد خلافهم مع الرئيس، وهم: فرهاد رهبر وداود دانش جعفرى ومصطفى بور محمدى، وهو ما يعتبر دليلا على عدم تقبل الرئيس للنقد الداخلى، واستعان فى دعم وزرائه الجدد بإشارة الزعيم بعدم اعتراضه عليهم، لكنه لم يحقق الصورة التى يرجوها، مما يجعل من الضرورى للرئيس أن يعيد النظر فى منطقه فى اختيار المسئولين. كما أكد المحلل السياسى أحمد زيدآبادى على ضعف الحكومة مشيرا إلى أن الرئيس يسعى إلى دعم حكومته من خلال اختيار وزراء من جناح على لاريجانى رئيس البرلمان، مثل على كردان الذى أثير حوله قضية تزييف شهادة الدكتوراه الفخرية التى ادعى أنه حصل عليها من جامعة اكسفورد. وكان وزير الداخلية الجديد قد أكد حصوله على الدكتوراه الفخرية من جامعة أكسفورد عام ٢٠٠٠م، ونشر صورة من شهادته فى الصحف، لكن المعارضة ادعت أنها شهادة مزورة وبها أخطاء كثيرة قاموا بحصرها، وأن البحث فى الصحيفة االالكترونية لجامعة اكسفورد لم يفض إلى تأكيد هذا الأمر، وأن نشره لهذه الشهادة تصرف طفولى ويدل على سطحيته، وقد رد الوزير على هذا الهجوم بأن أحدا من أعضاء مجلس الشورى الإسلامى لم تشكك فى قدرته على إدارة الوزارة، وأن الأصوات التى حصل عليها من المجلس تدل على ذلك، كما رد على الادعاء بأنه محسوب على رئيس المجلس على لاريجانى وممثله فى الحكومة، بقوله: أنا ممثل الحكومة فى الوزارة، وعلى لاريجانى صديقى.

وقد قام الرئيس أحمدى نجاد بالدفاع عن وزير الداخلية الجديد فوصفه بأنه من القوى المخلصة التى صمدت ثلاثين عاما فى خدمة الثورة، وكان لها حضور فى مناطق العمليات، وتولت مسئوليات مختلفة ونجحت فيها. وإن أحد واجبات وزارة الداخلية هو الحفاظ على وحدة البلاد وسلامتها الداخلية، وتحقيق هذا التضامن والتآزر وتقويته، وهى مسئولة أيضا عن الحفاظ على الساحة العامة للبلاد واعدة مبهجة وهو ما يحتاج إلى برامج وإدارة، وأهمية هذه الوزارة واضحة

ليس من ناحية كثرة موظفيها، بل من ناحية التنوع والحساسية وامتداد مهامها. وأضاف قوله: إن من لا يعمل لا شأن له بالحكومة، ومن يريد التطوير فنحن نسعى وراءه، إننا لسنا فى حاجة إلى قصاصة من الورق لتعيين وزير، بل إلى قدرته على الخدمة والتطوير والإبداع، وهو ما يتجلى فى خدماته السابقة.

كما أكد وزير الداخلية الجديد على كردان أن أساس عمل الوزارة هو خدمة الجماهير، وأنها كأى كائن حى تسعى للتطور والرقى، وليس الأساس هو تغيير المحافظين، وإنما تقديم خدمات أفضل للجماهير.

ويؤكد أحمدى نجاد فى دفاعه عن وزير الاقتصاد الجديد أن سبيل حل كل المشكلات هو التحركات الإصلاحية للسلطة التنفيذية، التى تتم بدعم من الزعيم والبرلمان والسلطة القضائية، وهو مطلب جماهيرى يقتضى إصلاح قانون الضرائب والجمارك، وتغيير النظام المصرفى، وأن مجموعته الوزارية قادرة على القيام بهذه المهمة. وقد وصف شمس الدين الحسينى وزير الاقتصاد الجديد بأنه عالم شاب وقادر وله قيم، وقد أعطاه المجلس أعلى الأصوات، فهو منسق مجموعة التطوير الاقتصادى.

ويجعل أحمدى نجاد المادة ٤٤ من الدستور هى النظرية الأساسية للاقتصاد الإسلامى، مؤكدا أن الحكومة توجه وتعدل وتقوم بالتوزيع العادل للإمكانيات والفرص، ووظيفة البنوك أن تكون مثل مضخة الدم التى تضخ الدم النقى إلى كافة أجزاء الجسم، والجماهير هى التى تدير الاقتصاد وكل شئ فى البلاد، بل هى مؤثرة حتى فى السياسة الخارجية، فالخبراء فى السياسة الخارجية منظمون للأمور فقط، فالقوى الشعبية مؤثرة على الساحة الدبلوماسية، وحضور الجماهير فى الساحة السياسية يغير كافة المعادلات على المستوى المحلى والإقليمى، وهو ما ينطبق أيضا على الملف النووى، وينسحب كذلك على الساحة الثقافية، فالشعب هو الذى يحفظ التقاليد والسنن الثقافية. وأنه بدون التضامن والتآزر لا يمكن إدارة شئ ولو كان أسرة صغيرة من أربعة أفراد.

تداعيات الصراع بين أحمدى نجاد وخصومه:

قام الرئيس أحمدى نجاد بإجراء نادر الحدوث، عندما أرسل رسالة إلى رئيس مجلس الرقابة على القوانين (شوراى نكهبان) برقم ٥٨١٤٤ بتاريخ ١٣٨٩/٣/١٦ هـ.ش. (٢٠١٠/٦/٦م) يعترض فيها على تمرير بعض القوانين، رغم أنها لا ينطق عليها الدستور من ناحية، ولم تتخذ حيالها الإجراءات اللائحية من ناحية أخرى، وهو ما اعتبره ناقدو الرئيس طعنا فى جهتين سياديتين، الأولى هى مجلس الشورى الإسلامى، والثانية هى: مجلس الرقابة على القوانين، (أى السلطة التشريعية بكاملها)، واعتبروه أمرا إذا أخذ على محمل حسن النية مخالفا للعرف، وإذا أخذ بمحمل الهجوم فهو سنة غير حسنة لم يسبق لها مثيل فى تاريخ الجمهورية الإسلامية، لأنه ليس لرئيس السلطة التنفيذية أن ينصب نفسه مشرعا يحكم بمخالفة أو عدم مخالفة القوانين للشرع أو للدستور.

وقد جاءت رسالة أحمدى نجاد إلى مجلس الرقابة على القوانين عقب رسالة وجهها له على لاريجانى رئيس السلطة التشريعية، يتهم فيها الحكومة بتجاهل تنفيذ القوانين التى أقرها مجلس الشورى الإسلامى، وهدد بأنه سوف يطرح الأمر على الرأى العام ما لم تقم الحكومة بتنفيذ هذه القوانين، وهو ما أثار الرئيس أحمدى نجاد فكتب هذه الرسالة إلى رئيس مجلس الرقابة على القوانين، استباقا لحركة مجلس الشورى الإسلامى وتصرفاته المحتملة. وقد أكد أحمدى نجاد فى هذه الرسالة أن مجلس الشورى الإسلامى دأب فى السنوات الأخيرة على سلب الحكومة بعضا من اختصاصاتها بسن مثل هذه القوانين، وهو مخالفة واضحة لما جاء فى الدستور.

كان الموضوع الذى اعترض لاريجانى على عدم تنفيذ الحكومة له هو إبلاغ الميزانية الخاصة باستكمال تنفيذ مشروع قطارات المدن، وهو المشروع الذى يقوم بتنفيذه هيئة مترو طهران وضواحيها، التى يرأسها محسن هاشمى ابن الرئيس

الأسبق هاشمى رفسنجانى، وهو ما فسر على أن أحمدى نجاد يعوق عمل محسن هاشمى ليظهره فى شكل المقصر، ويقع اللوم عليه.

وقد سارع محسن هاشمى بالتصريح بأنه لا توجد مشكلة لديه من تأخر وصول الدعم لزيادة عدد قطارات المترو، وأن كل مافى الأمر أن حركة القطارات ستزداد، وتقل الفوارق الزمنية فى مواعيد القطارات مع وصول هذا الدعم. وهو ما يشير إلى أن محسن هاشمى لا يريد أن يصطدم بالرئيس، الذى يرى المصلحة العامة أفضل منه، وعليه أن يتحلى بالصبر، وأن يعمل جيدا فى حدود الإمكانات المتاحة لديه. وهو موقف يسمح له أن يظل فى منصبه دون اعتراض أو مضايقات، حتى لا تتسع هوة الخلاف بين والده وبين الرئيس. ومن ناحيته أكد أحمدى نجاد أن الهجوم على الحكومة وتجاهل إنجازاتها لن يؤثر على قيامها بأداء واجباتها، أو توصيل خدماتها للجماهير، دون انفعال لأن الجماهير تلمس هذه الإنجازات.

أما موضوع القانون الذى اعترض عليه أحمدى نجاد فيتعلق بإنشاء ودعم إنشاء وتوزيع المساكن فى القرى والمدن، وركز اعتراضه على أن التصريح بالبناء خارج حدود القرى والمدن التى يقل عدد سكانها عن ٢٥ ألف نسمة، يسمح بالاستيلاء غير الشرعى على أراضى الدولة، وهو ما يعنى فقدان الدولة لقطاع من ممتلكاتها والممتلكات العامة، وجزء من مواردها الدستورية، خاصة وأن هذين القانونين كانا فى إطار إصلاح الميزانية العامة، ولكن لم يترتب عليهما تغيير فى الميزانية، فضلا عن أن أراضى الأوقاف من اختصاص الزعامة، ومن ثم جاء القانونان مخالفين لأوامر الزعيم فى هذا الصدد، وغير ملتزمين فى إجراءاتهما بلائحة مجلس الشورى الإسلامى، التى تجعل إقرار القوانين بموافقة ثلثى أعضاء المجلس. أما فيما يتعلق بقانون قبول الطلاب فى المعاهد الصناعية والحرفية، فهو يعتبر تدخلا فى شئون السلطة التنفيذية التى تحدد أعداد المقبولين بناء على حجم وإمكانيات استيعاب هذا المرفق، وهو ما يكفله لها الدستور. فضلا عن تعارضها مع مقررات المجلس الأعلى للثورة الثقافية.

أما فيما يتعلق بقانون رفع الضرائب على الخضر والفاكهة بنسبة ٥٠٠ ريال للكيلو لصالح صندوق دعم القرى والعشائر، فلم تتخذ حياله الإجراءات القانونية، كما أنه يمثل تحميلا على قطاع كبير من محدودى الدخل.

النقطة المهمة التى يراها ناقدو الرئيس أحمدى نجاد فى رسالته، بعيدا عن موضوعاتها التفصيلية، أنها إجراء غير مسبوق، لأنه يثير التساؤلات حول قرارات مجلس الرقابة على القوانين، واتهامه بقصور معلوماته، أو تقصيره فى تشخيصه بشكل صحيح مخالفة أو عدم مخالفة قوانين البرلمان للدستور أو الشرع، وأن رجال القانون وفقهاء مجلس الرقابة على القوانين قد أخطأوا فى أحكامهم، وأنه فى نفس الوقت يطالب أعضاء مجلس الشورى الإسلامى بمراجعة القوانين التى أقرت قبل إبلاغها للحكومة، فى الوقت الذى كان فيه ممثل الحكومة حاضرا عند مناقشة هذه القوانين، لكى ينقل عند الضرورة رأى الحكومة فى هذه القوانين.

وبالتالى فإن خطاب أحمدى نجاد يؤدى إلى تعطيل تنفيذ القوانين المصوبة، كما أنه يمس مبدأ استقلال السلطات. والرئيس وإن كان قد ذكر فى مقدمة الرسالة أنه كتبها بناء على القسم الذى أقسمه عند توليه بالمحافظة على دستور الجمهورية الإسلامية، إلا أنه تخطى هذا الدستور بكتابة هذه الرسالة. وأثار التساؤلات حول جدوى منصب مساعد الرئيس للشئون البرلمانية والقانونية، وهل كان مساعد الرئيس غائبا عند إقرار هذه القوانين، فلم يتقدم باعتراض لمجلس الرقابة عند بحثه، وإلا فإن الحكومة موافقة على القوانين، أو غافلة عن متابعة إقرارها.

كان رد آية الله جنتى أمين مجلس الرقابة على القوانين بتاريخ ٢٠/ ٣/ ٨٩ هـ.ش. (١٠/٦/ ٢٠١٠م) على رسالة الرئيس أحمدى نجاد متعقلا، حيث بدأ رده بأسلوب يشوبه العتاب على الرئيس، مشيرا إلى أن معنى المادة ١١٣ من الدستور لا يعنى تدخل الرئيس فى اختصاصات مسئولى النظام، وأنه لم يتم الاعتراض على مجلس الرقابة خلال الثلاثين عاما الماضية إلا فى القضايا الانتخابية، مؤكدا على أن المجلس يعمل على تمكين الحكومة بالقانون فى المجالات التى

تختلف فيها الآراء، وهو ما يشير إلى أن هذا المجلس لم يلق أى اعتراض فى أدائه لواجباته الدستورية وحراسة الدستور والإسلام من أى شخص أو جماعة، ومازال مصمما على أداء واجبه بيقظة وقوة. وأن الملاحظات التى وردت فى رسالة الرئيس فقد سبق للمجلس أن لاحظها، وأعاد القوانين المذكورة إلى مجلس الشورى الإسلامى، الذى قام بالتعديلات المطلوبة، ومن ثم فقد وجدها مجلس الرقابة على القوانين غير مخالفة للدستور أو الشرع. وأن على الحكومة تنفيذ القوانين التى أقرت ومتابعتها، ودعا جنتى الرئيس أحمدى نجاد إذا أراد أن يحقق أكثر فى بعض المسائل إلى أن يطلب من مجلس الرقابة تفسير مادة أو بند من بنود الدستور.

ويؤكد حجة الإسلام جعفر شجونى أمين عام مجمع الوعاظ وعضو جمعية روحانيت مبارز، فى تحليله للخلاف بين أحمدى نجاد والسلطة التشريعية أنه مع وجود بعض الأصوليين الذين لا يتفقون مع أحمدى نجاد، يوجد بعض الإصلاحيين الذين يوافقونه، ومن الضرورى أن يعلن كل منهم عن موقفه صراحة دون مواربة، ومن الطبيعى أن نرى عمل الإنسان أولا ثم نخالفه، وأن من الأمثلة الأصولية الواضحة الخلاف بين هاشمى رفسنجانى وأحمدى نجاد، فهو خلاف أصولى واضح ومستمر بدأ منذ التنافس على الرئاسة عام ١٣٨٤هـ.ش. فرفسنجانى الوحيد الذى لم يبارك رئاسة أحمدى نجاد، ولكنه يتحدث عنه كرئيس للجمهورية.

وقد أكد رضا نساجى الكاتب والناقد الأصولى المعروف فى حديث للصحيفة الالكترونية "ألف" الواسعة الانتشار، فى تعليقه على سلوك أنصار أحمدى نجاد، أن محتوى النقد يجعل الدماء تغلى فى عروق الأصولى حتى يحذف من الأصوليين، فأى أصولية تقوم على حذف النقاد؟ ومن أمثلة الحذف إخراج عماد أفروغ من دائرة الأصوليين بسبب مقارنته بين عهد زعامة الإمام الخمينى وهذا العهد، وتفريقه بين سياسة المصلحة التى يتبعها الزعيم خامنئى، وسياسة الحقيقة وعدم المجاملة التى كان يتبعها الخمينى، وأن مقتضى العصر والظروف والضغوط هو ما كان يفرض على كل منهما اتباع سياسته. فالمشكلة ليست فى

شخص عماد أفروغ، وإنما فى نقده لمضمون الخطاب الأصولى، مما جعله أصوليا مستقلا. ومن الأمثلة الأخرى على مطهرى أحد ناقدى الأصوليين عندما انتقد الرئيس أحمدى نجاد فى كلمته بمناسبة ذكرى رحيل الإمام الخمينى فى ١٤ خرداد ١٩٨٩هـ.ش. (٢٠١٠/٥/٤م) واتهم أنصاره بعدم إتاحة الفرصة لسيد حسن خمينى حفيد الإمام الخمينى ليكمل حديثه، مطالبا بأن يسمعوا كلامه كله ثم يعقبوا عليه، وهو ما لم يعجب أنصار أحمدى نجاد فأرادوا حذفه، وهو ما يقوض الوحدة ويؤدى إلى الفرقة، حيث أن معظم علماء الدين استنكروا هذه الواقعة، وطالبوا بضرورة احترام أسرة الزعيم الراحل آية الله الخمينى. ومن ثم فالإقدام على حذف أشخاص بارزين مثل أفروغ ومطهرى إقدام سلبى، وهو ليس من الأصولية فى شىء، لأنه يبدأ وينتهى عند أحمدى نجاد، حتى يمكن تسميته بالأحمدى نجادية بدلا من الأصولية، فالأصولية ليست منحصرة فى أحمدى نجاد، كما أنها ليست منحصرة فى نقده. لقد كانت هزيمة الأصوليين أمام خاتمى نتيجة تأييدهم مرشح بدون قيد ولا شرط بتوجيهات هاشمى دون مناقشة.

وكان أحمدى نجاد قد كشف فى خطابه بمناسبة ذكرى تحرير مدينة خرمشهر من الاحتلال العراقى فى الثالث من خرداد، عن مهمتين كبيرتين للنظام الحاكم فى إيران، يتحرك هو وحكومته فى إطارهما، أولاهما: صناعة الأمة الإيرانية، والثانية الحضور المؤثر فى الإدارة الدولية من أجل إصلاحها وإقامة العدالة. حيث قال أحمدى نجاد: إن خوزستان هى مركز هيكلة الجيش العظيم لقوى الثورة وحركة مقاتلى الإسلام إلى قمم التقدم، وإن خوزستان مجمع فوران الثقافة الثورية والفكر الإلهى النقى، وإن خوزستان هى موطن تربية الرجال والنساء المؤمنين السامين صانعى التاريخ، وخرمشهر أيضا هى مركز فوران الهمة والشجاعة والغيرة لشعب إيران. إن ملحمة تحرير خرمشهر العظيمة وفتح خرمشهر نقطة ارتكاز فى تاريخ شعب إيران وتاريخ العالم، لأنه بداية حركة عظيمة ليس فى إيران وحدها بل فى تاريخ البشرية، وحركة البشرية فى اتجاه الكمال. إن معركة بيت المقدس كانت مرآة لتجلى انتصار الدم على السيف، وانتصار الصدور المليئة بالإيمان والعشق والإخلاص على ماكينة الحرب للعالم

المادى، وتجلى غلبة الفكر الإلهى على الفكر الرأسمالى. منذ فتح خرمشهر اتخذ شعب إيران مسيرة النصر، وجعل العدو فى موقف التراجع المتوالى. إن كل ما لدينا الآن هو من خرمشهر وطريق شهداء خرمشهر هو نفس طريقنا الآن. إن شعب إيران اليوم لديه مهمتان عظيمتان، صناعة الأمة الإيرانية، والحضور المؤثر القوى فى الإدارة الدولية من أجلِ الإصلاح وإقامة العدالة. ينبغى أن نصنع إيران وخاصة خوزستان وخرمشهر، لقد أعطى شباب خوزستان وخرمشهر أكبر نصر هدية لشعب إيران، ولابد أن نجند هذه الهمة والإرادة اليوم لبناء خرمشهر وإيران.

وقد اعتبر بعض الناقدين أن فن ومهارة أحمدى نجاد يتمثل فى إيجاد عدو افتراضى دائم ومستمر ينبغى محاربته، ومن ثم يكون كل نقد للرئيس محاولة للنيل منه ينبغى أن تحبط، بحيث تصبح الساحة منقسمة بين فريقين أو قطبين. كما أنه يسعى إلى إضعاف الحمية الدينية لدى الطبقة المتدينة حتى لا يبالوا بالقضايا الثقافية، فقد زادت الظواهر غير الثقافية على ساحة المجتمع، فى الجامعات ودور السينما والمسرح وعلى ساحل البحر وفى رياضة النساء وغير ذلك، وهو ما يؤدى إلى الأزمات الاجتماعية وتظاهرات المتدينين. لكن أحمدى نجاد نفى عن نفسه هذه التهمة، مؤكدا أنه مع حسن الحجاب، وأنه أبلغ المسئولين بقرار الالتزام بالحجاب والعفة، وأن هناك أجهزة مسئولة حكومية وغير حكومية عن هذه المسائل الأخلاقية، ولا ذنب له فى تقصيرها.

ويرى بعض المعارضين للنظام مثل حسن مكارمى أن أحمدى نجاد غير موضوعى بطرحه أفكارا متطرفة، وأن المبالغة إلى درجة الكذب تجعل حالته تصل إلى درجة المرض النفسى.

لم ينته النزاع بين الرئيس أحمدى نجاد والسلطة التشريعية عند هذا الحد، حيث عمد الرئيس أحمدى نجاد إلى تفكيك موضوعات النزاع، وحصرها فى الجامعات غير الحكومية، فعقد اجتماعا للمجلس الأعلى للثورة الثقافية، واتخذ قرارت بتعديل لائحة الجامعة الحرة"دانشكاه آزاد" وتطبيقها على الجامعات غير الحكومية، وبناء على ذلك قرر أحمدى نجاد ضم أربعة من أنصاره إلى

مجلس أمناء الجامعة، وتحديد رئاسة الجامعة بأربع سنوات فقط، وتبعية ميزانية الجامعة للحكومة، مما يجعلها تابعة كليا للحكومة، وكانت تتبع رفسنجانى الرئيس الشرفى لها، وجاسبى رئيس الجامعة الإدارى، وقد لجأ مجلس مؤسسى الجامعة الحرة إلى القضاء، فأصدرت إحدى المحاكم الجزئية فى طهران (الشعبة ٢٩) حكما بوقف تنفيذ قرار المجلس الأعلى للثورة الثقافية، وقد وافق مجلس الشورى الإسلامى على إلغاء قرار المجلس الأعلى للثورة الثقافية استنادا إلى حكم المحكمة، الذى يسقط أى تعديل فى لائحة الجامعة بعد إقرارها من مجلس الشورى الإسلامى ومجلس الرقابة على القوانين، بناء على طلب بعض الأعضاء، ومن ثم لايتم تعديل لائحة الجامعة مالم يطلب مجلس المؤسسين ذلك بما يرونه، وهو ما أغضب الرئيس أحمدى نجاد، واعتبره تدخلا فى عمل المجلس الأعلى للثورة الثقافية، وسحب بعض اختصاصاته، التى لا ينقضها إلا الزعيم، وكان أحمدى نجاد قد اتهم مجلس أمناء الجامعة الحرة بالفساد المالى والإدارى.

مع اتخاذ السلطة التشريعية موقف السلطة القضائية أصبح اللاريجانية(أى آية الله صادق لاريجانى رئيس السلطة القضائية، وعلى لاريجانى رئيس السلطة التشريعية) معا فى النزاع ضد الرئيس أحمدى نجاد. لكن أحمدى نجاد قاد الصراع باقتدار، مستعينا بأنصاره فى مجلس الشورى الإسلامى الذين طالبوا بإلغاء القرار الذى الذى اتخذه المجلس، كما استند إلى تكتل الطلاب الإسلاميين والبسيج فى الجامعات الذين اعتصموا أمام البرلمان لإلغاء القرار ونددوا بالقرار، فضلا عن الصحف وأجهزة الإعلام التى تدعمه، وعدد من علماء الدين، وأخيرا لجوئه للزعيم خامنئى للضغط على اللاريجانية.

تحت هذه الضغوط، وخوفا من تفسير تكتل اللاريجانية على أنه صراع عرقى أو مذهبى، قام سيد صادق لاريجانى رئيس السلطة القضائية بناء على طلب المدعى العام بإلغاء قرار المحكمة التى كانت قد حكمت لصالح مؤسسى الجامعة الحرة، فاضطر على لاريجانى رئيس مجلس الشورى الإسلامى تحت ضغط الزعيم، وبالتشاور مع أحمد جنتى رئيس مجلس الرقابة على القوانين، بقبول

طلب أنصار الرئيس فى مجلس الشورى الإسلامى بإلغاء قرار المجلس، الذى كان قد أيده من قبل، واتهم الطلاب المعتصمين بإهانة المجلس، وأنه لن يسمح بذلك.

ومن هنا يعتبر إعلان حق المجلس الأعلى للثورة الإسلامية بتعديل لائحة الجامعة الحرة ليس انتصارا لأحمدى نجاد على خصومه من الأصوليين وعلى رأسهم اللاريجانية فحسب، بل انتصارا أيضا على الإصلاحيين الذين دعموهم وعلى رأسهم رفسنجانى. واستثمارا لهذا الانتصار أعطى المجلس الأعلى للثورة الإسلامية مهلة أسبوع واحد لمجلس أمناء الجامعة الحرة لاختيار رئيس جديد للجامعة. وهو محك تنفيذ الجامعة لقرار المجلس، وتأكيد انتصار أحمدى نجاد برأى الأعضاء الأربعة الذين أضافهم لمجلس الأمناء.

عمد الزعيم سيد على خامنئى على تثبيت انتصار الرئيس أحمدى نجاد على خصومه، بالالتقاء برؤساء وأساتذة وطلاب الجامعات، مطالبا إياهم بالوحدة الوطنية مع النظام والحكومة، باعتبارها أهم متطلبات المرحلة الحالية، فضلا عن ضغطه على رئيسى السلطتين التشريعية والقضائية. كما هاجم آية الله محمدى كلبليكانى مدير مكتب الزعيم خامنئى مدعى أتباع خط الزعيم الراحل آية الله الخمينى، لأنهم لا ينفذون توجيهاته بدعم ولاية الفقيه، الذى له الحق الوحيد فى إبطال قرارات المجلس الأعلى للثورة الثقافية.

الهوامش:

١- الاستشهادات من حديث الرئيس فى التليفزيون الإيرانى القناة الأولى فى ٢٨ مرداد ١٣٨٨هـ.ش.

المبحث الثانى

السياسات الاقتصادية

مدخل إلى السياسات الإيرانية:

حتى يمكن فهم سياسات إيران علينا أن نضع فى الاعتبار أنه يوجد لدى إيران عدد من الثوابت التى يمكن من خلالها التأكيد على جدية إيران فى هذه السياسات، وهذه الثوابت تتعلق بالقومية والمذهبية والاستراتيجية الإيرانية. أما ما يتعلق بالثوابت القومية فمنها أحد أهداف الثورة الإسلامية والنظام بتصدير الثورة الإسلامية، وهو هدف لم ينكره الإيرانيون فى أى وقت، ولا يزالون يعملون لتحقيقه بأساليب متعددة بين العنف والدعوة، فإذا كانت إيران قد تركت الأساليب العنيفة بعد استقرار الدولة، والتأكيد على سياسة إزالة التوتر وحوار الحضارات، فإنها ما زالت تتبع الوسائل الدبلوماسية والثقافية بعد أن جعلت من عملية تصدير الثورة الإسلامية شأنا ثقافيا له أولوية فى هذا المجال، وهناك مؤسسات عدة تتولى هذا الشأن. وتستهدف إيران من تصدير الثورة الإسلامية إقرار نموذج إسلامى فى السياسة والحكم على مستوى المنطقة والعالم الإسلامى، باعتبار أن الإسلام قد افتقد الحركة الثورية التى يتميز بها،

والإيجابية العملية التى تدفع المسلمين إلى التقدم، وأن الالتفاف حول آل بيت الرسول يحقق وحدة المسلمين، وأن دمج السياسة فى العبادة يحقق رؤية أشمل للكون وفكرا أرحب للعبادة، وتنفيذا عمليا لخلافة الله فى الأرض، والتعامل مع المستجدات بدفع عقائدى. ولاشك أن الاتجاه فى تصدير الثورة يبدأ من المناطق الشيعية المحيطة بإيران، ثم تتسع الدائرة بعد ذلك، مما يجعل السعى لإيجاد هلال شيعى بل دائرة شيعية فى المنطقة أمرا طبيعيا.

أما فيما يتعلق بالثوابت العقائدية فإن الشيعة جميعهم يتطلعون إلى عودة الإمام الغائب محمد المهدى المنتظر، لذلك فإن إقامة الحكومة العالمية للإسلام أمر يدخل فى العقيدة لدى الإيرانيين، وقد استقر الرأى بعد نجاح الثورة الإسلامية فى إقامة نظام شيعى، أن يكون دور هذا النظام هو التمهيد لإقامة هذه الحكومة العالمية، ومن ثم فقد خطت إيران خطوات فى هذا السبيل أهمها إنشاء المجمع العالمى لآل البيت تشارك فيه ٦٥ دولة ومنظمة ومؤسسة شيعية من جميع أنحاء العالم مقره طهران باعتبارها عاصمة التجمع الشيعى، ويضم مراكز للاتصالات والبحوث فى مختلف شئون الشيعة السياسية والفكرية والثقافية والإعلامية والاقتصادية والاجتماعية والمستقبليات، ويتولى أمانته آية الله محمد على تسخيرى زميل دراسة الزعيم الإيرانى. هذه الخطوة الإيرانية أيضا يمكن أن تدخل فى إطار إقامة دائرة شيعية حولها.

أما ما يتعلق بالثوابت الاستراتيجية، فإن المسألة الأمنية هى أهم ما يبدو فيها، حيث تقوم استراتيجية إيران على تحقيق الأمن والاستقرار لنظام الجمهورية الإسلامية من خلال نظرية تقوم على دفع المشاكل الداخلية إلى الخارج، وأن حق إيران بما لديها من مبررات تاريخية وجغرافية وبشرية وسياسية وعقائدية أن تضع نظرية أمن للمنطقة تحقق مصالحها وطموحاتها، وتكون قابلة للتطبيق من خلال اتخاذ الأساليب المناسبة وفق المتغيرات الدولية، وتقدم هذه النظرية عددا من المعطيات، أهمها:

إن الجانب العسكرى فى مفهوم الأمن ـ رغم كونه الجانب الغالب ـ لم يعد يلعب دورا أساسيا بعد الحرب العراقية الإيرانية وحرب الخليج الثانية وما تلاها

من أزمات، لأن دول المنطقة تستورد السلاح ولا تنتجه، والسلاح المستورد لا يحقق أمنا قوميا بل أمنا مستوردا، كما أن التدخل الأجنبى بعد أحداث أفغانستان واحتلال العراق قد أصبح سافرا، مما يفرض أبعادا جديدة للأمن.

إن الاتحاد والتضامن والتعاون بين دول المنطقة وحدهم هو الأساس الذى يمكن أن يقوم عليه أمن المنطقة، ويتحقق من خلال القضاء على الخلافات بين هذه الدول أو خفضها إلى أدنى مستوى، وخاصة فى أربع مسائل، هى: الخلاف الحدودى، الخلاف المذهبى، الخلاف العرقى، الخلاف الأيديولوجى.

ضرورة توفر عدة عناصر للمشروع الأمنى أهمها الإدراك المشترك لمعنى الأمن البعيد المدى، عدم التعارض مع الأمن العالمى، التطرق إلى كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، قابلية التطور الطبيعى مع تقدم الأنظمة العالمية.

وتتدرج نظرية الأمن الإيرانية من هذه المعطيات إلى بعدين أساسيين: أحدهما بعد عقائدى، يتمثل فى تغيير سلوكيات المنطقة فى اتجاه قيم آل البيت للالتفاف حولها وتنفيذ وصاياها، وبعد نضالى يتمثل فى إيجاد قوة ذاتية من دول المنطقة بكل إمكاناتها البشرية والعسكرية والاقتصادية والأمنية تحول دون وجود قوى أجنبية. ولاشك أن إيران التى تدرك أنها حكمت أكثر من مرة أكثر من نصف العالم القديم، ترى أن بإمكانها أن تلعب دور القيادة بين دول هذه المنطقة على الأقل، كما أن التحديات التى تواجهها إقليميا وعالميا تضعها فى موقف يتطلب أن تقيم حولها حزاما أمنيا، يبدأ بالدائرة الشيعية.

القضية الاقتصادية لم تكن على رأس أهداف الثورة الإسلامية، وإنما كانت ضمن أهداف العدالة الاجتماعية وتحقيق مصالح المستضعفين، إلا أن التوجه الثقافى للثورة هو الذى جعلها قضية هامة، لأن الاقتصاد بمقتضى التحول الثقافى يحتاج إلى إعادة نظر فى توجهاته وأسسه، فضلا عن قطع تبعية الاقتصاد للغرب، ومع اشتعال الحرب العراقية الإيرانية اتجهت الجمهورية الأولى إلى اقتصاد الحرب، والذى كان أقرب إلى الفكر الاشتراكى منه للفكر الإسلامى.

وكان على الجمهورية الثانية أن تعيد بناء الاقتصاد الإيرانى فى إطار عملية إعادة البناء الشاملة التى قادها الرئيس رفسنجانى، فقامت بعدد من الإجراءات فى إطار تنظيم السوق وتنظيم الضرائب ووقف التضخم ووقف انخفاض سعر صرف العملة الإيرانية، لكن هذه الإجراءات لم تساعد على تقوية البنية الاقتصادية، خاصة مع عملية الانفتاح الاقتصادى التى أدت إلى الاستعانة بدخل النفط فى تنفيذ المشروعات وتلبية الاحتياجات الاقتصادية والجماهيرية، كما زاد الفرق بين الطبقات، بل لعله نزل بالطبقة الثانية إلى المستوى الأدنى اقتصاديا، وقلل فاعلية قدرتها الشرائية، كما أن مشاركة الرأسمالية الوطنية والأجنبية فى الاستثمار لم تحقق الثقة والمشاركة الشعبية لعدم تمركزها حول شعار العدالة. قيمة وحيدة استطاعت الجمهورية الثانية أن تحققها وهى إعادة بناء البنية التحية للخدمات الاقتصادية والجماهيرية، فى إطار أدبيات المجتمع المدنى ومفاهيم الديمقراطية السياسية. كان وصول أحمدى نجاد لرئاسة الجمهورية إيذانا باستكمال الإصلاح الاقتصادى وفق الرؤية الأولى للثورة، وقد بدأ خطوات فعالة فى هذا الصدد أهمها اللامركزية الاقتصادية، وزيادة حجم التعاونيات، وزيادة استثمارات القطاع الخاص، ودعم تجارة الترانزيت.

المشروع الحضارى الإيرانى:

لاشك أن إيران بلد غنى بإمكاناته الطبيعية وقوته البشرية التى تمكنه من تحقيق الاكتفاء الذاتى بالتخطيط الصحيح والإدارة السليمة، فإيران ثانى دولة من حيث احتياطى الغاز فى العالم، وثالث دولة من حيث احتياطى النفط، وهى ضمن عشر دول أولى فى العالَم من حيث احتياطى المعادن، فضلا عن الاحتياطى الكبير من اليورانيوم، يضاف إلى ذلك موقعها الجيوسياسى الاستثنائى فى ملتقى القارات، وعلى طريق الحرير الذى يمكنها من تحقيق مكاسب مادية، مع تنوع البيئة غير العادى من سهول وجبال وصحارى وغابات، وتنوع المناخ بفارق

٤٠ درجة مئوية بين أكثر مناطقها حرارة وأكثرها برودة، مما يجعلها مؤهلة لاستثمارات زراعية وصناعية كبيرة، كما يمكن اعتبار إمكاناتها البشرية الشابة والمدربة قليلة الأجر ميزة أخرى، ويحسب لها تلك الحضارة العريقة التى تكسبها خبرة عملية وإمكانات سياحية.

وقد عكف نظام الثورة الإسلامية على إحداث ثورة ثقافية تهدف إلى تطوير الفكر الإيرانى والحركة الإيرانية فى مختلف المجالات، بما فى ذلك المجال الاقتصادى باتجاه الأصالة التى تتمحور حول أساسين: أحدهما عقائدى يتمثل فى الخطاب الشيعى الجديد للحوزة العلمية الدينية، والآخر قومى يتمثل فى القيم التراثية للشعب الإيرانى، مع الأخذ بالوسائل التقنية التى تخدم التوجهات الفكرية والثقافية الحديثة، كأدوات للحركة الثقافية الجديدة.

فكان على مسئولى إعادة البناء بدء مرحلة جديدة من التنمية الفكرية تؤكد على مصداقية التوجه الإسلامى للنظام، ببناء البنية التحتية، والتنمية بأبعادها المختلفة من أجل الوصول إلى الاكتفاء الذاتى وقطع التبعية للخارج، وقد استطاعت إيران أن تحقق قدرا من النجاح فى تحقيق أهدافها المرحلية. فكانت الخطة العشرينية وثيقة تؤكد على التفاهم العام بين واضعيها ومقريها لمواجهة التحديات الناتجة عن مسلسل الإصلاحات. من خلال مفهوم الحضارة لدى الإسلام، فهى فوق كونها منظومة من الاقتصاد والاجتماع والثقافة والسياسة، تمثل مجموعة إنسانية فى الوعى الداخلى للإنسان يظهره إذا دعت الحاجة، ومن ثم فإن المشروع الذى يمكن أن تقدمه هذه الحضارة للحضارات الأخرى يهدف بالضرورة إلى إزالة أو تقليل سوء الفهم الحالى للفكر الإسلامى، والتطبيق الصحيح والمفيد للمفاهيم البشرية المعاصرة، مثل: علاقات الصداقة والأخوة، العدالة، السلام، حقوق الإنسان، العولمة وغير ذلك.

كان الرئيس الإيرانى الأسبق هاشمى رفسنجانى صاحب فكرة المشروع الحضارى الإيرانى، وهو الذى قاد مجمع تحديد مصلحة النظام لوضع تفاصيله، ثم إقراره من زعيم النظام، وقد تابعه فى ذلك الرئيس السابق سيد محمد خاتمى.

لقد بدأ المشروع الإيرانى بنقد النظريات الحضارية التى يقوم عليها الفكر الغربى معبرا عن المدخل الإسلامى للمشروع، حيث يوجد اختلاف واضح فى المفاهيم والأسس، ومما يلفت النظر فى المشروع هو تحليله النقدى لأبرز الاتجاهات الفلسفية والاجتماعية المعاصرة، من هنا فقد أكد المشروع الإيرانى أن الحداثة الغربية تتسم بعدة سمات: أولها الفردية، ذلك أن المجتمع البرجوازى الرأسمالى قد عمد إلى استخلاص الفرد من أسر المجتمع الإقطاعى الذى كان سائدا فى أوربا بما يتضمنه من التقييد الشديد لحركة الفرد اقتصاديا وسياسيا، والذى كان يقضى فى الواقع على ذاتية الأفراد ويمحو شخصياتهم، أما السمة الثانية فهى العقلانية بمعنى إعلاء شأن العقل على حساب أنماط التفكير الخيالى وغير العلمى التى كانت سائدة من قبل، ودخلت العقلانية فى صميم نسيج الحداثة الغربى، وأصبحت هى الأساس فى عملية اتخاذ القرار السياسى والاقتصادى والثقافى، وتبدو السمة الثالثة من سمات الحداثة الغربية فى الاعتماد على العلم والتقنية لسد الاحتياجات الأساسية، كما تبدو السمة الرابعة فى تطبيق المنهج الوضعى فى العلوم الاجتماعية، والذى يركز على أن العلم لا يدرس إلا ما يمكن قياسه، والسمة الخامسة تبدو فى تبنى مفهوم خط التقدم الإنسانى، بمعنى أن التاريخ يتقدم من مرحلة إلى مرحلة أخرى.

فإذا كانت هذه هى السمات الرئيسية لمشروع الحداثة الغربى فإن حركة ما بعد الحداثة التى نشأت منذ حوالى ثلاثة عقود، اتجهت إلى نقد كل الأسس التى قامت عليها، على أساس أنها مرحلة تاريخية وصلت إلى منتهاها، ولم تحقق وعودها فى تحقيق السعادة للبشر، بل على العكس أدت إلى أن أصبح القرن العشرون الذى شهد تجليات الحداثة الغربية بشكل بارز من القرون التى لا نظير لها فى تاريخ البشرية من حيث كثرة الحروب وسفك الدماء وممارسة الظلم والاستغلال، انتقدت حركة ما بعد الحداثة المغالاة فى الفردية على حساب الصالح العام، مما أدى إلى تفكك المجتمعات، كما وجهت سهام النقد إلى العقلانية على أساس أن ممارسات الدول الصناعية المتقدمة كانت مضادة لها، ويكشف عن ذلك سباق التسلح الذى أهدرت فيه بلايين الدولارات على حساب

التنمية البشرية فى العالم، كما أن سوء استخدام العلم والتطبيقات المنحرفة للتقنية كانت من بين الانتقادات الرئيسية للحداثة، يضاف إلى ذلك أن فكرة الحتمية قد سقطت فى التاريخ وفى المجتمع وحتى فى العلم، وقد قام بنقد النزعة التشكيكية لأفكار حركة ما بعد الحداثة التى يفتقر أنصارها إلى حس الآلام العظيمة لآلاف الناس من المحرومين، خاصة مع سيطرة اتجاه يمكن وصفه بأنه عدمى لأنه ينكر الأحكام التعميمية على نطاق المجتمع، ويدعو إلى "الجزئى" على حساب "الكلى"، أما الاتجاه التحررى فى حركة ما بعد الحداثة فهو يدعو إلى تحرير الإنسان من كل القيود التى تكبله، وتحد من حركته، سواء فى ذلك الأنظمة الشمولية، أو الخطابات القامعة، أو التقاليد الاجتماعية المتحجرة، أو الممارسات الثقافية الخانقة.

يؤكد محسن كديور أن المشروع الإيرانى يضع فى اعتباره ثلاثة محاور أساسية هى: الأصالة والاقتصاد القائم على أدوات عقلانية والديمقراطية باعتبارها المظهر السياسى للتحديث. وأن الإسلامية التى يقصدها هى التى تتمتع بجذور إلهية، وتقرأ الدين قراءة علمية جادة، وتفرق بين ما اقتضته ظروف الزمان والمكان وبين ما هو حكم إلهى دائم وأصيل، وتختار منهجه، بمعنى أنه يمكن للمسلمين أن يكونوا تقدميين مع كونهم شرقيين، لأن مفهوم التقدم ليس مقصورا على الغرب، ومن هنا يمكن التعبير عنه بالأومانيزم الإسلامى، حيث يكون الإنسان فى الفكر الإسلامى متوجها نحو الكمال، بينما فى الفكر الغربى متوجها نحو الرفاهية، ورغم أنه يمكن للمسلم البحث عن الرفاهية إلا أنها ليست غاية بالنسبة له.

ويهتم المشروع الحضارى الإسلامى فى إيران بتحديد موقع المرأة فى المجتمع وحقوقها الشرعية، مؤكدا أنه ليس فى الإسلام مانع شرعى يمنع المرأة من تقلد الوظائف السياسية الرفيعة، ومنها الوزارة ورئاسة الجمهورية والزعامة، أو عضوية مجلس الخبراء إذا بلغت نسبة النساء فى المجتمع ٥٠٪ وأن الروايات التى تنفى هذا الحق للمرأة روايات موسمية مؤقتة ومتعلقة بظروف زمانية ومكانية خاصة، وأن آيات قوامة الرجال فى القرآن مرتبطة بقضية الأسرة، ولا ينبغى

استغلالها لمنع المرأة من حقها السياسى لأنها قابلة للمناقشة من الناحية الأصولية والفقهية، وهو ما ينسحب أيضا على الشهادة القضائية للمرأة. وقد أعطى الإسلام حقوقا للمرأة تميزت بها على الرجل، منها حق التصرف فى مالها الخاص بعيدا عن الالتزام بالإنفاق على الأسرة، ومنها حق الموافقة على الزوج، والحصول على المهر عند قبول الزواج، فضلا عن حق الاشتراك فى واجب الجهاد والدفاع الوطنى، ومن ثم يجب إعادة النظر فى الدستور والقوانين التى تعوق هذه الحقوق.

ولبحث مدى معرفة الشعب الإيرانى بكل تلك التغيرات التى تتعلق بالمشروع الحضارى الإسلامى فى إيران، قامت إحدى المراكز البحثية فى شتاء عام ٢٠٠٢م، ببحث ميدانى على أفراد فى جهات ومناطق مختلفة. كانت نتيجته أن مفهوم المصلحة هو المحرك الأصلى لمدى القبول والرفض، وهذا حسب الوظيفة ونوعيتها، والسن، والجنس، أى القياس الفردى لمدى المنافع و المكاسب التى سيجنيها الفرد من تحقق هذا المشروع من عدمه، وإن كانت الروح الإسلامية لدى الشعب قد منحت هذا المشروع جواز مرور مؤقت.

التوجه الاقتصادى الجديد والتخطيط الشعبى:

لما كان الهدف الأساسى للتنمية الإسلامية هو رقى الإنسان من خلال الاستفادة من استراتيجية ثقافية، فقد طرح الخبراء نماذج ثقافية حسب الحاجة، بهدف العمل على ربط التنمية الثقافية بالتنمية الاقتصادية، مما منح النظام قدرة على التكيف مع الأحداث والأوضاع الإقليمية والدولية، والتحول الإيجابى فى مواجهة التحديات، ويأتى مشروع "إيران ١٤٠٠هـ.ش٢٠٢٢/.م" والذى اشترك فى صياغته ٥٠٠ خبير إيرانى فى مختلف التخصصات مع نهاية عهد رفسنجانى دليلا على جدية النظام فى استكمال التجربة الإسلامية للاقتصاد الإيرانى.

من الواضح أن الأصوليين الجدد الذين تمكنوا من السيطرة على السلطة التشريعية، يمثلون اتجاها واحدا يرفع لواء الإصلاح من مفهوم وسط، وقدموا شبابهم لتولى المسئولية، ورفعوا شعار الإصلاح الاقتصادى والإدارى والسياسى، والتجاوب مع المستجدات الدولية، فلم يكتف المحافظون الجدد برفع شعار التقدم، بل قرنوه برخاء الشعب من خلال تنمية المدن والقرى وتعمير البلاد، واستبدلوا شعار التنمية والتقدم بشعار الإصلاح والتعمير، حتى أطلقوا على تكتلهم التعميريين أو البناة، وأعطوا أولويات لمطالب البسطاء مثل تحسين مستوى المعيشة، زيادة قدرة الموظفين والعمال على تلبية احتياجاتهم، إذابة الفوارق بين الطبقات، بسط العدالة وإزالة التفرقة ومحاربة الفساد، كما رتبوا أولويات الاستثمار وتفضيل الوطنى ثم الإيرانيين فى الخارج ثم الأجنبى، مع إزالة كل عوائق الاستثمار. وعلى المستوى الثقافى والاجتماعى اهتموا فى شعاراتهم بتأصيل القيم ومحاولة الوصول لنهضة بآليات سلسة تحل القضايا الثقافية بالوسائل العصرية، مع الحرية الملتزمة ودون التدخل فى الخصوصيات. فكانوا أقرب لثقة النظام وتطلعات الجماهير. ومع توقع وصول أحد المحافظين إلى رئاسة الجمهورية خلال انتخابات الرئاسة العام القادم، يمكن توقع أن المنظور الثقافى الذى أرساه نظام ولاية الفقيه سوف يبرز فى عملية التنمية خلال المرحلة المقبلة، مع بعض التعديلات الضرورية التى تتناسب مع طبيعة هذه المرحلة والظروف الاقتصادية العالمية، خاصة مع ارتفاع أصوات لها ثقلها فى القيادة السياسية وبين المحافظين الجدد، مثل هاشمى رفسنجانى بضرورة الاستمرار فى تحقيق مفاهيم الخطة الخمسية الرابعة التى وضع أسسها وخطوطها العريضة مجمع تحديد مصلحة النظام.

قام الرئيس أحمدى نجاد بخطوات جريئة لتعديل المسار الاقتصادى بغية إصلاحه، أولها تغيير المفاهيم فى النظام المصرفى، وتغير قيادات الإدارة المصرفية لتثبيت هذه المفاهيم، التى تهدف إلى أن تكون البنوك أداة للخدمة سواء للممولين أو المقترضين، لا أداة للربح، أو الوساطة أو السمسرة. الخطوة الثانية تجلت فى طرح نسبة مئوية تبلغ ٥٠٪ من أسهم الحكومة فى الشركات

الاستثمارية فى المحافظات للتعاونيات والأفراد، مع تقسيط ثمن الأسهم على عشر سنوات، مما يساعد على تقليل نفوذ الحكومة على المشروعات الاستثمارية وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار، فضلا عن الحد من التسهيلات العشوائية، وهى تهدف إلى التخلص من سياسة المزاوجة بين القوانين الاشتراكية والقوانين الرأسمالية، إضافة إلى إذابة الفوارق بين الطبقات الاجتماعية، ومنع استغلال الإتجار بالأسهم الذى يرفع أسعارها بدون أساس واقعى، وهى بذلك تعمل على تمهيد الطريق للالتحاق بعضوية منظمة التجارة العالمية. أما الخطوة الثالثة فكانت تحريك الاحتياطى النقدى من خلال استثماره، وتسعى الحكومة إلى تقييم الأبعاد المختلفة لمواقفها وقراراتها، فتدرس الآراء المختلفة وتنسج قراراتها من بينها جميعا. كما تعمل على الاستفادة القصوى من إمكاناتها بسياسة تكاملية، فهى لا تتعاطى الملف النووى بعيدا عن المصالح ا لاقتصادية سواء البعيدة أم القريبة، ومن ثم فهى لا تضحى بمصالحها الاقتصادية البعيدة المدى فى سبيل التخلص من الضغوط الخارجية، وهى تدرك أن العقوبات الاقتصادية التى تقع عليها يتم فى مواجهتها وقوع خسائر لدى الطرف الآخر. من الخطوات التى أحدثت رد فعل كبير فى الأوساط الاقتصادية الإيرانية قيام الرئيس أحمدى نجاد بإجراء تغييرات جذرية فى هيئة الإدارة والتخطيط، سواء بتغيير القيادات، أو وضع سياسة تنفيذية جديدة، أو النظام الرقابى لرئيس الجمهورية. والذى أثار هذا اللغط أن هيئة الإدارة والتخطيط تعتبر الماكينة المحركة للنظام التنفيذى لإيران، سواء بالنسبة لضوابطها العلمية أو أسلوب عملها الواقعى أو أهدافها الموزونة، أو اشتراكها فى جميع مراحل الإعداد والتنظيم والتصويب والتنفيذوالرقابة. يضاف إلى ذلك نجاحاتها السابقة وخروجها عن سيطرة أى حزب أو اتجاه سياسى، واستمرار عملها فى إطار المصلحة الوطنية. ويرى الخبراء الاقتصاديون أن لهذا الإجراء جوانب إيجابية منها تحقيق اللامركزية فى الإدارة والتخطيط، مما يجعل هذه العملية قريبة من نبض الجماهير، فتعدل مسارها بناء على مصلحتهم، فضلا عن الإيجابيات التى تتحقق من إصلاح البنية الإدارية للبلاد. فى حين يرى المعارضون أن هذا يؤدى إلى الدمج بين أجهزة

تخطيطية وإدارية ورقابية مع أجهزة تنفيذية، إضافة إلى تفكيك وحدة هذه الهيئة، مما يضعف قدرتها وفعاليتها وعلميتها، فضلا عن تبعية هذه الهيئة الهامة لوزارة الداخلية وما ينتج عنه من تداعيات. كان من بين الخطوات الناجحة التى قام بها الرئيس أحمدى نجاد تعقب الفساد فى مختلف القطاعات، وتحقيق الانضباط المالى والإدارى، وهو من الوسائل الناجحة لوقف التضخم وعلاج الأمراض الاقتصادية، والتجاوب مع مطالب الجماهير. قال رفسنجانى فى نقده لتحويل الدعم العينى إلى دعم نقدى للجماهير: إننا يجب أن نوفر للناس المستوى المطلوب والمتوسط، أى ما وصفه الإسلام بالكفاف والعفاف، وليس الحياة التى تقتل السعى، ويمكننا تأمين الحد المتوسط، ولكن ليس بتربية الشحاذة أو تعاطى الصدقة، وإنما يجب أن نصنع إنسانا يستطيع أن يدرس ويعمل ويوفر إمكاناته، إن أسلوب تربية الشحاذة لا يمكن أن ينظم الاقتصاد الإيرانى. وقد رد عليه أحمدى نجاد بقوله: بعض الناس يقولون إذا تم توزيع الدعم بين الناس فكأننا نعلمهم الشحاذة، فى حين أن توجيه الدعم فى رأينا عدالة، ونحن نقول لمن يعارض ذلك لا تهينوا الشعب، لو أن هذا الدعم لأفراد مثلكم ملئوا جيوبهم وأشبعوا بطونهم ما كان تربية للشحاذة، ولكن لو أعطيناه للناس فإنه يوصف بأنه تربية للشحاذة، نحن مصممون أن نوزع الدعم بين جميع الناس بشكل موجه وعادل، ونقسم بعدالة الإمكانيات والفرص من خلال الاهتمام بكل نقاط إيران. لقد ابتعدتم عن الناس، وينبغى أن تعلموا أن الشعب ليس أسرتكم ولا أعضاء فى حزبكم، بل الشعب هم أولئك الذين يعيشون فى مختلف مناطق إيران، مستعدين للتضحية من أجل الثورة والوطن. إننا مستعدون أن نعالج الجذور الأصلية للآلام الاقتصادية من أجل الناس، على الرغم من أن عددا من الأنانيين لايريدون أن نقوم بهذا الإصلاح الاقتصادى. وينتقد أحمدى نجاد السياسة الاقتصادية لحكومة رفسنجانى، ويصفها بأنها سياسة مريضة لأنها تركز ٦٠٪ من الدورة الاقتصادية فى المدن الكبيرة، مما يحرم سائر المدن، ويكون له مردود سلبى على البلاد، ويؤكد على ضرورة الاستفادة من الثروة القومية بالصورة التى تجعل الجماهير يشعرون بوجودها. لذلك فهو يرى أن السوق (البازار) تلاشى وحلت

محله الشركات الاستثمارية التى يبلغ رأسمالها المليارات، كغطاء للمعاملات الكبيرة دون أن يكون لها اسم أو رسم أو حتى تدفع الضرائب، وحملت الاقتصاد الوطنى أعباء ثقيلة، ويؤكد أن الحكومة ليست حكومة منغلقة أو استبدادية، بل حكومة ثورية تعدل حركتها حسب انتقادات الناس ومقترحاتهم، وقد جعل عقد اجتماعات مجلس الوزراء فى المحافظات مبتدئا بالمحافظات الفقيرة، للاطلاع على أحوال الجماهير وتلبية احتياجاتهم وحل مشاكلهم فى إطار السياسة القومية، واختيار أوجه النشاط الاقتصادى المناسبة لكل محافظة لتحقيق الفاعلية ووقف الفاقد فى المشروعات الحكومية، مما يضمن صحة القرارات ويقضى على المركزية والبيروقراطية المعوقة، إضافة إلى التعرف على أحوال المسئولين المحليين وكيفية تعاملهم وأسلوب معيشتهم، وحل مشاكلهم، والتنسيق بينهم وبين كبار المسئولين فى الأجهزة والوزارات المختلفة.

لقد أكد أحمدى نجاد أن مساعدة الحكومة للناس لا يمكن أن توصف بأنها شحاذة أو صدقة، بل هو حق كفله الدستور، فقد جاء فى البند الثالث من المادة الثالثة للدستور أن الحكومة مسئولة عن توفير التعليم مجانا للجميع، وتسهيل تعميم التعليم العالى. وجاء فى البند الأول من المادة ٤٣ من الدستور توفير الاحتياجات الأساسية من مسكن وطعام ولباس وصحة وعلاج وتربية وتعليم لأفراد الشعب، كما تضمنت المادتين ٤٤و٤٥ تعريفا لكافة الحقوق الاقتصادية للمواطن. وقد استطاعت أسهم العدالة التى قررتها الحكومة الحالية أن تغطى قطاعات من الطبقة الفقيرة فى المجتمع، وهو ما لا يمكن تسميته شحاذة، فى حين أن الميزانية لم تتضمن بندا يتعلق بدخل الأنفال، رغم أن المادة ٤٥ من الدستور تشير إلى الأنفال ودخل الحكومة الإسلامية من معادن وبحار وغابات ومياه ومراعى وجبال ووديان كثروة بدون وارث، فلا الحكومة أخذت الأنفال ولا الشعب، وإنما ذهبت للمؤسسات الخيرية (للحوزة).

أحمدى نجاد وإن كان لم يهضم الديوانية أو الحوزوية فى الإدارة، إلا أنه كان عمليا فى التعامل مع واقعها، لذلك سعى لإيجاد جماعات وتجمعات ذات صبغة وصلاحيات، تتمحور حول الوعى الثقافى والكفاءة فى العمل، مع توزيع الوظائف

والمسئوليات على أساس التخصص، ومنع التداخل فى عمل المؤسسات الثورية والمصالح والإدارات الحكومية، ووقف إقرار الأمور حسب القدرة على فرض وجهة النظر. وقد وصف أنصار رفسنجانى أحمدى نجاد بأنه ألعوبة فى يد الزعيم يحركها كيف يشاء، من أجل تحقيق مصالحه السياسية، أو تنفيذ أهدافه الاستراتيجية، لكن أنصار أحمدى نجاد يردون بأنه يسعى إلى تحقيق طفرة إصلاحية من خلال عباءة نظام ولاية الفقيه، ولكنه لإيمانه بولاية الفقيه يعطى للزعيم مكانته فى النظام، كما أن الزعيم لا يملى عليه تحركاته، بل يبدى رضاه عن هذه التحركات لأنها تدخل فى إطار حركة الزعيم نفسه. وأكد أحمدى نجاد أنه يختلف مع أولئك الذين استقروا فى مقاعد السلطة منذ أوائل الثورة، وفرضوا فكرهم على الأجهزة السياسية والاقتصادية فى الدولة، مع ارتكابهم أخطاء فاحشة، ثم قادوا الرأى العام إلى صراعات سياسية عبثية من أجل إخفاء هذه الأخطاء عن المجتمع، مما نتج عنه استفحال المشاكل الاقتصادية، دون أن يكون هناك تخطيط واضح لمعالجة هذه الأخطاء، وهو ما أضاع الكثير من المصادر المالية والفرص الاقتصادية الحقيقية.

لاشك أن أحمدى نجاد قد وجد من احتكاكه بالفقراء أن لديهم طاقة هائلة يمكن من خلالها تحقيق ثورة الحفاة لمصلحة تقدم البلاد، فهو يعتمد على جنود مجهولين كانوا يعملون معه فى صمت. ومن المحللين من وصف أحمدى نجاد بأنه أمل الفقراء والمحرومين والمستضعفين الذين طال انتظارهم لمن يرفع عنهم الظلم والحرمان. ومن السياسيين من اعتبره مستغلا للخلاف وعدم تماسك الأحزاب السياسية الإيرانية، فخرج منشقا عليها، فتابعه المنشقون منها، ومنهم من اعتبره سياسيا محنكا بالفطرة استطاع أن يضع لنفسه شعارات محببة، وسياسة مطلوبة يشق بها المسافات إلى سدة الحكم. لكن أفكار أحمدى نجاد الثورية قد قلبت الموازين التقليدية فى الحركة السياسية والاقتصادية الإيرانية مما جعله مستهدفا من منافسيه سواء من الأصوليين أو الإصلاحيين، ورغم الشفافيه التى يبديها، وتمسكه بتقديم الحلول الابتكارية إلا أنه قد عجز حتى الآن عن تقديم لائحة تحويل الدعم العينى إلى نقدى إلى البرلمان، مما يرجح التأثير الكبير الذى

أحدثته إثارة قضية تربية الشحاذة فى إيران، وهو ما يجعل نظام جمهورية إيران الإسلامية يمر باختبار من أصعب الاختبارات التى مرت به خلال الربع قرن المنصرم من عمره، وبغض النظر عن تاريخ حركة النظام فى الداخل وتطور سياسته الخارجية، فإن كل الدلائل تشير إلى أن القوى السياسية فى إيران قد أصبحت فى مفترق الطرق.

تداعيات مشروع التحول الاقتصادى:

اتخذ الإصلاحيون موقفا معارضا لمشروع التحول الاقتصادى الذى طرحه الرئيس الإيرانى أحمدى نجاد، مؤكدين أنه لم يقدم جديدا، حيث أن بعض ما ورد فى المشروع طرحته الحكومات السابقة فى عهد رفسنجانى وخاتمى، خاصة فى برامج التنمية من الخطة الأولى حتى الرابعة، كما أن الرئيس أحمدى نجاد لم يلتفت إلى نصائح خبراء الاقتصاد التى قدمها ٥٧ منهم وناقشوها معه فى لقائه بهم، ولم يقم الرئيس بأى توجيه عملى أو يعرض خطة زمنية، وإنما قدم بيانا غير مدَروس أو دقيق، خلط فيه بين القضايا الاقتصادية والثقافية والاجتماعية. كما انتقدت جبهة المشاركة الإصلاحية عدم وجود أرضية سياسية واجتماعية وثقافية مناسبة لهذا التحول، فضلا عن عدم العمل على التهيئة الذهنية والعينية للمشاركة الجماهيرية فى هذا الأمر، وعدم وجود تغطية إعلامية شفافة ومناسبة، وعدم تهيئة المجال لجذب ثقة الناس والاستثمارات، وكذلك عدم وجود تحول فى الإدارة بدءا من الحكومة نفسها، ودعم أسس الرقابة دون تدخل الحكومة. وطالب حزب الثقة الوطنى الحكومة بدعم القطاع الخاص، والاستفادة من الخبراء فى التخطيط والتنفيذ، وعدم التعجل، وعدم تسييس الاقتصاد ومشكلاته، وعدم الوقوع فى التكرار والأساليب المكلفة، وكذلك طالب بالتعاون والتنسيق مع سائر القوى الوطنية والسلطات ومجمع تحديد المصلحة، والتنسيق بين المؤسسات الاقتصادية المختلفة، مثل البنك المركزى ووزارة الاقتصاد وهيئة

التخطيط والميزانية، والبعد عن الشعارات، والتزام الحركة المحسوبة. فى حين اعتبر حزب كوادر البناء هذا المشروع عملية جراحية خطيرة، خاصة فيما يتعلق بتحويل الدعم من عينى إلى نقدى، وقدم هذا الحزب عددا من الملاحظات وعددا من التوصيات. كما طالب بأن يعلن الرئيس عن قائمة من المتخصصين من خارج الحكومة لتدوين المراحل الأولية من المشروع، وطرح المدونات على وسائل الإعلام والرأى العام لمناقشتها، على ألا يتحول المشروع إلى مشروع سياسى أو حزبى، لأن هذه اللبنة لو وضعت بشكل صحيح فإنها سوف تحقق نتائج مختلفة، وتفتح المجال لمشروع واعد، يرضى طموحات الثورة الإسلامية.

وقد قام الأصوليون بالدفاع عن مشروع الرئيس، مؤكدين أن المعارضة الإصلاحية اعتبرت أن أساس المشروع هو تحويل الدعم الذى تقدمه الدولة إلى الطبقات المحرومة من دعم عينى إلى دعم نقدى، ومن هنا فقد انتقدت مشروع هذا التحول باعتباره يثير القلق من ناحية، ويتسبب فى تداعيات خطيرة من ناحية أخرى. فإذا كان معظم الدعم يذهب إلى فروع الطاقة أى الكهرباء والغاز والماء والبنزين والكيروسين والنفط الأبيض، فضلا عن الخبز بمعدل تسعين ألف مليار تومان فى العام، سوف تصب فى الحساب الوطنى لكل أسرة على أربعة أقساط، أى كل ثلاثة شهور، إلا أنه ينبغى التنبه إلى نقطتين هامتين: الأولى: هى أن تحويل الدعم من عينى إلى نقدى ليس تعبيرا دقيقا، لأنه لا يمكن تسمية أى مبلغ تقدمه الحكومة معونة أو غلاء معيشة دعما لارتفاع سعر سلعة معينة، وإنما نصيبا للأفراد من دخل النفط، ومن هنا ينبغى أن يكون لكل المواطنين، مهما كان أساس حسابه فى الموازنة العامة. النقطة الثانية هى أن ما سوف يخص كل مواطن من هذا الدعم هو مائة ألف تومان شهريا، وهو تقريبا المبلغ الذى تعهد أحد المرشحين (الإصلاحيين) لرئاسة الجمهورية بتحقيقه عند انتخابه، مع حساب التضخم وزيادة سعر النفط، مما يعد نوعا من التعامل مع الفكر الإصلاحى، وليس تكرارا لأمر كان له رد فعل سلبى فى الرأى العام بدليل عدم نجاح المرشح!

وقررت المعارضة الإصلاحية أن من أهم المسائل التى ينبغى أن توضع فى الاعتبار هو حجم التضخم الذى سوف يؤدى إليه تقديم هذا المبلغ الكبير للمواطنين، وترد مجموعة من الأصوليين على هذه النقطة بأن مجموع قيمة استهلاك الطاقة من كهرباء وغاز ومشتقات البترول أقل من ثمنها الحقيقى بمعدل تسعين ألف مليار تومان، وعند تحويل الدعم إلى نقد سوف يكون بيع هذه المنتجات بالسعر الحقيقى سواء داخل البلاد أو خارجها، وحتى إذا كان الفرق سيدفع نقدا، فسيكون مؤثرا فى إطار حجم التضخم، وعلاقته بمفهوم السيولة النقدية واختلافه عن حجم الثروة، فالسيولة هى ما لدى الأفراد من نقد، سواء كان أوراقا مالية أو سندات أو شيكات أو حسابات مصرفية، أى ما لدى الناس من أموال يمكن التصرف فيها، فى حين أن الثروة لها مفهوم أبعد من السيولة، حيث تشمل كل الملكيات من ذهب ومجوهرات وعملات أجنبية وأراضى وأملاك وسيارات وماكينات وأسهم وغير ذلك، مما يحتاج تحويله إلى نقد الرجوع إلى السوق، ومن أشكال الثروة أيضا النفط والغاز والمعادن التى يوجد معظمها فى باطن الأرض.

ويرى الإصلاحيون أنه يمكن تقسيم تأثير الدعم النقدى على التضخم إلى ثلاثة أقسام: تأثير مباشر، بمعنى زيادة أسعار البنزين إلى معدل ستة أضعاف، والكيروسين ثلاثين ضعفا، والكهرباء ثمانية أضعاف، والغاز عشرة أضعاف، وهو ما سوف ينعكس على زيادة أسعار السلع والخدمات، وهو ما يرفع نسبة التضخم مع التفاؤل إلى ما بين ٧٥و٩٠٪. القسم الثانى هو التأثير غير المباشر، أى التأثير على السيولة، ويظهر فى تقليل الاستهلاك وزيادة السيولة، مما يؤدى إلى مزيد من التضخم، أى سوف تبلغ زيادة السيولة النقدية حوالى ٢٥٪ سنويا، ويزيد معدل التضخم بين ٢٠و٢٥٪. أما القسم الثالث وهو زيادة الطلب على السلع الأخرى والخدمات، وهذا سوف يؤدى إلى ارتفاع أسعارها، مثل أن تستفيد بعض الأسر من الدعم النقدى فى شراء سيارة مثلا بالتقسيط مما يرفع سعرها، وينسحب هذا على بقية السلع والخدمات، ويؤدى إلى زيادة التضخم بنسبة تقع بين ١٥و٢٠٪، ما لم تتدخل الدولة فى تحديد الأسعار. ومن هنا فإن مجموع حاصل التضخم سوف يصل إلى حوالى ١١٥٪.

لم يكن أمام تنفيذ هذا المشروع سوى أربعة خيارات، أولها أن يقوم الرئيس بتنفيذ هذا المشروع اعتبارا من الشهور الثلاثة الأخيرة من فترة رئاسته الأولى بعد استكمال الإجراءات، وثانيها أن يقوم بتأخير تنفيذ هذا المشروع إلى ما بعد انتخابات الرئاسة، وثالثها أن يرفع وثائق هذا المشروع بجانب وثائق السياسات العامة للنظام من خلال المادة ٤٤ من الدستور، لكى تأخذ نفس المسار فتصبح من مشروعات خطة التنمية التى تلتزم بها الحكومة، بغض النظر عن نتائج الانتخابات، أما الخيار الرابع فهو اتساع الخلاف حول المشروع مما يؤدى إلى تعطيله سنوات طويلة.

لكن الرئيس الإيرانى كان جادا فى المضى لتحقيق هذا التحول الاقتصادى، فقد صرح فى حديث للقناة الأولى الإيرانية بأنه يقول لمن يرى أن هذا الطرح لن يجعل الناس يصوتون له فى الانتخابات الرئاسية القادمة، فليأخذوا هم الأصوات، وسينفذ مشروع التحول رغم ذلك، مؤكدا أنه حتى لو بقى من فترة رئاسته يوم واحد فإنه سينفذ مشروع التحول الاقتصادى، وكان الرئيس أحمدى نجاد قد التقى بعدد كبير من خبراء وأساتذة الاقتصاد فى إيران (أكثر من مائة خبير) واستمع إليهم، وسجل ملاحظاتهم، وأكد لهم أنه سيضعها موضع الاعتبار، ولعل السؤال الذى يتردد بين الأوساط السياسية والنخبة هو: هل يستطيع مشروع التحول الاقتصادى أن يكون سبيل الحل والعلاج للمشكلات الاقتصادية الأساسية؟ وخاصة مشكلة التضخم الناتجة عن تبعية الاقتصاد الإيرانى لدخل النفط، بعد أن أصبح معدل اعتماد الموازنة العامة للدولة على دخل النفط هو ٧٠٪ فى السنة الحالية، اضافة إلى وجود سيولة نقدية عالية فى المجتمع، وهل تحويل الدعم العينى إلى دعم نقدى سوف يزيد من هذه السيولة؟ أو يرفع أسعار السلع الاستراتيجية، مثل القمح والأرز والزيت، وضاعف من أزمة الإسكان؟!

كان ما يقلق الرئيس هو تقلبات أوضاع الاقتصاد الإيرانى على الرغم من وجود استراتيجية ثابتة وقيم إسلامية واضحة، وجهود مخلصة، ويستنتج أحمدى نجاد من التجربة الاقتصادية الإيرانية خلال ثلاثين أو أربعين عاما أن التفاوت

الـواضـح بـين أوضـاع المحـافـظـات، سـواء فى الـثـروة والإمـكـانـات أو فى تـوزيع المشـروعات والخـدمات، أو تلبيـة الاحتياجـات، ممـا نـتج عنه زيـادة الفـوارق بـين الطبقات، وخلل فى تحصيل الضرائب سواء فى توازنها أوكميتها، وهو ما ينطبق أيضا على الجمارك، وعلى النظام المصرفى والتسهيلات البنكية، والاحتكار، هذا النمو غير المتوازن هو السبب المباشر فى هذا التقلب، لوجود معدلين متفاوتين للبطالة، أديا إلى عدم الاستفادة من قوى بشرية صالحة لديها استعدات كبيرة، فضلا عن إتلاف مصادر أساسية للتنمية، وهو ما يتطلب دعم ثقافة التوفير والاقتصاد والاستغلال الأمثل للموارد، والتخلص من الآثار السلبية للدعم، وجعلة وسيلة مفيدة للاقتصاد الوطنى.

وقد راهن مشروع التحول الاقتصادى على فهم عميق للمواطن الإيرانى، وطبيعة الحركة الاقتصادية الوطنية، ومعلومات واضحة عن حركة الاقتصاد العالمى، وإدراك حقيقة الأوضاع الاقتصادية فى المحافظات، والمناخ العام والطبيعة الجغرافية والقدرات الاقتصادية والإمكانات الطبيعية، لذلك فالمشروع يؤكد على عدد من النقاط الأساسية، هى: تبسيط مفاهيم الاقتصاد العامة، ترشيد مخصصات الدعم، الاتجاه لمبادىء الاقتصاد الإسلامى، أن يكون للاقتصاد نموذج إيرانى خالص، إزالة موانع الرخاء، إصلاح البنية الاقتصادية، الاستفادة من المراكز العلمية فى الساحة الاقتصادية، واشتراك العلميين فى التخطيط والتنفيذ، حذف أو إدغام المؤسسات المناظرة أو الموازية، إصلاح القوانين الاقتصادية المتناقضة، تحديد الأولويات، محاربة الفساد، مع دعم القطاع الخاص. ويؤكد الرئيس أن توجيه السيولة النقدية الناتجة عن الدعم سيكون للإنتاج، وإيجاد فرص عمل، خاصة مع إحجام أصحاب رءوس الأموال عن المخاطرة بإقامة المشروعات طويلة الأمد، واستغلال أموالهم فى الوساطة خاصة فى مجال الأراضى والعقارات، كما يتوخى المشروع روح محورية العدالة، وهو ما يعنى خدمة الجماهير وتأمين راحة الناس، كما يراهن المشروع على روح الشجاعة التى تتحلى بها الحكومة فى القيام بمشروعاتها، وهو ما كانت الحكومات السابقة تفتقر إليه. ويرى كثير من نواب الشعب فى مجلس الشورى الإسلامى أن الحكومة قد وضعت

يدها على المعضلات الأساسية فى قطاع الاقتصاد، وأنها تتميز فى هذا على الحكومات السابقة بأنها لاترغب فقط فى إصلاح الاقتصاد، بل لديها العزم الراسخ والإرادة القوية لهذا الإصلاح، وقد ظهر هذا فى قضية الوقود والبنزين وهيئة الإدارة، وأن تعاون المجلس معها سيسهم فى تحقيق الإنجازات فى هذا المجال، ومن ثم يؤكدون أن مشروع التحول الاقتصادى سيكون بمثابة عملية جراحية ناجحة للاقتصاد الوطنى. وقد رحب حزب المؤتلفة الإسلامى بالمشروع، مقدرا جهود الحكومة فى المجال الاقتصادى، ومشيرا إلى أن هذا المشروع يعالج الأوضاع الاقتصادية فى سبعة مجالات، هى: نظام الضرائب، نظام الجمارك، النظام المصرفى والنقدى، نظام توزيع السلع، نظام توزيع مصادر الثروة، استغلال الثروة، تنظيم وترشيد الدعم. كما أبدى الحزب استعداده بالمساعدة فى إنجاز هذه الإصلاحات فور صدور لوائحها.

ولعل سر إصرار أحمدى نجاد على هذا المشروع هو أنه يحول الاقتصاد الإيرانى إلى اقتصاد عملى شعبى، يبتعد عن النظريات العامة، ويستبدلها بتجارب التطبيق، كما أن الزيارات الميدانية التى يقوم بها إلى المحافظات الإيرانية، ويعقد خلالها مجلس الوزراء، لبحث إمكانات المحافظة واحتياجاتها، وطبيعة سكانها وتوجهاتهم وقدراتهم، تعتبر أساس هذا المشروع، بما اكتسبته من معلومات حقيقية عن الإمكانات والقدرات والاحتياجات والسلبيات، ومن الواضح أن ملف هذه الزيارات هو أجندة هذا المشروع. لقد كونت هذه الزيارات الميدانية لدى الرئيس أحمدى نجاد رصيدا يمنحه الثقة بأن الشعب سينتخبه لفترة ثانية، ويدعم هذه الثقة أن جمعية علماء الدين المناضلين (روحانيت مبارز) قد اختارته منذ الآن مرشحا لها، وهذا يعنى أنه سيحظى بتأييد كبار علماء الدين، وهذا له تأثير كبير فى رفع أسهمه أمام منافسيه.

من الواضح أن الرئيس الإيرانى أحمدى نجاد يسعى لإخراج النظام الاقتصادى الإيرانى من عنق الزجاجة الذى طال احتباسه فيه، وتحقيق المعادلة الصعبة بين تلبية الاحتياجات الجماهيرية العاجلة، ومتطلبات الدولة الحديثة،

وروافدها العسكرية والنووية، لذلك عرض مشروعه حول التحول الاقتصادى كسبيل حل للخروج من هذه الأزمة.

يؤكد أحمدى نجاد أنه خلال الثلاثين سنة الماضية كان هناك تفاوت بين صورة الخدمات العظيمة والصورة التى تليق بشعب إيران، فشعب إيران يملك إمكانات عالية، فى حين أن المشكلات التى تعترض سبيل التنمية الاقتصادية تخفى هذه الإمكانات، فهناك رقمان للتضخم فشلت الجهود فى جعلهما رقما واحدا، ثقافة الإنفاق، استنزاف المصادر الطبيعية، الفارق بين الطبقات أهم التحديات التى تواجه التحكم فى التضخم. توجيه الدعم وتغيير ثقافة الاستهلاك وتضييق الهوة بين الطبقات وإصلاح النظام الضرائبى وإصلاح النظام الجمركى وإعادة تقنين العمليات المصرفية وتدوير قيمة العملة فى العملية الاقتصادية، من خلال برامج مدروسة أمر ضرورى لتحجيم التضخم[1] - قبل وقف الدعم يفتح حساب مفتوح فى البنك لكل مواطن ويوضع فيه نصيبه من الدعم فى ثلاثة شهور، ويقف صرفه حتى يوم إلغاء الدعم، ويمكن للمواطن أن يعرف التفاصيل عن طريق الهاتف أو شبكة المعلومات الإلكترونية.

يعتقد حميد رضا حاجى بابايى عضو هيئة رئاسة مجلس الشورى الإسلامى أن الحكومة قد وضعت يدها على المشكلات الاقتصادية الأساسية، ولكن المهم هو متابعة الأمر بخبرة وتعقل. وأكد حميد رسايى نائب طهران فى المجلس أن الحكومة حددت المشكلات الاقتصادية، ولديها العزم الراسخ لحلها، وهو ما يميزها عن الحكومات السابقة. وأكد مرتضى تمدن عضو لجنة التخطيط والميزانية بالمجلس أن مشروع التحول الاقتصادى بمثابة جراحة كبيرة لأمراض خطيرة تتعلق بالدعم ونظام العمليات المصرفية ونظام الفائدة ونظام الضرائب ونظام الجمارك. وأكد حزب المؤتلفة الإسلامى دعمه لمشروع التحول الاقتصادى، مؤكدا أن هذا المشروع يولى عناية كبيرة لسبع مسائل اقتصادية هامة، هى: توجيه الدعم وتوزيع الثروة وتوزيع السلع ونظام الضرائب ونظام الجمارك والنظام المصرفى وسعر الفائدة، وأبدى الحزب استعداده للإسهام فى المشروع فور صدور لوائحه، وطالب الحكومة بضرورة الاستعانة بالخبراء فى كافة بنود المشروع.

فى حين هاجمت صحيفة الاعتماد لحزب الثقة الوطنى فى مقال للمحلل على قنبرى المشروع مؤكدة أنه لا يقدم جديدا، حيث سعت الحكومات السابقة فى عهدى الرئيس رفسنجانى والرئيس خاتمى إلى تحقيق الإصلاحات الواردة فى المشروع، كما أن الرئيس أحمدى نجاد لم يعرض حتى الآن أى إجراء عملى أو أى برنامج زمنى لتنفيذ المشروع، وخلط بين القضايا الساسية والاقتصادية والثقافية، وتجاهل الرؤية العشرينية للتطور والبند ٤٤ من الدستور، مع تدخل الحكومة فى كل صغيرة وكبيرة، وطالبت الصحيفة الحكومة بوضع برنامج علمى للإصلاح والاستعانة بالخبراء فى التخطيط والتنفيذ. وقد شاركت صحيفة حزب كوادر التعمير فى الهجوم على المشروع، بمقال للمحلل مرتضى الويرى بين فيه جوانب القصور فى المشروع، مؤكدا أن سلبياته ستوجد مشاكل كبيرة للاقتصاد الوطنى، وطالب بالالتزام بالخطة الخمسية لأنها السبيل الأضمن لحل المشاكل الاقتصادية، مشيرا إلى أن إرضاء الناس وزرع الابتسامة ليس معناه إيجاد الضرر على المدى البعيد، وأن المشروع لن يكون عملية جراحية بل عملية ذبح شرعية.

وكانت الأسئلة التى واجه بها المعترضون هذا المشروع تتعلق بمدى وحجم الأرضية المناسبة السياسية والاجتماعية والثقافية لتنفيذ المشروع، وهل هى موجودة فعلا، فضلا عن توافر مجالات المشاركة الجماهيرية ذهنيا وعمليا، وهل هناك شفافية إعلامية فى بيان حقائق المشروع، وعملية جلب ثقة المواطنين فى الحكومة، وهل الحكومة ستبدأ فى تطبيق المشروع على نفسها أولا؟ كذلك قدم المعترضون النصائح للحكومة وتتركز حول ضروة عدم اتخاذ إجراءات أحادية أو متسرعة، والالتزام بالدقة والعلمية، والاستفادة من جهود الخبراء، والتنسيق مع باقى السلطات، وعدم إحداث ضجة إعلامية للتغطية على الحقائق، وعدم القيام بأعمال مكلفة للتجربة.

لاشك أن الاقتصاد الإيرانى يحتاج إلى تغييرات جذرية ومؤسسية واختيار سياسات مناسبة، يحددها خبراء الاقتصاد فى كسر الاحتكار الحكومى للاقتصاد، توسعة نشاط القطاع الخاص، استقرار السوق مع تصغير حجم معاملات الحكومة، إن إحدى المشكلات الرئيسية للاقتصاد الإيرانى هى

التضخم، وهى ظاهرة ملموسة على مستوى عامة الشعب، ولعل السبب الأساسى لهذه المشكلة هى تبعية الاقتصاد لدخل النفط، حيث أنه مع تأكيد الحكومة على تقليل الاعتماد على دخل النفط فى الموازنة كان اعتماد الميزانية العامة للدولة على النفط خلال العام الماضى بنسبة ٥٩٪ كما أن زيادة السيولة النقدية من أسباب زيادة التضخم، خاصة أن السيولة تبلغ ١٥٦ ألف مليار تومان، وتجرى فى مجال السمسرة وليس فى مجال الإنتاج، وكان من الضرورى توجيه هذا المبلغ إلى الإنتاج، فضلا عن أن تحويل دعم السلع الغذائية والاستراتيجية إلى دعم نقدى سيزيد من هذه السيولة، ولابد من خطة عاجلة لمواجهة هذا الأمر(٢).

أحمدى نجاد يبارز علماء الاقتصاد الإيرانيين:

كانت جلسة تاريخية تلك التى عقدها محمود أحمدى نجاد رئيس جمهورية إيران الإسلامية عصر الخميس الموافق ١٢/ ٧/ ٢٠٠٧م، مع خبراء وأساتذة الاقتصاد فى الجامعات الإيرانية، وبلغ عددهم ٥٠ متخصصا، والتى اشترك فيها المستشار الأعلى لرئيس الجمهورية والمساعد الأول للرئيس والمساعد للشئون التنفيذية، وعدد من أعضاء مجلس الوزراء، هم وزراء الاقتصاد والمالية والعمل والشئون الاجتماعية والرفاهية والزراعة والتجارة والصناعة والعدل (المتحدث الرسمى باسم الحكومة)، وعدد من المسئولين الاقتصاديين والتنفيذيين فى الحكومة والحكومات السابقة، على رأسهم رئيسى البنك المركزى وهيئة الإدارة والتخطيط الحاليين، واستمرت حوالى ست ساعات فى مقر رئاسة الجمهورية بطهران، وكان خبراء الاقتصاد قد أرسلوا رسالة مفتوحة إلى رئيس الجمهورية ينتقدون فيها سياسته الاقتصادية، نشرتها كافة الصحف من إصلاحية وأصولية، وفى استجابة سريعة من جانب الرئيس تمت دعوتهم لمناقشة آرائهم. وقد أكد الرئيس فى بداية اللقاء أن التجاوب الفكرى من أجل إيجاد سبل أفضل يبدأ من تقييم الوضع الموجود والأعمال التى تحققت، ويجب أن تتم مقارنة أعمال

الحكومة بالقانون باعتباره الوثيقة الأعلى، أو مع أعمال الحكومات السابقة، وليس بالأمانى أو الطموحات.

ثم طرح الرئيس أحمدى نجاد عددا من التساؤلات، وطلب من رجال الاقتصاد الإجابة عليها، وهذه الأسئلة هى: كيف وأين ننفق دخل بيع النفط؟ هل يتحول دخل النفط إلى عملة صعبة أو ريالات؟ ألم يتقرر فى أى وقت دخول الأموال الناتجة عن بيع النفط فى النظام الاقتصادى؟ بالنظر إلى تعريف وواجبات البنوك كيف ينبغى إصلاحها وتطويرها؟

وتابع الرئيس حديثه فقال: إن قسما مهمًا من النقد الناتج عن بيع النفط يوضع تحت تصرف استثمارات القطاع الخاص، وقسما آخر للأعمال العمرانية تنفيذا لبنود الخطة الخمسية الرابعة للتنمية، كما ينبغى زيادة موازنة حقوق العاملين إزاء التضخم وزيادة مستوى التأمينات الاجتماعية. ووفقا للخطة فإن الحكومة عليها أن تراعى التعريفة النقدية، وهى فى نفس الوقت ليس لها الحق فى ضبط الصادرات، بدليل أنه عندما ارتفع سعر أسياخ الحديد فى الأسواق العالمية، كان الإنتاج المحلى يتجه إلى التصدير مما كان يؤدى إلى ارتفاع الأسعار، ومنها قطاع الحديد. وأشار الرئيس إلى أن متوسط النمو الاقتصادى فى الخطة الخمسية الثالثة كان قد بلغ ٤/٤٪، فى حين بلغ فى الخطة الخمسية الرابعة ٨٪، فما الذى تم حتى يتضاعف معدل النمو؟ لقد تم خفض إنفاق البرامج والمشروعات المنفذة بما لا يقل عن ٢٢ ألف مليار تومان سنويا أكثر من نصفها مصروفات. وتنفيذا للخطة الخمسية كان ينبغى أن ينخفض سعر الفائدة فى البنوك إلى أقل من ١٠٪، وقد قال البعض إن الحكومة تخفض سعر الفائدة بدون قانون، فى حين أن معيارنا القانونى هو بنود الخطة الخمسية، فهل يمكن تفسيرها بشكل منفصل؟ إن معدل الاستيراد قد انخفض نتيجة لتشجيع ودعم ومتابعة الحكومة، ونحن نقوم الآن بموازنة الواردات بالصادرات، ولو لم تكن البنية التحية مناسبة لأدت زيادة النقد إلى زيادة التضخم، فقد زاد معدل النمو والنقد فى عامى ٨٤و٨٥ (٢٠٠٥و٢٠٠٦م) ولكن لم يزد معدل التضخم بل انخفض نتيجة

أحوال البلاد. إننى أرحب بحضور أساتذة الجامعات وأدعوهم إلى أن يجعلوا موضوعات رسائل الدكتوراه والماجستير فى خدمة حل مشكلات البلاد والشعب، وخاصة فى مجال الهندسة والاقتصاد والعلوم التجريبية. إن الحكومة تتعرض لمواقف متناقضة نتيجة تعاملها مع الخطة الخمسية الرابعة، ويستطيع أساتذة الاقتصاد أن يقدموا سبل الخروج من هذه المشاكل بشكل جذرى، والحكومة أيضا تبذل الجهد فى هذا السبيل. فمثلا وضحوا لنا ماذا نفعل عندما يرتفع سعر النفط؟ إن دعم الحكومة لاستثمارات القطاع الخاص لم يسبق له مثيل، فقد تضاعفت التسهيلات، فضلا عن منع القطاع الحكومى من الاستثمار بناء على تعليمات المجلس الأعلى للاقتصاد. إن مجال العمل والربح مناسب، وإن تقديم الموافقات الأساسية والتسهيلات المصرفية من جملة الأدلة على أن مجال العمل والربح مناسب، وكذلك زيادة فرص تشغيل العمالة. وطالب أحمدى نجاد الوزراء والمسئولين بوضع التقارير والإحصائيات الرسمية لكل جهاز بشكل منتظم موضع الاستفادة.

وأكد رئيس الجمهورية أن اختلاف وجهات النظر فى المسائل الاقتصادية أمر طبيعى، وأن الأساتذة الحاضرين لهم آراء متباينة فى كيفية الاستفادة من دخل النفط، وطرق حل المشكلات متنوعة، ولكن ينبغى أن تتفق الحكومة مع البرلمان على طريق واحد، والقانون هو محور الاتفاق، ورغم ما يوجه إلينا من انتقادات، فإن الخطة الخمسية الرابعة أيضا موضع انتقاد أكبر، وحسب الخطة الخمسية ينبغى تخصيص نصف الدخل للقطاع الخاص. إن المشاكل الحالية هى نتيجة للنظم الإجرائية ومنها التخطيط، فأين كان العقل المفكر فى البلاد؟ إننا فى حاجة اليوم إلى إفساح المجال له ليفكر ويخطط ويراقب على مستوى واسع.

ويؤكد الرئيس أحمدى نجاد أن الرقابة أمر حيوى وضرورى، لأن وجودها يمنع الانحراف، وقد صار لها الآن موضع خاص ومحدد فى التخطيط، وهو لا يتعارض مع نظام التخطيط، ويضيف أنه لا يوجد فى الظروف الراهنة نظام تنافس مصرفى فى إيران، فالبنوك ينبغى أن تقدم خدمات وتحصل على عائد نظير هذه

الخدمات، فإذا كانت البنوك مؤسسات اقتصادية كبيرة فى نظر الناس، لا طاقة لهم على منافستها، فإن البنوك تتضخم والأفراد يتضاءلون، ومن هنا تكون ضرورة تطوير البنوك.

أما فيما يتعلق بهيئة الإدارة والتخطيط فإن واجبها إصلاح البنية الإدارية، ولكنها على العكس فقد تضخمت إلى الضعفين خلال السنوات الخمس الماضية، فكيف تقوم بترشيد بقية أجهزة الدولة. إن البنية الإدارية للبلاد ليست مطابقة للائحة الخطة الخمسية، ولا تتيح الاستفادة من طاقات البلاد على المستوى الكبير، ومجال الإدارة والتخطيط على المستوى العام هو من صلاحيات رئيس الجمهورية حسب الدستور، ويتم إصلاح البنية فى هيئة الإدارة والتخطيط بشكل فدائى لكى تصبح أكثر فعالية، وتلبية لاحتياجات رئيس الجمهورية ومجلس الشورى والشعب.

كان التقرير الاقتصادى للحكومة قد نشر قبل الرسالة التى نشرها رجال الاقتصاد، وكان قد تضمن إنجازات الحكومة فى قطاعات الزراعة وتربية الحيوان، والإسكان، والنفط والطاقة، والنظام المصرفى والميزانية، وأسهم العدالة فى بيع الشركات للقطاع التعاونى والخاص والأفراد، وفى قطاع التجارة واجتذاب رءوس الأموال، وسوق العمل، والمؤسسات السريعة المردود والقطاع العمرانى، وقد أكد التقرير على تحقيق الاكتفاء الذاتى فى زراعة القمح، والنجاح فى تصديره، وزيادة عائدات الزراعة، وإقامة ٢٠٠ ألف مسكن ريفى سنويا، ونمو الاستثمار فى مجال الإسكان بنسبة ٣٢٪، وتصدير الغاز إلى أوربا عن طريق تركيا، وجذب ٣٨ مليار دولار استثمارات أجنبية فى مجال النفط رغم المقاطعة، واكتشاف ٥/ ٦ مليار برميل نفط، وزيادة إنتاج السيارات التى تعمل بالبنزين والغاز أربعة أضعاف، خفض اعتماد الميزانية على النفط بنسبة ١٠٪، زيادة التسهيلات المصرفية للمنشآت الصغيرة بنسبة ١٠٠٪، خفض التضخم من ٢٥٪ إلى ١٢,٦٪، خفض الإنفاق الحكومى، طرح أسهم العدالة فى الشركات الحكومية على القطاع التعاونى والقطاع الخاص والأفراد، خفض نسبة الواردات، زيادة الصادرات غير

النفطية، خفض معدل البطالة إلى ١١,٢٪، وزيادة ١٣ ألف مليار تومان للمشروعات العمرانية.

لذلك عاتب الدكتور محمد جهرمى وزير العمل والشئون الاجتماعية وأمين الاجتماع علماء الاقتصاد لأنهم نشروا رسالتهم من خلال أجهزة الإعلام، ولم يعرضوها مباشرة على الرئيس، مؤكدا أن هذا الاجتماع سيكون علميا، ولا ينبغى أن يدخل من باب القضايا السياسية. ومشيرا إلى أنه ما من شك فى أن الآراء حول القضايا الاقتصادية تتفاوت دائما، ومع تحول الاقتصاد من اقتصاد حكومى إلى اقتصاد شعبى، تكون هناك التزامات وبنية تحتية تسانده، وهو ما تقوم به الحكومة.

وتحدث الدكتور بهروز هادى زنوز أستاذ الاقتصاد فى جامعة العلامة طباطبائى فشكر الرئيس على إتاحة الفرصة لمناقشة رسالة خبراء الاقتصاد، ثم قرأ الدكتور طائى نص الرسالة، مؤكدا أنها تعبير عن بعض القلق لديه ولدى من كتبوها حول بعض القضايا الاقتصادية، مشيرا إلى أن هذه الحكومة قد ورثت بعض المشاكل التى ينبغى حلها، دون إضافة مشاكل جديدة إليها، باعتبار أن هذه الحكومة حصلت على مساندة ودعم مالى وتنسيق بين الأجهزة لم تحصل عليه حكومة أخرى منذ انتصار الثورة الإسلامية، ومن الضرورى الاستفادة من هذه الفرصة النادرة لحل مشكلات البلاد، لأننا لسنا راضين عن الحرمان والبطالة والتضخم والتخلف الذى يسود الاقتصاد الإيرانى، ورأى خبراء الاقتصاد لا يتعارض مع الرغبة الخيرة للحكومة وأهدافها فى مجال الاقتصاد، وإنما يأتى الاختلاف فى أسلوب تحقيق الأهداف وحل المشاكل. إن السياسات الاقتصادية للحكومة ليست فى إطار الخطة الخمسية للتنمية، وإن عدم نشر تقرير لسير الخطة أو الإحصائيات الخاصة بالنتائج يخدش هذه السياسات، خاصة وأنه ليس من واجب الحكومة الاستجابة لمطالب الجماهير بدون مراعاة مصادر الدخل، لأن مطالب الجماهير غير محدودة بينما مصادر الدخل محدودة، وإن توجيه المصادر إلى مؤسسات متسرعة أمر لا يتسم بالخبرة.

ثم قام الدكتور دانش جعفرى وزير الاقتصاد والمالية بتوضيح بعض الأمور، فذكر أن معدلات النمو التى وردت فى الخطط الخمسية الأولى والثانية والثالثة لم تتحقق، وكان متوسط النمو خلالها ٥,٣٦٪، فى حين بلغ متوسط معدل النمو خلال السنتين الماضيتين ٥,٧٪، وهو أكبر من الخطط السابقة، ومن معدلات النمو للحكومات السابق التى لم تزد عن ٤,٣٥٪، ورغم أنه لا يمكن تحقيق تحول عميق من الاستفادة المباشرة خلال سنتين، إلا أن معدل الاستفادة من نمو الإنتاج الوطنى قد وصل إلى ٨٠٪ فى حين وصل إلى ٤٤٪ قبل تولى الحكومة، مما يدل على عزم الحكومة الجاد فى مجال التنمية. ودافع جعفرى عن السياسة المالية للحكومة التى وصفها رجال الاقتصاد بأنها سياسة انبساطية تعتمد على زيادة دخل النفط، مؤكدا أنها ضرورة للدعم وتحسين الخدمات والبنية التحتية، وزيادة دخل كادرات الدولة من الوظائف المختلفة ابتداء من العاملين فى الجامعات والهيئة القضائية إلى سائر موظفى الحكومة، فضلا عن الدعم الضرورى للسلع الاستراتيجية والمنتجات النفطية والمشروعات العمرانية، لكن مؤشر اعتماد الموازنة على العملات الأجنبية آخذ فى الهبوط، وكذلك معدل الاستيراد، حيث أصبحت نسبة ٧٠٪ من الواردات تتعلق بالسلع الاستثمارية والوسيطة.

كذلك أشار الدكتور شيبانى رئيس البنك المركزى إلى قيام الحكومة بزيادة طرح سندات المشاركة بهدف التحكم فى السيولة النقدية، مؤكدا عزم الحكومة على الحل الجذرى لمشكلة ارتفاع سعر الفائدة المصرفية، وهو ما كانت تسعى إليه حكومتى رفسنجانى وخاتمى، وقد سعت الحكومة بجد لزيادة رأسمال البنوك، خاصة بنوك الصناعة والتعدين، كما قللت ديون الحكومة للبنوك، مما رفع السيولة النقدية لدى البنوك إلى نسبة ٢٩٪ بعد أن كانت فى الخطة الخمسية الثانية ١٢,٩٪ وفى الثالثة ١٦,٤٪، مع العلم أن كل دولار من عائدات النفط يصب ٩٢٠ تومانا فى الخزانة، وهو ما يوجد تضخما، وطالما استمر هذا الأمر تظل المشكلة قائمة، وقد أدت جهود الحكومة إلى خفض معدل التضخم إلى ١٢,١٪ مع زيادة السيولة النقدية إلى معدل ٣٤,١٪، وهى نسبة أفضل من نسب الخطط

الخمسية السابقة، مع العلم أنه قد صاحب زيادة السيولة النقدية زيادة فى اعتمادات القطاع الخاص بنسبة ٤٠٪.

وقد علق الدكتور زنوز بأن ما يقلق الاقتصاديين هو تدخل الحكومة فى أسواق السلع والاستثمار، وهو ما يجعل أسواق التجارة والعمل والاستثمار متوترة، فإذا لم تراع السياسات المالية لإنفاق دخل النفط قدرة الجذب الاقتصادية فسوف تؤدى إلى المرض الهولندى. وأشار الدكتور زنوز إلى أن المنافسة فى مجال الاستيراد سوف تؤدى إلى مشاكل فى بعض القطاعات مثل القطاع الزراعى، كما أشار إلى ارتفاع أسعار المساكن الذى أدى إلى وجود مافيا اقتصادية، كما طالب الحكومة بتوضيح أسباب انحراف الحكومة عن الخطة الخمسية التى طالبت بضغط الجهاز الحكومى، كما أبدى توقعه بأن يصل عجز الميزانية إلى ١٠٠ ألف مليار ريال.

كما أكد الدكتور شجرى على أنه لا يمكن معالجة التضخم عن طريق الاستيراد، كما طالب بأن يكون سعر الفائدة فى البنوك متغيرا لخدمة سياسة الدولة، فزيادة سعر الفائدة تؤدى إلى سياسة مالية منقبضة، وخفض سعر الفائدة يؤدى إلى ارتفاع معدل الطلب، وإيجاد سوق السمسرة.

وأوضح رئيس البنك المركزى أن علم الاقتصاد فى الكتب يختلف عن الاقتصاد فى مجال العمل والتنفيذ، فمع السياسة المالية الانقباضية هذا العام لم يحدث نمو فى الميزانية الحالية، ويفكر الرئيس فى تقديم متمم للميزانية إلى البرلمان، فضلا عن أن تحديد سعر فائدة البنوك هو من قرارات المجلس الأعلى للنقد والاعتمادات، وتخفيض سعر الفائدة صاحبه انخفاض فى التضخم. لقد كانت المشكلة المقلقة فى الخطة الخمسية الرابعة هى مشكلة البطالة، وقد حققنا العام الماضى نموا فى التشغيل فى القطاع الخاص بنسبة ٤٠٪.

ومن ناحيته أكد الدكتور جهرمى وزير العمل والشئون الاجتماعية أنه تم إحداث ثمانية آلاف وحدة صناعية متقدمة فيزيائيا، استوعبت خلال فترة الإنشاء أكثر من ٦١٧ ألف فرصة عمل، وتعمل الحكومة على أن توجه قسما كبيرا

من العمل إلى سوق الاستثمار بدلا من سوق المال، حتى تزيل آثار الأضرار التى تحملها صغار المساهمين فى البورصة، وقد قامت الحكومة بتعديل أوضاع ١٨٩ وحدة متعثرة، ولم يبق منها إلا ٤٥ وحدة، وقلت مطالبات العمال خلال الشهور الثلاثة الأولى من هذا العام، كما أن القطاع الزراعى قد حقق نموا بمعدل ٧٪.

وأكد الدكتور مير كاظمى وزير التجارة أن حجم الصادرات الذى كان متوقعا عام ٢٠٠٥م هو٨/٥ مليار دولار، لكن ما تحقق بلغ ١٣١٪ من التوقعات، ولأول مرة يتم بيع المحاصيل الزراعية نقدا، كما أن استيراد السلع تم بواسطة النقابات وليس الحكومة.

وقد طلب الرئيس أحمدى نجاد من الخبراء الاقتصاديين أن يقدموا آراءهم حول أفضل السبل للاستفادة بدخل النفط، فقال الدكتور ميدرى أستاذ الاقتصاد بجامعة العلامة طباطبائى: لقد كان النفط بلاء على إيران وجاءت زيادة دخله العشوائى مخربة، لأن المال لا يقيم التنمية. أما الدكتور ستارى فر رئيس هيئة الإدارة والتخطيط فى حكومة خاتمى فقد أكد أن من حق الحكومة تعديل الخطة الخمسية الرابعة، فقد خصصت هذه الخطة ٥٠٪ من دخل النفط للقطاع الخاص. فى حين أكد الدكتور عبده تبريزى أستاذ الاقتصاد فى جامعة الإمام الصادق أن دخل النفط ودخل الضرائب ودخل الحكومة مجال طيب يمكن استثماره فى القضاء على مشاكل وأمراض القطاع الخاص، حيث يجب تفعيل سوق المال، وتخصيص دعم كاف لزواج الشبان. أما الدكتور ساسان أستاذ الاقتصاد بجامعة أصفهان فحذر من تعويم الاقتصاد، وسيطرة العامية على مفاهيمه، فالإنفاق فيه ليس له مردود، ويجب سيطرة العقل على النفط والمال، ومنع فرار العقول، وإعادة من فر منهم.

وفى نهاية الاجتماع طالب الرئيس أحمدى نجاد رجال الجامعات بوضع طرق تنفيذية لحل مشكلات البلاد، كما طلب من الدكتور مؤمنى الأستاذ بجامعة العلامة طباطبائى أن يعرض عليه مرئياته حول العدالة الاجتماعية.

وقد عبر رئيس الجمهورية عن رضائه بنتائج هذا الاجتماع، وأوصى مجلس الوزراء بعقد اجتماعات مشتركة مع الجماهير وأصحاب الرأى وأساتذة

الجامعات، كل فى مجال اختصاصه، مؤكدا أن مساهمة الناس فى اتخاذ القرار من أجل إزالة المشكلات وتقدم البلاد يحقق حكومة السبعين مليونا، فالبلاد ليست حكرا على جماعة خاصة.

لقد كشف اجتماع أحمدى نجاد مع رجال الاقتصاد _كما يقول الكاتب محمد إيمانى _عن رغبتهم فى اتجاه الدولة إلى الاقتصاد الرأسمالى، وأن العدالة الاجتماعية تأتى فى المرتبة الثانية، لكنه كشف أيضا عن وجود تعارضات بينهم فى التطبيق، مما يجعل آراءهم تفتقد الإطار والحدود والتوجه والنموذج الاقتصادى. كما كشف هذا الاجتماع جرأة الرئيس فى مواجهة معارضيه وإلزامهم الحجة، مع تواضعه فى التعامل مع النقد الجاد، واحترام الرأى الآخر وعدم تجاهله، فضلا عن تأكيد شفافية الرئيس والحكومة، خاصة فى أعقاب مشكلة توزيع البنزين. وهو ما يشير إلى اتجاه الرئيس لتشكيل مجمع استشارى اقتصادى للرئيس لايقتصر على الأصوليين.

الدعم النقدى، من أين يأتى؟

فى تقرير نشر على موقع معلومات الحكومة، تناول السيد محمد رضا فرزين أمين لجنة توجيه الدعم أسباب ودوافع تقديم الدعم النقدى للأسر، وأسلوب توزيع المصادر المالية الناتجة عن تعديل الأسعار، وتضمن التقرير الإشارة إلى التجارب التى طبقت فى الدول المختلفة، والأساليب التى اتبعتها هذه الدول لتقديم الدعم.

وقد تضمن التقرير طرحا وتفسيرا لأسباب اختيار الحكومة لأسلوب تقديم الدعم النقدى؛ حيث ذكر أن مراعاة العدالة الاجتماعية وتحسين أسلوب توزيع الدخل يأتى على رأس هذه الأسباب. وقد ذكر أن حساب قيمة الدعم النقدى اعتمد على أربعة أسس هى: الأوضاع الاقتصادية للأسر الإيرانية، وآثار تعديل أسعار الوقود والسلع الأساسية على أسعار السلع الأخرى، وثنائى (الدخل /

المصروفات) للأسر الإيرانية، ومعدل الإنتاج (للسلع والخدمات). وفيما يلى نورد النص الكامل للتقرير:

يعد أسلوب توزيع الموارد المالية المتحصلة من تعديل الأسعار من أهم القضايا الأساسية المتعلقة بمشروع توجيه الدعم، وبدراسة تجارب الدول المختلفة فى هذا الشأن يمكن أن نستخلص أن هناك العديد من الأساليب المتبعة لتقديم الدعم، إلا أن تقديم الدعم النقدى يعد أكثر الأساليب نجاحا؛ وبدراسة ملاحظات الحكومات المختلفة فى ١٢٢ دولة فيما يتعلق بتوجيه الدعم، يتبين أن خطة تقديم الدعم فى صورة نقدية يمثل أهم الخطط التى انتهجتها الحكومات لحماية المواطنين؛ ويؤيد هذا أن ٤٠٪ من الدول انتهجت خططا لتقديم الدعم النقدى لحماية المواطنين، كما انتهجت بعض الدول فى بعض المناطق نماذج خاصة فى مجال مكافحة الفقر؛ فقد كان أسلوب تقديم الدعم النقدى هو الأسلوب الغالب فى دول أوروبا الشرقية وروسيا ودول آسيا الوسطى، بينما كان النموذج الغالب فى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هو دعم المواد الغذائية، وفى دول جنوب آسيا كان النموذج الأبرز هو تقديم الدعم شبه النقدى.

وتشير الدراسات إلى أن ٨٠٪ من الدول التى حققت نسب نجاح كبيرة فيما يتعلق بموضوع توجيه الدعم كانت من الدول التى اختارت أسلوب تقديم الدعم النقدى نهجا لها. والأمر المهم الآخر يتمثل فى أن الدول التى حققت نجاحا كانت من الدول ذات الدخل العام المتوسط، ومن الدول التى استفادت من أساليب وهى تعنى المعايير غير المعتمدة على الدخل أو توجيه الدعم وفقا للمعايير الجغرافية. ومن جهة أخرى هناك دول استفادت من تطبيق أكثر من أسلوب من أساليب التوجيه فى الوقت نفسه، وهى الدول التى حققت نسب نجاح مرتفعة.

أما عن تحديد الأسر المستهدفة من توجيه الدعم، فهناك عدد من المعايير المختلفة للتوصل إلى هذا التحديد؛ من هذه المعايير معيار (PMT) وهو المعيار غير القائم على الدخل؛ ووفقا لهذا المعيار يتم تحديد الخصائص الاقتصادية والاجتماعية القابلة للرصد، مثل عدد أفراد الأسرة ومستوى التعليم ومكان

الإقامة ونوع العمل ونوع التعليم. ويتم الاستعانة بالمناهج الإحصائية لتحديد الخصائص المطلوبة فى هذا المعيار كل على حدة، وقيمة كل منها، وهذا المعيار هو الذى كان يقوم عليه المنهج الذى اختاره مركز الإحصاء الإيرانى فى البداية.

ويعد هذا المعيار نظاما مناسبا وموثوقا لجمع البيانات المتعلقة بالأسر المحتاجة؛ حيث يساعد على قياس درجة الفقر الذاتى أو الفقر طويل المدى للأسر، غير أن هذا المعيار ربما لا يمكننا من تحديد الأسر الفقيرة التى تعيش فى أحوال معيشية غير مناسبة نتيجة لتعرضها لصدمة قصيرة المدى.

وهناك معيار آخر، ويتمثل فى تحديد الأسر المستهدفة عن طريق المؤسسات المحلية، ويعد هذا المعيار مناسبا للتجمعات الكبيرة والمشروعات طويلة المدى، ولكن هذا المعيار لا يطبق كثيرا فى الوقت الحالى.

كما يوجد معيار الاستهداف الفئوى (Categorical Targeting) ووفقا لهذا المعيار يتم اختيار الأفراد المنتمين لطبقة اجتماعية معينة أو الذين يسكنون منطقة معينة، أو المنتمين لفئة عمرية معينة باعتبارهم الأفراد المستهدفين فى مشروعات توجيه الدعم، وفى هذا الصدد يذكر أن التصنيف الجغرافى يعد من أكثر التصنيفات المتبعة عند تطبيق سياسات توجيه الدعم؛ حيث يتم تصنيف المناطق الجغرافية المختلفة إلى فئات وفقا لمؤشرات الفقر والرفاهية، ثم اختيار المناطق المستحقة لاستهداف توجيه الدعم. ومن عيوب هذا المعيار أنه رغم انخفاض تكلفته التنفيذية، إلا أن تكلفته الاجتماعية مرتفعة؛ فعلى سبيل المثال يؤدى التركيز على المناطق القروية إلى إهمال الفقراء فى المدن، كما أن تركيز مكتسبات الدعم فى بعض المناطق الجغرافية يثير اعتراض المناطق الأخرى، وربما يتسبب فى ظهور مشكلات سياسية.

وهناك أسلوب آخر لتوجيه الدعم، هو أسلوب التوجيه الذاتى؛ وهذا الأسلوب يجب أن تتم صياغته بحيث يقتصر الاشتراك فيه على الأفراد المستهدفين فقط، وهناك عدد من المعايير التى عادة ما تطبق لتقليل دوافع الأفراد غير المستهدفين منها: تكلفة المشاركة سواء على المستوى الخاص أو على المستوى التبادلى،

والتكلفة الاجتماعية المتعلقة بعجز الوضع الاجتماعى بهدف الاستفادة من مزايا وخدمات البرنامج، والتباين بين الخيارات والأنماط الاستهلاكية بين الأغنياء وغير الأغنياء.

ولا شك فى أن أسلوب التوجيه الذاتى مثله مثل جميع الأساليب له مزاياه وله عيوبه؛ فمثلا يعد هذا الأسلوب ناجحا فى الحالات التى تتعرض الظروف الاقتصادية للأسر فيها إلى تغيرات حادة، وفى هذه الحالة تكون تكلفته التنفيذية والاجتماعية محصورة فى أضيق الحدود، ولا يخلف آثار سلبية.

وتشير الدراسات التى أجريت بشأن توجيه الدعم أنه ليس هناك أسلوب بعينه يمكن اعتباره أفضل الأساليب لتوجيه الدعم؛ لأن كلا من الأساليب المذكورة له مزاياه وله عيوبه، وكل منها يحقق فوائد ونجاحا فى ظروف خاصة؛ ولهذا فالواجب على واضعى السياسة عند قيام باختيار الأسلوب السليم لتوجيه الدعم بما يتناسب مع الإمكانيات التنفيذية فى البلاد وأهداف البرنامج أن يقوموا أولا بتحديد التفاصيل المتعلقة بالأساليب المختلفة، ثم اختيار الأسلوب الأمثل عن طريق المفاضلة والمقارنة بين هذا الأساليب.

كما تشير الدراسات التى أجريت من خلال مجموعة العمل الخاصة بالتحولات الاقتصادية إلى أن أهم قضية فى توجيه الدعم هى قضية التحديد؛ وقد ثبت من خلال التجارب العالمية أن هناك ثلاثة أساليب للتحديد وهى:

١- أسلوب تقييم الأسرة ٢- أسلوب التوجيه الفئوى ٣- أسلوب التوجيه الذاتى

وهنا يتعين أولا تجميع المعلومات والبيانات وتجميعها، ثم تطبيق توجيه الدعم وفقا لواحد من هذه الأساليب الثلاثة، ولوضع هذا الأمر موضع التنفيذ هناك حاجة مبدئية إلى نظام "لإدارة المعلومات"، ويجب أن يخضع هذا النظام للتحديث الدائم عن طريق المداومة على إعادة تقييم البيانات والمعلومات؛ حيث يمكن أن تطرأ تغيرات بمرور الوقت على الأوضاع الاقتصادية لبعض الأسر، مما يتوجب معه إخراجها من خطط استهداف الدعم، كما يمكن فى المقابل أن يزداد وضع البعض الآخر سوءا مما يستلزم إدراجها فى الخطط؛ ففى بعض البلاد يتم

تطبيق أسلوب التحديث بحيث يتوجب على الأسر المستفيدة من برامج الدعم بيان التغيرات التى تطرأ على أوضاعها الاقتصادية وتقديمها إلى الهيئات المختصة بدراسة معدلات الرفاهية، ويتم تجريم الأسر التى تقدم معلومات غير صحيحة. وعلى المستوى العملى من المعتاد أن نجد أن القائمين على توجيه الدعم يفتقرون إلى المعلومات الكاملة الخاصة بالأفراد الواجب تقديم الدعم لهم؛ لأن الحصول على هذه المعلومات يعد أمرا صعبا ويستغرق الكثير من الوقت والمال، ولهذا فإنه عندما تكون خطة توجيه الدعم قائمة على معلومات ناقصة، فمن الممكن الوقوع فى خطأ شمول الدعم لأفراد لا يجب أن يشملهم، أو استبعاد المستحقين، أى أن قلة المصادر المساعدة على جمع المعلومات وتحديثها الدائم تمثل إحدى المشكلات التى تواجه عملية توجيه الدعم.

وفيما يتعلق بتطبيق سياسة توجيه الدعم وفقا الأسلوب الأول الذى يقوم على تقييم الأسر، فإنه يمكن الاستفادة من أسلوب تقييم القدرات مع الاستفادة من المتغيرات غير النقدية أو حتى أسلوب تحديد المستحقين عن طريق المؤسسات المحلية. وقد قام العديد من الدول بتطبيق أسلوب (CBT) أو (Community based test) وهو أسلوب يقوم على التقييم المجتمعى باستخدام المعايير غير النقدية، وكانت شيلى أولى الدول التى اتبعت هذا الأسلوب فى عام ١٩٨٠، وبعدها اتبعها معظم الدول النامية، ولذلك جاء الفصل الأول فى مشروع قانون توجيه الدعم متضمنا تعديل أسعار الوقود، وجاء الفصل الثانى بدءا من مادته السابعة متعلقا بموضوع إعادة التوزيع وتأكيد الحكومة من البداية على أسلوب إعادة توزيع الدعم النقدى.

ولكن المشروع المبدئى كان يتمثل فى دراسة الأوضاع الاقتصادية للأسر الإيرانية، وقد حقق هذا الأمر مزايا عديدة، أولى هذه المزايا أن الحكومة صار لديها ولأول مرة قاعدة بيانات خاصة بالأوضاع الاقتصادية للأسر الإيرانية؛ لأن المعلومات التى كانت متوفرة فى هذا الصدد كانت قاصرة على بيانات تتعلق بدخل الأسر ونفقاتها، وهى معلومات تقوم على أسلوب العينات، ولا يمكن من خلالها تحديد الأسر المستحقة بعينها؛ فعلى مدى العقود السابقة كانت دراسات الحالة

الاقتصادية تقوم على معلومات النفقات والمصروفات الخاصة بالأسر، كما كانت هذه الدراسات تعرض الخصائص الاقتصادية وفقا لتقسيم عشرى، ومع ذلك كانت هذه الدراسات تفتقر إلى المعلومات الخاصة بالأفراد، أى أننا كان لدينا تصنيف قائم على الدراسة النظرية، ولكن لم يكن لدينا معلومات محددة عن الأسر، ولهذا كانت الأولوية فى جهود الدولة لجمع البيانات الخاصة بالأسر وفقا للكود القومى؛ وذلك للتعرف على الأوضاع الاقتصادية للأسر الإيرانية كل على حدة. وفى مجموعة العمل كان هناك رأيان فيما يتعلق بأسلوب توزيع الدعم النقدى:

الرأى الأول كان يتلخص فى أنه وفقا للبيانات الاقتصادية المتعلقة بالأسر، تبلغ نسبة المشمولين فى عملية إعادة التوزيع ٧٠٪ من أفراد الشعب وهم الذين يمثلون النسب العشرية من ١ إلى ٧ بينما، لا تشمل إعادة التوزيع النسب العشرية الباقية وهى من ٧ إلى ١٠. ولوضع هذا الرأى موضع التنفيذ تمت مقارنة المعلومات الاقتصادية للأسر بالمعلومات المتوفرة فى عدد من قواعد البيانات الرئيسية، ومنها قواعد البيانات المتعلقة بامتلاك السيارات الخاصة، والبنك المركزى، والأحوال المدينة، ولجنة الإنقاذ، وهيئة الصحة، والشهر العقارى، وغيرها من المؤسسات، وبعد التأكد من البيانات تمت مقارنة هذه البيانات بالبيانات المتعلقة بالدخل والنفقات؛ بحيث تكون النتائج النهائية متجانسة بدرجة كبيرة، وكان مؤيدو نظرية تصنيف الأسر يرون أن الفجوة فى الدخل بين الفئتين السابعة والثامنة على مؤشر التقسيم العشرى للأسر الإيرانية تعد أكبر من نظائرها بين جميع الفئات المتتالية (وهو ما تؤيده البيانات الاقتصادية للأسر وفقا للتصنيف العشرى)، ومن جهة أخرى فإن الفئة السابعة على التصنيف العشرى للمجتمع الإيرانى تعد فئة متوسطة الدخل، وهو ما يعنى أن متوسط دخل جميع فئات الشعب الإيرانى تساوى تقريبا دخل الفئة السابعة، ورغم أن الفئات السبع الأولى تمثل ٧٠٪ من الشعب الإيرانى، إلا أن الأسلوب المتبع فى توزيع دعم الوقود كان يسمح بأن تستأثر نسبة ٣٠٪ من المواطنين بأكبر نسبة من الدعم على البنزين،

ولهذا يرى أصحاب هذا الرأى أنه الأفضل لأنه يعنى تحسينا مناسبا للغاية لتوزيع الدخل فى البلاد.

ويذهب الرأى الآخر إلى أن الدعم يعد حقا لجميع أفراد الشعب، ولا يمكن حرمان أحد منه، كما يرون أن التوزيع وفقا للرأى الأول غير ممكن بسبب صعوبة تحديد الأسر وخصائصها الاجتماعية، كما يقول أصحاب هذا الرأى إن توزيع الدعم بالتساوى بين المواطنين يمكن أن يؤتى نتائج جيدة للغاية؛ لأن ٧٠٪ من الشعب حاليا يحصلون على ٣٠٪ من الدعم، وهو ما يعنى أن المساواة فى التوزيع تعنى تحسينا لتوزيع الدعم.

ومن وجهة نظر متخصصة، تعد القيمة النهائية للدعم النقدى لدى الأسر ذات الدخل المنخفض أكبر بكثير من نظيرتها لدى الأسر الغنية؛ فعلى سبيل المثال يمثل الدعم البالغ ٢٠٠ ألف تومان بالنسبة للأسر التى يبلغ دخلها الشهرى ٣٠٠ ألف تومان قيمة أعلى من قيمة نفس المبلغ بالنسبة للأسر التى دخلها الشهرى مليونى تومان، وهذا هو السبب الذى يستند إليه القائلين بتوزيع الدعم بالتساوى على جميع الأسر.

وبوجه عام فإن الرأى السائد فى مجموعة العمل الخاصة بالتحول الاقتصادى يتمثل فى أن إعادة توزيع الدعم بأى أسلوب يجب أن تقوم على العدالة؛ لأن الشعب يولى أهمية وقيمة كبيرة للعدالة؛ فالناس بطبيعتهم يرتضون الأمور التى تتم على نحو صحيح، ولهذا فإن قواعد السلوك الاقتصادى للمواطنين تعد من أهم الأمور فيما يتعلق بإعادة توزيع الدعم، وكما نعرف أن معامل جينى وهو أحد المؤشرات الاقتصادية يوضح كيفية توزيع الدخل، ويعد توزيع الدخل جيدا بدرجة اقتراب هذا المعامل من الصفر.

وتشير الإحصاءات إلى أنه فى الخطة الرابعة للتنمية كان معامل جينى يدور فى متوسط يبلغ ٠,٣٩٧٤ وأنه كان يقل عن نظيره فى فترة الخطة الثالثة (٠,٤٠٦) بمعدل ٠,٠٠٩ ؟كما كان معامل جينى فى وضع أفضل فى العامين ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩.

وفيما يتعلق بمعيار نسبة الإنفاق لدى نسبة الأسر ال١٠٪ الأكثر فقرا والـ ١٠٪ الأكثر دخلا كانت هذه النسبة تبلغ ١٤ فى العام الماضى كما كانت آخذة فى التناقص بدءا من عام ١٩٩٩ حتى العام الماضى، والمتوقع أن ينخفض معامل جينى بعد عام من تطبيق قانون توجيه الدعم إلى ٠,٣٤٦ ولا شك فى أن هذا التحول الكبير فى توزيع الدخل فى المجتمع الإيرانى وهو المتمثل فى توجيه الدعم يصب فى مصلحة تحسين مؤشرات التوزيع.

وتتسم حسابات الدعم النقدى بتعقيدات خاصة ظهرت عند قيام مجموعة العمل بإجراء دراسات دقيقة، وقد بنيت هذه الدراسات على دراسات سابقة تتضمن ما يلى:

١- الأوضاع الاقتصادية الحالية للأسر

٢- آثار تعديل أسعار الوقود والسلع الأساسية على أسعار بقية السلع

٣- آثار تعديل أسعار الوقود والسلع الأساسية على ثنائى النفقات / الدخل لدى الأسر

٤- آثار تعديل أسعار الوقود على إنتاج السلع والخدمات

والأمر المهم الواجب ذكره هو أن الرأى السائد لدى مجموعة العمل القائمة بالتخطيط يتمثل فى أن جميع الخطط والبرامج المتعلقة بمشروع التحول الاقتصادى يجب أن يتم تجميعها وعرضها وتنفيذها بحيث يرى المواطنون مصالحهم فيها؛ فيجب أن يشعر المواطنون أن رفاهيتهم ورفع مستوى معيشتهم تمثل أمرا مهما لدى واضعى السياسات، وأن هناك اهتماما كبيرا بإصلاحها وتعديلها فى الخطط المطروحة.

وقد ركزت إحدى الدراسات على بحث آثار السيناريوهات المختلفة لتعديل الأسعار على نفقات الأسر، وكان الهدف هو دراسة مقدار الزيادة المتوقعة فى النفقات المباشرة التى ستتحملها الأسر (نفقات الوقود، والمياه والكهرباء والمواصلات) بعد تطبيق التعديلات فى الأسعار، والمؤكد أن الآثار الواقعية

للمشروع على دخل الأسر ستكون هى النسبة بين حاصل جمع نسبة الدخل الدائم وقيمة الدعم وبين المستوى العام للأسعار؛ ولذلك تم وضع الحسابات المتعلقة بالتضخم فى التقرير، بمعنى أن يتم دراسة وتحليل زيادة النفقات المترتبة على التضخم بالإضافة إلى النفقات المباشرة، ثم يتم حساب أثر معدل الدعم المقدم على مستوى المعيشة لدى الفئات المختلفة. وقد تم إجراء هذه الدراسة وفقا لسيناريوهات مختلفة، وتشير النتائج إلى أنه حتى فى ظل التضخم، فإن المتوقع أن الأسر المنتمية إلى الفئات من الأولى حتى السادسة لن تتعرض لأى نقص فى مستوى المعيشة؛ بينما ستتعرض الأسر المنتمية للفئة السابعة إلى انخفاض طفيف فى مستوى المعيشة ما لم تغير من أنماطها الاستهلاكية، أما الأسر المنتمية إلى الفئات الثامنة والتاسعة والعاشرة فإنها سوف تتعرض لانخفاض مؤكد فى مستوى المعيشة، ويجب عليها تغيير أنماطها الاستهلاكية.

وهناك عدد من الأمور يجب الاهتمام بها فى هذا التحليل، وأولها أن الأسر المنتمية للفئات الثامنة والتاسعة والعاشرة تضم بوجه عام الأفراد ذوى مستويات التعليم المرتفعة أو أصحاب رءوس الأموال؛ وهذا يعنى أن أى تضخم يمكن أن يؤدى إلى زيادة دخولهم وبالتالى يحافظ على التوازن فى مستوى معيشتهم، ومن جهة أخرى هذه الفئات تستأثر بنصيب كبير من استهلاك الوقود، ومن هنا فإنهم إذا قاموا بتغيير سلوكياتهم الاستهلاكية أو تغيير وسائل التبريد والتدفئة التى يستخدمونها، فسوف يكون بمقدورهم أن يحققوا تخفيضا ملموسا فى معدلات استهلاكهم للطاقة التى تمثل نفقات مباشرة.

كما لا يجب أن ننسى أن ترشيد وتخفيض استهلاك الطاقة يعد من أهم أهداف المشروع؛ ومن هنا فإنه من الواجب أن يتم تحديد الأسعار بحيث تضطر الأسر إلى خفض استهلاكها من الطاقة. وهناك أمر آخر يتمثل فى آثار تطبيق المشروع على قطاع الإنتاج، وقد حظيت هذه القضية بالنصيب الأكبر من الدراسات؛ حيث وضعت على أولوية الدراسة قطاعات الصناعة والزراعة والنقل، وفى المراحل التالية أضيفت الدراسات المتعلقة بالفئات المهنية والإسكان والمحليات. وكان النقاش الرئيسى فيما يتعلق بحزمة الإجراءات الحمائية للإنتاج

يدور حول كيفية حماية قطاع الإنتاج بما يحقق زيادة فى سرعة الاستجابة الاستهلاكية لتعديل أسعار الطاقة، فإن (ترشيد استهلاك الطاقة) بعبارة أخرى هو كيفية رد فعل السوق من حيث سرعة الاستجابة وتفاعله البنائى، وهو الأمر الذى كانت له أهمية كبرى عند دراسة آثار تعديل أسعار الطاقة، وهناك اختلاف بين ردود فعل المنتجين على المستويات الثلاثة الفورى والمتوسط والبعيد، ولذلك فمن الواجب أن تكون حزم الحماية قادرة على تحقيق استجابة سريعة عن طريق التغيير التكنولوجى، وبالتالى يتم تخفيض معدلات الاستهلاك، ويقصد بالتغيير التكنولوجى استبدال الطاقة بمخصصات مالية، وهو ما يحتاج إلى توفير الغطاء المالى المناسب؛ ولذلك كان من الواجب العمل على توفير مصادر مالية مضمونة للمنتجين من جهة، ومن جهة أخرى كان من الواجب أن يتم توفير هذه المصادر بحيث لا يتحمل المنتجون إلا أقل الأعباء، ومن هنا كان من أهم محاور الحزم المتوقعة توفير المصادر اللازمة للتغيير التكنولوجى أو ترشيد استهلاك الطاقة فى الوحدات الإنتاجية.

وكان من الضرورى أن تكون هذه الإجراءات الحمائية موجهة وهادفة تماما من حيث خصائصها وأسلوب تنفيذها؛ فكان من اللازم أن تتم فى إطار نظام للتحديد، بحيث تشمل مجموعة من الأنشطة المحددة (وليس كل الأنشطة)؛ ففى مجال النقل والمواصلات على سبيل المثال تقرر إضافة ٣٦٠٠ اتوبيس جديد لأسطول النقل فى البلاد، واستبعد من هذا الأسطول الشاحنات التى تستهلك نسبة عالية من الطاقة (كانت الدراسات تشير إلى أن هناك حوالى ١٠٠٠٠ شاحنة يجب استبعادها من أسطول النقل) كما كان من الضرورى تركيب نظام التتبع الآنى للمركبات (AVL) فى ٣٠٠ ألف سيارة، وكل هذا من المشروعات التى يمكن أن تحدث تغييرا تكنولوجيا سريعا فى قطاع النقل والمواصلات والتوزيع المناسب للطاقة، وقد تم توفير التمويل اللازم لهذه المشروعات وبفوائد منخفضة. وفى قطاع الزراعة تم توفير مصادر مالية فى صورة اعتمادات منخفضة الفوائد لعدد ١٧٥٠٠٠ وحدة للدواجن و١٥٠٠٠ وحدة للمواشى، وذلك بهدف الاستفادة من هذه الاعتمادات فى مجال ترشيد استهلاك الطاقة، كما تم توفير اللوازم

الفنية من معدات التدفئة ونظم التهوية الآلية والنظم الصحية، ولكى يتم ضم الوحدات التقليدية لتربية الحيوانات فى البلاد إلى حزمة الحماية الزراعية حتى يمكنها العمل فى إطار زيادة الإنتاج، تم وضع خطة تستهدف ضم ١٤٠٠٠ رأس ماشية و١٨٠٠٠ رأس من الضأن إلى إشراف وزارة جهاد الزراعة لكى تضاف إلى الثروة الحيوانية للبلاد. وفى مجال الصناعة أيضا وضعت وزارة الصناعة والتعدين فى أولوياتها توفير مصادر مضمونة لإحداث تغيير تكنولوجى فى الوحدات الإنتاجية فى صورة اعتمادات مالية قليلة الفوائد وفقا لدراسة دقيقة، وهناك محور ثان للإجراءات الحمائية، ويتمثل فى الحيلولة دون زيادة الأسعار النهائية، وفى هذا الصدد لم يتم الاكتفاء بدراسة السياسات وصياغتها، وإنما تم عقد اجتماعات مشتركة مع أغلب أصحاب الأنشطة والمؤسسات الفئوية لدراسة آثار تعديل أسعار الوقود على أنشطتهم، ونذكر على سبيل المثال أن السيد رئيس الجمهورية قد شارك بنفسه فى اجتماعين مع السائقين أحدهما مع سائقى الطرق بين المحافظات والثانى مع سائقى الطرق الداخلية، كما شارك هؤلاء السائقون فى اجتماعات أخرى لبحث آثار تغيير أسعار البنزين والسولار على تكلفة نقل البضائع والركاب، وبعبارة أخرى لم يتم الاقتصار على الدراسات التخصصية وحدها، وإنما تم الاتفاق مع المعنيين من الفئات المهنية المختلفة باعتبار هذا الاتفاق جزءا من الشروط الواجبة لتطبيق المشروع.

ومن أهم ما يشغل لجنة توجيه الدعم قضية رصد آثار تطبيق القانون على الإنتاج، وضرورة أن تكون القرارات المعنية نابعة من دراسات متخصصة ومناقشات مع رجال الصناعة، وفى هذا الصدد تم فى الأسبوع الماضى على سبيل المثال طرح قضية المخابز التى يمكن أن تتضرر جراء تطبيق القانون، وتم إعداد لائحة لحماية المخابز وفقا للمادة رقم ٦ من القانون ويجرى إبلاغ الجهات المعنية بها حاليا، كما تم اتخاذ عدد من القرارات المتعلقة ببعض الوحدات التى يمكن أن تتضرر جزئيا على المدى القريب جراء تطبيق القانون؛ وعلى سبيل المثال يمكن أن تحتاج إحدى الوحدات الإنتاجية إلى فترة تبلغ ستة أشهر حتى يتم ربطها بشبكة الغاز، وهذه الحالات يتم ضمها لغطاء المساعدات وفقا لحُزمة

حماية الصناعة، ولكن من الضرورى الانتباه إلى أن هذه المساعدات مؤقتة وسوف تتوقف عند ربط هذه الوحدات بشبكة الغاز. بالإضافة إلى أن رصد المؤشرات الأساسية للإنتاج فى البلاد يمثل إحدى المهام التى تضطلع بها لجنة توجيه الدعم[٣] .

يقول الدكتور فرخ قبادى: هناك عدد من الحقائق التى لا يمكن إنكارها فيما يتعلق بقضية الدعم، أول هذه الحقائق أن أسلوب تقديم الدعم سابقا كان يؤدى إلى حدوث خسائر، وثانيها أن موارد البلاد كانت تتعرض للإهدار دون جدوى ودون أى منطق مبرر، وثالث الحقائق أن دور الأسعار النسبية باعتبارها عنصرا موجها لتخصيص الموارد على نحو منطقى قد تقلص للغاية.

وعلى الرغم من أن هناك خلافًا فى الرأى بين خبراء الاقتصاد حول سياسة توجيه الدعم، إلا أن المؤكد أنه عند تطبيق هذه السياسة سوف تظهر النتائج الحتمية لها والتى سوف تؤثر تأثيرا متباينا على منحنى التغير فى الأسعار وكذلك على رد فعل واضعى السياسات. والمؤكد أن رد فعل واضعى السياسات تجاه نتائج تطبيق هذه السياسة له أهمية خاصة؛ فلا شك فى أنه من الضرورى الاهتمام بالملاحظات السياسية على ردود الأفعال التى من المحتمل إهمالها وفقا للمنطق الذى يقتصر على الاعتبارات الاقتصادية فقط. ولكن إذا كان الهدف الرئيسى لتطبيق هذه السياسة هو "الجراحة الاقتصادية" التى تمت الموافقة عليها منذ مدة طويلة فإن توجه السياسات يجب أن يكون فى اتجاه أن تكون الأسعار النسبية منطقية؛ بحيث تمثل هذه الأسعار بمرور الوقت انعكاسا للحقائق الاقتصادية، حتى يتم القضاء على الخلل الذى يؤدى إلى إهدار الموارد (١). فسوف يكون تخصيص الموارد أكثر منطقية من خلال تطبيق الأسعار النسبية التى تتوافق مع كل أوجه النقص ومع تكاليف الإنتاج وطلبات السوق، كما أن الأسعار النسبية سوف تؤثر تأثيرا كبيرا على زيادة العائد وتسريع عجلة النمو الاقتصادى، بالإضافة إلى أن ما سينتج عن هذه الأسعار من توفير سوف ييسر تحقيق مظلة الحماية للطبقات المتضررة. وعلى الرغم من أن الحكومة قررت مساعدة قطاع الصناعة (وخاصة الصناعات المعتمدة على الطاقة)، إلا أنه لا يمكن الشك فى أن

سياسة توجيه الدعم سوف تؤدى إلى زيادة التكاليف الإنتاجية النهائية فى الداخل وذلك بسبب زيادة أسعار الطاقة والنقل وغيرها. ومن الممكن تفهم وتبرير موقف الحكومة الرامى إلى عدم السماح بقيام بعض القطاعات الصناعية التى تمتلك قدرات احتكارية أو شبه احتكارية بالصيد فى المياه العكرة عن طريق رفع أسعار منتجاتها وخدماتها فى الأسواق المحلية بنسب مبالغ فيها، غير أن منع رفع الأسعار فى ظل ارتفاع تكاليف الإنتاج الإجمالية يؤدى إلى إلحاق الضرر بالوحدات الإنتاجية. ولنتذكر أن المؤسسات الإنتاجية كانت تعتبر أسعار الطاقة غير مناسبة حتى قبل تطبيق سياسة توجيه الدعم وزيادة أسعار الطاقة، وكان معظم هذه المؤسسات الإنتاجية يعانى الأزمات. والمؤكد أن هذه الأزمات سوف تتزايد حدتها مع ارتفاع التكاليف الإجمالية للإنتاج ومنع رفع الأسعار بما يتناسب مع ارتفاع التكلفة(٢). لا شك فى أنه بمقدور الحكومة منع رفع الأسعار المنتجة محليا لفترة من الزمن؛ فهناك أدوات مؤثرة لمنع ارتفاع الأسعار مثل العوائد النفطية الضخمة والسعر غير الحقيقى للدولار والاستيراد؛ حيث سوف يتم إعادة توظيف الاحتياطيات النقدية المتراكمة على مدى الشهور السابقة على تطبيق سياسة توجيه الدعم لخدمة هذا الهدف، بالإضافة إلى أن الشدة والعقوبات سوف تكون أداة مؤثرة أيضا، ولكن الحقيقة أن كل هذه الأدوات لا يمكن أن تستمر طويلا باستثناء الاستيراد الذى يمكن أن يستمر لمدة طويلة بسبب عوائد النفط؛ فالاحتياطيات سوف تتسرب إلى السوق تدريجيا، والسياسات القانونية والعقابية لن تحقق النتائج المرجوة منها وذلك بناء على التجارب السابقة. وحتى إذا تم تفعيل هذه الإجراءات والوسائل بحيث حالت دون ارتفاع الأسعار ذ فى ظل ارتفاع التكاليف ذ فإن النتيجة الوحيدة لهذا الأمر هى تكبد الوحدات الإنتاجية للخسائر وتغيير الطاقة الإنتاجية وفى النهاية تعطل العديد من الوحدات الإنتاجية، وفى ظل أوضاعنا الاقتصادية الحالية سوف يكون هذا هو الدواء الذى يحمل الوطن خسائر أكثر فداحة. فهل يمكن التطلع إلى ألا تكون المصالح الجذرية بعيدة المدى ضحية للمصالح السياسية الوقتية؟ هل يمكننا أن نتوقع أننا بعد عدة سنوات سوف يكون لدينا اقتصاد لا يحتاج إلى منشطات

الدعم بصوره المتنوعة، ولا يتم فيه تحديد الأسعار النسبية بأسلوب تسلطى أو وفقا للمساومات، ولا تؤدى دوافع المصالح الشخصية إلى تحول الأسعار إلى مجرد ملغمه خالية من أى معنى ويتم تحديد الأسعار فيه وفقا للحقائق الاقتصادية؟

١- تشير الحسابات التى أجريت إلى أن مزارع تسمين الدواجن فى شمال البلاد تستخدم على الأقل ٢,٥ كيلو من الوقود لإنتاج طائر واحد وينتج من هذا الطائر ١,٧٥ كيلو جرام من اللحم الصافى؛ أى أنه وفقا للسعر العالمى للوقود، تبلغ تكلفة الوقود وحده لكل كيلو جرام من لحوم الدواجن حوالى ٩٥٠٠ ريال، وعند تحديد سعر الوقود بقيمة ١٦٥ ريال للتر؛ فإن هذه التكلفة لا تتجاوز ١٥٠ ريالا، وفى ظل هذا السعر وجدنا أن المربين لم يكونوا يهتمون بعزل مزارعهم حراريا ولم يكونوا يهتمون بتطوير أنظمة التدفئة فى مزارعهم لأنهم لم يجدوا مبررا اقتصاديا لإقدامهم على عزل المزارع أو تحسين أنظمة التدفئة التى توفر استهلاك الطاقة، ولم تكن حساباتهم هذه خاطئة لأن سعر الوقود كان ١٦٥ ريالا.

٢- من الواضح أن بعض السياسيين يرون أن سياسة تحرير الأسعار هى سياسة ضد المصلحة، وأنها سوف تؤدى إلى خلل فى الأسعار ونتائج سيئة أخرى كما كان الأمر مع أعار الوقود فى الماضى. ويقول أحد مديرى شركة البتروكيماويات الوطنية أن الحكومة أجبرتهم على طرح منتجاتهم فى الأسواق بأسعار شهرى يوليو وأغسطس الماضيين وهى أسعار تختلف اختلافا كبيرا عن الأسعار الحالية "وقد أدى هذا الأمر إلى اختلاف الأسعار بين الأسواق الداخلية والأسواق العالمية اختلافا يصل إلى حوالى ٤٠٪ مما أدى إلى قيام بعض التجار بتصدير السلع بصورة غير قانونية بدلا من طرحها للبيع فى الأسواق الداخلية، فتضطر وحدات البتروكيماويات التى تشترى المواد الغذائية بأسعار المصنع السائدة فى الخليج وفقا لقانون الموازنة، إلى إعادة بيع هذه السلع بأسعار أقل ما يمكن، ويؤدى هذا الأمر من جهة إلى إلحاق الخسائر بوحدات البتروكيماويات ومن جهة أخرى يعرض وحدات البتروكيماويات الصغيرة إلى الوقوع فى مخاطر عدم الاستقرار(٤)"

توجيه الدعم ومشكلة التضخم:

حتى عام ٢٠٠٨ كانت معظم دول العالم تطبق قانون توجيه الدعم وفى أغلب الأحيان كانت تواجه مشكلات اقتصادية عديدة منها مشكلة التضخم، وقد تم التغلب على هذه المشكلات عن طريق تبنى سياسات سليمة.

فقد أدى انتهاج سياسة رفع الدعم عن المحروقات إلى انخفاض دخول المواطنين ومدخراتهم وبالتالى انخفاض الاستهلاك العام فى المجتمع وهو ما يؤدى بدوره إلى انخفاض معدل التضخم.

وقد تحدث الدكتور ديهيم نائب رئيس جمعية علماء الاقتصاد عن المشكلات الناجمة عن توزيع الدعم النقدى كما تناول التضخم المتوقع بوصفه أكثر الآثار السلبية المترتبة على رفع الدعم عن المحروقات.

كما تحدث عن أهمية فتح قنوات لتوجيه الدعم نحو الإنتاج وإيجاد فرص العمل حيث قال "أسوأ ما يمكن عمله فيما يتعلق بالدعم هو دفع الأموال للناس"

وقد جاء الرد على الانتقادات بلسان السيد شمس الدين حسينى وزير الاقتصاد المتحدث الاقتصادى باسم الحكومة ,حيث قال: زعم بعض المراكز البحثية أن إقدام الدولة على توجيه الدعم سوف يؤدى إلى زيادة معدل التضخم فى العام القادم إلى ٦٨٪ كما أعلن أحمد توكلى رئيس أحد المراكز البحثية أن التضخم سوف يزيد بسبب تطبيق سياسة توجيه الدعم إلى ٧٥٪ . وقد كشف المتحدث الاقتصادى باسم الحكومة عن تهافت هذه التوقعات من الوجهة العلمية والتطبيقية

فتعليقا على التقارير التى نشرها مركز الدراسات التابع لمجلس الشورى الإسلامى حول الآثار السلبية لمطالبة الحكومة بتخصيص ٤٠ مليار تومان للدعم فى الموازنة الجديدة قال المتحدث الاقتصادى باسم الحكومة إن النماذج التى يستخدمها مركز الدراسات التابع للمجلس والتى على أساسها بنى توقعاته

واستنتاجاته هى نماذج قديمة للغاية وقاصرة فهى نماذج أهملت منذ فترة طويلة بل إن بعضها قد ثبت عدم دقته وأجريت عليه تعديلات، وهناك الآن نماذج أكثر اكتمالا وقوة تعتمد عليها مراكز الإحصاء والأبحاث.

كما جاء فى تقرير الموقع الإعلامى للحكومة أن المتحدث الاقتصادى باسم الحكومة يرفض تقديرات مركز الدراسات ويقول إن هذه التقديرات غير مقبولة وإن التضخم المترتب على توجيه الدعم سيكون أقل بكثير من الأرقام والتقديرات التى طرحها مركز الدراسات التابع للبرلمان.

وأضاف أن جميع هذه النماذج تقوم فى الأساس على المقارنة والمطابقة بين الواقع وبين التجارب السابقة سواء من حيث الهياكل أو من حيث التحولات الاقتصادية، وهو أساس غير سليم؛ لأنه عندما تؤدى التحولات إلى تعديل الهياكل فإن هذا يعنى أن الواقع السابق سوف يتغير كليا وتنهار القيمة النسبية بل ويتغير السلوك نفسه ولهذا يمكن الإقرار بأنه لا يمكن الاعتماد على النتائج المستخلصة وفقا لنماذج هؤلاء الأصدقاء ومراكزهم البحثية.

وهناك أمر آخر يجب ألا ننساه ويتمثل فى الإجابة عن عدد من الأسئلة مثل:

كيف تعاملت التوقعات التى صدرت من جانب بعض المراكز البحثية بشأن معدل التضخم مع بقية السياسات والإجراءات التى اتخذتها وتتخذها الحكومة؟

وكيف تمت دراسة وتحليل العناصر المكونة للسياسات المنتهجة بهدف توجيه الدعم؟

وعشرات الأسئلة الأخرى.

فالحسابات التى أجرتها هذه المراكز تغفل دور الحكومة وتقوم على افتراض أنه عندما تأخذ الأسعار فى الارتفاع فإن الحكومة ستقف مكتوفة الأيدى وتكتفى بمشاهدة الزيادة المتوقعة فى أسعار بعض السلع الضرورية؛ وعلى سبيل المثال لقد شهدنا منذ أسبوعين أو ثلاثة ارتفاعا فى سعر الحديد بلغ نسبة ٣٠٪ مما كان له انعكاس واسع فى وسائل الإعلام وبين المواطنين ثم أعقبه انخفاض مفاجئ

فى السعر حيث أدى التدخل الفورى إلى ضبط الأسعار بل وانخفاضها فما الذى حدث؟ ما حدث هو أن الحكومة قامت باتخاذ عدد من الإجراءات المناسبة الفورية فيما يتعلق بسوق الحديد؛ حيث ساعدت السوق وواجهت المتريحين والسماسرة مما أدى إلى عودة الاستقرار إلى السوق.

وعلى جانب آخر، ذكر حسن ونايى عضو لجنة المتابعة بمجلس الشورى الإسلامى أن التضخم يحدث كل عام على نحو معتاد إلا أن زيادة جديدة سوف تطرأ على التضخم نتيجة لرفع الأسعار بعد تحرير أسعار المحروقات وهذه الزيادة سوف تكون بين ٢٥٪ و ٣٠٪ وفقا لأكثر التقديرات تفاؤلا، وقد اقترحت الحكومة تحرير ٤٠ مليار تومان من مخصصات دعم المحروقات وهو ما لن يوافق عليه النواب حيث ينص القانون على أن الحد الأقصى لما يمكن إقرار تحريره من الدعم هو مبلغ ٢٠ مليار تومان وهو ما سوف نوافق عليه

فحتى الآن لم تكتمل ميزانية الدعم ويجب أن ننتظر حتى يتم تحديد سقف الدعم المخصص للمحروقات، وفى هذه الحالة سوف يتم تخصيص ٥٠٪ من المبلغ المتوفر من الدعم لإعاده توزيعه بين المواطنين الأقل دخلا (ونسبتهم ٤٠٪ من أفراد الشعب) و٣٠٪ لحماية المنشآت الإنتاجية و٢٠٪ لسد العجز فى بعض النفقات الحكومية.

ونظرا لأن ميزانية العام القادم سوف تكون ميزانية توسعية وسوف تزيد قيمتها عن ميزانية العام الحالى بنسبة ٣٤٪ فإن المتوقع أن تزيد نسبة السيولة مما يستتبع حدوث تضخم كما حدث فى السنوات السابقة.

ويسعى النواب إلى معالجة هذا التضخم المتوقع إعادة توزيع الموارد الناتجة من إلغاء نسبة من الدعم على الطاقة على النحو التالى: ٥٠٪ توزع على المواطنين و٣٠ لمساعدة الوحدات الإنتاجية.

وردا على سؤال: ألن يؤدى توزيع نسبة ٥٠٪ نقدا ونسبة ٣٠٪ كمساعدة للوحدات الإنتاجية إلى حدوث تضخم؟ قال ونايى إن نسبة الـ ٣٠٪ المخصصة للإنتاج لن تسبب التضخم لأن ثلث الميزانية العامة يخصص سنويا للدعم.

وردا على تساؤل حول البديل الذى سوف يتم تطبيقه بعد إلغاء نظام التصنيف الفئوى فى العام الأول قال ونايى إن مصطلح التصنيف الفئوى للمواطنين كان له أثر سئ لدى الرأى العام فتم تغييره وهذا التغيير لا يغير من الأمر شيئا فالمؤكد أن نسبة الـ ٤٠٪ (وهى الفئة الثالثة) الأقل دخلا يجب أن تحصل على دعم نقدى. كما أن المواطنين أصحاب الدخل المتوسط (ونسبتهم ٣٠٪) وكذلك أصحاب الدخل المرتفع (ونسبتهم ٣٠٪) سوف يشملهم الدعم أيضا ولكن سوف يتم توزيع الدخل وفقا لاحتياجات الأفراد كما سوف يحصل الأفراد التابعون للجنة الإنقاذ والقروين على مبالغ أكثر.

ما هى نسبة التضخم؟ بصرف النظر عن المسئولين الحكوميين والأكاديميين والمثقفين المؤيدين لقانون توجيه الدعم نجد أن الجميع يتفقون على أن هذا القانون سوف يؤدى إلى حدوث تضخم والخلاف فقط حول قيمة معدل هذا التضخم، فبينما يقر المسئولون أن معدل التضخم سوف يكون بين ٢٤٪ و ٢٧٪ نجد أن البرلمان والمؤسسات التشريعية تقدر نسبة التضخم تقديرا يفوق النسبة التى أعلنتها الحكومة ووصلت به إلى حوالى ٥٠٪

كما تطرح المحافل الأكاديمية والبحثية المستقلة رقما بين هذين الرقمين، كل هذا يعنى أن فكرة حدوث التضخم جراء تطبيق هذا القانون لا شك فيها استنادا إلى ما قرره المؤيدون والمخالفون على السواء. ولكن بغض النظر عن الحسابات التى أجراها كل فريق من المؤكد أن معدل التضخم الناجم عن تطبيق القانون يرتبط ارتباطا مباشرا بأسلوب تطبيقه.

فالحكومة بتطبيقها قانون توجيه الدعم ترغب فى انتهاج أسلوب تصفه بأنه أسلوب العلاج بالصدمات وتتوقع معه زيادة الأسعار لمرة واحدة وفى المقابل هناك الأسلوب التدريجى الذى يقوم على التعامل مع السلع المختلفة وفقا لنظام خاص، ومن الممكن أن تكون النتائج المترتبة على تطبيق كل من الأسلوبين مختلفة فيما يتعلق بمعدل التضخم.

وهناك أمر آخر لم يحظ باهتمام كبير عند إجراء الحسابات وهو التضخم المعنوى وحالة التوجس التى يستدعيها تطبيق هذا القانون وهو أمر لا يمكن توقعه بسهوله، فأكثر تخوف من تطبيق القانون المزمع ناجم الشكل الإجرائى لتقديم الدعم الموجه؛ فعندما ينشأ القلق من أحد عوامل التضخم ويزيد إقبال المستهلكين على شراء السلع وخاصة فى سلة المواد الغذائية أو السلة الأساسية للاستهلاك الاجتماعى ففى هذه الحالة سيزيد الطلب عن العرض فى بعض السلع وتؤدى هذه الزيادة إلى خلق مناخ التضخم بل إن التأثير سيمتد ليشمل السلع الأخرى ذات النسب المتفاوتة من المرونة السعرية. وعلى هذا فإن الأمر الذى لا شك فيه هو أن تطبيق قانون توجيه الدعم سوف تكون له آثار تضخمية، وأن حدة التضخم والآثار الناجمة عن تطبيق القانون تتوقف على أمور عديدة منها أسلوب تطبيق القانون ودرجة ثقة أو عدم ثقة المواطنين فى أسلوب الحكومة فى تطبيقه.

ومع تصاعد وتيرة النقاش حول مجال تطبيق القانون أعلن مسئولو البنك المركزى أن الآثار التضخمية الناجمة عن تطبيق القانون سوف تكون خارج إطار سيطرة البنك المركزى نظرا لأن البنك مؤسسة مستقلة غير مسئولة كما أن الخبراء الاقتصاديين يرفضون الإحصاءات التى تعبر عن انخفاض نسبة التضخم فور تطبيق قانون توجيه الدعم.

والواضح أن البنك المركزى فى الوقت الحالى يقدم مثل هذه الإحصاءات فى محاولة لاحتواء الآثار المعنوية الناجمة عن تطبيق القانون كما يحاول بث الأمل لدى المواطنين فى الآثار الإيجابية لتوجيه الدعم. رغم أن عرض هذه الإحصاءات يهدف إلى خلق حالة من الاستقرار واحتواء الآثار المعنوية لتزايد التوجس من التضخم، إلا أن الخبراء الاقتصاديين لا يعتدون بمثل هذه الإحصاءات.

تخزين ٣٥ سلعة بهدف السيطرة على التضخم الناجم عن توجيه الدعم

فى حديث لوكالة أنباء فارس أعلن عليرضا مقتدايى مدير إدارة الإحصاءات الاقتصادية بالبنك المركزى عن تخزين ٣٥ سلعة من السلة المعرضة للتضخم على

أعتاب تطبيق قانون توجيه الدعم؛ حيث ذكر أن الحكومة اتخذت هذا الإجراء بهدف الحيلولة دون زيادة أسعار السلع الأساسية وتخفيف الضغط على الطبقات المعرضة للتضرر.

كما أعلن أن معدل التضخم بلغ ٨,٨٪ فى فترة الاثنى عشر شهرا السابقة وأن البنك بصدد إعلان نسبة التضخم فى الشهور الستة الأخيرة بعد انتهاء الدراسات اللازمة. وأشار إلى أن هناك عدة أساليب علمية لحساب نسبة التضخم، وأحد هذه الأساليب يقوم على الدراسة الميدانية كما أن بعضها يعتمد على النماذج الإحصائية، وأن الأسلوب الذى يتبعه البنك المركزى هو أسلوب الدراسة الميدانية. وأضاف قائلا إن عملية حساب محددات الأسعار للسلع والخدمات التى على أساسها يتم احتساب نسبة التضخم هى عملية فنية معقدة تتطلب ملاحظات علمية محددة كما تشتمل على إجراءات خاصة للرصد؛ حيث يتم رصد الأسعار فى ٤٠ ألف مصدر و١٢٠ مصدر غير مؤكد فى المناطق المدنية عن طريق عدد مناسب من عناصر الرصد البشرية ووفقا لتوزيع مناسب على أيام الشهور بما يضمن رصد الاسعار فى جميع أوقات الشهر ولذلك يجب الانتظار حتى نهاية الشهر ثم إجراء الحسابات اللازمة وبعدها يتم إعلان نسبة التضخم.

وردا على سؤال حول الهدف من قيام الحكومة بتخزين ٣٥ سلعة من السلع القابلة للتضخم والعلاقة بين هذا الإجراء وبين السياسات الموازية لتطبيق قانون توجيه الدعم قال مقتداييإن المؤكد أن الهدف من تخزين هذه السلع هو تجنب زيادة أسعار السلع الاساسية وتخفيف الضغط على "الطبقات القابلة للتضرر" و "الأقل استفادة"

وقد تم اختيار هذه السلع عن طريق المؤسسات المعنية بإنتاج وتوزيع السلع وإدارة توجيه الدعم مثل وزارة التجارة والمؤسسات التابعة لها رغم أن البنك المركزى يبذل أقصى ما فى وسعه لتقديم الآراء الاستشارية. فخطط البنك المركزى للسيطرة على التضخم عند تطبيق قانون تطبيق الدعم تعد من الأمور

ذات الأهمية الكبيرة وقد أعلن محمود بهمنى رئيس البنك أن التفسيرات اللازمة فى هذا المجال سوف تعلن عند تطبيق القانون حيث لن يتم الإعلان عن أى خطط للسيطرة على النتائج التضخمية للقانون قبل هذا الموعد.

ولكن محمدرَ رضا رحيمى المعاون الأول لرئيس الجمهورية أعلن مؤخرا أنه لتثبيت معدل التضخم فى البلاد من المهم أن يتم فصل ٣٥ سلعة تتمتع بالأهمية الأكبر لدى الأسر الإيرانية عن سلة البنك المركزى كما يجب تخزين كميات من هذ ه السلع تكفى لتلبية احتياجات المواطنين

وبقليل من التأمل يفهم من حديث معاون أول رئيس الجمهورية أن من أهم خطط الحكومة والبنك المركزى للسيطرة على التضخم هى السيطرة على التذبذبات السعرية للسلع الضرورية عن طريق التخزين بكميات كبيرة (للسلع الـ ٣٥) وهى خطوة مهمة نظرا لأنه مع بداية العد التنازلى لتطبيق قانون توجيه الدعم تتزايد مخاوف المواطنين ويقل المعروض من بعض السلع الضرورية

وفقا للمعطيات التى تمت دراستها فى هذا البحث نجد أن حدوث التضخم نتيجة تطبيق توجيه الدعم هو أمر حتمى لا شك فيه والخلاف ينحصر فى نسبة التضخم. فبعض المؤسسات تتوقع أن تكون نسبة التضخم بين ٢٥٪ و ٣٠٪ والبعض الآخر يصعد بالنسبة إلى أكثر من ٥٠٪ . والواقع أنه يمكن القول إن نسبة كبيرة من التضخم مرتبطة بتوقع الضخم وتعود إلى الآثار المعنوية لدى المواطنين. كما أن ا لحكومة قد فكرت فى إجراءات لتخفيف هذا التضخم الكاذب ومن هذه الإجراءات تخزين ٣٥ سلعة ضرورية. ومع كل هذا لا يمكن الحديث بدقة عن التضخم الناتج عن تطبيق القانون قبل تطبيقه بالفعل حيث يتوجب الانتظار حتى نرى كيف ستتعامل الحكومة مع مشكلات الضخم بعد تطبيق القانون، لأن كيفية مواجهة الحكومة لمشكلات التضخم يمكن أن يكون لها أكبر الأثر فى تحديد معدل التضخم الناجم عن تطبيق القانون.

فالأساس أن تطبيق قانون توجيه الدعم سوف يؤدى إلى حدوث تضخم لا شك ولكن شدة هذا التضخم وتوابع تطبيق القانون تتوقف على كثير من الأمور مثل أسلوب تطبيق القانون ومدى ثقة المواطنين فى الحكومة.

توجيه الدعم وتقييد المجتمع الإيرانى:

انتهى الصراع الذى كان محتدما بين الرئيس الإيرانى أحمدى نجاد وفريقه الاقتصادى من ناحية، وبينه وبين خبراء الاقتصاد الإيرانيين من ناحية أخرى، وبينه وبين معارضيه من ناحية ثالثة، بانتصار أحمدى نجاد على الجميع فى إقرار قانون توجيه الدعم الاقتصادى للمواطنين.

لقد كان الصراع حول هذا الموضوع بين فكرين مختلفين، فكر تقليدى يعتمد النظريات الاقتصادية العالمية والسنن المتبعة فى توجيه وتخطيط وإدارة الاقتصاد الإيرانى، ويشترك فى هذا الفريق اتجاهات سياسية مختلفة بين أصوليين مؤيدين للرئيس وأصوليين ناقدين لسياسته ومعارضين له كلية، وبين فكر ثورى قائم على دراسة المجتمع الإيرانى ظروفه واحتياجاته وطبيعة شخصيته وتوجهاته الدينية والمذهبية وعقائده وعاداته وتقاليده وسننه، فضلا عن إمكانيات البلاد المادية والمعنوية، مع نظرية إيرانية خالصة حول الاقتصاد العملى الشعبى، يؤمن بها الرئيس أحمدى نجاد ونفر قليل من مؤيديه. اضطر الرئيس أحمدى نجاد من أجلها أن يتخلى عن عدد من أصدقائه، وعلى رأسهم رئيس المجموعة الاقتصادية فى حكومته وعدد من الخبراء الاقتصاديين فى فريقه. كان إيمان أحمدى نجاد بالنظرية الجديدة يدعمه ثقة الجماهير فى توجهاته الشعبية، وحبه لخدمة الناس، والمشروعات الاقتصادية الناجحة التى قامت بها حكومته، وعلى رأسها توزيع أسهم العدالة بين المواطنين من الشركات التى يعملون فيها. لقد استطاع أحمدى نجاد أن يربط بين الدعم والنشاط الاقتصادى الخلاق فى مختلف مجالاته الصناعية والزراعية والتجارية، فالدعم فى نظره ليس مجرد مساعدة للفقراء والمعدمين ومحدودى الدخل، بل ثقافة اقتصادية عامة تتحول إلى سلوك، ليس من جانب المواطن وحده بل من جانب الحكومة أيضا، وليس من جانب المستهلك وحده بل من جانب المنتج أيضا. الأهم من ذلك أنه استطاع أن يقنع فريقه بأهمية ما يفعله من الناحية الاقتصادية والوطنية والعقائدية، وأن يدعم هذا الفريق بالعلماء والخبراء الذين كانوا يعارضونه فى بداية الأمر.

من الواضح أن الزعيم سيد على خامنئى كان يدعم الرئيس أحمدى نجاد فى هذا الاتجاه، لأنه أدرك أنه يستطيع السيطرة والتحكم فى النظام من ناحية، وفى الجماهير من ناحية أخرى، من خلال ربط المجالات المختلفة من سياسية واقتصادية ودينية وأمنية واجتماعية ببعضها من خلال ثقافة عملية هى ثقافة توجيه الدعم.

بدأ أحمدى نجاد مشروع توجيه الدعم بإثارة القضية بين المسئولين والنخبة، واستطلع آراءهم، ثم شكّل مجموعة من المسئولين تضم وزراء الاقتصاد والتجارة والعمل والنفط ورئيس البنك المركزى ومساعد أول رئيس الجمهورية، وسماها مجموعة عمل التحول، كانت تجتمع برئاسته ليلة الأحد من كل أسبوع لتبادل الرأى والمعلومات، ثم أصبحت تجتمع صباح الثلاثاء حتى الظهر. ويؤكد وزير الاقتصاد السابق داود دانش جعفرى الذى كان يحضر هذه الاجتماعات أن المشروع كان هاما وجادا جدا، وكان بحث الجانب النظرى فيه أسهل من الجانب التنفيذى باعتباره مؤثرا على كل الجوانب الاقتصادية فى البلاد، كما تطلّب إجراءات تمهيدية كثيرة، فاستغرق البحث النظرى عامين كاملين، كما اتخذت إجراءات دعم البنية التحتية لتحرير الاقتصاد، وزيادة دور القطاع الخاص فى الاقتصاد الوطنى مع وجود مجالات ليست ذات جدوى اقتصادية للقطاع الخاص.

كان أحمدى نجاد يقدم دليلا عمليا بين الحين والحين على أهمية مشروعه بتوجيه الدعم، كان أبرزها حل أزمة البنزين الذى يشكل عصب الاقتصاد الإيرانى، وحل مشكلة تنظيم الأسرة، وحل مشكلة الاكتفاء الذاتى من السلع الاستراتيجية فى مواجهة الحصار الاقتصادى الدولى على إيران. كما قدم أحمدى نجاد مشروعات متتالية حول إصلاح البنوك، وعلى رأسها البنك المركزى الذى حاول معارضوه أن يسلبوا منه رئاسته، بوضع قانون أقره مجلس الشورى الإسلامى، ورفضه مجلس الرقابة على القوانين، فقدم لهم حلا وسطا يرضى الجميع فى إعادة تنظيم مجلس إدارته. كذلك قدم مشروعين بإصلاح الجمارك وإصلاح الضرائب، فضلا عن مشروعات برفع أسعار بعض السلع، وخفض أسعار

بعضها، وتعويم سعر البعض الآخر. مما جعل مشروع الدعم يبدو متكاملا، ويجعل معارضوه يسقطون ادعاء التسبب فى التضخم كأحد أسباب اعتراضهم عليه.

كانت المناظرات واللقاءات التى قام بها أحمدى نجاد بنفسه مع العلماء والخبراء الاقتصاديين مثمرة فى الإقناع بمشروعه، سواء من ناحية الاستفادة بوجهات نظرهم واقتراحاتهم، أو من ناحية إثبات الأساس العلمى للمشروع، واستحكام عقلانيته، ومدى ارتباطه بواقع الاقتصاد الإيرانى، وواقع الحياة العامة فى المجتمع. ورغم أن النقاش حول موضوع توجيه الدعم لم يتوقف، إلا أنه اتخذ منحى جديدا، فلم يعد الأمر بين فريقين أحدهما يؤيد والآخر يعارض، بل أصبح بين الجميع ناقدين ومشجعين ومقترحين لحلول بعض المشاكل، ومستغلين للقضية فى توجيه الجماهير، والدعوة لتغيير سلوكياتهم. لكن الصوت الأعلى أصبح للرئيس ومؤيديه وللمعتدلين من الناقدين، خاصة أساتذة الاقتصاد الذين أصبحوا مشاركين بجدية فى النقاش مع التوجيه دون الرفض. ويلخص موقفهم الدكتور رضا صداقت أستاذ الاقتصاد فى جامعة طهران، حيث يؤكد على عدة نقاط: أولها أن توجيه الدعم أمر ضرورى وينبغى توعية الناس به، ثانيها أن الاقتصاد فى النفقات نتيجة تنفيذ هذا المشروع، خاصة بالنسبة للسلع التى تشملها التوجيه، مثل أنواع الطاقة، أمر ضرورى أيضا. ثالثها أن التضخم سوف يصاحب تنفيذ هذا المشروع بنسبة ٢٠٪ خلال السنوات الخمس القادمة، ثم يقترب من الواقع، لكن هذا التوقع عام ويختلف فى النسبة على المدى البعيد والقريب، حيث من المتوقع أن تكون نسبة التضخم فى السنة الأولى لتنفيذ المشروع أقل من السنوات التالية، باعتبار أن الحكومة قد وفرت احتياطيا لكثير من السلع الاستهلاكية على المدى القريب، سوف تطرحه فى الأسواق مع ارتفاع الأسعار، ولكن مع مرور الوقت لن يكون التحكم فى السوق ممكنا إلى حد كبير، مما يرفع من نسبة التضخم. رابعها أن تنفيذ المشروع يؤدى إلى تقليل الاستهلاك، سواء بالنسبة للسلع المحلية أو المستوردة، مما سينعكس إيجابا على الاحتياطى النقدى من العملات، باعتبار أن الفرصة ستتاح لزيادة الصادرات وتقليل الواردات، وهو ما ينعكس أيضا على نسبة التضخم.(٥)

يؤكد الخبراء الاقتصاديون الإيرانيون أن نجاح مشروع الدعم فى نظرهم مرتبط بعاملين أساسيين: أولهما: تخصيص ٣٠٪ من المصادر الناتجة عن هذا المشروع للاستثمار والإنتاج فى القطاعات الزراعية والصناعية المختلفة، وكيفية استثمارها. وثانيهما: كيفية الاستفادة من الأموال الناتجة عن الاقتصاد فى النفقات. ومن الضرورى استثمار هذه الأموال فى مجال المنتجات التى لا تحتاج إلى رأسمال كبير وتستوعب عمالة كبيرة، مثل قطاع الزراعة والصناعات اليدوية والسياحة وغير ذلك. كما أنه من الضرورى الاستفادة من التقنية الحديثة فى زيادة استغلال المنتج وتسويقه، فضلا عن الاهتمام بنوعية التعليم التى تهتم بإدارة نفقات الإنتاج والتجارة. ومن الضرورى الاستفادة أيضا من مصادر أخرى للدخل، مثل: صندوق التنمية الوطنية ودخل النفط لتعويض نفقات الوحدات الإنتاجية فى كافة القطاعات التى يصل فيها الدعم الحر إلى نسبة ٣٠٪ ومن الضرورى أيضا أن يقوم المواطن بواجبه فى التعاون لتنفيذ هذا المشروع بكافة ضوابطه مع وجود رقابة قوية.

وقد أكد سيد شمس الدين حسينى وزير الاقتصاد والمالية فى حديث له (٣٠ آذر ١٣٨٩ هـ.ش. ٢٠/ ١٢/ ٢٠١٠م) أن سعر عدد من السلع مثل النفط والغاز سوف يصل مع تنفيذ قانون توجيه الدعم إلى ٩٠٪ من سعره لدى دول الخليج، كما سيصل سعر الماء والكهرباء إلى نفس مستوى الأسعار، حيث سيسهم قانون الدعم فى إصلاح الأسعار، وأن الحكومة على اتصال بالجماهير والمعنيين من أجل المحافظة على الهدوء والاطمئنان، وأنه لم يلاحظ أى حركة غير عادية فى الشوارع مع بدء تنفيذ القانون، وهو ما يدل على ارتفاع مستوى الوعى، وتجاوب الجماهير مع قانون توجيه الدعم، كما كان تردد الجماهير على البنوك أقل من المعتاد، وهذا يعنى توجه الناس إلى الادخار والتوفير فى النفقات. إن توجيه الدعم لا يعنى حذفه، ففى موضوع بنزين السيارات سوف تدفع الدولة ثلث ثمن البنزين نقدا، وتدعم سعر البنزين فى السوق بنسبة الثلثين، وهذا يسمح للأسرة بالتوفير. لقد قسمنا التوجيه على عشرة شرائح، الشرائح الستة الأولى سوف تتمتع بالدعم المناسب مع نموذج الاستهلاك المناسب، أما الشريحة السابعة

فتستطيع من تقليل الاستهلاك بمعدل ٥٪ أن تحل مشكلاتها، وأما الشريحة الثامنة فعليها أن تقلل استهلاكها بنسبة ١٠٪. وتقوم قيادة توجيه الدعم بتقسيم العمل، والتنسيق فى مجال النقل مع إدارات المدن والمديريات، حتى لا يزيد استهلاكها عن النسبة المخصصة لها. من الممكن أن يحدث ارتفاع فى أسعار بعض السلع، وهو عادة ما يكون نتيجة ارتكاب مخالفات، وستقوم هيئات التجارة والتحقيق ببحث هذه الحالات، وإزالة هذه المخالفات. إن الدعم سوف يساعد على إصلاح السلوك الاقتصادى للجماهير، وسيتم حذف البطاقات المتعلقة بالسلع التى دخل دعمها مرحلة التوجيه، كما سيتم تعديل أسعار السلع المحددة القيمة مثل الماء والكهرباء بما يزيد الانتفاع منها، فعندما نرفع من قيمة الأشياء فى ثقافتنا ستزيد الاستفادة منها، سواء فى البيت أو فى محل العمل. يجب تنفيذ توجيه الدعم تدريجيا خلال خمس سنوات، وبعد تنفيذ المراحل الأولية من القانون سنصل إلى مرحلة تكون الأسعار فيها تنافسية. وقد شكلت الحكومة هيئة باسم هيئة توجيه الدعم تتولى شئون القاعدة الاقتصادية للأسرة، وتستقى معلوماتها من مركز الإحصاء، ويستطيع المواطنون الحصول على المعلومات من صفحتها الالكترونية. إن عملية إصلاح الاقتصاد تحتم أن ننظر من خلال ثلاثة أبعاد هى الأسرة والمنتج والحكومة، بحيث تتحمل الحكومة الضغط الأكبر بينما يقل عن كاهل الناس والمنتجين، من خلال حزم من الدعم للصناعة والزراعة، كما يتمتع قطاع النقل باهتمام ودعم أكبر، وسيتاح الاستثمار فيه من خلال القرض الحسن. إن أحد أهم أسباب التضخم فى إيران هو تدفق أموال النفط والسيولة إلى الأسواق، ولذلك تتجه الحكومة إلى تقليل الاعتماد على دخل النفط وتنفيذ قانون التوجيه، كما أن العدالة الاجتماعية تقتضى زيادة الموارد. سيتم تنفيذ قانون الدعم على عدة مراحل دون أن يحدد القانون مدة معينة لكل مرحلة، مع الاستفادة من الأخطاء والسلبيات، بما يعنى أن القانون طويل المدى. ويتزامن مع تنفيذ القانون عدد من المشروعات الإصلاحية التى تزيد الموارد، مثل إصلاح نظام الضرائب والنظام المصرفى والنظام الجمركى والتجارة ودورة رأس المال، فضلا عن إصلاح أوضاع التخصيص والتوزيع، وتجهيز المصادر وتحسين التقنية ودقة

الرقابة. ويسعى القانون إلى أن يكون المصدر الأساسى للدعم هو ناتج إصلاح الأسعار والحد من الاستهلاك وزيادة الإنتاج.(٦)

أصبح الحديث عن نقاط القوة ونقاط الضعف فى توجيه الدعم موضوع الساعة فى إيران، حيث يتصدر اجتماعات المسئولين وحوار الساحة السياسية، وحديث المحللين والنخبة والبسطاء على حد سواء، إذ لا ينكرون أهمية توجيه الدعم، ولكن يعتقد الخاصة أن الوقت ليس مناسبا بعد لتنفيذه، وأن مشروع توجيه الدعم مازال ناقصا، فى حين تعتقد فئة أخرى أن تنفيذه أصبح ضرورة مع متابعة تداعياته وعلاجها أولا بأول. ويرى الدكتور جواد صالحى أصفهانى أستاذ الاقتصاد فى الجامعات الأمريكية أنه إيجابى بشكل عام، ولكن طرق تنفيذه عليها تساؤلات، وأن الانتظار والتأجيل لن يكون مفيدا، لأن من المستبعد حدوث تحسن فى الظروف الاقتصادية فى المستقبل بعد تراكمات العقود من السياسات الخاطئة. ويؤكد الدكتور صالحى على حتمية زيادة التضخم، لكن من الضرورى تعديل الأسعار فى إيران، خاصة أسعار الطاقة، وأن توجيه الدعم يمثل محاولة لخفض استهلاك الطاقة وتحسين أوضاع توزيع الدخل، فاستخدام الطاقة فى المناطق الفقيرة أقل، ومن ثم تكون أقل استفادة من الدعم، فى حين تزيد احتياجاتها للمواد الغذائية والدواء، فحذف جزء من دعم الطاقة وتوجيهه للمواد الغذائية يحسن من توزيع الدخل. (٧)

من الواضح أن أسلوب "السنبلة" (خوشه) فى تنفيذ إجراءات توجيه الدعم لا يلقى قبولا من الخاصة، باعتبار أنه يقوم على ملء استمارات جامدة بصيغة موحدة، فتكون نتيجة التقسيم إلى فئات غير مضبوطة وموضع اعتراض من الجماهير. كما أن عدم الإعلان عن تفاصيل المشروع ووثائقه المتعلقة بالدعم النقدى أو جدول رفع الأسعار، هو ما يوجد القلق والشك لدى الجماهير. ولعل عدم شفافية الطرح نتيجة لأن الحكومة تقوم بتعديلات مستمرة فى هذه التفاصيل والوثائق. ومن ثم ينبغى على الحكومة أن تقلل من الدعم النقدى ولا تسلم معظمه للأفراد أو العائلات، وإنما تنفق معظمه على مشروعات رفع مستوى المناطق الفقيرة.

كانت أهم المشاكل التى تواجه الحكومة فى تنفيذ مشروع توجيه الدعم هى موقع القطاع الخاص من المشروع، فالطبيعة التنافسية هى التى تحكم عمل القطاع الخاص، ومشروع الدعم سوف يؤثر كثيرا على هذه الطبيعة التنافسية، لأن الحكومة ستسعى لتخفيض الأسعار بما يخرج كثيرا من المنافسين من السوق، خاصة الممارسين الجدد، مما يحول دون ازدياد مساحة القطاع الخاص. لكن مشروع توجيه الدعم يسعى لعمل نوع من الموازنة بين التوجيه والمنافسة، من خلال التركيز على الدعم النقدى وفق دراسة عميقة وخطة طويلة الأمد تنفذ تدريجيا من ناحية، وزيادة المشروعات العمرانية التى ينفذها القطاع الخاص من ناحية أخرى، فضلا عن التزام هدف مشروع توجيه الدعم، وهو تحرير الاقتصاد الوطنى، الذى سيصب فى النهاية لمصلحة القطاع الخاص.

تنفيذ مشروع توجيه الدعم يشكل فى حد ذاته قضية أخرى، لأنه سيتم بصورة مرحلية تحتاج كل مرحلة فيه إلى إعداد جيد ومقدمات كافية، مادية وإعلامية، مع المحافظة على الرقابة والحد من رفع الأسعار، وتوجيه السياسة النقدية وفقا للظروف، وستظل دائما الحاجة إلى مراقبة التضخم وإيجاد الحلول للحد منه، هذا التضخم الذى له ثلاثة أبعاد: أحدها التطور الطبيعى لحركة الدخل والاستهلاك، وثانيها التضخم الناتج عن مشروع توجيه الدعم، وثالثها تأثير التضخم العالمى على الاقتصاد الوطنى. قضية أخرى لا يغفلها مشروع توجيه الدعم، وهى: متابعة التطور التقنى وتحديث مستلزمات الإنتاج، لأن إغفال هذا الأمر يخلق الكثير من المشاكل، ولذلك فإن مشروع تحديث المؤسسات الإنتاجية والخدمية يأتى مصاحبا لمشروع توجيه الدعم.(٨)

لمشروع توجيه الدعم إيجابيات معنوية كثيرة، أهمها تنفيذ شعارات الثورة الإسلامية، مثل: العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة، ومحاربة الفساد، ودعم المحرومين، وتواضع المسئولين، والاهتمام بالمناطق النائية والمحرومة. والجرأة التى تمتع بها التخطيط والتنفيذ لمشروع توجيه الدعم تعتبر من العلامات المشجعة على المضى قدما فى تحقيق شعارات الثورة، بحيث لن يستطيع من يخلف الرئيس أحمدى نجاد أن يتراجع عن هذا المشروع، بل سيسعى إلى أن

يتفوق على سابقه فى إنجازه بصورة أفضل وإصلاح سلبياته، خاصة وأن الحكومات السابقة تقاعست عن الإقدام على مثل هذا المشروع فافتضح أمرها، ولم يعد لمسئوليها القدرة على المنافسة فى الساحة السياسية.

القيمة المعنوية الأخرى للمشروع أن التحول الاقتصادى جزء واحد فيه، والمشروع يستكمل أجزاءه فى أبعاد مختلفة أهمها البعدين الاجتماعى والثقافى، وانعكاسهما على استثمار القوى البشرية المهمشة من الفقراء والمحرومين، خاصة مع نجاح عملية اجتذاب الجماهير للتعامل والتعايش والتفاعل مع هذا المشروع، وإيجاد صيغة ثقافية جديدة لنمط الحياة الاجتماعية للفرد، وتأثير ذلك على السلطة القضائية والأمن الاجتماعى. كذلك انعكاسه على التحول فى البعدين السياسى والعسكرى، فضلا عن مجال التخطيط للمستقبل الإيرانى كقوة إقليمية كبيرة، والدعاية التى يمكن أن يقوم بها نجاح هذا المشروع لصالح تصدير الثورة الإسلامية.

هناك قيمة معنوية خاصة اكتسبها الرئيس الإيرانى أحمدى نجاد، وهى أن التاريخ سيذكره كأحد مؤسسى العصر الحديث فى إيران، ويميزه بما له من شجاعة وجرأة وإخلاص ومثابرة على تحقيق أهداف الشعب الإيرانى، حيث أثبت أنه يضحى بشعبيته أو بمنصبه أو بمستقبله السياسى فى سبيل عدم التنازل عن القيام بمسئولياته كاملة، أو التقاعس عن خدمة الجماهير من أجل الحفاظ على هيبته أو صحته أو كيانه الاجتماعى، فدور القيادة فى تنفيذ المشروع، وفى القدوة، وفى القدرة على الاعتراف بالسلبيات، والقدرة على ابتكار الوسائل لعلاجها، والحزم فى التعامل مع المقربين من المعوقين أو المفسدين، كان أساسا هاما فى ضمان نجاحه.

لكن يبقى السؤال المحير مطروحا، وهو: هل مازالت القيادة تعمل على استغلال مشروع توجيه الدعم فى تقييد المجتمع أمام استبداد السلطة، وهو ما عكسته الأحداث الأخيرة فى التعامل مع المعارضة، وتحجيم النقد، وكبت المعارضين السياسيين، خاصة رموز الإصلاحيين؟!

نقل عاصمة إيران استراتيجية اقتصادية:

أكد الرئيس أحمدى نجاد ووزير داخليته مصطفى محمد نجار أن انتقال العاصمة الإيرانية من طهران أمر حتمى سيتم خلال فترة رئاسته الحالية، وأنه قد تم اتخاذ العديد من الترتيبات الجادة لإتمام هذا الأمر. فما هى الأسباب والدوافع؟ وما هى الامكانية الحقيقية لتحقيق هذا المشروع؟ وما هى النتائج والتداعيات التى يمكن أن تترتب على هذا الأمر؟

إن اهتمام الرئيس أحمدى نجاد بنقل العاصمة بدأ مع بداية فترة رئاسته الأولى، عندما قرر أن يعقد جلسات مجلس الوزراء خارج العاصمة فى قرى ومدن الأقاليم والمحافظات المختلفة، وخلال هذه الفترة الأولى استكمل جولته فى مناطق ومحافظات إيران المختلفة، وهو ما سمح له أن يستقر على الموقع الجديد للعاصمة.

قد يبدو أن السبب الحقيقى لنقل العاصمة أن مدينة طهران لم تعد تتسع لإدارة البلاد إدارة حقيقية وواقعية، ولم تعد تفى باحتياجات هذه الإدارة، فضلا عن ضيق المساحة الطبيعية للمدينة، والازدحام الخانق والتكدس السكانى والمركزية المعوقة، إضافة إلى تعرضها للزلازل. كما أن طهران فى وضعها الحالى تضم خليطا من العرقيات الفارسية والتركية التركمانية والآذرية والديلم، والأكراد الكرد واللور والبختيار واللك، والعرب والبلوش. لكن تصريحات الرئيس ومعاونيه وزير داخليته المنوط به تنفيذ هذا الأمر تعكس إلى جانب هذه الأسباب أسبابا أخرى، سياسية وحضارية وثقافية.

إن اختيار الرئيس أحمدى نجاد لقائد عسكرى ليكون وزير داخليته فى فترة رئاسته الثانية، وبالتالى يكون مسئولا عن نقل العاصمة، يؤكد جدية أحمدى نجاد فى تنفيذ هذا الأمر، واعتباره مشروعا مصيريا ليس بالنسبة إليه فحسب، ولا بالنسبة للحكومة والنظام، بل بالنسبة لمستقبل إيران كلها.

إن فكرة الحكومة التى وضعها وطبقها الرئيس أحمدى نجاد، والتى اصطدمت بالفكرة التقليدية للحكومة، ومن ثم لقيت معارضة ونقدا شديدين، كانت لبنة أساسية فى فكرة نقل العاصمة. وكان عقد جلسات الحكومة خارج العاصمة طهران، وقانون توجيه الدعم النقدى للمواطنين، ومشروع الحكومة الالكترونية، وعملية مواجهة الحرب الناعمة مع الغرب، ودعم الثورة الثقافية، مسائل مدعمة لمشروع نقل العاصمة.

استطاع أحمدى نجاد بنشاطه الوثاب وحركته الدائبة وفكره الابتكارى وأسلوبه الثورى أن يعرض نوعا جديدا من الإدارة يحتاج إلى موقع مناسب، حيث يرى أن الإدارة تقوم على قاعدتين: الأولى تعود إلى تلقى أساس الثورة، وهو إيجاد مجتمع إسلامى نموذجى ومتقدم، كمقدمة ومنطلق لحركة إقامة الحكومة العالمية للإسلام، أما الثانية فتتعلق بجدارة الشعب الإيرانى ولياقته للقيام بهذه الرسالة العظيمة، ويعتبر أن الاعتقاد بشمولية وتكامل الإسلام، ثم التوكل على الله، والتخطيط والتدبير بما يتناسب مع المصادر والظروف، من خصائص الإدارة الثورية الفدائية. ويؤمن أحمدى نجاد أن التطور ليس اختياريا، وإنما هو فرض واجب، لسبق التطورات العالمية، ويجب أن تكون سرعة الحركة متناسبة مع سرعة التطورات، بحيث تكون الإدارة ديناميكية وليست ايستاتيكية، وأن تكون علمية، وتستفيد من آخر منجزات العالم المعاصر. يقول أحمدى نجاد: إن شعب إيران اليوم لديه مهمتان عظيمتان، صناعة الأمة الإيرانية، والحضور المؤثر القوى فى الإدارة الدولية من أجل الإصلاح وإقامة العدالة. ينبغى أن نصنع إيران، ولابد أن نجند الهمة والإرادة اليوم لبناء إيران. ويؤكد على ضرورة الاستفادة من الثروة القومية المادية والبشرية بالصورة التى تجعل الجماهير يشعرون بوجودها. ومن ثم فهو يركز على تفعيل هذا النوع من الإدارة من خلال وضع مفهوم جديد غير تقليدى للحكومة المتعارف عليها فى إيران.

أصبحت الحكومة فى مفهوم أحمدى نجاد فريق عمل يكمل بعضه بعضا، ويتبادل أعضاؤه المواقع، ويسد بعضهم فراغ بعض فى إطار السياسة التى وضعها الرئيس، ومكان الوزير دائما بين الجماهير فى مختلف أنحاء إيران. ويؤكد

أحمدى نجاد أن سبيل حل كل المشكلات هو التحركات الإصلاحية للسلطة التنفيذية، من خلال اللامركزية فى توزيع الصلاحيات والإمكانيات فى البلاد، ومنح صلاحيات العاصمة للمحافظات باعتباره أول الطريق للتطور. وأن انسجام الحكومة هو أحد أولويات الرئيس فى اختيار وزرائه، ويتضمن إيجابية تتمثل فى حسن تنفيذ الخطط والسياسات، وهو أيضا ماتحتاجه إيران الآن.

يقول مصطفى نجار وزير الداخلية: إن فكرة نقل العاصمة ليست جديدة، ولكن هذه الحكومة تتعامل معها بشكل جاد وتنفيذى، إن أهم معالم الحركة فى هذا الاتجاه أن نجعل هيكل الحكومة صغيرا وخفيفا، يستفيد من القوى البشرية الواعية ذات الكفاءة والإنتاجية العالية. وإن تنفيذ الحكومة الالكترونية يعتبر من الأهداف الأساسية لتنفيذ مشروعات الدولة، حيث يدخل إلى الدولة تقنية جديدة، بدلا من الاعتماد على تقنية العصر القاجارى الذى بنيت فيه العاصمة واستخدمته(١٧٨١/ ١٩٢٥م). والحكومة تقوم بهذا العمل التحديثى على محورين، أحدهما عن طريق المحليات، والآخر من خلال الثقافة، بحيث يمكن أن تشارك أجهزة أخرى فى هذا المشروع. ويصف وزير الداخلية مشروع نقل العاصمة بأنه مشروع أمنى وإدارة أزمة وسكانى وبيئى بالدرجة الأولى.

يأتى المشروع النووى الإيرانى أحد أهم أسباب نقل العاصمة، فقد تمركز فى وسط إيران بالقرب من العاصمة، وهو أمر ليس مستحسنا من الناحية الاستراتيجية والعسكرية، ولما كان اختيار مواقع المشروع قد جاء بعد دراسة استراتيجية عميقة، فى حين جاء اختيار العاصمة منذ فترة طويلة (حوالى ١٣٠٠ عام) ملبيا لاحتياجات دولة القاجاريين، حيث تمثل المنطقة حصنا طبيعيا للعاصمة، يأتى بديلا عن امتلاك أسلحة حديثة متطورة، لم تستطع الدولة توفيرها فى تلك الفترة، يكون من الطبيعى نقل العاصمة بعيدا عن مواقع المشروع النووى. حيث يمكن أن تكون المرحلة القادمة هى مرحلة عسكرة برنامجهم النووى وتطوير الصواريخ الباليستية وبعض الاسلحة التقليدية مع العكوف على بناء مقومات القوة الداخلية التى يبدو الأصوليين أكثر وعيا بأهميتها الفائقة مع

الاستفادة من طاقات المجتمع كلها وتغطية الإخفاق الاقتصادى الناجم عن سوء الأداء وازدياد العقوبات.

أعاقت الحكومة استكمال تنفيذ بعض مشروعات العاصمة، مثل: مشروع قطارات المدن، وهو المشروع الذى يقوم بتنفيذه هيئة مترو طهران وضواحيها، باعتبار أنه لن يكون هناك احتياج لدعم هذا المشروع مع نقل العاصمة. وقد سارع محسن هاشمى مدير المشروع بالتصريح بأنه لا توجد مشكلة لديه من تأخر وصول الدعم لزيادة عدد قطارات المترو، وأن كل مافى الأمر أن حركة القطارات ستزداد، وتقل الفوارق الزمنية فى مواعيد القطارات مع وصول هذا الدعم. كما عارض أحمدى نجاد قانون إنشاء ودعم إنشاء وتوزيع المساكن فى القرى والمدن، التى يقل عدد سكانها عن ٢٥ ألف نسمة، لأنه يسمح بالاستيلاء غير الشرعى على أراضى الدولة، وهو ما يعنى فقدان الدولة لقطاع من ممتلكاتها والممتلكات العامة، وجزء من مواردها الدستورية. وعارض قانون رفع الضرائب على الخضر والفاكهة بنسبة ٥٠٠ ريال للكيلو لصالح صندوق دعم القرى والعشائر، فهو يمثل تحميلا على قطاع كبير من محدودى الدخل. يقول وزير الداخلية: إن عملية توجيه الدعم عملية جراحية للاقتصاد الوطنى، وحركة عظيمة فى اتجاه انطلاقه، وهى تخدم فكرة نقل العاصمة، ومن ثم نوفر كل الامكانيات والاستعدادات من أجل تنفيذها.

وقد أكدت الحكومة خلال مشروع نقل العاصمة على نقل ١٣٦ شركة حكومية إلى المحافظات، لتنفيذ مشروع نقل الموظفين والشركات والأجهزة الحكومية خارج طهران، وأن هناك تعاونا وتنسيقا على أعلى مستوى بين كافة الجهات خاصة فى المحليات لتنفيذ هذا المشروع، باعتباره يعبر عن رؤية مشتركة للجميع. وتؤكد الباحثة مريم أحمدى فى مقالها فى صحيفة تابناك بتاريخ ٤ خرداد ١٣٨٩هـ.ش. على تصريحات وزير الداخلية، مؤكدة أن أول طرح لموضوع نقل العاصمة كان عام ١٣٦٤هـ.ش. ١٩٨٥م، ثم طرح بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية عام ١٣٦٨هـ.ش. ١٩٨٩م، لكن الاختلافات حوله أجلت تنفيذه حتى أقره مجمع تحديد مصلحة النظام، بناء على طلب رئيس الجمهورية العام الماضى. وجاء فى قرار

المجمع الصادر فى ٩ آبان ١٣٨٨هـ.ش٣١/ ١٠/ ٢٠٠٩م أن الهدف من نقل العاصمة هو الفصل بين العاصمة السياسية والمراكز الاقتصادية، والمقصود بالعاصمة السياسية هو مكان تواجد السلطات الثلاث وهيئات الدولة ومؤسساتها، وكذلك تحسين وإصلاح واستقرار السكان وزيادة نشاطهم فى البلاد، باعتبارها أحد السياسات العامة للنظام. ويسعى البرنامج إلى تحقيق التوازن فى تنمية القرى والمدن الصغيرة ومنع الهجرة إلى عواصم المحافظات، والحفاظ على المراكز الحيوية والحساسة، مع الوضع فى الاعتبار النواحى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والأمنية والدفاع المدنى، وتنظيم ورفع مستوى الخدمات واستقرار السكان فى البلاد. ومع الوضع فى الاعتبار أيضا الكوارث الطبيعية والحوادث، ومصادر المياه وظروف طبقات الأرض، لرفع مستوى الأمان فى البناء والبنية التحتية والحيوية ومبانى التجمعات السكانية فى المدن والقرى. ويستهدف القرار استكمال نقل العاصمة عام ١٤٠٤هـ.ش. ٢٠١٥م، ولكنه لم يحدد مكان نقل العاصمة. من أوائل المدن المرشحة لاستقبال العاصمة مدينة شاهرود، ومدينة سمنان ومدينة أخرى لم يصرح بها (ربما تكون خرمشهر إحدى مدن محافظة خوزستان).

ومدينة شاهرود إحدى مدن مركز شاهرود فى الشمال الشرقى لمحافظة سمنان(وسط إيران)، ومعنى اسمها: النهر الكبير، وتتمتع بمناخ جيد يفصل بين جفاف الصحارى ورطوبة الشمال، بما يجعلها تتمتع بأفضل مناخ فى إيران، مع توفر المياه فيها، كما أن عدد سكانها لا يزيد عن ٣٧٩/ ١٣٢ نسمة، فهى قليلة العدد بالنسبة لعاصمة فى محافظة من أقل المحافظات تعدادا، وتقع المدينة شمال صحراء كوير، فى السهول الجنوبية لفرع جبال البرز، بموقع ٢٥ دقيقة و٣٦ درجة عرض و٥٨ دقيقة و٥٤ درجة طول، مع ارتفاع عن سطح البحر يبلغ ١٣٨٠ مترا، وهى مدينة عريقة بنيت فى التاريخ القديم على تبة شمال وغرب نهر كبير، وترجع أهميتها إلى أن طريق قوافل الحرير كانت تمر بها. فى هذه المدينة خمس جامعات: جامعتان دينيتان، وجامعة صناعية، وجامعة طبية، وجامعة تربوية. وفيها عدد من المصانع والمناجم، وقاعدة فضائية وقاعدة صواريخ.

أما مدينة سمنان فتقع فى نفس المحافظة، وهى إحدى مدن مركز سمنان، جنوب فرع جبال البرز وشمال صحراء كوير، وهى تفصل بين مدينتى دامغان وكرمسار، على الطريق بين طهران وخراسان، ومناخها معتدل (حار جاف صيفا رطب ممطر شتاء). ٥٣ درجة و٢٣ دقيقة طول، و٣٥درجة و٣٤ دقيقة عرض، وترتفع عن سطح البحر ١١٣٠ مترا، وتبعد عن طهران ٢١٦ كيلومترا، ويربطها خط حديدى مع طهران ومشهد. يبلغ عدد سكانها ١٢٦/٧٨٠ نسمة، وهم من الأصل الآرى، ومثقفون فى معظمهم. تتميز بالصناعات اليدوية التقليدية والمنسوجات الصوفية والحريرية والسجاد. وهى مدينة عريقة ينتسب اسمها إلى معبد زردشتى، وبها آثار تاريخية كثيرة.

وقد أبدى أحمدى نجاد اهتماما خاصا بمحافظة خوزستان ومدينة خرمشهر، حيث قال: لقد كانت خرمشهر طوال التاريخ قلعة منيعة وصامدة للشعب الإيرانى فى مواجهة الاستعمار والاستكبار وكافة المعتدين، وخوزستان هى مجمع خلق الحضارة العظيمة الباهرة لإيران العزيزة، وخرمشهر هى مركز سعادة خوزستان وسعادة إيران. إن خوزستان هى مركز هيكلة الجيش العظيم لقوى الثورة، وحركة مقاتلى الإسلام إلى قمم التقدم، إن خوزستان مجمع فوران الثقافة الثورية والفكر الإلهى النقى، إن خوزستان هى موطن تربية الرجال والنساء المؤمنين السامين صانعى التاريخ، وخرمشهر أيضا هى مركز فوران الهمة والشجاعة والغيرة لشعب إيران.

وأشار الرئيس أحمدى نجاد إلى ضرورة خروج خمسة ملايين نسمة من طهران، وأنه يمكن توزيع ربع سكان محافظة طهران على عدد من المحافظات المناسبة لهم، وسيتم تعويض المتضررين بامتيازات خاصة، وحدد الرئيس أسماء ١٦٣ شركة حكومية سيتم نقلها من طهران، وأشار الرئيس كذلك إلى أن ثلاث وزارات هى وزارة العلوم والبحوث والتقنية، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة الصحة والعلاج والتعليم الطبى، ستعمل على تقليل عدد الطلاب فى جامعات طهران، وتيسير نقلهم إلى المحافظات الأخرى، كما أشار وزير العلوم إلى نقل عدد من الجامعات من طهران.

ويأتى الإصلاح الثقافى هدفا آخر من أهداف نقل العاصمة، ففتح قنوات مع العالم الغربى الذى كان يمثل فيما مضى القوى الاستكبارية التى قام النظام لمناهضتها، وهذه القنوات سمحت بتسرب الضغوط الأجنبية إلى الساحة الداخلية، بما يتسبب فى ضعف النظام وانهياره، جعل الزعيم يتجه إلى محاولة ضبط الإصلاح الثقافى من خلال إعادة بناء الأصولية بأساليب ابتكارية يتمثل فيها روح الإصلاح، وإحياء قيم الثورة وفكر المستضعفين، وإيجاد حركة أصولية بين الشباب وفى الجامعات، وتربية كوادر تنفيذية مشبعة بالفكر الأصولى الجديد. وكان الزعيم الراحل آية الله الخمينى قد أكد أن الدين الإسلامى منذ ظهوره وضع النظام الحاكم للمجتمع سواء فى الإدارة أو الاقتصاد أو الشئون الاجتماعية والثقافية، وكيفية تطبيقه على ثلاثة محاور هى: البيئة الروحية بمعنى الثواب والعقاب الاجتماعى، والبيئة الذهنية بمعنى مسيرة تطوير المفاهيم، والبيئة العينية بمعنى الجوانب المادية والتكنولوجية، لأن هذه المحاور هى التى توجد الثقافة التى تكون أرضية للتنمية بقيادة الولى الفقيه، وما يهدد هذه الثقافة هو التحجر والانفعال، ليس بمفهومهما النظرى فحسب، بل عملا بمفهوم صنع البيئة الروحية والذهنية والعينية فى مسيرة التكامل الاجتماعى، لأن التحجر والانفعال يسمحان بغلبة ثقافة العدو الاقتصادية والثقافية والسياسية على الثقافة الإسلامية.

أراد الزعيم خامنئى ومعه الرئيس أحمدى نجاد أن يكون الإصلاح الثقافى الإيرانى نابعا من الداخل وليس مفروضاً من الخارج، وكان التعاون والتنسيق بين الزعامة ورئاسة الجمهورية هو بداية الطريق فى مسيرة التغيير. ويشير مهدى كروبى أحد زعماء المعارضة إلى أن الزعيم الحالى آية الله خامنئى يسعى إلى تجسيد فكره من خلال الخطوات العملية التى يقوم بها (ومنها نقل العاصمة) فيؤكد أن خامنئى فى فترة رئاسته للجمهورية كان له فكر مغاير لفكر الزعيم السابق آية الله الخمينى.

يكمن الهدف الآخر من نقل العاصمة فى إعادة تنظيم القوانين على أساس العدالة والشمولية، لضمان سرعة تنفيذها منعا للهروب من القوانين أو تجاوزها

أو نقضها، فضلا عن دعم الرقابة وتجفيف منابع الفساد، إضافة إلى دعم قدرة الحاكم على تنفيذ العدالة والرقابة. يبدو من اهتمام الرئيس أحمدى نجاد بنقل العاصمة أنه يريد بناء النموذج الأمثل للمجتمع المدنى الذى تعرضه الثورة الإسلامية على العالم والمجتمع البشرى فى المنطقة، المجتمع المدنى الذى يصلح لاستقبال إمام الزمام عند ظهوره، وهو ما يعتبره أحمدى نجاد مسئوليته التاريخية، مؤكدا على قدرته على القيام بها.

ومن الناحية الأمنية يؤكد العميد أحمد وحيدى وزير الدفاع أن نموذج البسيج سيكون الوجه الداخلى للثورة الإسلامية، فالبسيج يتضاعف خلية خلية فى كل مرحلة إنتاجية جديدة، وهو ما يجعل الثورة فعالة وسلسة، تسير وتتطور وتعطى وجها جديدا، لا يسمح بسيطرة الجمود على النظام. فالعمل البسيجى ليس فيزيقيا صرفا، وإنما معنوى أيضا، فالفكر البسيجى نموذج لثقافة مجتمع الثورة وإدارة المجتمع.

ويرى حجة الإسلام على مصلحى وزير المعلومات أن القوة الغاشمةلم يعد معمولا بفكرها، وقد حلت محلها القوة الناعمة، من خلال خطة بعيدة المدى وجاذبة ومتجاوبة وقليلة المشاكل والتكاليف، فى إطار المعتقدات والقيم وثقافة الشعب، وقد ساعد التقدم العلمى والتقنى والتطورات الفكرية والسياسية على تطور استخدام القوة الناعمة من خلال وسائل الإعلام والاتصال، وأصبح الغزو الثقافى بديلا عن الغزو العسكرى، ودعم المعارضة فى الداخل والخارج، وإيجاد هوة بين النظام والجماهير، واستغلال العقوبات فى منع النهضة العلمية والتقنية فى الجامعات، وتغيير نمط الحياة القائمة على الغرائز البشرية وتجاهل فطرة الإنسان، خاصة بين الشباب. واكد وزير المعلومات أن الثقة فى النفس والتقدم ومحورية الأخلاق هى أساس البناء السليم، منعا للإحباط، وهروب العقول إلى الخارج، وجذب العلماء والنخبة والمثقفين للعمل الوطنى والتعاون مع الأجهزة التنفيذية.

ويبدو من تداعيات تغيير العاصمة إعادة النظر فى مشروع تصدير الثورة الإسلامية، فقد كشف أحمدى نجاد فى خطابه بمناسبة ذكرى تحرير مدينة

خرمشهر من الاحتلال العراقى، عن مهمتين كبيرتين للنظام الحاكم فى إيران، أولاهما: صناعة الشعب الإيرانى، والثانية الحضور المؤثر فى الإدارة الدولية من أجل إصلاحها وإقامة العدالة.

وتستهدف إيران من تصدير الثورة الإسلامية إقرار نموذج إسلامى فى السياسة والحكم على مستوى المنطقة والعالم الإسلامى، ممثلا فى العاصمة الجديدة، باعتبار أن الإسلام قد افتقد الحركة الثورية التى يتميز بها، والإيجابية العملية التى تدفع المسلمين إلى التقدم، وأن الالتفاف حول آل بيت الرسول يحقق وحدة المسلمين، وأن دمج السياسة فى العبادة يحقق رؤية أشمل للكون وفكرا أرحب للعبادة، وتنفيذا عمليا لخلافة الله فى الأرض، والتعامل مع المستجدات بدفع عقائدى. لذلك فإن إقامة الحكومة العالمية للإسلام أمر يدخل فى العقيدة، وأن يكون دور النظام هو التمهيد لإقامة هذه الحكومة العالمية.

يرى أنصار الرئيس أن الإسراع بنقل العاصمة يوقف ارتفاع التضخم، ويوقف ارتفاع الأسعار، وارتفاع تكاليف البناء، وخاصة المساكن، ويحقق أهداف توجيه الدعم النقدى للمواطنين، فى حين يعبر الناقد حسن مكارمى عن رأى معارضى الرئيس بأن المعارضة تكاد تجمع أن الحكومة فى عهد الرئيس أحمدى نجاد قد صارت من أقل الحكومات بعد الثورة انضباطا وأمنا واستقرارا، وأكثرها فسادا ولا مبالاة وانحصارا وكذبا ورياء. كما يتهمون أحمدى نجاد بالجنون والمرض النفسى والخداع.

من الواضح أنه ليس فى نية أحمدى نجاد اعتزال العمل السياسى بعد انتهاء فترة رئاسته، لأنه بدأ مشروعا لا يكتمل إلا به، ولا يدار إلا من خلاله، حيث وضع عليه بصمته التى لا يستطيع أحد أن يزيلها عنه. لأن هذا المشروع يأتى متوافقا مع أهداف الثورة ونظام ولاية الفقيه، ومن ثم فهو يلقى دعما قويا من الزعيم، بحيث لا يمكن تصور استغناء الزعيم عن الرئيس أحمدى نجاد.

إن نقل العاصمة يلبى الاحتياجات والتطورات السياسية الداخلية والخارجية، ويلبى طموحات الزعيم فى استمرار النظام، ويلبى طموحات الأصوليين ليظلوا

على رأس النظام، ويلبى مطالب فئات عريضة من الجماهير فى طهران وفى سائر المحافظات. كما أن هذا المشروع من الناحية الفنية يتجاوب مع طبيعة البيئة الجغرافية الإيرانية، وهو متفق عليه بين الحكومة ومعارضيها.

الهوامش:

١ - حديث أحمدى نجاد مع ١٠٠ خبير اقتصادى لشرح أفكاره حول مشروع التحول الاقتصادى. إذاعة طهران بتاريخ ١٩ تير ١٣٨٧هـ.ش.

٢ - صحيفة روزنا فى ٢٤-٢٠٠٨/٨/٣٠م

٣ - دنياى اقتصاد: الأحد ١٣/٢/٢٠١١

٤ - توجيه الدعم وآثاره على التضخم فى إيران: ساسان محمدى: مج بروجيه بتاريخ ١٦ آبان ١٣٨٩ هـ.ش. ترجمة: د. طارق محمد محمود

٥- صحيفة تابناك ٣٠ آذر ١٣٨٩ هـ.ش.

٦ - صحيفة تابناك ٢١/ ١٢/ ٢٠١٠م.

٧ - صحيفة تابناك ١٩ آذر ١٣٨٩ هـ.ش.

٨- من حديث داود نش جعفرى وزير الاقتصاد السابق لتابناك فى ١٦ آذر ١٣٨٩هـ.ش.

المبحث الثالث

السياسات الثقافية

ولاية الفقيه فى مفترق الطرق:

اتخذت الأزمة السياسية خلال الجمهورية الثالثة فى إيران بعدا دينيا، وتحول الصراع السياسى إلى نزاع فكرى وانقسام بين علماء الدين على مبدأ ولاية الفقيه، وينقسم أطراف ذلك الصراع إلى فريقين: الأول هو فريق خامنئى الذى يمثل التيار المحافظ الأصولى والذى يرى أن ولاية الفقيه مطلقة، بحيث لا ينتخب ولا يعزل لأنه يمثل الإرادة الإلهية باعتباره نائبا للمهدى الغائب. أما الفريق الآخر فهو فريق رفسنجانى الذى يتزعم عمليا التيار الإصلاحى الليبرالى، والذى يرى أن الإرادة الشعبية ومقبولية الولى الفقيه من الشعب هى الأساس الذى ينبغى أن يقوم عليه النظام الإيرانى، بحيث تكون الجمهورية بكل ما تتضمنه من ممارسات ديمقراطية مقدمة على الولى الفقيه وسلطاته المطلقة. هذه الخلافات لم تكن جديدة، فقد احتدمت مع طرح الخمينى لفكرة ولاية الفقيه كإطار عام للنظام السياسى الإيرانى، ومن ثم لجأ علماء الدين للتوفيق بين هذه الآراء حول تأسيس

نظام يجمع بين الشرعيتين، وجاء الاسم الرسمى لإيران (الجمهورية الإسلامية الإيرانية) ليعبر عن هذا المزيج الفريد؛ فكلمة (الإسلامية) تشير إلى المرتكز الدينى للنظام الجديد القائم على نظرية ولاية الفقيه، وكلمة (الجمهورية) لا تشير إلى نوع معين من النظم السياسية بقدر ما تشير إلى محورية إرادة المواطنين فى النظام السياسى، أو ما يمكن تسميته بالشرعية الشعبية. ولاشك أن الزعيم الأعلى للثورة الإسلامية روح الله الخمينى أقر بالجمهورية، نظرا للمتغيرات التى تشهدها أنظمة الحكم الحديثة، وكذلك لإضفاء طابع ديمقراطى على النظام الحاكم، لكنه لم يقدم يوما الجمهورية على الطابع الإسلامى المتمثل فى ولاية الفقيه، ولذلك فالجمهورية هنا شكلية فقط أو مجرد آليات لتنفيذ قرارات الولى الفقيه. وهكذا يقوم النظام الإيرانى على مزيج فريد من الديمقراطية والتسلطية، أو بعبارة أخرى يستند النظام السياسى إلى نوعين من الشرعية؛ أحدهما دينى بالمفهوم الشيعى الإثنى عشرى (ولاية الفقيه)، والآخر شعبى يستند على رضا المواطنين. وتظهر هذه الازدواجية بوضوح فى مؤسسات النظام السياسى؛ فهناك مؤسسات تنتخب ديمقراطيا من قبل الشعب (منصب رئيس الجمهورية- مجلس الشورى الإسلامى- مجلس الخبراء)، لكن فى الوقت نفسه هناك مؤسسات مستندة على شرعية دينية (منصب الولى الفقيه- مجلس صيانة الدستور).

وكانت خطبة الجمعة التى ألقاها هاشمى رفسنجانى فى١٧/ ٧/ ٢٠٠٩م فارقة فى تحديد أطراف الخلاف. لقد اعتبر رفسنجانى نفسه مبعوث العناية الإلهية عندما بدأ خطبته بقول الله تعالى: لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم حريص عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم، أوصيكم عباد الله بتقوى الله، فاختيار هذه الآية له دلالته فى توجيه الناس إلى موقفه من الأزمة، وقد تابع شرح معناها فى الخطبة الأولى، مؤكدا أن القاعدتين اللتين بنى عليهما الرسول عليه السلام دولته فى المدينة هما الله والناس، وأن الرسول كان الواسطة بين الله والناس، وقد عمد الرسول إلى عقد المعاهدات مع الجميع من القبائل العربية

والنصارى واليهود والمجوس والصابئة وحتى المشركين والدول المجاورة، فأقام أقوى صرح إنسانى، ووضع أسسه، وحدد مستقبله، مشيرا إلى تولية الإمام على ابن أبى طالب. وفى الخطبة الثانية طرح رفسنجانى موضوع الثورة مشيرا إلى أنه لولا وجود الجماهير ما قامت الحكومة الإسلامية، مؤكدا على المقبولية الجماهيرية من خلال حديث عن الإمام على بن أبى طالب ذكر فيه أن الرسول عليه السلام كرر لعلى توليته فى الغدير وقال له فإن ولوك فى عافيه (أى بنسبة كافية للإجماع) وأجمعوا عليك بالرضا فقم بأمرهم، وإن اختلفوا عليك فدعهم، وإن الله سيجعل لك مخرجا. (مشيرا إلى أنه حديث موثق وله سند) وأكد أن هذا الحديث طرح مع أوائل انتصار الثورة، وهو ما دعا الخمينى إلى أن يأمر بسرعة وضع الدستور وانتخاب البرلمان ورئيس الجمهورية، حتى يتواجد الناس فى الساحة ويتولوا أمر حكومتهم، فالجمهورية الإسلامية لم تكن عملا تشريفاتيا، ولا لفظا بل واقعا تم وضعه من القرآن والسنة وسير الأئمة، ومن ثم فإن المشروعية والمقبولية متلازمان، يسقط أحدهما بسقوط الآخر، فلا حكومة إسلامية بدون رأى الشعب. ثم تحدث رفسنجانى عن الأزمة الحالية قائلا: لقد زرع بعض الناس الشك فى النفوس، والشك أسوأ مصيبة، الشك كالسوس ينخر فى روح أمتنا، ويجب أن نفعل شيئا لإزالة هذا الشك. ثم طرح رفسنجانى بعض الاقتراحات التى تدارسها مع أعضاء مجلس الخبراء ومجمع تحديد مصلحة النظام، أولها أن يلتزم الجميع من حكوميين وعسكريين وأحزاب ومعارضين بالقانون، فإذا كانت بعض مواد القانون موضع اعتراض فلنعمل فيما بعد على تغييرها بالطرق القانونية. والثانى هو العمل على إيجاد المجال لكل اتجاه أن يعبر عن رأيه وفكره بعقلانية ودون نزاع، وهو ما لم يحدث حتى الآن، وفى إطار ذلك ينبغى إطلاق سراح المسجونين بسبب أحداث الانتخابات الأخيرة، فضلا عن أن تتوخى أجهزة الإعلام طرح الرأى والرأى الآخر بحرية وفى إطار القانون، وأن يتحلى الجميع بالصبر وسعة الصدر. وأعرب رفسنجانى عن تمنياته بأن تصبح هذه الخطبة بداية تحول جديد فى النظام، بحيث يصبح أسرة واحدة يشترك فيها كل من أسهم فى نجاح الثورة، وأن يكون له دور فى النظام.

هكذا لم يلق رفسنجانى اللوم على مير حسين موسوى لإثارته البلبلة والتحريض على الفتنة، بل دافع عنه باعتباره صاحب حق، وطالب بخروج أنصاره من السجن، ومع مطالبته المصلين خارج المسجد وفى الشوارع والميادين التزام الهدوء، لم يحدد المشاغبين بل ألمح إلى ممارسات قوات الأمن، كما أكد أن الجماهير لم تعد لها ثقة بالنظام، وطالب برفع أسباب الشك فى النظام، وهو بذلك أول مسئول كبير يتحدث عن أزمة فى النظام، وبذلك رسم صورة سوداء للنظام وممارساته.

ويعتبر آية الله حسين على منتظرى أحد مؤيدى تقييد الولى الفقيه، مع اعترافه بحق الفقيه فى النيابة عن الإمام المهدى فترة غيبته، ولكن تظل هذه الولاية مقيدة وليست مطلقة، ويعتبر قبول الناس وتأييدهم للفقيه بمثابة حجة شرعية لولايته، فالهدف من ولاية الفقيه هو تأمين حقوق المسلمين من خلال نظام حكم عادل، ومن ثم فاستمرار تأييد الجماهير شرط لاستمرار ولاية الفقيه. ويأتى آية الله يوسف صانعى على رأس منكرى قيمومية الولى الفقيه، ويشاركه فى الرأى حجج الإسلام سيد محمد خاتمى، على أكبر محتشمى بور، محمد تقى فاضل ميبدى، مجيد أنصارى، مهدى كروبى، ومن المفكرين الإسلاميين عبد الكريم سروش.

فى حين رفض آية الله محمد يزدى عضو فقهاء مجلس الرقابة على القوانين ورئيس المجلس الأعلى لمدرسى الحوزة العلمية بقم وأمين عام مجلس خبراء الزعامة فى تصريح له فى ١٨/ ٧/ ٢٠٠٩م، ما جاء فى خطبة رفسنجانى بقوله: ما شأنه حتى يطلب الإفراج عن المعتقلين من المتظاهرين الخارجين على القانون الذين قبضوا أموالا وقاموا بتحريض الجماهير، فلا ينبغى أن يطلق سراحهم. وأضاف متسائلا: من أول من نثر بذور الفتنة، وأرسل للزعيم قبل الانتخابات يطلب منه إطفاء نار الفتنة، لقد قابلت رفسنجانى قبل الخطبة وقلت له ينبغى أن تركز على الوحدة الوطنية فى خطبتك، فإذا به يعود إلى أحداث الفتنة، وإيجاد الخلاف، وقلت له إن الخطر سيمسك بأذيالك. لقد أخطأ ويخطىء فى حديثه عن المشروعية، فهناك فرق بين المشروعية والمقبولية، المشروعية هى الحكم فى

الإسلام من قبل الله، والمقبولية هى الحكم برفقة الجماهير، صحيح أن الحاكم الإسلامى لا يستطيع عمل شىء بدون رفقة الجماهير، لكن رفقة الجماهير لا تأتى بالمشروعية للحاكم، حتى فيما يتعلق بشأن الرسول (عليه السلام)، وقال يزدى إن المبدأ المهم الذى لم يلتفت إليه رفسنجانى أن من الخطأ أن تكون الحكومة حيثما يكون الناس، وإن لم يكونوا لا توجد، لقد كان الإمام على إماما رغم أنه لم يكن الناس معه، فقد كانت له مشروعية ولم تكن له مقبولية، وقد تولى الخلافة بعد خمسة وعشرين عاما، بعد فتنة عثمان فصارت له المقبولية مع المشروعية، إن هؤلاء المعترضين على نتائج الانتخابات هم تحت تأثير الأقمار الصناعية من الشباب، فهل نقويهم أم نقوى أتباع الإسلام والنظام؟ وأكد يزدى أنه طالما بقى فى مجلس الرقابة على القوانين فلن يوافق على ترشيح موسوى لأنه لم يتبع القانون ولا المنطق. وكان سيد محمد رضا تقوى رئيس مجلس وضع السياسات لأئمة الجمعة قد أكد أن خطبة الجمعة صلة بين الزعيم والجماهير، ومن يشترك فى هذه الصلاة يؤكد بيعته للزعيم، ولا ينبغى استغلال هذه الخطبة لأغراض حزبية أو لصالح حزب، بل دعم النظام باعتبار أن خطيب الجمعة ممثل للزعيم، وصلاة الجمعة أحد أدوات ولايته، فعلى الأحزاب أن تأخذ توجهاتها من خطبة الجمعة من أجل تحقيق التضامن الوطنى، وقد خالف رفسنجانى هذه التوجيهات، وذلك من خلال ما أثاره من اهتزاز ثقة الناس فى النظام.

هكذا يتضح اتجاهان فى ولاية الفقيه كلاهما يستند إلى الدستور وفق تفسير خاص، اتجاه رفسنجانى الذى يجعل ولاية الفقيه انتخابية، بحيث يكون للجماهير حق انتخاب وعزل الفقيه حسب شروط يضعها الدستور بناء على مبدأ المقبولية، بمعنى أن مجلس الخبراء يعرف للناس فقيها تتوافر فيه الشروط ثم يطرحه لرأى الجماهير، ويستند على المادة ١٠٧ من الدستور، التى تؤكد أن ولاية الخمينى تمت ببيعة الجماهير، وأن مجلس الخبراء ينتخب من يأتى بعده، وإلى جانب هذه المادة التى تشير إلى انتخاب الفقيه يستند إلى المادة ١١١ التى تتحدث عن عزل الفقيه، والمادة ١٤٢ التى تعطى لرئيس السلطة القضائية الحق فى بحث الجوانب المالية التابعة للزعامة، والمادة السادسة التى تشير إلى إدارة شئون البلاد من خلال رأى

الجماهير، والمادة ٥٦ التى لا تجعل أحدا يتحكم فى مصائر الناس غير الله.
ويقول حسن يوسفى أشكورى فى مقال بصحيفة روز ٢١/ ٧/ ٢٠٠٩م إن أحداث الشهر الماضى التى توجت بخطاب هاشمى رفسنجانى تعتبر بداية عهد الجمهورية الإسلامية الثانية، مؤكدا أن الصديق والعدو اعترفا أن دور رفسنجانى خلال الثلاثين سنة الماضية لم يكن له بديل، وبغض النظر عن سلسلة إنجازاته بكل جوانبها فقد أصبح له مؤيدين ومعارضين أقوياء فى النظام، ومنتقدين وأعداء من خارج النظام، ومازال له دور خلاق حتى الآن، وسيكون له دور فى التحولات القادمة. لقد كانت خطبة الجمعة التى ألقاها وسط الضغوط الهائلة عليه وعلى أسرته متوازنة راعت كل الجوانب الدقيقة والعريضة، واجتهد فى طرح سبيل للخروج من الأزمة السياسية ومساندة الجماهير والنقد المعتدل المخلص بما يدعو إلى التقدير. إن رفسنجانى يستطيع بإمكاناته المادية والمعنوية وسلوكه وطبيعته كوسيط مصلح أن يقوم بعمل داخل النظام يمنع سقوطه ويتجه بقيادته إلى مرحلة جديدة ترسى بالتدريج الديمقراطية والعدالة والحرية وسيادة القانون، بما يحقق إصلاحا بنيويا يجعل المجتمع الإيرانى ينعم بالاستقرار والأمن.
ويرى سعيد رضوى فقيه فى مقال بصحيفة روز فى ٢٢/ ٧/ ٢٠٠٩م أن رفسنجانى أكد على وجود أزمة ليس فى المشروعية بل فى النظام كله، مما سيكون له أثر فى المستقبل القريب سواء على السياسة الداخلية أو السياسة الخارجية. فعلى المستوى الداخلى على رئيس الجمهورية أن يبدى مرونة فى اختيار حكومته بناء على مطالب النخبة سواء داخل البرلمان أو خارجه وعموم تكتل الأصوليين، وعلى الصعيد الخارجى يقلل من رحلاته الخارجية التى لا داعى لها.

أما اتجاه تعيين الفقيه بناء على مبدأى الأعلمية والأعدلية ويستند على المادة الخامسة من الدستور، حيث تحدد هذه المادة تولى الفقيه العالم العادل أمور المسلمين فى فترة غيبة المهدى، ويأتى آية الله محمد تقى مصباح يزدى على رأس المدعمين للولاية التعينية المطلقة، حيث يرى الناس ليس من حقهم تعيين الولى الفقيه بل تأييده، ويحصل الولى الفقيه على مشروعيته من ارتقائه فى المراتب

العلمية والعدلية، ومن هذه الزاوية لا تنطبق الديمقراطية الغربية على النظام الإسلامى. يقول آية الله مصباح يزدى رئيس مؤسسة دراسات الإمام الخمينى فى بحثه تحت عنوان الحكومة والمشروعية: بنفس القدر من المشروعية التى كانت لحكومة رسول الله عليه السلام تكون مشروعية حكومة الأئمة المعصومين وحكومة ولاية الفقيه فى زمن غيبة الإمام، بمعنى أن المشروعية لم تكن برغبة هذا ولا ذاك، ولكنها كانت أمرا إلهيا بالتعيين. ومن هنا يربط مصباح يزدى مفهوم الشرعية بالشرع الواجب تنفيذه، ومن ثم تكون طاعة الحكومة واجبة من جانب الناس، أى تلازم حق المشروعية وتكليف الطاعة، كالعلاقة بين الابن وأبيه فطاعة الوالد تكليف إلهى، ومن هنا تكون مشروعية الحكومة الدينية.

ويرى آية الله جوادى آملى أن مقبولية الولى الفقيه لدى الناس مرتبة كشفية بمعنى أنها علامة على حقه فى الحكم وليست سببا له، وليس من حق الرأى العام أو مجلس الخبراء عزله، فلا يجوز عزله إرضاء للجماهير. ويؤكد خامنئى أنه إذا تعارضت أوامر الولى الفقيه مع مطالب الجماهير فإن تنفيذ أوامر الفقيه أولى وأوجب. ويقول محمد إيمانى فى مقال له بصحيفة كيهان فى ٢٢/ ٧/ ٢٠٠٩م: إنه إذا كان على جبهة الحق أن تصبر فى مواجهة مثيرى الفتنة، فهذا ليس على سبيل الضعف أو الانفعال أو الخوف، فساعة الفكر والتعقل أفضل من سبعين عاما من العبادة، لأن الفتنة أكبر من القتل، فلا شك أننا سنواجه هزة عنيفة، فمن يثبت ضد الزلزال ومن يضعف؟!.

إذا كانت الرسالة الأساسية للأصوليين هى العودة لقواعد الثورة الإسلامية فى مواجهة التسلط أو التسييس أو البرجماتية العملية والمدرنيزم، فهل بدءوا مرحلة جديدة أم أنها - كما يرى الإصلاحيون مرحلة بداية النهاية للأصولية؟ ومع اقتراب الاحتفال بذكرى انتصار الثورة الإسلامية تطرح القضايا الأصولية المتعلقة بنظام الجمهورية الإسلامية الذى أفرزته الثورة، بل يعلو الحديث حول مشروعية النظام ومقبوليته، ومدى العلاقة بين الجمهورية والإسلامية، أو الالتزام بأى منهما أكثر من الثانى، ويحتدم الجدل فيصل إلى الاستشهاد بأقوال وأعمال زعيم الثورة الراحل آية الله الخمينى، وعرض تحليلات وتفسيرات لها.

يأتى المحافظون الجدد الذين يعتبرون تلامذة آية الله مصباح يزدى على رأس الأطراف المجادلة فى إعادة لفهم مصطلح القيادة الشعبية الدينية، وقد بدأ المفكر محسن غرويان هذا البحث فى حديثه إلى القناة الفضائية (هما)، ثم تابعه فى ذلك عدد من القريبين من آية الله مصباح يزدى الذين رفضوا صراحة استخدام مصطلح الديمقراطية والقيادة الشعبية، وأكدوا على مصطلح القيادة الإلهية، فى حين انقسم الإصلاحيون إلى فريقين فريق يؤكد على مصطلح الجمهورية والقيادة الشعبية، وفريق يقاوم التحجر والمتحجرين، ويتفق الفريقان على أن كل حكومة تحتاج إلى مقبولية من رأى الجماهير، فى مواجهة ما يتفق عليه الأصوليون الجدد من أن كل حكومة لا تستمد مشروعيتها من الله ليس لها الحق فى الحكم ولو كانت تحظى بمقبولبة الجماهير، ومن ثم فإن الولى الفقيه بمثابة نائب للإمام فى الحكومة الإسلامية، وأن اختياره من جهة مجلس الخبراء هو نوع من اكتشاف شخص الزعيم وليس تعيينه، وأن الحكومة عليها أن تتوافق مع الشعب. والإصلاحيون لا يقبلون بفكرة أن يكون الزعيم معينا من قبل الله تبعا للمعنى المأخوذ من واقعة غدير خم، وإنما يختاره مجلس الخبراء وفق معايير المجتمع الإسلامى، معتمدين على فكرة محورية الجماهير لدى الزعيم الراحل.

رغم أن آية الله منتظرى كان مدرسة فى حد ذاته، سواء فى الفقه أو فى السياسة، إلا أنه لم يخرج عن دائرة مدرسة الولى الفقيه، كان آية الله منتظرى صديقا مقربا لآية الله مرتضى مطهرى، وقد كان لهما دور أساسى فى دعم قيادة آية الله الخمينى للثورة، وكانا ذراعى آية الله الخمينى خلالها، ثم انضم إليهما بهشتى فى تنظير آراء وأفكار الخمينى، وكانت لهم مباحثات فقهية فى المدرسة الفيضية فى قم مع الخمينى، وكانوا جميعا تلامذة نجباء لدى آية الله بروجردى فى الفقه والأصول. إلا أن هذا لم يمنع أن يكونا وجهين لعملة ولاية الفقيه كما أرادها الخمينى، فمع اتفاقهما على إعطاء دور للجماهير فى نظام ولاية الفقيه، إلا أن الفرق بينهما يكمن فى رؤيتهما لهذا الدور الذى ينبع عن فكرتها تجاه الإنسان، يؤكد مطهرى على استمرارية الثورة فى الحكم الإسلامى، وأن الثورة ضرورة إسلامية وإنسانية ملحة لا يمكن الاستغناء عنها، وتتناغم مع روح العمل

فى الدين الإسلامى، فى حين يؤكد منتظرى على شعبية الثورة. كما أن نظريته فى الحرية، التى تقوم على ضرورة إطلاق حرية الرأى وحرية العقيدة، جعلها مطهرى بشرط أن لا يحدث تداخل بين أفكار أصحاب العقائد والنظريات، وأن يكون كل منهم مخلصا لعقيدته فى فكره وعمله، فيحدث التمايز والتنوع فى المجتمع، وهو ما يفيد النظام فى المرحلة الراهنة. عمل منتظرى مع مطهرى على تشكيل جمعية علماء الدين المناضلين بموافقة الخمينى ومساعدة زملائه، كما ساعد فى السنوات التالية على تأسيس حسينيه إرشاد وصار عضو مجلس إدارة هذه المؤسسة، وهناك بدأت تظهر أفكاره ونظرياته الإسلامية. قال آية الله منتظرى فى وفاته: فقدان آية الله مطهرى خسارة كبيرة للعلم والتقوى والثورة.

لا شك فى أن اعتقاد مطهرى فى اعتدال الإسلام ووسطيته هو ما جعل منتظرى يميل تجاهه، خاصة مع تضمن أفكار مطهرى لتعدد المرجعية الدينية، حيث كان مطهرى يدعو إلى أن يكون دور المرجعية الدينية أيديولوجيا وليس سلطويا أو سياسيا، ومن هنا فإن تعدد المراجع سوف يكون مفيدا وليس ضارا، وأن السلطة المعنوية للفقيه أكثر تأثيرا على النظام من السلطة السياسية بل إنها يمكن أن تمنع المشاكل التى قد تواجه المرجع السياسى تحدياتها.

كما أن تأكيده على أن الإسلام لا يتعارض مع الديمقراطية، وأن الإسلام هو محتوى الجمهورية وليس قيدا عليها، يرضى الإصلاحيين ويتجاوب مع فكرهم. وكذلك تعويله على محورية الإنسان، وأنه أساس الخلق والابتكار والعمل، وأن الإسلام لا يتنافى مع التقدم والأخذ بأدوات المدنية الحديثة، مؤكدا على أن تقوم النهضة على أساس علمى، وعلى أكتاف شباب الثورة والنظام، وهو ما يرضى توجه النظام والمحافظين الجدد.

حل منتظرى مع مطهرى مشكلة التواجه بين الإسلام والقومية على أساس يرضى القومية الإيرانية، ويضمن استمرار موقع التراث الإيرانى من الفكر الإسلامى فى أجندة عمل الثورة الإسلامية، وأوجد تكاملا بين القومية الإيرانية والإسلام فى إطار عصرى، حيث يؤكد أن ادعاء انفصال الدماء والعروق ليس أكثر من خرافة، وأن العرق الآرى كان منفصلا عن العرق السامى فى الماضى، أما

الآن فقد امتزجا بالقدر الذى لم يبق أثرا لانفصال العروق، وإن الحديث عن استقلال العرق أو الدم ليس أكثر من خرافة. وبينما أكد مطهرى أن الدين والعلم والفلسفة لا وطن لها، وإنما هى عالمية وملك للجميع، أكد منتظرى على تواصل الحضارات، والذى لا يمنع من ضرورة المحافظة على التراث الثقافى الوطنى، وتفعيله كأحد أركان الثقافة العالمية. وأكد منتظرى على قول مطهرى أن من الخطأ التمسك بالعادات الخاطئة أو التفريط فى التجديد، وأن الإسلام فى تأكيده على السنن الحسنة أكد على ضرورة تناسب القيم مع العرف وظروف المجتمع ومقتضيات الزمان.

فى حين انسجم منتظرى مع فكر على شريعتى حول الإنسان، وضرورة وجود تيار ثقافى يحتمى بنظام ولاية الفقيه، حتى لو كان تيارا معارضا، وتحويل الإسلام من ثقافة إلى أيديولوجية بين المثقفين، والتقاليد الحتمية الموروثة إلى وعى ومسئولية فى الوجدان العام، وفى إطار ذلك رفضا الالتزام بثقافة التقية الشيعية مؤكدين أن ذل الشيعة وانحطاطهم يرجع إلى التقية أمام الحاكم والرياء أمام العامة. وهما يريان أن البناء الاجتماعى ليس الاقتصاد ولا العقيدة ولا الإرادة ولا أى عنصر آخر على حده، وإنما الأساس الاجتماعى لأى مجتمع هو عبارة عن أسلوب تشكيل وكيفية تركيب مجموعة العناصر المادية والمعنوية التى كونت شخصية المجتمع، فكما لا يمكن تقدير شخص من خلال مقدار ثروته أو نوع عمله أو شكل وظيفته أو دراسته أو ماضيه أو أصله أو عقيدته وإيمانه أو بيئته، وإنما ينبغى دراسة مجموع هذه العوامل فى شكل كمى كيفى وتحليلها حتى تتضح شخصيته، فإن المجتمع كذلك. ويؤكدان أن هناك أسسا مشتركة للتوافق نحو الطريق والهدف، وأن كل مدرسة أو حركة أو منظمة تظل عقيمة طالما لم توقظ الجماهير، لأن الإنسان بإرادته ووعيه يستطيع أن يفرض إرادته على إرادة التاريخ. وهكذا ارتبط فكر منتظرى بفكر شريعتى من زاويتين، الزاوية الأولى فكرية، والزاوية الثانية سياسية تنظيمية، ويعتبر فكر آية الله حسين روحانى وآية الله طالقانى وعلماء الدين المناضلين (روحانيون مبارز) ومهدى بازركان قريب

من فكر آية الله منتظرى، لأنه يدعم فقه إسلام العقل على فقه إسلام النص، وتثبيت هذا التحول الإيجابى نحو الإسلام العقلى.

لقد تبنى منتظرى فكر آية الله مدرس فى وحدة الحوزة والجامعة، فاهتم بالثورة الثقافية فى إيران وحرص رغم قيادة علماء الدين لها، على ألا تنفرد الحوزة بإدارة الحركة الثقافية فى المجتمع، بل حرص على إشراك الأجهزة الثقافية المختلفة سواء كانت رسمية أو شعبية فى عملية التخطيط والإدارة الثقافية، وقد وجد أن الجامعات بما لها من دور ريادى فى حركة التعليم والتوجيه الثقافى يمكن أن يكون شريكا مناسبا، فعمل على توحيد العمل بين الحوزة الدينية والجامعات، من خلال قيادة وحدة الحوزة والجامعة، تقوم بعملية إعادة بناء الكيان الجامعى فى إطار التوجه الثقافى الجديد، وتكوين هيكل فاعل يتناسب مع الحركة الجديدة، والتنسيق مع الكوادر الجامعية فى عملية تخطيط وإدارة الحركة الثقافية فى الجامعات وبين الشباب، ثم على مستوى البلاد، وقد عمل على إنشاء منابر فكرية وثقافية للجامعيين والطلاب بجمعياتهم المختلفة، كما اجتهد فى إقامة ندوات وورش عمل ومشروعات ثقافية لتأهيل الطلاب والمثقفين والشباب للتجاوب مع الثورة الثقافية.

استطاعت الحركة الإصلاحية بفضل جهود آية الله منتظرى أن تطرح مشروعها الثقافى الذى يسعى إلى تطوير الفكر الثقافى سواء فى الحوزة الدينية أو الجامعات أو المؤسسات الثقافية، فيما عدا بعض المؤسسات التقليدية مثل الإذاعة والتليفزيون والجمعيات الإسلامية الثقافية والأدبية. ويؤكد الإصلاحيون أن حركة الإصلاح الثقافى تهدف إلى إصلاح مفاهيم وبنى وقواعد الحياة فى إيران الإسلامية، ولذلك فإن قوى الإصلاح تريد تغيير الدم فى عروق النظام ببنية أقوى ونشاط أوفر، وتحويل شعار الجمهورية الإسلامية إلى واقع مضىء للعقل الوطنى والنظرة العالمية، وإعادة تنظيم العلاقة بين النظام الدينى والمجتمع العالمى بحيث يصبح الإصلاح استراتيجية قومية إسلامية.

ويشترك خاتمى مع فكر منتظرى فى قوله: " ينبغى أن نرى ما هى رغبات الناس وما يريدون ثم نسعى لتحقيقها وهذا هو المعنى الصحيح للاقتدار الوطنى

الذى يستتبعه النمو الاقتصادى والثقافى والاجتماعى أيضا، فالاقتدار الوطنى أمر أساسى وجوهرى، فبالنظر إلى الكيان الإنسانى والمجتمع الإنسانى المعقد يكون إرجاع كل التحولات والتغيرات إلى عامل واحد أمرا ساذجا وخطئا كبيرا، هناك عوامل متعددة لها تأثير على التغيرات والتحولات الاجتماعية منها الإعلام والاقتصاد والقوات المسلحة والأمن الفعال والمسائل الثقافية والعلمية، والقدرة الاجتماعية تنشأ سواء فى الداخل أو الخارج من إرادة الإنسان ولا تتحقق فى ممارسة أية قوة سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة ما لم تكن متفقة مع رغبات الشعب.

ويؤكد آية الله منتظرى أن أفكاره موجودة فى كتبه العربية والفارسية، وموجودة فى مذكراته التى نشرها أيضاً، وأنه لم يطرأ أى تغيير على هذه الأفكار، وهى نفس أفكاره السابقة، وأنه قد ذكر نظرياته أيضاً فى الأحاديث المكتوبة التى أدلى بها، مؤكدا أنه ما زال يعتقد نفس المعتقدات التى كان يعتنقها فى الماضى، وأنه ليس نادماً وأنه لم يخطئ، معللا بأن المرء إذا أيقن من صحة موضوع من الموضوعات يجب أن يلتزم بهذا الموضوع، فالله سبحانه وتعالى يخاطب النبى الأكرم فى القرآن الكريم قائلاً: يا أيها النبى استقم كما أمرت، و يقول أمير المؤمنين على بن أبى طالب فى نهج البلاغة: أيها الناس، لا تخافوا طريق الهداية. أى: إذا رأيت طريق الهداية فاسلكه، لا تخف واتبع الحق. وأنا كنت أتبع ما أيقنت أنه الحق، ولم أتشاجر مع أحد فى أى وقت من الأوقات طمعاً فى أن أصبح زعيماً أو أن أكون "مرجع تقليد". فأنا أعد هذه المناصب الدنيوية اعتبارية جداً، و لم أرغب فيها فى أى وقت من الأوقات، و لن أطلبها، لكننى أعى تماماً واجبى الإلهى وأؤديه مهما كانت كيفيته.

ويعتبر آية الله سيد على خامنئى زعيم الثورة الإسلامية فى إيران أقرب إلى فكر مطهرى من فكر منتظرى، حيث يقول: إن دراسة أفكار وآراء الشهيد آية الله مرتضى مطهرى وتأثيرها فى تشكيل المبانى الفكرية للثورة الإسلامية وتكريم شخصيته المنقطعة النظير، هى موضع احتياج المجتمعات الإسلامية، وأداء جزء من الواجب المستحق لمفكرى الثورة الإسلامية النجباء، إن المرحوم مطهرى بقوة

فكره الصائب قد ورد مابين عامى ٦٢و١٩٧٢م ميادين فى مجال القضايا الإسلامية لم يخضها أحد حتى الآن، لقد تعمق الفكر الغربى والشرقى، وتفاعل مع تحدياته العلمية العميقة والواسعة والتى لا نهاية لها، وحقق نجاحات هائلة فى ساحة المواجهة مع الماركسية والليبرالية والفكر الغربى، بقدرته العلمية وإيمانه الراسخ واعتماده على الذات، وأوجد بقدرته على الاجتهاد وإنصافه وأدبه العلمى، أسلوبا متقنا بعيدا عن التحجر والتلفيق، لتعريف الإسلام ومواجهة الانحراف واعوجاج الأفكار، وأسس قاعدة فكرية يحتاجها المجتمع الإسلامى الثورى لعبت دورا مؤثرا فى مسيرة الفكر الإسلامى وتشكل النظام الإسلامى. بعد مرور خمسة وعشرين عاما على استشهاد هذا الرجل لا نملك بديلا لمجموعة كتبه، وإيران المستقبل فى احتياج مبرم لأمثال مطهرى، إن أفكار الشهيد مطهرى تطرد التعددية الثقافية والتعددية الدينية، وتطرح الحرية بمختلف جوانبها الفلسفية والدينية والاجتماعية.

ويرى معارضو منتظرى أنه كان متقلبا فى طرح وجهات نظر متفاوتة ومتباينة بشأن ولاية الفقيه خلال السنوات السابقة، رغم أنه كان ممن ساهموا بنصيب رئيسى فى الشكل التنفيذى لولاية الفقيه، ولكنه يكذب بشده تفاوت تصريحاته، وإنما قد حرفها البعض. مؤكدا أن المواطنين فى بداية الثورة قد نادوا بالاستقلال والحرية والجمهورية الإسلامية، وأنه إذا نفذ المسئولون نفس الوعود الأولى التى أعطوها سيستقيم المواطنون؛ وهو الذى يتحدثون عنه فى الآونة الأخيرة، ويسمونه إصلاحات، والإصلاحات تعنى الوفاء بالوعود الأولى، مؤكدا إنهم لا يريدون شيئاً جديداً، إنهم يريدون الحرية للمواطنين، وأن طبقات الشعب المختلفة يجب أن تعبر عن رأيها بدون إهانة لأحد، و بدون توجيه السباب لأحد، و بدون أن تتسبب فى إيجاد أية توترات، وأن يمكنوا من قول الحق.

وعن رأيه فى تحديد سلطات وصلاحيات رئيس الجمهورية، وتحديد رقابة مجلس صيانة الدستور على الانتخابات، أكد أن الرقابة التصحيحية شىء مخالف للعادة، وقد أقرت المادة رقم (٩٩) لكى تحول دون هذا التدخل، أقرت هذه المادة لكى يراقب مجلس صيانة الدستور الانتخابات؛ حتى لا تفرض السلطات

التنفيذية ممثلاً للشعب على أفراد الشعب، والآن جاء السادة وفسروا هذه المادة بالعكس، يجب على مجلس صيانة الدستور ألا يقف فى وجه الحريات، فلا معنى لمسألة ضرورة انتخاب أفراد الشعب لأى شخص يوافق عليه المجلس، فهذا مخالف للهدف الذى أقرت من أجله المادة رقم (٩٩). مؤكدا قوله: لقد ذكرت آنفاً أننى أعارض مسألة الرقابة التصحيحية، و أرى أن المواطنين يجب أن تتوفر لهم الحريات، والاستفتاء الشعبى موجود فى الدستور، وفى حالة عدم حل المشكلات بالطرق الأخرى فلابد من الاستفتاء.

ويؤكد الأصوليون أن المرجعية الدينية المعارضة قد ارتطمت بالفكرة الأصلية لإنشاء الحوزة العلمية الدينية كمؤسسة دينية شيعية تقوم بالفتوى وتعليم المذهب، وتعمل على تجميع أتباع المذهب الشيعى فى العالم تحت لواء واحد يحمى مصالحهم ويرفع الظلم عنهم ويوحد كلمتهم ويدعم نفوذهم ويقوى شوكتهم ويساعدهم على تحقيق أهدافهم وطموحاتهم، على أساس تجميع المدارس الفقهية التى يمثلها مراجع الشيعة، وتمكين مراجع الشيعة فى تحصيل الزكاة والهبات والنذور فضلا عن الأنفال التى تتمثل فى الخمس الذى أسقطه علماء السنة، وبهذا الدعم المالى أصبح للشيعة مؤسسة دينية قوية مستقلة لا تنتظر دعما من حاكم يتدخل فى شئونها، وهو ما دعم فكرة ولاية الفقيه. فقد كانت الحوزة تقود الحركة الاجتماعية السياسية، يقول على يونسى وزير المعلومات الأسبق: إن صرح الزعامة هو مظهر الوحدة الوطنية، وإن إضعاف هذا الصرح هو إضعاف لكل القيم الدينية والقومية.

لقد أثبت منتظرى أن الدور الذى يمثله المرجع فى الحوزة قد اتسع باتساع قدرة شخصيته على التأثير واستقطاب الزملاء والتلامذة والمقلدين بأفكاره ونظرياته، فضلا عن اتساع أفق معلوماته وثقافته العامة ونظرته للكون والعالم، وكذلك درايته بالتطورات الحضارية المعاصرة، وقد أتاح تجميع مرجعية التقليد فى يد بعض علماء الدين خلال فترات متقاربة، أن يقوم مرجع التقليد بدور الزعيم الذى يخرج من مجرد التوجيه الدينى والاجتماعى إلى المجال السياسى والاقتصادى. ويرى تقى رحمانى أن رؤية منتظرى الإنسانية للحكومة الدينية هى

سبب اختلافه مع الخمينى، لأن قلبه كان منزلا مفتوحا للمؤيدين والمعارضين، وكان يعارض أحكام الإعدام المتعجلة وكان يطالب الحكومة بمراجعة السجون والمعتقلات وإصلاح السلطة القضائية. ويعتبره المعارضون الإصلاحيون ـ حسب قول كاوه قريشى ـ الأب الروحى لحركة الخضر التى يقودها مير حسين موسوى، وأكد أنه فى يوم وفاته كان المجاهد الذى مدحه الجميع. وقد اعتبرته شيرين عبادى الحائزة على جائزة نوبل للسلام الأب الروحى لحقوق الإنسان فى إيران.

وقد حدد الزعيم الحالى آية الله خامنئى خمسة محاور للحوار حول الحكومة الإسلامية، هى ماهية الحكومة الإسلامية وضرورتها ليس باعتبارها اعتراضا على الحكومات السابقة بل باعتبارها مقولة متطورة للحكم، رأى منتقدى الحكومة الإسلامية وأسبابه، أسس طرح الحكومة الإسلامية، والأصوليون واحتمالاتهم، قانون الحكومة الإسلامية.

والمعركة الفقهية الدائرة حول ولاية الفقيه، تبدو محسومة لفريق خامنئى لأن معظم الشيعة يرون أن المنطق الذى يتحدث به رفسنجانى سيهدم أصلا من الأصول الأساسية التى قام عليها المذهب الشيعى، فالولى الفقيه وفق هذا الأصل يعين ولا ينتخب، ويتمتع بقدسية تجعله قيما على النظام الإيرانى بأسره، فولاية الفقيه هى ولاية وحاكمية الفقيه الجامع للشرائط فى عصر غيبة الإمام الغائب (المهدى المنتظر) حيث ينوب الولى الفقيه عنه فى قيادة الأمة وإقامة حكم اللّه على الأرض.

أحمدى نجاد بين الإيرانية والإسلامية:

كشفت فكرة النموذج الإيرانى التى أطلقها اسفنديار رحيم مشائى مدير ديوان رئيس الجمهورية الإيرانية عن توجه جديد لتيار أحمدى نجاد فى تعديل

مسيرة النظام ببناء جناح ثالث، يكون مختلفا عن الجمهورية التى يريدها الإصلاحيون، والإسلامية التى يريدها الأصوليون، للأسباب التالية:

أولا: يرفض أحمدى نجاد ومؤيدوه الانضواء تحت جناح أى من التكتلات سواء الأصولية أو الإصلاحية، وهم يحتفظون دائما بمساحة واضحة بينهم وبين أى تكتل أصولى، كما لا يشتركون فى أيه مفاوضات حول وحدة المعسكر الأصولى.

ثانيا: يتحدث تيار أحمدى نجاد عن ضرورة إعادة تعريف الأصولية، ويقوم مشائى ومعاونوه بوضع هذا التعريف وفقا لفكر أحمدى نجاد، الذى يحذف من التيار الأصولى بالتعريف الجديد كلا من: محسن رضائى (قائد جيش حراس الثورة الأسبق، والذى انحاز من أجل المصلحة لفكر رفسنجانى المهادن) ومحمد باقر قاليباف (رئيس العاصمة طهران المعترض على تغيير عاصمة النظام، وتفكيك طهران)، وعلى لاريجانى (رئيس السلطة التشريعية المتمسك بالأصولية القديمة). وقد أكد الزعيم خامنئى من قبل أن آراءه أقرب إلى آراء أحمدى نجاد من آراء هاشمى رفسنجانى، لكن هذا القرب لم يمنعه من التدخل لتصحيح بعض اختياراته.

ثالثا: يعمل تيار أحمدى نجاد على إيجاد جبهتين متمايزتين فى التكتل الأصولى، هما جبهة أحمدى نجاد وجبهة منتقديه. وتوسيع الخلاف بين الجبهتين على المستوى الإعلامى لدعم هذا التمايز. وقد بدأ اهتمام الرئيس أحمدى نجاد بنقل العاصمة مع بداية فترة رئاسته الأولى، عندما قرر أن يعقد جلسات مجلس الوزراء خارج العاصمة فى قرى ومدن الأقاليم والمحافظات المختلفة. ويؤكد مساعد الرئيس للشئون التنفيذية أن أهم معالم الحركة فى هذا الاتجاه أن نجعل هيكل الحكومة صغيرا وخفيفا، يستفيد من القوى البشرية الواعية ذات الكفاءة والإنتاجية العالية. وإن تنفيذ الحكومة الالكترونية يعتبر من الأهداف الأساسية لتنفيذ مشروعات الدولة، حيث يدخل إلى الدولة تقنية جديدة، بدلا من الاعتماد على تقنية العصر القاجارى الذى بنيت فيه العاصمة واستخدمته(١٧٨١/ ١٩٢٥م). والحكومة تقوم بهذا العمل التحديثى على محورين، أحدهما عن طريق المحليات، والآخر من خلال الثقافة، بحيث يمكن أن تشارك أجهزة أخرى فى هذا

المشروع. ويصف وزير الداخلية مشروع نقل العاصمة بأنه مشروع أمنى وإدارة أزمة وسكانى وبيئى بالدرجة الأولى.

رابعا: إحساس أحمدى نجاد أنه ليس مدينا للأصوليين فى وصوله إلى مقعد رئاسة الجمهورية، كما أنه ليس مدينا لهم فى الإنجازات التى حققها. ويؤكد أحمدى نجاد أن الأصولية حركة على أساس القيم والأصول، وليست حزبا فى مواجهة الإصلاحيين[1].

وقد قام الرئيس أحمدى نجاد فى مسألة الجامعة الحرة بالطعن فى جهتين سياديتين أصوليتين، الأولى هى مجلس الشورى الإسلامى، والثانية هى: مجلس الرقابة على القوانين، (أى السلطة التشريعية بكاملها)، وهو ما اعتبره الأصوليون أمرا مخالفا للعرف، وإذا أخذ بمحمل الهجوم وسنة غير حسنة لم يسبق لها مثيل فى تاريخ الجمهورية الإسلامية.

خامسا: لا يدخل تيار أحمدى نجاد فى الخلاف حول أصل النظام هل هو جمهورى له توجه إسلامى؟ أم هو إسلامى له آليات الجمهورية؟ ويؤكد حسين شريعتمدارى رئيس تحرير صحيفة كيهان أن أحمدى نجاد خلال فترة رئاسته لم تعترف قط أنه ينتمى للتيار الأصولى، ولكنه رغم ذلك نتاج أصولى ولا ينفصل عن الأصوليين وهو موضع تأييد كبير من الأصوليين، وهو دائما ما يهاجم أعداء الشعب الذين هم أعداء الأصوليين[2]. ويشير جوانفكر المتحدث باسم الرئاسة أن الشعب لم يعط صوته فى الانتخابات للأصوليين بل أعطاها لأحمدى نجاد دون المرشحين الأصوليين الآخرين، بناء على سجل إنجازاته[3]. ويؤكد حسين كنعانى مقدم عضو اللجنة المركزية لائتلاف الأصوليين أن الأصوليين لم يتجاوزوا أحمدى نجاد، بل إن أحمدى نجاد هو الذى تخطاهم. ويقول على مطهرى أحد أقطاب ناقدى الحكومة: فكر أحمدى نجاد ليس من الأصولية فى شىء، لأنه يبدأ وينتهى عند أحمدى نجاد، حتى يمكن تسميته بالأحمدى نجادية بدلا من الأصولية، فالأصولية ليست منحصرة فى أحمدى نجاد، كما أنها ليست منحصرة فى نقده.

سادسا: حذر عماد أفروغ أحد أقطاب منتقدى الحكومة، من توجه حركة رائحة الخدمة الطيبة (أنصار أحمدى نجاد) إلى إقامة حركة جديدة لا هى أصولية ولا هى إصلاحية، لأنها ستكون بدعة من أجل الاستفادة من الظروف للمحافظة على النفوذ والسلطة أو زيادتهما. وحذر من اتجاهها لتجسيم الخلافات بين الأصوليين والإصلاحيين واستغلالها بدون النظر إلى الوازع الدينى والأخلاقى. وأن الحديث عن المدرسة الإيرانية الإسلامية نموذج لهذا التوجه، لأنه استغلال للشعار دون وعى حقيقى بالمنظومة التى تتكون منها الهوية الإيرانية. (٤)

ودعما لفكرة النموذج الإيرانى قام أحمدى نجاد بنشر والاحتفال بمنشور قوروش (مؤسس أول امبراطورية إيرانية) عن حقوق المواطنة، والإصرار على عدم إعادة الكتيبة إلى متحف لندن.

سابعا: إعلان أحمدى نجاد أن أساس تغييراته تكمن فى معتقداته، وهو يعتقد فى عظمة إيران، وقدرتها على صنع الحضارة والقيادة العادلة. ويؤكد أحمدى نجاد أن العمل من أجل الله وفى سبيل الله يطيل العمر، ولا يوقفه عائق، ولا يضيق بنقد الآخرين. يبدو من اهتمام الرئيس أحمدى نجاد بنقل العاصمة أنه يريد بناء النموذج الأمثل للمجتمع المدنى الذى تعرضه الثورة الإسلامية على العالم والمجتمع البشرى فى المنطقة، المجتمع المدنى الذى يصلح لاستقبال إمام الزمام عند ظهوره، وهو ما يعتبره أحمدى نجاد مسئوليته التاريخية، مؤكدا على قدرته على القيام بها.

ثامنا: تعيين اسفنديار رحيم مشائى مساعدا أول لرئيس جمهورية إيران الإسلامية كان تعجلا من جانب أحمدى نجاد للإعلان عن الواجهة الجديدة للنظام الإيرانى، مما اضطر الزعيم خامنئى إلى عزله. ولكنها تعبر عن زاوية للرؤية حول طبيعة المرحلة القادمة. لقد امتدح أحمدى نجاد مشائى ووصفه بالمسلم الملتزم بولاية الفقيه، المؤمن بإمام الزمان، المجتهد فى خدمة الجماهير،

ومع انتقاد كونه صهرا لأحمدى نجاد، وزواج ابن أحمدى نجاد من ابنة مشائى يؤكد عماد أفروغ أن مشائى هو لسان أحمدى نجاد.

تاسعا: تأتى قضية محاربة الفساد على رأس القضايا التى يواجهها أحمدى نجاد إلا أنها سلاح ذو حدين لأنه يمكن أن يستخدمها فى قهر أعدائه والقضاء عليهم بحسم، أو أن يتعامل مع الأمر بمرونة مع الجدية، وهو ما يفضله أحمدى نجاد، ويدرك أحمدى نجاد أن عليه معالجة ما يلقيه أعداؤه من شائعات ودعاية مضادة وعقبات توضع فى طريقه، وأن يقدم دعاية واعية وتعريفا شافيا لمنهجه وإنجازاته. ويؤكد المسئولون أن الهدف من نقل العاصمة هو الفصل بين العاصمة السياسية والمراكز الاقتصادية، ويسعى البرنامج إلى تحقيق التوازن فى تنمية القرى والمدن الصغيرة ومنع الهجرة إلى عواصم المحافظات، والحفاظ على المراكز الحيوية والحساسة، مع الوضع فى الاعتبار النواحى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والأمنية والدفاع المدنى، وتنظيم ورفع مستوى الخدمات واستقرار السكان فى البلاد، يأتى الإصلاح الثقافى هدفا آخر من أهداف نقل العاصمة النظام الحاكم للمجتمع سواء فى الإدارة أو الاقتصاد أو الشئون الاجتماعية والثقافية.

عاشرا: يكمن الهدف الآخر من نقل العاصمة فى إعادة تنظيم القوانين على أساس العدالة والشمولية، لضمان سرعة تنفيذها منعا للهروب من القوانين أو تجاوزها أو نقضها، فضلا عن دعم الرقابة وتجفيف منابع الفساد، إضافة إلى دعم قدرة الحاكم على تنفيذ العدالة والرقابة. ومن الناحية الأمنية يؤكد العميد أحمد وحيدى وزير الدفاع أن نموذج البسيج سيكون الوجه الداخلى للثورة الإسلامية، فالبسيج يتضاعف خلية خلية فى كل مرحلة إنتاجية جديدة، وهو ما يجعل الثورة فعالة وسلسة، تسير وتتطور وتعطى وجها جديدا، لا يسمح بسيطرة الجمود على النظام. فالعمل البسيجى ليس فيزيقيا صرفا، وإنما معنوى أيضا، فالفكر البسيجى نموذج لثقافة مجتمع الثورة وإدارة المجتمع.

حادى عشر: تعيين أحمدى نجاد ممثلين شخصيين له، سواء فى اتصالاته الداخلية أو الخارجية، رغم اعتراض الأصوليين، وتعديل تسميتهم إلى مستشارين

(يقومون بنفس العمل) بناء على توجيهات الزعيم بتجنب إحداث أجهزة موازية فى المجالات المختلفة، خاصة فى مجال السياسة الخارجية.

ثانى عشر: اتخاذ فكر البسيج أساسا للعمل فى هذه المرحلة. حيث يؤكد أحمدى نجاد والمسئولون فى حكومته هذا التوجه، ويصرحون بأن المستقبل مرهون بفكر وثقافة وحركة البسيج.(٥)

ثالث عشر: يسعى أحمدى نجاد لرسم خريطة جديدة للاقتصاد الإيرانى، تتوجه به إلى نوع من الاقتصاد الشعبى فى مقابل الاقتصاد الرسمى، رغم اعتراض فريق من الأصوليين على منهج أحمدى نجاد فى المجال الاقتصادى وانتقادهم لأسلوبه فى معالجة المشاكل، يقول أحمدى نجاد: بعض الناس يقولون إذا تم توزيع الدعم بين الناس فكأننا نعلمهم الشحاذة، فى حين أن توجيه الدعم فى رأينا عدالة، ونحن نقول لمن يعارض ذلك لا تهينوا الشعب، لو أن هذا الدعم لأفراد مثلكم ملئوا جيوبهم وأشبعوا بطونهم ما كان تربية للشحاذة، ولكن لو أعطيناه للناس فإنه يوصف بأنه تربية للشحاذة، نحن مصممون أن نوصل أسهم العدالة إلى ٤٢ مليون شخص قبل نهاية العام، وأن نوزع الدعم بين جميع الناس بشكل موجه وعادل، ونقسم بعدالة الإمكانيات والفرص من خلال السفر إلى جميع أرجاء إيران، وبالاهتمام بكل نقاط إيران. الشعب هم أولئك الذين يعيشون فى زنجان وسائر مناطق إيران، مستعدين للتضحية من أجل الثورة والوطن. إننا مستعدون أن نعالج الجذور الأصلية للآلام الاقتصادية من أجل الناس على الرغم من أن عددا من الأنانيين لايريدون أن نقوم بهذا الإصلاح الاقتصادى. لقد كانت أسهم العدالة لجميع طبقات المجتمع خاصة المناطق المحرومة تحقيقا لمبدأ العدالة الاجتماعية وحصول كل مواطن على نصيب من دخل النفط. حيث تسعى لتحويل الاقتصاد الإيرانى إلى اقتصاد عملى. ويؤكد المسئولون أن فكرة تحويل الاقتصاد من القرارات الأساسية للحكومة العاشرة.

رابع عشر: تجاهل تيار أحمدى نجاد الرؤية العشرينية للنظام فى المشروعات الجديدة، رغم دعوة الزعيم خامنئى الالتزام بهذه الرؤية. ويؤكد مصطفى محمد نجار وزير الداخلية هذا الأمر بقوله: إن الحكومة التاسعة والعاشرة قامت وتقوم

بأعمال جريئة جديدة، لم يشر إليها من قبل، مثل دفع مرتبات للمتقاعدين، وأن تحويل وتوجيه الدعم هو جراحة اقتصادية وحركة جديدة عظيمة فى الاقتصاد الوطنى، فضلا عن الاهتمام بالقوى البشرية الذكية والماهرة والمدربة ذات الثقافة المحلية والمنظمة، وكذلك الحكومة الالكترونية، وتصغير وتخفيف الكيان الإدارى الحكومى، كل هذا من ابتكار الحكومة. ويؤكد أحمدى نجاد أن استمرار الحركة فى حدود الزمان أمر ضرورى.

خامس عشر: تركيز تيار أحمدى نجاد على استراتيجية إدارة العالم من خلال الدعوة لإصلاح النظام العالمى على أساس العدالة فى العلاقات الدولية. ويؤكد أحمدى نجاد على ضرورة معرفة حدود ومستوى المواجهة مع الاستكبار. يقول أحمدى نجاد: إن شعب إيران اليوم لديه مهمتان عظيمتان، صناعة الأمة الإيرانية والحضور المؤثر القوى فى الإدارة الدولية من أجل الإصلاح وإقامة العدالة. ينبغى أن نصنع إيران.

سادس عشر: حقيقة الصراع بين أحمدى نجاد وخصومه أنه صراع بين عقليتين مختلفتين، رغم تمتع كل منهما بالقدرة على الحلول الابتكارية والجرأة والالتصاق بالجماهير، لذلك توجد اختلافات كثيرة فى أسلوب التعامل مع الأمور، والسعى لإيجاد جماعات وتجمعات ذات صبغة وصلاحيات ومنتديات علمية، تتمحور حول الوعى الثقافى والكفاءة فى العمل، والاهتمام بالقيادة اللائقة والالتفاف حولها.

خصائص رؤية الجناح الثالث:

أولا: يرى تيار أحمدى نجاد أن النظام إسلامى من خلال تجربة إيرانية خالصة، بمعنى أن الإيرانيين فهموا الإسلام من مدخله الصحيح، وأفرزت الممارسة نموذجا إيرانيا خالصا له مضمون إسلامى.

ثانيا: يرى تيار أحمدى نجاد أن هذه المرحلة ليست مرحلة الحكومة الإسلامية، ولكنها مرحلة الإعداد لهذه الحكومة.

ثالثا: يرد تيار أحمدى نجاد على اعتراض علماء الدين المحافظين على فكرة الإيرانية بأن منطق الحكومة العالمية للإسلام التى يبشر بها النظام فى انتظار المهدى، لا يجعل الغاية تبرر الوسيلة (بمعنى أن التستر وراء الإسلامية خداع لايتفق مع سمو الهدف).

رابعا: تعالج فكرة الإيرانية التركيز فى الإعداد من خلال ضرورة أن تكون أركان قيادة هذه الحكومة إيرانية، باعتبار أن إيران صاحبة الريادة فى هذه الحكومة بجهودها فى مجال إصلاح النظام العالمى.

خامسا: يرد تيار أحمدى نجاد على ادعاء علماء الدين بأن هذه الفكرة سوف تجعل الدول العربية والإسلامية تحجم عن التعاون مع إيران خوفا من الشعوبية الإيرانية، بأن الثقة فى النظام الإيرانى لن تتيسر إلا من الوضوح والإنجازات.

سادسا: تمثل عملية نقل العاصمة فكرا استراتيجيا جديدا يقوم بتوزيع الوزارات على المحافظات حسب ملاءمة كل منها للآخر، وعدم تمركزها فى طهران، مما يحقق لا مركزية بمنظور إيرانى.

سابعا: إن أهم معالم حركة نقل العاصمة هى جعل هيكل الحكومة صغيرا وخفيفا، يستفيد من القوى البشرية الواعية ذات الكفاءة والإنتاجية العالية، وتنفيذ الحكومة الالكترونية بإدخال تقنية جديدة إلى الدولة، على محورين، أحدهما عن طريق المحليات، والآخر من خلال الثقافة، مما يجعل مشروع نقل العاصمة مشروعا أمنيا وإدارة أزمة وسكانيا وبيئيا بالدرجة الأولى.

ثامنا: أن تكون المرحلة القادمة هى مرحلة عسكرة البرنامج النووى وتطوير الصواريخ الباليستية وبعض الاسلحة التقليدية مع العكوف على بناء مقومات القوة الداخلية، مع الاستفادة من طاقات المجتمع وقد استخدم مشائى تعبير تخصيب القنبلة لأول مرة بدلا من تخصيب اليورانيوم.

تاسعا: إقامة المجتمع المدنى على ثلاثة محاور هى: البيئة الروحية بمعنى الثواب والعقاب الاجتماعى، والبيئة الذهنية بمعنى مسيرة تطوير المفاهيم، والبيئة العينية بمعنى الجوانب المادية والتكنولوجية فى مسيرة التكامل.

عاشرا: إعادة تنظيم القوانين على أساس العدالة والشمولية، لضمان سرعة تنفيذها منعا للهروب من القوانين أو تجاوزها أو نقضها، فضلا عن دعم الرقابة وتجفيف منابع الفساد، إضافة إلى دعم قدرة الحاكم على تنفيذ العدالة والرقابة.

وإذا كان المتعارف عليه فى أى نزاع فكرى فى إيران هو تحييد القوى الجبرية الإلزامية مثل قوات الأمن والجيش، فإن جهاز الحرس الثورى الإيرانى أقرب لفكر خامنئى لأنه حريص على الطابع الأصولى المحافظ بعيدا عن التوجهات الليبرالية، بالتالى فإن خامنئى فى حماية ذلك الجهاز القوى وهو ما يرجح كفته، وأن تكون المعركة محسومة لصالح فريق خامنئى، إلا أن هذا لا يقلل من تداعيات الاحتجاجات التى يقودها التيار الإصلاحى بزعامة المرشح الإصلاحى الخاسر فى الانتخابات الرئاسية الأخيرة مير حسين موسوى، وهو فى الحقيقة أداة يحاول من خلالها رفسنجانى فرض توجهات تياره الليبرالى، ولكن بخلاف ما يتصور البعض وخاصة فى الغرب بأن الضغط على الديكتاتور (الولى الفقيه من وجهة نظرهم) يزيده ديكتاتورية، فإن الأمر مختلف فى إيران، حيث ستجدى أدوات الضغط مع الولى الفقيه بما له من صلاحيات ووضع يسمح له بتغيير مواقفه بمعدل ٣٦٠ درجة وتبريرها. فالمعركة الحالية لن تحول دون وجود التيار الإصلاحى على الساحة السياسية بفاعلية، بل على العكس فإن النظام ممثلا فى الولى الفقيه سيبقى على رفسنجانى وتياره لربما يحتاج إليه يوما ما، ولا غنى للنظام عن وجود اتجاه رفسنجانى لأن النظام يريد فى النهاية أن يضفى طابعا ديمقراطيا على العملية السياسية، ومن هنا نتوقع أن تتسم قرارات الولى الفقيه والنظام الإيرانى بشكل عام بالمرونة على مدى السنوات الأربع المقبلة، لأن الضغوط التى تمارس عبر الرأى العام ستجعل الولى لا يغالى فى السلطة، خاصة فى ظل محددات أخرى إقليمية ودولية سيضعها النظام نصب عينيه فى حالة اتخاذ أى قرار، وكلما ازدادت الضغوط وخاصة الداخلية على الولى الفقيه

ازدادت مواقفه مرونة، بدليل سماح خامنئى لرفسنجانى بإلقاء خطبة الجمعة التى أعلن فيها صراحة موقفه من مبدأ ولاية الفقيه، وقد طالب خامنئى فى خطبته بمناسبة ذكرى البعثة النبوية (الإسراء والمعراج ٢٠/ ٧/ ٢٠٠٩م) بالاقتداء بالرسول واستلهام هذه الذكرى بالتعقل والتدبر والتربية الأخلاقية والانضباط القانونى، مؤكدا أن ماحققته إيران من إنجازات إنما هو نتيجة التزامها الدينى، وهو ما يسعى الاستكبار للنيل منه، مما يجعل من الضرورى ألا نغفل عن كيد الأعداء الذين يساعدون على الاضطرابات بدعوى حقوق المواطنين، وأن على النخبة أن تحاسب فى كلامها وتصريحاتها ومواقفها حتى لا تكون مخالفة للواجب لأنها فى امتحان قد يؤدى إلى سقوطها. ومن المتوقع فى الوقت ذاته أن يستفيد الإصلاحيون من المعركة الفقهية الدائرة حاليا، فى إعادة صياغة مفاهيمهم وتوجهاتهم على أساس دينى، لكى يكون لهم أرضية شعبية تدعم توجهاتهم الليبرالية، بحيث لا يخسرون معركتهم المقبلة.

الدور الجديد للحوزة الإيرانية فى عهد خامنئى:

أخطر توجه للحوزة العلمية فى عهد خامنئى هو تحدثها بلسان مخاطبيها وطريقتهم، لأنه يمثل نموذجا جيدا للغزو الثقافى الشيعى الإيرانى، يحتاج مواجهته إلى الكثير من الفكر والجهد والعمل المستمر، فضلا عن أن هذا الحشد الضخم من جانب الحوزة يقتضى تجنيد عدد وافر من العلماء والمثقفين وأصحاب الرأى والخبرة من العالم العرب، والاستفادة من الأدوات الثقافية والفنية والإعلامية بوعى وعمق.

ومنذ استطاع آية الله سيد على خامنئى أن يصبح زعيما للنظام الحاكم فى إيران، وهو يدرك أن السلطة الحقيقية فى يد علماء الحوزة، لذلك كان يسعى لإحداث انقلاب فى الحوزات العلمية الدينية فى إيران، وخاصة الحوزة الرئيسية فى قم، وكان مثابرا ودءوبا فى حركته فى هذا الاتجاه، فقد كانت خطته أن يبدأ

بتمكين نفسه فى مقعد الزعامة، الذى كان بعض المراجع الدينيين والسياسيين يعتقدون أنه لا يملأه، ومن ثم كانوا يرون أن يتقاسم معه آية الله هاشمى رفسنجانى هذه الزعامة السياسية، وأن يترك الزعامة الدينية لعلماء الدين المراجع فى حوزة قم كان خامنئى يدرك ذلك جيدا، ولذلك كان عليه أن يرخى الحبل لشريكه فى الحكم كى يشنق نفسه، فشجعه على الاتجاه الإصلاحى لدعم طموحاته السياسية، وأخذ يجمع له الهنات والتجاوزات، ويغرى به أعداءه ومنافسيه، حتى قلت شعبيته إلى درجة تقهقره فى الانتخابات التشريعية وسقوطه فى انتخابات الرئاسة، وهو الذى كان من كبار محترفى الانتخابات. وتوازيا مع دعم زعامته السياسية وانفراده بالسلطة، اتخذ عددا من الخطوات والإجراءات فى اتجاه الحصول على الزعامة الدينية، فمع انحسار حركة الإصلاحيين اتجه الزعيم خامنئى إلى محاولة ضبط الإصلاح الثقافى من خلال إعادة بناء الأصولية بأساليب ابتكارية يتمثل فيها روح الإصلاح، وإحياء قيم الثورة وفكر المستضعفين، فنجح فى تحقيق خطوات عملية، أثمرت عن إحداث تحول فى فكر الحوزة العلمية الدينية، وإيجاد حركة أصولية بين الشباب وفى الجامعات، وتربية كوادر تنفيذية مشبعة بالفكر الأصولى الجديد، استطاعت أن تنفذ إلى المواقع الحساسة فى الدولة. وأكد أن إصلاحه الثقافى يتميز بميزتين أساسيتين هما: الحركة الشعبية والالتزام الإسلامى، وأن استمراره وقوته رهن بهما. وقد حدد خامنئى للمحافظين الأخطار التى تهدد العمل الثقافى والقيم الإسلامية، مؤكدا أنها تتجمع فى أمرين هما التحجر والانحراف، والمتسللين الذين يعارضون أى تحول متخفين تحت شعارات القيم الإسلامية، لينحرفوا بمسيرة الثورة، وحذف اسم الإسلام، وأن الالتفاف حول آل بيت الرسول يحقق وحدة المسلمين، وأن دمج السياسة فى العبادة يحقق رؤية أشمل للكون وفكرا أرحب للعبادة، وتنفيذا عمليا لخلافة الله فى الأرض، والتعامل مع المستجدات بدفع عقائدى. ومع كون الشيعة جميعهم يتطلعون إلى عودة الإمام الغائب محمد المهدى المنتظر، لذلك فإن إقامة الحكومة العالمية للإسلام أمر يدخل فى العقيدة، وأن أن يكون دور النظام الشيعى، هو التمهيد لإقامة هذه الحكومة العالمية.

بدأ المشروع الإصلاحى للثورة الثقافية يؤتى ثماره، فى ضوء الحوار حول مبدأى «الجمهورية» و«الإسلامية» مما جعله يكتسب مفاهيم تختلف عن مفاهيم الإصلاح السابقة وأهدافها وطرقها. وتبنى سياسة إعادة التقييم والبناء الثقافى.

لاشك أن نضج الممارسة الثقافية للشعب الإيرانى تضمن فرز الرؤى الثقافية الإصلاحية، وتميز الليبرالية الثقافية التى تكتسى ثوبا إسلاميا فى ضوء توجيهات علماء الدين المجددين، وهو تحرك فى اتجاه الفاعلية سواء للأصوليين أو الإصلاحيين، بشرط أن يصل مستوى التنظيمات الثقافية إلى الدرجة التى تجعلها أساس الممارسة فى عمق المجتمع الإيرانى.

وقد حاول آية الله سيد على خامنئى أن يتحرر قليلا من تأثير الزعيم الراحل آية الله الخمينى، ويحرر الحوزة أيضا من تأثير أفكاره، مستعينا بفكر المرحوم آية الله مرتضى مطهرى، فأكد أن دراسة أفكار وآراء الشهيد آية الله مرتضى مطهرى وتأثيرها فى تشكيل المبانى الفكرية للثورة الإسلامية وتكريم شخصيته المنقطعة النظير، هى موضع احتياج المجتمعات الإسلامية، وأداء جزء من الواجب المستحق لمفكرى الثورة الإسلامية النجباء، وأن المرحوم مطهرى بقوة فكره الصائب قد ورد مابين عامى ٦٢و١٩٧٢م ميادين فى مجال القضايا الإسلامية لم يخضها أحد حتى الآن، قد تعمق الفكر الغربى والشرقى، وتفاعل مع تحدياته العلمية العميقة والواسعة والتى لا نهاية لها، وحقق نجاحات هائلة فى ساحة المواجهة مع الماركسية والليبرالية والفكر الغربى، بقدرته العلمية وإيمانه الراسخ واعتماده على الذات، وأوجد بقدرته على الاجتهاد وإنصافه وأدبه العلمى، أسلوبا متقنا بعيدا عن التحجر والتلفيق، لتعريف الإسلام ومواجهة الانحراف واعوجاج الأفكار، وأسس قاعدة فكرية يحتاجها المجتمع الإسلامى الثورى لعبت دورا مؤثرا فى مسيرة الفكر الإسلامى وتشكل النظام الإسلامى. وأكد خامنئى أنه بعد مرور خمسة وعشرين عاما على استشهاد هذا الرجل لا نملك بديلا لمجموعة كتبه، وإيران المستقبل فى احتياج مبرم لأمثال مطهرى.(٦)

استهدف الزعيم الإيرانى سيد على خامنئى إعادة تنظيم الحوزة العلمية بالشكل الذى يربطها بولاية الفقيه بإحكام، واستخدم فى ذلك عنصرى القوة

والمال، ونجح خامنئى فى أن يعود بولاية الفقيه إلى نفس المستوى الذى كانت عليه فى عهد الزعيم السابق الإمام الخمينى، رغم أن الوضع فى إيران قد أصبح أكثر تعقيدا، كما أن الوضع فى المنطقة والعالم قد أصبح أكثر ضغطا على إيران، حقيقة أن الخمينى قاد ثورة غيرت وجه النظام فى إيران، فصارت ولاية الفقيه على يديه بالقوة التى لا تقاوم، فكان الحاكم المطلق، إلا أن خامنئى الذى تولى مكانه من أضعف نقطة حيث كان مجتهدا، ولم يكن مرجعا، قد استطاع بعد أن أصبح مرجعا أن يمسك بخيوط الولاية بشكل يجعله الآن الحاكم المطلق فى إيران، ورغم أن مسيرة خامنئى كانت طويلة وصعبة، إلا أنه استطاع أن يقوم بالعديد من الخطوات الناعمة والقوية فى نفس الوقت التى تجعله يصل إلى النتيجة التى أرادها.

استطاع خامنئى خلال زيارته الأخيرة للحوزة الدينية فى قم أن يؤكد مع الاهتمام الإعلامى بهذه الزيارة أنه الزعيم الوحيد والقوى لإيران. كما أغدق على الحوزة والمدينة والمحافظة، سواء من أموال مرجعيته أو من ميزانية الدولة، ما لم يقدمه أحد قبله لها. وقد أبدى خامنئى تواضعا تمثيليا واضحا لكبار علماء الدين فى الحوزة وبادر إلى زيارتهم، ولم يستقبلهم فى مكتبه بقم، مما يعيد لهم الهيبة، ويؤكد لهم أن ولاية الفقيه الممثلة فى شخصه لن تنال من مكانتهم. وقد أقر علماء الحوزة العلمية بزعامة خامنئى الدينية إلى جانب الزعامة السياسية، وأشادوا بدوره فى دعم الحوزة والمذهب الشيعى. فى حين تجاهل خامنئى فى هذه الزيارة زيارة آية الله يوسف صانعى أحد كبار علماء الحوزة وزعيم المعارضة الدينية، دون أستنكار من العلماء الآخرين، بما يضمن تقوقعه ووقف نشاط المعارضة فى الحوزة العلمية.

وفضلا عن هدف إعلان خامنئى نفسه زعيما دينيا أكد على دور جديد للحوزة العلمية الدينية فى عهده، مستعينا بتثبيت جمعية مدرسى الحوزة العلمية فى قم كأحد أركان الحوزة والنظام، حيث التقى الزعيم خامنئى بهيئة رئاسة وأعضاء الجمعية، مشيرا إلى أن هذه الجمعية قد قامت بدورها فى خدمة الثورة والنظام،

ومن ثم فهى يجب أن تكون خطا مميزا للحوزة العلمية وللساحة العامة فى البلاد، بمحافظتها على هويتها الراسخة، ونصحها بدعم علاقتها بالمراجع العظام من علماء الدين، لأنها مهد العلماء، كما أن عددا من المراجع كانوا أعضاء فيها. كما نصحها بدعم صلاتها بالجماهير، وابتكار الطرق والوسائل التى تحافظ على هذه الصلة مستمرة وقوية، وإنشاء غرفة للفكر وتجديد الفكر، والعمل على جذب النخبة من الطلاب والفضلاء إليها.

تتولى جمعية مدرسى الحوزه العلميه بقم عمليا إدارة الحوزة العلمية فى قم، وقد أصبحت بعد نجاح الثورة أحد أكثر الجمعيات نفوذا فى إيران، وكان أهم دور لعبته جمعية مدرسى الحوزة بعد انتصار الثورة هو تحديد أسماء سبعة مراجع بعد وفاة آية الله أراكى ليتم اختيار الزعيم من بينهم، وهم: آية الله محمد فاضل لنيرانى، آية الله محمد تقى بهجت، آية الله حسين وحيد خراسانى، آية الله ميرزا جواد تبريزى، آية الله سيد موسى شبيرى زنجانى، آية الله ناصر ميارم شيرازى و آية الله سيد على خامنئى، أى أنهم أول جمعية وضعت اسم آية الله خامنئى كمرشح للزعامة وكمرجع تقليد.

أكد خامنئى على زيادة تفعيل دور الحوزة فى الثورة الثقافية، فى كلمته لمدرسى الحوزة مشيرا إلى أنه بصدد تشكيل لجنة من علماء الدين كمستشارين للإذاعة والتليفزيون والأجهزة الثقافية من أجل توجيه هذه الأجهزة للخطاب الدينى والثقافى الصحيح. فضلا عن هيئة الإفتاء التابعة للولى الفقيه.

أكد خامنئى فى لقائه مع علماء الحوزة العلمية وطلابها على عدة نقاط، هى: تأثير قم فى التحولات والسياسات الدولية، ضرورة التحرك والتطور فى الحوزة، اليقظة فى مواجهة مفهومين خاطئين، هما: الملالية الحكومية وغير الحكومية، الروحانية أو التعليم الدينى ليس وحده مصدر الصلاحيات، الحوزة العلمية دعم للنظام الدينى، التأكيد على ملء فراغ وضع النظرية الدينية، علماء الدين الشيعة مازالوا مستقلين، أسلوب معيشة طلاب الحوزة هو رمز علاقتهم الطيبة بالناس، ضرورة تطوير الحوزات العلمية، ضرورة التعامل مع الاحتياجات اليومية للمجتمع،

ضرورة تكريم المراجع والعلماء والتأكيد على تهذيب النفس، الحذر من الخلط بين الثورية والتطرف، ضرورة وجود تطوير فى إدارة الحوزات العلمية.

وقد أدار الزعيم فى حوار مفتوح طوال أربع ساعات مع النخبة المثقفة وأساتذة الحوزة حول العلوم المحورية وهوية الحوزة، باعتبار أن المعارضات العلمية سنة حميدة دأبت عليها الحوزة العلمية، ويجب أن تعمم فى جميع الفروع، وأن حرية الفكر سنة حميدة رائجة أيضا فى تاريخ الحوزة يجب أن تعمق، فالتحجر لا معنى له فى ساحة العلم، كما أن الثقة بالنفس والاعتماد على الذات من صفات الهوية العلمية للحوزة، مع التقوى والزهد والخشوع للقيم العليا، مؤكدا على ضرورة الارتباط بالساحة العلمية والوطنية للمجتمع ارتباطا علميا منضبطا بالاستفادة من وسائل الاتصال الحديثة، وعدم عمق المخالفين، فالبحث العلمى والفقه هو العمود الفقرى للحوزة، وضرورة استخدام طرق جديدة للتعليم مع ترتيب الأولويات فى العلوم الدينية والإنسانية، وهذا الهدف يتطلب تربية كوادر متخصصة فى التعليم والتربية والأخلاق، وهى مهمة علماء الحوزة. كما طالب خامنئى بالعمل على عدم إضعاف المجلس الأعلى وإدارة الحوزة والمؤسسات الأصيلة مثل جمعية المدرسين لأن هذا يخدم أهداف الأعداء.

قدم تسعة من أعضاء الجمعية مطالب الجمعية ومقترحات أعضائها إلى الزعيم، وتتضمن النقاط التالية: ضرورة مراعاة القيم الإسلامية فى المجتمع وخاصة فى الشئون الثقافية، والاهتمام بثقافة الثورة الإسلامية وكلام الإمام فى تعبير المسئولين عن آرائهم، ضرورة تدوين المبانى العلمية لولاية الفقيه وخاصة بحوث الإمام الخمينى لتدريسها فى الحوزات، ضرورة مواجهة الفرق الصوفية المنحرفة والمدعية والرد على الشبهات ردا علميا مدعما بالأسانيد، الاهتمام بهيئة الإذاعة والتليفزيون ودورها فى صنع الثقافة العامة والتوجيه الفكرى للشباب والعائلات، تدوين البحوث العلمية القائمة على الكتاب والسنة فى الرد على العلوم الإنسانية، دعم تعليم وتربية الطاقات الموهوبة فى الحوزات العلمية، ضرورة وضع رؤية مستقبلية لتطوير الحوزات العلمية، دعم التواجد الجاد للحوزات فى المحافل الدولية، إحياء نظام التدريس الجماعى فى الحوزات.

وقد حضر هذا اللقاء ١٢ أستاذا من الحوزة ركزت مداخلاتهم على هذه المحاور: ضرورة تدوين خطة شاملة للبحوث، الاهتمام بالعلوم العقلية والإدارية، إنشاء معهد عالى للحكمة الإسلامية، وإضافة فلسفة العلوم الإنسانية، دعم القيم المعنوية والأخلاقية فى المستويات المختلفة للحوزة، تمركز الدراسات المحورية فى الدراسات العليا للحوزة، إعادة تعريف المكانة التخصصية والعلمية للقرآن والتفسير فى الحوزات، تعديل النظرة لتقنية المعلومات فى الحوزة مع الاهتمام الكامل بتوليد العلم، إصلاح نظام التعليم فى الحوزة مع الاعتماد على الخبرات الحوزوية، الاهتمام بالمحورية العالمية بدلا من السطحية، دعم وزيادة الحلقات العلمية فى المحافظات حول محور القمم العلمية للحوزات، تعميق ساحة النقد والحوار فى حلقات الحوزة، الاهتمام الكامل بوسائل الاتصال الحديثة والشبكات الفضائية باعتبارها صانعة للثقافة، الاهتمام بالفن باعتباره اللسان الجميل والفصيح لترويج الحقائق الدينية، تدوين رؤية مستقبلية للحوزة العلمية، السعى لفتح باب التجاوب الإسلامى للقضايا المستحدثة محليا ودوليا مثل حقوق الإنسان والبيئة والتوجهات العامة، الاهتمام بضرورات الزمان والمكان والساحات المستحدثة فى الاستنباطات الفقهية، إتاحة الفرصة لشباب الأساتذة المميزين فى ساحة الإدارة، تطوير العلوم الإنسانية من خلال المبانى الإسلامية والثقافة الأصيلة، تنظيم الدعوة فى الحوزات بإنشاء غرفة عليا للفكر وتدوين لائحة للدعوة، ضرورة دعم ارتباط متخصصى الحوزة بالنخبة المثقفة فى البلاد الإسلامية، الاهتمام بمستقبل البحث للتأثير الأكبر فى التعامل مع المدارس الفكرية العالمية، تخطيط الدعوة على أساس إنتاج وتوزيع الرسالة من خلال معرفة عميقة باحتياجات المخاطب، الارتقاء الكيفى بدور الأستاذ فى مسيرة التطور فى الحوزة، توخى الرؤية الشاملة فى أبعاد الفكر والسلوك والمنهج.

يقول محمد رضا زائرى أحد علماء الحوزة إن عهد خامنئى فى مسيرة الحوزة له حساسية خاصة لأنه يواجه العديد من الجبهات السياسية والاقتصادية والعلمية والثقافية والأكثر حدة وعمقا فى إعلامها، خاصة وأن الفكر الحوزوى قد كشف أصالته وقوته وأصبح مؤثرا خارج إيران فى العراق ولبنان وفلسطين

وأفغانستان وجمهوريات آسيا الوسطى، وإن أهم نقاط المواجهة بين الفكر الحوزوى والفكر الغربى والعلمانى هى البنية التحتية النظرية والمبانى الاعتقادية، وتعريضها لخطر الانحراف والسقوط فى المستقبل. وإن الهدف الأساسى لأى حركة للحوزة هو الاهتمام بهذه الحقائق والتعامل معها، من خلال منهج علمى لبناء وعرض الموضوع، والتواءم مع مقتضيات الزمان والمكان وطبيعة المخاطب وأسانيده، بلغة جديدة وصبها فى قالب مناسب، وحركة ناعمة فى الفكر والعلم والوعى، مع استخدام أدوات التقدم التقنى، واستثمار المنجزات السياسية والقيادة الحكيمة للولى الفقيه.

لقد أجمع علماء الدين على أن الحوزة العلية لكى تقوم بدورها التاريخى وتؤدى رسالتها مضطرة إلى أن تنظر بأفق أوسع إلى جغرافية المخاطبين بتوجيه ولاية الفقيه، وأن تتحدث بلغة المخاطبين وليس بلغة حوزة قم. وهذا فى رأيى هو أخطر توجه للحوزة العلمية فى عهد خامنئى، فتحدثها بلسان مخاطبيها وطريقتهم، يمثل نموذجا جيدا للغزو الثقافى الشيعى الإيرانى، يحتاج مواجهته إلى الكثير من الفكر والجهد والعمل المستمر، فضلا عن أن هذا الحشد الضخم من جانب الحوزة يقتضى تجنيد عدد وافر من العلماء والمثقفين وأصحاب الرأى والخبرة من العالم العربى، والاستفادة من الأدوات الثقافية والفنية والإعلامية بوعى وعمق.

الأمر الخطير أيضا أن الحوزة الدينية فى عهد خامنئى بتعاملها مع السياسة اقتبست مبدأ المبادأة وتركت مبدأ رد الفعل، فى حركتها داخل إيران وخارجها، ولا يخفى على أحد كيفية استجابة الفضائيات فى عرض بعض المسلسلات التليفزيزنية الإيرانية رغم معارضة علماء الدين مثل مسلسل يوسف الصديق، أو فى القيام بدبلجة بعض المسلسلات والأفلام التركية والغربية باللغة الفارسية، وهو ما ينبغى الاهتمام بدراسته ومواجهته. فى رأيى أنه ليس هناك قلق فى التبليغ والدعوة للدخول فى المذهب الشيعى، فليست نية إيران متجهة إلى ذلك بسبب المحافظة على نقاء أتباع الإمام، وإنما القلق يتركز فى استغلال النظام الحاكم فى إيران، القيم الدينية عن طريق الحوزة العلمية لتنفيذ الأهداف القومية

الإيرانية. وأن ننشغل فى بحث خطر نشر التشيع فى العالم السنى، وشتان مابين هذا وذاك فى كيفية المواجهة، والأول أشد خطرا من الثانى.

إيران بين السنة والشيعة:

إذا كان الأداء الإنسانى هو التفاعل بين السلوك والإنجاز فإن تنمية هذا الأداء بما يخدم أهداف خلافة الإنسان لله على الأرض لا يتحقق إلا إذا كان هذا السلوك نابعا عن إيمان صادق وفهم واع للحقوق والواجبات التى على أساسها يعطى الإنسان ولاءه فيأتى إنجازه محققا للمعايير الإسلامية وليس فقط إنجازا كميا. وهنا تظهر أهمية القيم الدينية كقاعدة تحكم أداء الفرد وتعمل على تحسينه وتطويره ليس فقط فى داخل منظمات العمل ولكن أيضا خارجها.

لاشك أن المذهب الشيعى كان قد بدأ كحزب سياسى معارض لحكومة أهل السنة والجماعة التى كونت الخلافة الأموية، وقد اجتهد الشيعة فى وضع منظور خاص للحكم والسياسة، وتوصلوا إلى مفهوم الإمامة الذى جعلوه فى مقابل الخلافة، وانتهى الأمر بأرجحية سلسلة الولاية الإثنى عشرية، كحكومة فى المنفى للشيعة، ثم كان التفكير فى إقامة حكومة إسلامية شيعية فى زمن الغيبة، فقام عدد من الدويلات فى العراق وإيران وآسيا الوسطى استقلت عن الخلافة العباسية، كتجربة لدولة منفصلة عن الخلافة، ثم قامت الخلافة الفاطمية فى مصر وشمال أفريقيا كأول دولة شيعية ذات سيادة، تطبق المذهب الشيعى بكل أبعاده العقائدية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية، ونشطت هذه الدولة فى إنشاء جامعة شيعية من خلال الجامع الأزهر، وقامت فيه بتربية الدعاة الشيعة، وإرسالهم إلى الأقاليم الإسلامية، حتى التابعة للخلافة العباسية.

يعمل الشيعة على تثبيت ثقافة المقاومة فى المنطقة ضد التدخل الأجنبى فى شئونها، ويعتبرون الكيان الصهيونى جسما غريبا داخلها، كما يسعون لدعم المقاومة باعتبارها العمود الفقرى لتفعيل حركة شعوب المنطقة، وهم ينفون عنها فكر الإرهاب، كما يساعدون على التحرك فى الإطار العسكرى الذى يبعد عنها هذه الصفة. ويؤكدون أن معارضة المصالحة مع إسرائيل سببها أنها دولة إرهابية، وأن النظام الصهيونى هو أكبر مظهر للإرهاب الدولى والعنصرية العالمية، وأنهم يريدون السلام فى فلسطين، السلام الذى يتمتع فيه المسيحى والمسلم واليهودى العربى وغير العربى وكل من يعيش على أرض فلسطين بحياة مستقرة وهادئة، وهم يعتبرون المقاومة حق مشروع للدول الحرة المعتدى عليها، وإنها فى إطار قيمها الثورية والإسلامية سوف تدافع عن حقوق هذه الشعوب، وأن هذا ليس واجبهم وحدهم، وإنما واجب الدول الإسلامية كلها، ومن هنا يعتقدون أن مساعدة حزب الله فى لبنان واجب مذهبى وثورى، وأنهم سوف يستمرون فى دعمه طالما ظلت أراضيه محتلة أو مهددة، وأن دعمه يتجاوز المصلحة إلى التعاطف العقائدى والوجدانى، وإيران مع نفيها ما تردده إسرائيل حول الوجود الإيرانى العسكرى فى لبنان أو تزويد حزب الله بالصواريخ المتطورة، لا توضح تفاصيل أو نوع الدعم الذى تقدمه لحزب الله، فى الوقت الذى يقول فيه حسين شريعتمدارى رئيس تحرير صحيفة كيهان المحافظة فى تغطية واضحة: (ليت ادعاءات إسرائيل حول دعم إيران لحزب الله فى لبنان تكون حقيقة).

إن إيران لا توافق على نزع سلاح حزب الله أو إبعاده عن الجنوب اللبنانى، ولو خلف نهر الليطانى، وترى أن إسرائيل لن تستطيع مهما حاولت أن تحقق ذلك، لأن حزب الله هو الذراع القوى للمقاومة اللبنانية، وأن الشعب اللبنانى يدرك ذلك، ولن يسمح بعزل حزب الله أو إضعافه.

من الواضح أن إيران تتخذ موقفا يبدو فيه التوازن المطلوب بين نصرة المقاومة، والقدرة على تقديم الحلول، وهو الموقف الذى يرتضيه الشارع السياسى العربى، كما يتناغم مع موقف الجامعة العربية، لأن هذه الأزمة سوف تستوجب بدء مرحلة جديدة من المفاوضات، ستعطى حزب الله مكانة خاصة فى الساحة

السياسية اللبنانية، فقد برهن بقبوله نشر الجيش اللبنانى فى الجنوب على أنه لا يمكن التنبؤ بحركته، كما استطاع أن يثبت مدى مصداقيته فى حركته النضالية، وأن الولايات المتحدة ومعها إسرائيل يخطئان إذا حاولا إبعاده، لأنه خصم شريف.

إن طبيعة الشيعة سمحت لهم باكتساب القدرة على حسن التعامل مع حركات المقاومة، وإمكانية التواصل الخلاق معها، كما يسمح لهم التعامل بمصداقية معها، وتوفير آليات التعاون، وتبادل المصالح، وحزب الله اللبنانى خير مثال على ذلك.

ولا شك أن هذه السياسة تفتح الباب للتوسط بين المقاومة العنيفة والاستسلام، وتعلن عن توجه إسلامى جديد يتمثل فى إسلام العقل والمنطق، الذى يدرك التنوع فى إطار التضامن، والكثرة فى إطار الوحدة، والثبات فى إطار التعايش. ومن الضرورى أن يجرى طرح احتمالات عقلانية لطبيعة الدور الشيعى فى المنطقة على أساس الواقع الجارى، وإن أحد أهم عوائق تقبل هذا الدور هو فقدان الثقة والتشكك فى حقيقة النوايا الشيعية، ومدى علاقتهم بالمنظمات والجماعات المعادية للحكومات العربية! وإن كثيرا من الحكومات العربية تتأثر برأى إسرائيل فى أن إيران هى التى تحرض حركة حماس وحزب الله اللبنانى من أجل إشعال الحرب فى المنطقة، تحقيقا لأهدافها. إن علينا هنا أن ندرس حقيقة التوجه الإيرانى وعلاقته بالأحداث الراهنة، وكيف يمكن التعامل معها، إذ لا مفر من هذا التعامل.

إن الحوار بين السنة والشيعة يمهد الطريق إلى الحوار بين الإسلام والآخر، وهو أول الطريق لمواجهة العولمة، وإن القيم الدينية هى الأرض المشتركة التى تربط العلاقات الإنسانية بروابط الحب والتعاطف والسلام والتى إذا تشربتها النفوس انعكس ذلك على تخفيف حدة التوتر بين الأفراد والدول. من هنا كان لابد من أن تصحح المفاهيم أولا بين المسلمين وعلمائهم لينظروا إلى واقعهم نظرة موضوعية قوامها ما يجب أن يكون وليس ما كان يجب. عليهم أن يتخلصوا من " شماعة " المؤامرة التى طالما علقوا عليها تقصيرهم وهوانهم وتفككهم وتخلفهم عن ركب التطور الحضارى، فإلقاء اللوم على الآخرين لن يدفع أمتهم إلى التقدم بل سيبقيها فى مكانها وراء هذه القوى العظمى لا تملك مواجهتها!.

فى إطار تفعيل قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بإعلان عام ٢٠٠١م عاما لحوار الحضارات، بادرت السعودية بعقد المؤتمر العالمى لحوار الحضارات، فى أواخر عام ٢٠٠١م، تحت عنوان الإسلام وحوار الحضارات، واشترك فيه أكثر من مائة مفكر وأكاديمى من مختلف أنحاء العالم، خاصة من إيران والدول العربية. وقد تميز هذا المؤتمر بأنه سعى لبلورة منظور إسلامى يجمع بين الشيعة والسنة لقضايا المنطقة والعالم، وفى استجابة إيرانية كان المؤتمر الذى عقده الزعيم الإيرانى آية الله سيد على خامنئى بين علماء الشيعة وعلماء السنة فى إيران، وقال فيه: ينبغى أن نقيم أسس اتحاد عملى حقيقى وواقعى وقلبى بين أهل السنة والشيعة، فلقد اعتمد الأوائل فى صراعهم مع الاستعمار والاستكبار على قضية وحدة الأمة الإسلامية بشكل كبير، فقد رأيتم السيد جمال الدين الأسدآبادى المعروف بالأفغانى رضوان الله تعالى عليه، وتلميذه محمد عبده، وآخرين كثيرين من علماء أهل السنة، وكذلك من علماء الشيعة مثل المرحوم شرف الدين العاملى، وعظماء آخرين، كيف جاهدوا من أجل أن لا يدعوا فى مواجهتهم للاستعمار فرصة لكى يبدل وخدة المسلمين إلى فرقة، ويستعملها حربة فى وجه العالم الإسلامى.(٧) وكان الزعيم خامنئى قد صرح من قبل بأنه لايريد أن يدخل أهل السنة فى مذهب الشيعة، أو أن يدخل الشيعة فى مذهب أهل السنة، بل أن يقبل كل منهما معطيات الآخر، ويتعامل معها، ويدرك أنهما أبناء دين واحد.(٨)

وأكد آية الله هاشمى رفسنجانى رئيس مجمع تحديد مصلحة النظام فى إيران أن السنّة أولى برعاية الشيعة مَن غيرهم، ومن هنا أكد أن الإيرانيين مع صلواتهم على الرسول وآل البيت يصلون على أصحابه، ويؤكد قادتهم على طرح مواضع الالتقاء ونبذ مواضع الخلاف بين السنة والشيعة، مذكرا بفتوى زعيم النظام تحريم لعن الصحابة. وأكد آية الله رفسنجانى أيضا أن إيران لا تتدخل فى شئون العراق الداخلية، ولا نية لديها فى ذلك، وينبغى على جميع علماء السنة والشيعة أن يسعوا بكل جهدهم لكى يحدد العراقيون مصيرهم بأنفسهم، كما فسر التقية عند الشيعة، بقوله إن كل دولة لديها مسائل تعتبرها سرية فى وقت من الأوقات، ثم تعلن عنها عندما يحين الوقت، وهو يشبه ما تعتقده الشيعة فى

التقية. كما رفض اتهام إيران بالترويج لمذهب الشيعة فى بلاد أهل السنة، مؤكدا أن إيران لا تسعى لنفى الآخرين، وإنما تنادى بالدعوة للعمل الصالح بين المسلمين.(٩)

الشيعة الرهان الأمريكى:

عرضت مؤسسة انتربرايز الأمريكية (مبتكرة مشروع الشرق الأوسط الكبير والهجوم على أفغانستان، والهجوم على العراق) أربعة سيناريوهات أو نماذج لتحقيق مصالح الولايات المتحدة الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط، هى: نموذج إسقاط صدام، نموذج إسقاط يوغوسلافيا، نموذج تفكيك الاتحاد السوفييتى، نموذج الثورة البرتقالية فى جورجيا وأوكرانيا، وهى نماذج تشترك فى أسلوب المقاطعة والتحكم. واقترح مايكل ليدين أحد الخبراء فى المؤسسة الاستفادة من ورقة الأقليات العرقية والمذهبية بشكل أوسع مما حدث فى أفغانستان والعراق، ويبدو أن هذا الاقتراح قد لقى قبولا من مخططى السياسة الأمريكية، وبعد دراسته توصلوا إلى ضرورة الاعتماد على الأقليات المذهبية فى تحقيق المصالح الأمريكية فى المنطقة، واعتبروا الشيعة الخيار المثالى لاستخدامه فى بسط السيطرة الأمريكية على العالم الإسلامى. فالشيعة نسيج متماسك طموح عانى من الظلم والحرمان طوال قرون متمادية، ويريد التعويض، ومن خلال إتاحة الفرصة للشيعة يمكن استغلالهم فى تحقيق السيطرة الأمريكية. كما أن قلق حكام المنطقة من تنامى النفوذ الشيعى وعدم ثقتهم فى نظام الحكم الشيعى فى إيران، وعدم المصارحة والمكاشفة بينهم حول خطورة هذا الموضوع، يجعل من الشيعة وسيلة ضغط مناسبة للولايات المتحدة على هؤلاء الحكام، وفرض حماية بمقابل عليهم، دون حاجة إلى القيام بغزو عسكرى. وقد تبين للولايات المتحدة فشل الاعتماد على القوميات العرقية مثل القومية العربية التى حاولت بريطانيا استغلالها لتحقيق سيطرتها على المنطقة، بل إن الدول العربية خاصة النخبة

الثقافية فيها قد انتقدت فكرة القومية العربية واعتبرتها سبب الكوارث التى حلت بالعالم العربى.(١٠)

لاشك أن هناك عوامل مرجحة أدت بالولايات المتحدة إلى اتخاذ خيارها الحالى فى فرض سيطرتها على المنطقة والعالم الإسلامى، أولها طريقة نشأتهم كحزب سياسى، فقد قطع الشيعة خلال تاريخهم الطويل شوطا بعيدا فى العمل السياسى، وكان العمل الشيعى فى مجمله كان سياسيا أكثر منه دينيا، ولم يكن غريبا خلط نظرية ولاية الفقيه بين العبادة والسياسة، إلى الدرجة التى صار معها للفرائض الإسلامية وجهان أحدهما عبادى والآخر سياسى. ورغم ما أشيع عنهم من اتجاه للعنف، واتخاذهم من الجهاد والمقاومة فريضة خامسة، فقد كان لهذا تبريره فى أن الشيعة كانوا حزب الأقلية المعارضة وسط أغلبية سنية تملك وسائل القوة والحكم والسيادة. وقد مكنت الشيعة خبرتهم السياسية من دعم مؤسساتهم العاملة وتفعيلها، ومن ثم فقد اكتسبوا كثيرا من عناصر القوة فى مواجهة غيرهم من أعدائهم أو منافسيهم. بل صارت عناصر القوة الشيعية عناصر تدخل فى باب الفرض والواجب، وليس من باب التطوع أو النافلة.

كما أن فكرة المؤسسة الدينية قد ارتبطت بالمذهب الشيعى وحده، خاصة مع إنشاء الحوزات العلمية الدينية التى بنيت على أساس تجميع المدارس الفقهية التى يمثلها مراجع الشيعة، وقد سمح نظام الحوزة بوجود مراجع دينيين يمثلون قيادة الحركة الدينية الشيعية، فيخرج دورهم من مجرد التوجيه الدينى والاجتماعى إلى المجال السياسى والاقتصادى. ومن هنا أيضا كانت فكرة ولاية الفقيه، وصارت نظرية مقبولة من معظم إن لم يكن كل الفقهاء، رغم أنها من قضايا الفقه الخلافية، وهو أمر قبل به علماء جبل عامل فى لبنان فأسسوا حزب الله، كما يقبل به معظم علماء النجف الذين أسسوا المجلس الأعلى للثورة الإسلامية العراقية. وقد ظهرت قيادة آية الله العظمى محسن الطباطبائى الحكيم، للشيعة فى العراق ونفوذه بين القبائل والعشائر وتأثيره على الأوساط الاجتماعية والثقافية العراقية، كما قام ابنه محمد باقر الحكيم بتشكيل جيش

بدر لمحاربة النظام البعثى العراقى، والذى استقر فى العراق بعد سقوط صدام لحماية مراجع الشيعة.

لاشك أن انتشار التشيع فى إيران والعراق جعل العلاقات الإيرانية العراقية شديدة التعقيد، واكتسبت العراق أهمية دينية لدى الإيرانيين بحيث صارت هذه البقاع العتبات المقدسة لدى الإيرانيين، مما جعل لإيران إستراتيجية خاصة تجاه العراق منذ قيام ثورتها الإسلامية، حيث تقر إيران لنفسها حق التدخل فى شئون العراق من خلال تلك الإستراتيجية المعقدة التى تتخذها إزاء هذه البلاد، ولكنها من ناحية أخرى لا تقر أبدا بل تناهض أى تدخل أجنبى فيها، وتعتبره من وجهة النظر الأمنية مساسا بأمنها القومى، ومن وجهة النظر الدينية مساسا بمقدساتها مهما كانت العلاقة بينها وبين الحكومة العراقية.

وفى ظل الظروف التى شهدتها المنطقة بعد إسقاط نظام صدام حسين واحتلال العراق بدأت إيران تفكر فى كيفية الاستفادة من الأوضاع الجديدة. يقول محمود صدرى المحلل السياسى: إن النظام الذى يحكم العراق فى ظل الوجود الأمريكى فيها، لن يكون لديه القدرة على تحدى إيران عسكريا، أو إثارة العرب ضدها، بغض النظر عن درجة عدائه المتصورة لإيران، ولن يخرج العداء عن التنافس التقليدى الموجود بين بغداد وطهران.(١١)

وتسعى إيران لإيجاد الفرص فى العراق، يقول الكاتب محمد رضا فرزانجان، تحت عنوان: الفرص الجديدة بعد تغيير حكومة العراق: لأسباب أمنية وسياسية واقتصادية يجب على إيران بوعى تام وبدون إهدار للوقت، أن تسارع إلى تحسين علاقاتها الاقتصادية مع الحكومة العراقية، وأن تشجع القطاعين الحكومى والخاص على المشاركة فى عمليات إعادة إعمار العراق، فمع إدارة العراق عن طريق قوات التحالف، أو عن طريق حكومة مؤقتة تعينها قوات التحالف، الاحتمال قائم للتعاون بين الطرفين فى حالة مراعاة كل منهما لقواعد اللعبة، أو فى صورة أسواق عند منافذ الحدود المشتركة، تجارة الترانزيت، بيع وإيجاد السوق للسلع التى تحتاج إليها العراق، والتى يمكن أن تتم عن طريق المنظمات الدولية، ومن ممرات الترانزيت فى العراق، إعادة بناء العلاقات السياسية مع العراق، والمشاركة

الفعالة فى مشروعات إعادة إعمار العراق، التنمية الاقتصادية والثقافية فى المحافظة المجاورة للعراق، تشجيع القطاع الخاص العراقى على شراء البضائع من إيران بتقديم اعتمادات مالية بفائدة منخفضة، إعداد خطة للتأمين ضد أخطار حمل البضائع للعراق بواسطة الناقلات الإيرانية، تفعيل دور القطاع الخاص الإيرانى للمشاركة فى السوق العراقى بتقديم أحدث المعلومات الاقتصادية والسياسية على مواقع الإنترنت، وخاصة عقد الندوات والجلسات المنظمة فى قسم التنفيذ، وتقديم تقارير بحثية دقيقة عن الوضع الاقتصادى والسياسى للعراق، وسوف تكون هذه تغذية مناسبة لإمكانية اتخاذ قرار عقلانى ومؤثر على المصالح القومية الإيرانية، وتستطيع إيران بالتعاون مع المنظمات الدولية، والدول المانحة للعراق أن تحظى بدور فى إعادة بناء العراق، ويتعين على إيران أن تنشط لكى تطرح نفسها كواحدة من الدول المؤثرة فى مستقبل العراق، باعتبارها عضوا فى البنك الدولى، صندوق النقد الدولى، منظمة الصحة العالمية، منظمة الأغذية والزراعة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، بنك التنمية الإسلامى.[١٢] ويدور الحديث حول مد خط سكك حديدية ليربط بين بغداد وطهران سعيا وراء تحسين العلاقات بين البلدين، فقد أعلن المدير الجديد لمشروعات السكك الحديدية العراقية أنه سوف يتم بسرعة إنشاء خط سكك حديدية يربط بين طهران وبغداد، عن طريق شبكة من الخطوط الواسعة، وبذلك سوف ترتبط عاصمتا العراق وإيران، وذكر هلال القريشى فى حديث لإذاعة العراق الحرة أن وفدا من الخبراء يدرس فى طهران خطوات تحقيق هذا المشروع الكبير، وأضاف أن هذا الخط سوف يربط بين بغداد وديالى وبعقوبة وخانقين وقصر شيرين وكرمانشاه وهمدان وطهران، وقال إن هذا الخط سوف يكون اتجاها واحدا إلى أن يتم توفير الميزانية اللازمة لإنشاء الاتجاه المعاكس، والجدير بالذكر أن هذا الخط سوف يربط إيران والعراق بخط السكك الحديدية فى سوريا وتركيا، وباستكمال هذا المشروع سوف تتصل العراق بتركيا وإيران وسوريا.[١٣] لكن رغبة إيران فى الاحتفاظ بمصالحها فى العراق ودعمها تتقاطع مع الوجود الأمريكى فيها، ويؤكد

آية الله جواد آملى أن الأعداء أصبحوا يحيطون بإيران من كل جانب، وأن وجود الولايات المتحدة فى العراق يهدد أمن إيران ومصالحها فى المنطقة. (١٤)

منذ طرحت قضية العولمة فى منطقة الشرق الأوسط، وبدأت الولايات المتحدة الأمريكية فى اتخاذ خطوات عملية لإرسائها، واكبت الحركة الإيرانية النشطة التحركات الأمريكية سعيا لرسم خريطة جديدة للمنطقة فى مواجهة الخريطة الأمريكية، مستعينة بما لديها من مرتكزات عقائدية وفكرية وسياسية مع ما تيسر من الحركة الاقتصادية، إضافة إلى ركائزها الشيعية ومن استقطبته من الدول الصديقة فى المنطقة، باعتبار أن من حق إيران بما لديها من مبررات تاريخية وجغرافية وبشرية وسياسية وعقائدية أن تضع نظرية إقليمية تحقق مصالحها وطموحاتها، وتكون قابلة للتطبيق من خلال اتخاذ الأساليب المناسبة وفق المتغيرات الدولية، ولاشك أن متغيرات القوة الخليجية بعد حرب الخليج الثانية قد أتاحت الفرصة لإيران كى تمد جسور العلاقات إلى الدول الخليجية، وأن تطرح مشروعات لحل المشاكل المعلقة مع كل منها، وفيما يتعلق بأمن الخليج أيضا، وتعول إيران على الاتفاقات الأمنية التى تعقدها مع دول المنطقة فى مبادرة جديدة من نوعها، فى إطار سياسة رسم خريطة للمنطقة، وتسعى فيها إلى التركيز على تبادل المجرمين والإرهابيين، وهى مسألة هامة لدول المنطقة التى لها معارضين فى الخارج لحل قضية الأفغان العرب ومنسوبى تنظيم القاعدة الذين عادة ما يلجئون إلى إيران للحصول على الحماية أو الدعم والذين أصبحوا ورقة فى يد القيادة الإيرانية، يمكن أن تستفيد منها لتحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية والأمنية مع الدول التى ترغب فى استعادة هؤلاء الثوار، وقد قامت إيران بالفعل بإعادة أكثر من أربعمائة عضو من تنظيم القاعدة التى تدعى أنها اعتقلتهم عند الحدود وأن منهم مائة وخمسين عضوا من السعودية والكويت فضلا عن ستة عشر قياديا سعوديا أعيدوا إلى بلادهم، ومنهم مائتى باكستانى أعيدوا بالفعل إلى باكستان، بالإضافة إلى أعضاء آخرين من اليمن وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وبلجيكا. (١٥)

لا شك أنه قد أصبحت لدى إيران سيناريوهات جاهزة للأوضاع المحتملة، وخطط عمل لها، من أجل دعم الإسلام الشيعى، وتقوية قراءة الأصول الشيعية، ورسم حزام أمنى مع الدول الشيعية أو التى بها أغلبية شيعية، وإحباط الحركة الصهيونية فى المنطقة، وتقديم بديل قوى للإسلاميين السنة، ولكن مع دعوة المنظمات والحكومات الشيعية بالتدبير والحكمة فى المقاومة ومواجهة الضغوط الأجنبية، ولا شك أن هذه السياسة تفتح الباب للتوسط بين المقاومة العنيفة والاستسلام، وتعلن عن توجه إسلامى جديد يتمثل فى إسلام العقل والمنطق، الذى يدرك التنوع فى عين التضامن والكثرة فى عين الوحدة والثبات فى عين التعايش.(١٦) يقول رفسنجانى مخطط السياسات العامة فى إيران: مبادؤنا فى السياسة الخارجية ليست على مستوى واحد، فلنا أولويات وأشياء مقدمة على أخرى، سواء تجاه دول أو شعوب معينة، وسواء تجاه أحداث أو ظروف معينة.(١٧) وتعمل إيران على استغلال أنصارها فى العراق للضغط على الولايات المتحدة لتفتح لها المجال للتدخل بما يسمح بتحقيق أهداف الطرفين فى المجالات الاقتصادية والأمنية والسياسية، فضلا عن حماية مقدسات الشيعة فى النجف وكربلاء بؤرة الثورة الشيعية، مع إعلان مراجع التقليد الشيعة فى إيران عن تحذيرات متشددة للولايات المتحدة الأمريكية من إمكانية قيام حرب مقدسة لمنع اقتحامها للعتبات المقدسة الشيعية فى العراق، ودعوتها للتروى والحكمة.(١٨) مستغلة الارتباك الذى يحدث فى الحركة الأمريكية هناك، حيث يرى يحى رحيم صفوى قائد جيش حراس الثورة الإسلامية أن فشل مخططات أمريكا العسكرية فى العراق يعنى فشل استراتيجيتها العسكرية.(١٩) كما أكد هاشمى رفسنجانى أن نفقات أمريكا فى العراق مليار دولار أسبوعيا، ولا تجنى منها غير ترويج الفساد والاضطراب، وسد الطريق على التعمير وإعادة البناء وفتح المساجد، وإن شعب إيران لديه الرغبة فى المساعدة، وعلى المسئولين الاستفادة من هذه الروح الحية.(٢٠) وقد دعمت الصحف الإيرانية هذا الاتجاه الرسمى مؤكدة أن أحداث العراق تشير إلى أن فصل النزهة لأمريكا فى العراق قد انتهى، وأنه لم يبق أمام الولايات المتحدة إلا أن تسلم السلطة للعراقيين، وأن تسعى لإقامة حكومة عراقية

شعبية، وأن إيران سوف تدعم هذه الحكومة، كما أنها مستعدة للمشاركة فى إعمار العراق، ودعم استقرار المنطقة وازدهارها، وقد انتهز الإيرانيون فرصة طلب الولايات المتحدة التفاوض مع إيران حول العراق لمنع تفاقم الأمور، مدعمة بذلك الاتجاه الوسط لأنه ذلك يخدم أمن إيران، مشيرة إلى موقف أمريكا الإيجابى من العودة إلى أسلوب التفاهم الذى ساعد على استقرار الأوضاع فى أفغانستان. (٢١)

وإن نظرة سريعة إلى التقارير الإخبارية التى وردت عن التحركات الإيرانية الحالية تبين أن الدول التى تم التوجه إليها تشترك فى شىء يهم إيران أيديولوجيا، وهو وجود قاعدة جماهيرية شيعية مثل اليمن والبحرين، أو مراكز ضغط شيعية مثل حزب الله فى لبنان، أو عناصر حكومية شيعية مؤثرة مثل العلويين فى سوريا، أو توجه عاطفى تجاه آل بيت النبوة مثل مصر، فضلا عن حزب الوحدة الشيعى والجالية الشيعية الكبيرة فى أفغانستان، فإذا أضفنا إلى ذلك عودة المجلس الأعلى للثورة الإسلامية الشيعى من إيران إلى العراق فى نفس التوقيت، أمكننا أن ندرك أن السياسة الخارجية الإيرانية تعمل على إقامة حزام أمنى شيعى حول إيران فى مواجهة التهديدات، يقول رفسنجانى: إننا باعتبارنا دولة شيعية نساعد الشيعة فى كل مكان، حتى لو كانوا حزبا أو أقلية برلمانية، لقد أصبح للشيعة مركزية الآن فى إيران بعد قيام الثورة الإسلامية وإقرار نظام ولاية الفقيه فى الحكم، وإن الشيعة قوة إسلامية كبيرة، وهم أكثر الفرق الإسلامية اعتدالا، لذلك فسوف تجد لها -فى رأيى- مكانا بين المناضلين فى المستقبل. (٢٢)

وفى ضوء فكرة الحزام الشيعى يعمل قادة الشيعة فى العراق، فهم مع نفيهم لفكرة الانفراد بالسلطة أو تكوين حكومة إسلامية على غرار الجمهورية الإسلامية فى إيران، إلا أنهم يسعون للتوحيد بين طوائفهم والتنسيق مع الأقليات العرقية وخاصة التركمان والأكراد، ومن المعروف أن المجلس الأعلى للثورة الإسلامية فى العراق كان قد أعلن عن رفضه تشكيل حكومة شيعية، وقال: لا ينبغى لأننا الشيعة أغلبية المجتمع العراقى أن نتصور أن المشاركة الحقيقية

للشعب تكون فى حكومة للشيعة كسلطة مطلقة[٢٣] ورغم أن فكرة الديمقراطية على الطريقة الغربية التى يطرحها المجلس الأعلى للثورة الإسلامية العراقية قد لا ترضى طموح الإيرانيين الذين ينظرون للديمقراطية من وجهة نظر شيعية، وتثير فكرة الديمقراطية الغربية حساسيتهم السياسية، إلا أنه يقدم نظرية وقائية إزاء الفوضى التى يمكن أن تحدث فى العراق نتيجة تداعيات الأزمة وتقضى على أمنيات الشيعة العراقيين، ولقد هاجم بعض المتشددين الإيرانيين المجلس الأعلى للثورة الإسلامية العراقية واتهموه بأنه يدير عجلة البرجماتية لإحياء القومية العربية وحذروا من أخطار أسلوب تعامل المجلس مع القوى الكبرى،[٢٤] ولاشك أن المجلس الأعلى للثورة الإسلامية العراقية فى محاولاته الحفاظ على مكاسب من كفاحه خلال السنوات العديدة الماضية، لا يستطيع فى الظروف الراهنة أن ينسلخ عن دائرة المعارضين العراقيين، لأن ذلك معناه أن يواجه الولايات المتحدة، ولاشك أن فكرته عن ماهية الديمقراطية وتحديده الواقعى للأغلبية لا علاقة لها بطبيعة المعتقدات الشيعية، وإنما هى رد فعل طبيعى فى مواجهة مخاوف دول الخليج من مغبة وصول الشيعة لحكم العراق، وهذا ما يدركه الإيرانيون، ومن هنا لا سبيل لإيران سوى أن تطلق يد الشيعة العراقيين لكى يتخذوا ما يراه مناسبا للتعامل مع المستجدات من أجل الحصول على حقوقهم، لأن حرية العمل والقدرة على المناورة التى تتيحها القيادة الإيرانية لهم فى التعامل مع الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة لن تكون على حساب المصالح الإيرانية، بل سوف تعطى الفرصة لحصول أصدقاء إيران على مزيد من الحقائب فى الحكومة العراقية القادمة، وهو ما دفع السيد/ عبد العزيز حكيم إلى التصريح بأنه ينظر باهتمام لقلق الإيرانيين من تولى حكومة عراقية لا تربطها بإيران علاقات صداقة، وإن كان يعتقد أن إيران ستكون رابحة من التطورات القادمة فى العراق وليست خاسرة تماما، كما كسبت من تطورات أفغانستان وسقوط حكومة الطالبان، مشيرا إلى أن إيران كان لها دور إيجابى مع العراقيين خلال الأربع وعشرين سنة الماضية فضلا عن استقبالها مليونى لاجئ عراقى لذلك فإن جميع أفراد الشعب والجماعات العراقية من شيعة وسنة وآشوريين وأكراد وعرب ينظرون لإيران بإيجابية ويشعرون أن كثيرا

من قضاياهم سوف تحل بمساعدتها، وإن ما يسعى المجلس الأعلى جاهدا فى القيام به هو إزالة القلق لدى أهل السنة العراقيين والدول العربية المجاورة أو على المستوى الإقليمى والعالمى حول الدور الشيعى فى العراق، مؤكدا أن الشيعة العراقيين مستقلون ولهم مشروعهم ولن يدخلوا فى مشاريع الآخرين.(٢٥)

يقول سيد محمد صفائى: إن العراق العزيز يمثل جانبا من معتقداتنا ومعنوياتنا، وأمامنا خيار من ثلاثة، أن نتجاهل ما يحدث للعراق، أو نشترك فى الأحداث للحصول على نصيب من الغنيمة، أو أن نعمل على تخليصه من أزمته ليكون جارا مستقرا آمنا وقويا، إننا باعتبارنا جارا أزليا للعراق، لنا معه قواسم مشتركة وروابط تاريخية ودينية ومذهبية واجتماعية وثقافية لا نستطيع أن نقبل بالخيار الأول، الخيار الثانى يحقق لنا مصالح قصيرة المدى، لكنه مع تعارضه لقيمنا، لن يلبى طموحاتنا وأهدافنا لأن استمرار المصالح يحتاج إلى طرفين لديهما ما يتبادلانه، وليس لنا إلا الخيار الثالث لأنه يحقق مصالح بعيدة المدى، ويمد من عمقها العقائدى ويوسع حدودها الجغرافية، بل يؤدى إلى نوع من الاتحاد والأخوة، ويجعل من نظرية الهلال الشيعى أمرا قابلا للتصديق والتطبيق، ليس فقط فى إطاره السياسى بل والاجتماعى والثقافى، فالعلاقات القوية لا ينبغى أن تقوم على محور المنفعة فقط، بل على محور المذهب، وإيران ليست فى حاجة إلى التدخل أو التواجد المباشر فى العراق على عكس الولايات المتحدة. ومن ثم فإن المضى فى تحقيق الهلال الشيعى يتطلب خطة على ثلاث مراحل، تبدأ بإثبات عجز الولايات المتحدة فى إدارة شئون المنطقة.(٢٦)

وكان حوار قد بدأ بين إيران وأمريكا بشكل غير مباشر، عندما صرح على لاريجانى بأن إيران ترى أن بقاء القوات الأمريكية فى العراق هو سبب جميع المشكلات فى العراق الآن، ورد عليه السفير الأمريكى فى العراق خليل زاد بعدم رغبة بلاده فى إنشاء قواعد عسكرية أمريكية دائمة فى العراق، وأن بلاده ترغب فى التباحث مع إيران حول مستقبل العراق، وربط بين قضية العراق والملف النووى الإيرانى بقوله: إن قلق الولايات المتحدة الأمريكية من البرنامج النووى الإيرانى يجعلها قلقة من نفوذ السياسات الإيرانية إلى العراق، مؤكدا أن هناك

خلافات كبيرة مع إيران، وأن أمريكا حريصة على أن لا تمتد هذه الخلافات إلى العراق، سواء من جانبها أو من جانب إيران، كما أنها لا تريد أن تحملها على العلاقات الإيرانية العراقية، مشيرا إلى أن أمريكا ارتكبت بعض الأخطاء وأنها تعلمت منها، وتريد أن يكون سلوكها منطبقا مع ما تقتضيه الظروف، وأنها تدرك حقيقة العلاقات بين إيران والعراق، والتى لها جانب إيجابى هو تأييد الحكومة الحالية فى العراق، وجانب سلبى هو دعم عدد من المنظمات المتطرفة فى العراق. كما كان حديث لاريجانى كبير المفاوضين الإيرانيين إلى مجلة تايم الأمريكية إيجابيا، حيث أكد أن إيران لا تفكر بأى حال فى إنتاج سلاح نووى، وأن أساس القوة الإقليمية لا تستند إلى القنابل النووية، وضرب مثلا بباكستان، فهى مع امتلاكها للسلاح النووى لم تستطع أن يكون لها نفوذ كبير فى المنطقة، وبناء على هذه النظرة الواقعية فإيران لا ترى فائدة من إنفاق لا طائل تحته، وأن إيران مرنة فيما يتعلق بالإشراف على مشروعها النووى، مادام هذا لن يمنع حصولها على التقنية النووية، كما أكد لاريجانى على أن إيران قوة إقليمية، ولكنها تعتبر نفسها قوة نجيبة، وسياستها تجاه استقرار العراق وأمنه إيجابية، بدليل أنها فى الوقت الذى كانت أمريكا تدعم فيه صدام حسين، كانت إيران تستضيف القادة العراقيين الحاليين، ومنهم الطالبانى والبارزانى والجعفرى والحكيم وآخرين، مشيرا إلى أن إيران سوف تتحرك بما يوازى الحركة الأمريكية، وأنها لن تخطو الخطوة الأولى فى هذا الصدد، وسوف تقبل أى اقتراح من أمريكا لا يحرمها من حقوقها، كما أنها ليست فى عجلة من أمرها، ولديها سيناريوهات جاهزة لكل المواقف.(٢٧)

هناك اتفاق بين المحافظين والإصلاحيين فى إيران على حتمية التفاوض مع أمريكا، إذا كان الحل الدبلوماسى لأزمة الملف النووى الإيرانى هو السبيل الوحيد المطروح، حيث أكد لاريجانى فى البرلمان الإيرانى أن هناك استعدادا لعمل تغيير فى المسئولين عن الملف النووى إذا كان هذا يحقق فائدة، كما أكد عماد أفروغ أحد صقور المحافظين أنه يمكن إجراء تعديل وزارى بحيث يشترك الإصلاحيون فى الحكومة إذا اقتضت الحاجة، ويقول بهزاد نبوى عضو اللجنة المركزية لمنظمة

مجاهدى الثورة الإسلامية (المحافظ): القادة الإيرانيين يدركون أن الحل الدبلوماسى لأزمة الملف النووى الإيرانى يمر عبر المحادثات مع أمريكا التى تتحكم فى قرار مجلس الأمن، ولا شك أن وجود هذه المباحثات سيكون مفيدا لحفظ المصالح الوطنية والأمن القومى الإيرانى. ويؤكد حسن روحانى المسئول السابق عن الملف النووى الإيرانى (الإصلاحى) أن الولايات المتحدة لها وجود حيثما توجهنا، ولها تأثير كبير على الوكالة الدولية للطاقة النووية ومجلس الأمن والاقتصاد العالمى والأمن العالمى، ولا يمكن أن نتجاهلها، فإذا أدرنا ظهرنا لها نجدها أمامنا. كذلك يرى آية الله موسوى تبريزى أمين عام جمعية مدرسى الحوزة المباحثات مع أمريكا مهمة وضرورية.[٢٨] وقد حاول الزعيم خامنئى أن يضع النقاط فوق الحروف عندما أعلن صراحة أن المباحثات المباشرة مع أمريكا محدودة، ولا تعنى عودة للعلاقات معها، محذرا من الترويج للاستسلام للولايات المتحدة وسياساتها، ومؤكدا أن التحدى الأمريكى النظرى لإيران يهدف إلى خلق مجال لتحقيق أهدافها.[٢٩]

وعلى الناحية الأخرى أدركت الولايات المتحدة الأمريكية أن الضغط الأوربى الأمريكى على إيران بإحالة الملف الإيرانى النووى إلى مجلس الأمن لن يحقق لها الحد الأدنى الذى تريده من إيران، خاصة أن إيران قد أعدت قائمة طويلة من المصالح التى يمكن أن تكون مشتركة مع الغرب، مع اتجاهها إلى الشرق، ومع تأكيد كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإيران على أن مباحثاتهما المباشرة فى بغداد لن تتطرق إلى أى موضوع آخر غير الأوضاع العراقية، إلا أن كثيرا من الدلائل تشير إلى أن العراق لن يكون الموضوع الوحيد على بساط البحث، ويبدو أن أمريكا تراود نفسها بالاشتراك فى المشروع النووى الإيرانى، بدليل تلك الرسائل التى يرسلها إليها حلفاؤها، وخاصة فرنسا وألمانيا بالدخول فى مباحثات مباشرة مع إيران، وهى لا تعقب على هذه الدعوة بالرفض أو القبول، مما يعنى أنها قيد البحث، وقد ألمحت إلى ذلك فى إعلان وزير الطاقة الأمريكى خلال ندوة فى موسكو أن بلاده تقبل بإنشاء شركة عالمية لمد دول العالم الثالث بالوقود النووى وتقنياته.

لاشك أن المباحثات خطوة إيجابية فى نظر الطرفين من أبعاد كثيرة، أولها إزالة الجليد فى العلاقات بين البلدين، باعتبار أن هذه أول مباحثات مباشرة بينهما منذ سبعة وعشرين عاما أى منذ إقامة نظام الجمهورية الإسلامية، حقيقة أن البلدين تفاوضا حول أكثر من قضية مثل الأموال الإيرانية المجمدة فى البنوك الغربية، وقضية أفغانستان وقضية العراق، إلا أن المفاوضات كانت من خلال طرف ثالث، سواء كانت دولة ترعى المصالح أو منظمات دولية، أو أفراد لهم مصالح مشتركة مع الطرفين، إلا أن الجدير بالملاحظة أن توقيت الاتفاق على إجراء مباحثات مباشرة له دلالة هامة، حيث يتم مع أكبر عملية عسكرية فى العراق بعد الغزو ضد مراكز تجمع القاعدة، وبالقرب من مدينة سامراء المقدسة عند الشيعة، والتى تعرضت لمحاولات تدمير حرمى الإمامين الهادى والمهدى، مع رسالة حول حرص أمريكا على مقدسات ومصالح الشيعة، وإضعاف منافسيهم، كما جاء الاتفاق على التفاوض فى ظروف عرض المشروع النووى الإيرانى على مجلس الأمن الدولى، وتوتر العلاقات بين إيران والغرب، الذى ربما يؤدى إلى تحرك خاطئ من أحد الطرفين، يسبب وبالا على المنطقة، وهو ما استشعرته واشنطن من ردود فعل قادة دول المنطقة، ولم يعد سوى وسيلة واحدة لوقف هذا التوتر، وهى إثبات حسن النية من الجانبين خلال عمل مشترك، وبذلك أصبحت قضية الأوضاع فى العراق فرصة للقاء مباشر بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، كتجربة لإمكانية التباحث ثم التفاهم، وبذلك لن تكون هذه المباحثات انتقادية من الجانبين، حيث يريد كل طرف أن يستوثق من أوراق الطرف الآخر، وإمكانية تسليم كل منهما بحق الآخر فى الحفاظ على مصالحه، ولذلك لم تكن هناك شروط مسبقة للتفاوض، واختار كل طرف فريقا مفاوضا له صلة بكل القضايا المشتركة، خاصة الفريق الإيرانى الذى له صلة بالملف النووى، كما أعطى كل طرف صلاحيات كاملة لفريقه المفاوض، لأن السياسة ليس فيها أمر مطلق، ومن الطبيعى أن يجرى طرح احتمالات عقلانية على أساس الواقع الجارى، لأن كل حلقة من المفاوضات تؤدى بالضرورة إلى الحلقة التالية، خاصة وأن علاقات إيران بالولايات المتحدة الأمريكية تمثل إشكالية حقيقية فى سياستها الخارجية

سواء للتاريخ الطويل فى التعامل بين الطرفين، وسواء لتقاطع الحلم الإيرانى مع الحلم الأمريكى، وسواء للصدام الأيديولوجى والفكرى بين القيادة المحافظة فى البلدين، وقد دلت التجارب على أنهما يلتقيان فى منتصف الطريق، بعد أن يكون كل طرف قد تأكد من موقف الطرف الآخر، وتأكد أيضا مما سيحصل عليه كل طرف، ووازن حساباته ووجد أنه يقف عند آخر اللعبة، يقول سعيد بورسينا: إن تجربة مباحثات أفغانستان بين إيران وأمريكا فى إطار مجموعة ٢+٦ كانت مفيدة، وأدت إلى نتائج إيجابية، وتكررت فى العراق بشكل أقل وضوحا. ويدرك الطرفان أن هذه المباحثات ستحول دون وقوع حرب أهلية، وتهيئة المجال لبقاء الجعفرى على رأس الحكومة، حتى لا يتفتت الائتلاف العراقى، وتتضارب اتجاهات الأطراف الشيعية، خاصة مع اعتقاد تيار الصدر بأن التفاهم الإيرانى الأمريكى سيعقد الأمور فى العراق، لذلك ستترك الولايات المتحدة لإيران مسئولية التفاهم مع تيار الصدر وتوظيفه، فى مقابل تنازلات تدخل فى إطار الضغط على الملف النووى.(٣٠)

وتدرك الولايات المتحدة أن إيران تزرع لها جذورا فى كل أرض تنبت فيها بذور التشيع، وهى تتعهدها على الدوام وفى كل الظروف وتحت أى مسمى ولدى أى نوع من الحكومات، منتظرة يوم يأتى الحصاد، لكنها ربما ترى أن الشيعة كقوة إقليمية يمكن أن تمثل قطاعا واضح المعالم فى الخريطة الجديدة للمنطقة، أمام العالم العربى يسهم فى القضاء نهائيا على ما يسمى بالقومية العربية، والاستعاضة بالتوجه المذهبى عن التوجه القومى لأن التقسيم العرقى والمذهبى أقل خطرا على النظام العالمى الجديد من التقسيم القومى المتعارض مع نظام العولمة. ولكن لابد للولايات المتحدة الأمريكية أن تقوم بترتيبات كثيرة عبر مفاوضات القضية العراقية، مع كثرة الألغام التى تكتنف طريق مفاوضاتها مع إيران، فالقضية النووية لا تسوى بغير تسوية عدد آخر من القضايا المعلقة بين إيران وأمريكا، بعضها يتعلق بالوضع الداخلى فى إيران وحقوق الإنسان، وبعضها يتعلق بالشيعة فى المنطقة وخاصة فى الدول العربية والدول النفطية، وبعضها يتعلق بالأموال الإيرانية المجمدة، وبعضها يتعلق بالعراق وأفغانستان ومنظمة

القاعدة، وبعضها يتعلق بمستقبل القضية الفلسطينية وإسرائيل، فضلا عن العلاقات الثنائية، ولا شك أن كل ملف من هذه الملفات لا يقل شأنا عن الآخر، ويحتاج فتحه إلى تحضير طويل.

الهوامش:

١ - وكالة أنباء فارس فى ٢٤/٨/٢٠١٠م
٢ - صحيفة كيهان ٢٠/٨/٢٠١٠م
٣ - صحيفة تابناك فى ٢٢/٨/٢٠١٠م
٤ - صحيفة تابناك فى ٣شهريور١٣٨٩ هـ.ش.
٥ - تصريحات المسئولين فى أسبوع الحكومة. كيهان فى ٢١/٨/٢٠١٠م
٦ - صحيفة كيهان فى ٢٦/٤/٢٠٠٤م
٧ - صحيفة همشهرى فى ٢١/٣/٢٠٠٧م
٨ - صحيفة ايران فى ١٥/٥/٢٠٠٣م
٩ - صحيفة بازتاب فى ٢٦ بهمن١٣٨٥هـ.ش.
١٠ - محمد عجم: القوميات بطاقة محروقة. صحيفة ايران فى ١٦/٣/٢٠٠٦م
١١ - صحيفة همشهرى فى ١٠/١٠/٢٠٠٢م
١٢ - مجلة سياست خارجى العدد ١٩٠ ص٢٢٨
١٣ - وكالة أنباء ايرنا فى ١٥/٣/٢٠٠٤م
١٤ - صحيفة اطلاعات فى ١٩/١٠/٢٠٠٢م
١٥ - صحيفة همشهرى فى ١٧/٨/٢٠٠٢م
١٦ - صحيفة ايران فى ١٥/٥/٢٠٠٣م
١٧ - صحيفة اطلاعات فى١٥/٤/٢٠٠٣م
١٨ - صحيفة همشهرى فى ٢٢/٤/٢٠٠٤م
١٩ - صحيفة كيهان فى ١٣/٤/٢٠٠٤م
٢٠ - صحيفة اطلاعات فى ١٣/٤/٢٠٠٤م
٢١ - صحيفة روز فى ١٦/٣/٢٠٠٦م
٢٢ - صحيفة اطلاعات فى ١٦/٤/٢٠٠٣م
٢٣ - صحيفة كيهان فى ١١/٧/٢٠٠٢م
٢٤ - صحيفة اطلاعات فى ٢٢/٧/٢٠٠٢م
٢٥ - صحيفة همشهرى فى ٢٩/١١/٢٠٠٢م

٢٦ - صحيفة ايران فى ٣/٩/٢٠٠٥م
٢٧ - صحيفة اطلاعات فى ٢/٣/٢٠٠٦م
٢٨ - صحيفة همشهرى فى ٢٤/٣/٢٠٠٦م
٢٩ - صحيفة بازتاب فى ٢٢/٣/٢٠٠٦م
٣٠ - صحيفة بازتاب فى ٢٦/٣/٢٠٠٦م

المبحث الرابع

السياسة الخارجية للجمهورية الثالثة

هيمنة نظرية ولايتى السياسية:

مرت السياسة الخارجية خلال الجمهوريتين الأولى والثانية بثلاثة مستويات من التغيير، كان الأول مستوى التحرر من التبعية للغرب تحت غطاء عدم التحيز أو اللاشرقية واللاغربية، وقد عرض إيران للعزلة مع الحرب العراقية الإيرانية، وأدى إلى ضعف الجهاز الدبلوماسى خلال عهد الجمهورية الأولى، وكانت أهداف السياسة الخارجية خلال الجمهورية الأولى تعبر عن تداخل المفاهيم بين الدفاع والأمن والسياسة، وهو ما أدى إلى تعقد السياسة الخارجية وتداخلها مع السياسة الأمنية، مما اضطر قادة النظام إلى وضع جيش حراس الثورة الإسلامية فى خدمة السياسة الخارجية وتحقيق أهدافها، خاصة فى مجالى تصدير الثورة الإسلامية ومساعدة المستضعفين، إلا أن تطورا حدث فى المفاهيم الأساسية خلال الجمهورية الثانية أدى إلى دعم السياسة الخارجية من خلال فكر الدكتور على أكبر ولايتى الذى اعتمد على فكر المعتزلة فى موقع الدول

والشعوب والمنظمات غير الثورية من الاستكبار، ووضع موقعا ثالثا لعدد منها بين الاستضعاف والاستكبار، فكانت هذه أول خطوة نحو تعميم المصطلح وتخصيص السياسة الخارجية، والخروج من العزلة، فاستطاع أن يغير بنية الوزارة ويدعم المكاتب الدبلوماسية ويوجد الكوادر الثورية القادرة على العمل الدبلوماسى، وأن يواجه التحديات ويمنع تدهور العلاقات بين بلاده ودول العالم خاصة جيرانها الذين تحالفوا ضدها، وأن يسعى لعقد تحالفات لدعم موقف بلاده، ثم يقوم خلال فترة إعادة البناء بتطوير العمل الدبلوماسى لكى يحل معضلات تخلفت عن فترة الحرب فى السياسة الخارجية، وأن يعيد تقييم عدد من الشعارات والمواقف التى كانت تحرك السياسة الخارجية حتى تعدل حركتها حسب ظروف المرحلة التى تمر بها، ثم وضع تصورات لمستقبل العمل الدبلوماسى مع عملية الإصلاح السياسى التى تتطور يوما بعد يوم، ودعم جهاز اتخاذ القرار فى سياسة إيران الخارجية من خلال دعم مراكز الدراسات والبحوث فى وزارة الخارجية، والتخطيط للمحافظة على حقوق إيران ومواطنيها فى الخارج واستعادة المفقود منها من خلال المحاكم والمحافل الدولية وعن طريق المباحثات مع سائر الدول، وإعادة النظر فى أوضاع مكاتب التمثيل الدبلوماسى الموجودة على أساس الأولويات.

ويدرك ولايتى أن نظام بلاده له طموحات تتجاوز حدوده، ولذلك سعى للمحافظة على هذا الطموح من خلال الواقع، فأدخل أسلوب المبادأة كأصل إجرائى فى السياسة الخارجية، وهو أسلوب ضاغط فى شكل سلسلة متلاحقة من الأطروحات التى تمثل بالونات اختبار، الواحدة تلو الأخرى لا ينتظر مبادرات بل يقدمها وردود أفعاله جاهزة ليس فيها مجال للتردد، وتعتمد المبادأة على الخبرات المختلفة فى مجال العلاقات، وعلى القدرة على التحرك السريع الفعال، وإمكانات الفقه السياسى المساعدة، وتعطى التقية السياسية بعدا مهما لأسلوب المبادأة، وهذا يعنى الاستعداد الدائم والاستنفار الكامل لكافة الأدوات المساعدة فى مجال المبادأة، فضلا عن وضع الخطط على المدى القريب والبعيد، وأن تتضمن هذه الخطط كافة الاحتمالات، وهو يتفق مع مبدأ التولى والتبرى

الإسلاميين ومبدأ اللاشرقية ولاغربية اللذين تقوم عليهما السياسة الخارجية الإيرانية، كما يرضى فكرة إنشاء الحكومة العالمية للإسلام التى يؤمن بها علماء الشيعة، ويسهل عملية تصدير الثورة الإسلامية، وأصبح أسلوب المبادأة وسيلة لعقد الصفقات وعمل التسويات، من منطلق إدراك إيران لقدراتها الذاتية وإمكاناتها الطبيعية، وتزايد تأثير نشاطها فى المنطقة، وإحساسها بحقها فى الريادة على سائر دول المنطقة، ولرغبتها فى تحقيق أهداف دينية أو مذهبية أو استراتيجية وطنية أو قومية.

كذلك كان ولايتى يعمل على ألا تندفع إيران وراء أهدافها الأيديولوجية بالقدر الذى يتسبب فى تحطم النظام، فكان يتجنب الدخول إلى مناطق المستنقعات بالقوة، ويقوم بتنسيق العمل مع الدول ذات المصالح فيها، كما لم يغلق مكتبا دبلوماسيا مع شدة الضغوط مثلما فعل فى البوسنة.

لقد بدأ ولايتى تحولا فى السياسة الإيرانية تجاه القضية الفلسطينية، حيث أصبحت إيران تؤكد على حق الفلسطينيين فى تقرير مصيرهم واسترجاع حقوقهم بالطريقة التى يرتضونها، فى نفس الوقت الذى تعلن فيه رفضها لمباحثات السلام بإعتبار أنها لن تؤدى إلى نتيجة إيجابية من خلال إدراكها لطبيعة النظام الصهيونى، وهو موقف يبدو أكثر مرونة من موقفها خلال الحرب العراقية الإيرانية. كما أحد ث ولايتى تحولا فى السياسة الإيرانية تجاه مصر حيث أكد أن إيران لا يمكن أن تتجاهل مصر بثقلها السياسى والحضارى، ووضع قاعدته المعروفة بأن كل خطوة تخطوها مصر بعيدا عن النظام الصهيونى لصالح فلسطين تقربها من إيران. وبدأ بالتمهيد لاستئناف العلاقات الاقتصادية والثقافية والعلمية، واستغل وجوده فى القاهرة خلال مؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز فى الالتقاء بالنخبة المصرية، والنقاش معهم حول العلاقات مع إيران.

وتعتبر رئاسة سيد محمد خاتمى نقطة فارقة فى السياسة الخارجية الإيرانية، حيث عمد إلى اكتساب ثقة الرأى العام العالمى فى إيران، وأن يتفاهم مع الجميع، حتى ولو كانت أمريكا، تماما مثلما فعل فى أفغانستان والعراق،

فضلا عن نجاحه فى عقد مؤتمر قمة منظمة المؤتمر الإسلامى فى طهران، ودعوة كل الدول الأعضاء بغض النظر عن موقفها من إيران. وتعتبر فترة رئاسة أحمدى نجاد أدق المراحل وأصعبها فى السياسة الخارجية، نظرا لتعقد الموقف داخل إيران وخارجها، فضلا عن أنه أحدث نوعا من تغير الرؤية، كما أحدث تحولا تدريجيا عن الثوابت فى السياسة الإيرانية، ومن الواضح أنه أعطى أولويات لمطالب البسطاء مثل تحسين مستوى المعيشة، زيادة قدرة الموظفين والعمال على تلبية احتياجاتهم، إذابة الفوارق بين الطبقات، بسط العدالة وإزالة التفرقة ومحاربة الفساد، كما رتب أولويات الاستثمار وتفضيل الوطنى ثم الإيرانيين فى الخارج ثم الأجنبى، مع إزالة كل عوائق الاستثمار. واهتم بتأصيل القيم ومحاولة الوصول لنهضة بآليات سلسة تحل المشاكل بالوسائل العصرية، مع الحرية الملتزمة ودون التدخل فى الخصوصيات. فإذا كان الفضل يرجع إلى حركة الإصلاح فى تركيز الجماعات السياسية وتبلورها واتخاذها شكل الأحزاب السياسية وتفعيل دورها فى تنمية الديمقراطية مما أوجد تكتلات سياسية نشطة على ساحة العمل السياسى، فإن تفعيل المجالس الشعبية كان تجربة مثيرة من تجارب القيادة الشعبية للنظام سبقت إلى تهيئة الساحة السياسية فى إيران من أجل مراجعة الأفكار والخطط والمواقف، خاصة مع الضغوط التى تمارسها الظروف المحيطة بإيران والمنطقة على التوجهات الإيرانية، والأخطار الداهمة التى تواجهها الثورة الإسلامية فى الداخل والخارج.

المنظومة الجديدة للسياسة الخارجية الإيرانية:

مع التحولات الداخلية فى إيران باتجاه الأصولية الإسلامية، بدأت منظومة جديدة للسياسة الخارجية الإيرانية تتشكل من خلال مكتب جديد فاعل يتمتع بكافة الصلاحيات، أسندت إليه كافة الملفات بما فيها الملف النووى. ويشرف الزعيم سيد على خامنئى بنفسه على هذا المكتب الذى يرأسه رئيس الجمهورية

أحمدى نجاد، ويضم على أكبر ولايتى مستشار الزعيم للعلاقات الدولية، والدكتور على لاريجانى أمين عام المجلس الأعلى للأمن القومى، فضلا عن عدد من الخبراء فى الشئون الخارجية والعلاقات الدولية، ولم يعد وزير الخارجية أكثر من منفذ لسياسات هذا المكتب، حيث تم اختيار منوجهر متكى الذى تدرج فى العمل الدبلوماسى حتى درجة وكيل وزارة الخارجية، كما عمل مع أعضاء هذا المكتب، ليندمج فى هذه المنظومة.

ربما يأخذ البعض على الرئيس أحمدى نجاد أنه مدير محلى وليست له علاقات خارجية، ولا يبدى اهتماما كبيرا بالدبلوماسية، إلا أنه يعمل على أن تكون لإيران علاقات طيبة مع جميع دول العالم، وأن تتحاور معها من خلال المنطق، وأن تجعلها تقبل بحقوق إيران الطبيعية والقانونية، وتتعاون معها، وهو بطبيعة الحال لا يستثنى الولايات المتحدة من ذلك، ويؤكد أن التعامل مع الولايات المتحدة سيكون على أساس المبادئ والمصالح والأهداف القومية الهامة، مع تغيير أساليب التعامل حسب مقتضيات الظروف. ويشاركه الرؤية الدكتور على لاريجانى، وهو من صقور الأصوليين إلا أنه يتمتع باتساع الأفق تبين والفكر المتطور، فهو لا يمانع من اقتباس نماذج من الخارج بشرط أن يكون لها أساس فى الأصول الفكرية الإسلامية، كما يؤكد أن امتلاك استراتيجية قومية لا يكفى، وإنما من الضرورى وجود فكر استراتيجى، وأفراد استراتيجيين، ومديرين استراتيجيين مع وجود نظام لتربيتهم، وهو يؤمن أن إيران لم تصل بعد إلى النضج الفكرى، وأن هناك نقصا فى تنظير الأسس الفكرية الإسلامية فى مجالات شتى، كما يطالب بحركة تعادلية فى جميع المجالات بعيدا عن النظرة الإفراطية، وفيما يتعلق بالملف النووى الإيرانى يؤكد لاريجانى أن المحادثات مع الأطراف الخارجية لم تتجاوز الثوابت الإيرانية، وأنه لا مانع من التعليق المؤقت لبعض الأنشطة النووية مادام يحقق لإيران بعض المصالح، وإن كان يعتقد أن الأوربيين قد وجدوا ثغرة فى الموقف الإيرانى للضغط، ويعمل على سد هذه الثغرة، والاستفادة من كل الامكانات الوطنية لتحقيق المصلحة القومية.

أما وزير الخارجية منوجهر متكى فهو حاصل على درجة الماجستير فى العلاقات الدولية، كما أنه يجيد اللغات الانجليزية والأوردية والتركية إجادة تامة، انتخب نائبا وعضوا بلجنة السياسة الخارجية مجلس الشورى الإسلامى فى دورته الأولى، وعين بعد هذه الدورة رئيسا للإدارة السابعة السياسية بوزارة الخارجية، وبعد عام عين سفيرا لإيران فى تركيا، ثم عين مديرا عاما لإدارة غرب أوربا بوزارة الخارجية، ثم وكيلا للوزارة للشئون الدولية بعد أقل من عام، ثم وكيلا للشئون القنصلية والقانونية والبرلمانية، ثم سفيرا لإيران فى اليابان، ثم عاد مستشارا لوزير الخارجية، ثم عين وكيلا لشئون الاتصالات بهيئة الثقافة والاتصالات الإسلامية، حتى انتخب نائبا عن طهران فى مجلس الشورى الإسلامى فى دورته الحالية، واختير رئيسا للجنة العلاقات الخارجية ضمن لجنة الأمن القومى، مما يجعله أهلا لتولى تنفيذ السياسة الخارجية.

وتتمثل أسس المنظومة الجديدة للسياسة الخارجية فى العناصر التالية: أولا: تحقيق المصالح الشعبية، ثانيا: فشل النظام الأحادى القطبية، ثالثا: القيام بدور مبتكر وفعال فى إطار النظام العالمى الجديد، رابعا: تعديل الخطوط الحمراء فى السياسة الخارجية الإيرانية والعلاقات الدولية، خامسا: دعم العلاقات مع دول الجوار وخاصة العراق وأفغانستان والدول العربية والإسلامية، سادسا: الترحيب بأى تعاون من أجل دعم الاستقرار والأمن العالمى على أساس العدالة والكرامة الإنسانية، سابعا: استمرار الحوار حول البرنامج النووى الإيرانى فى إطار الاستراتيجية العامة للنظام، ثامنا: الاتجاه نحو دعم العلاقات مع كل من روسيا والصين واليابان باعتبارها من أقطاب العالم. وتعتمد هذه الأسس الاستمرار فى تطوير الجهاز الدبلوماسى لمواكبة التحولات فى السياسة الخارجية، والتزود بالمعرفة الدقيقة للتعقيدات فى السياسة وخاصة البعد الخارجى، والبعد عن التسطيح وتبسيط الأمور والسذاجة فى التعامل، وتوحيد الخطاب السياسى فى التعامل مع الأطراف الخارجية، والتنفيذ الدقيق من جانب المسئولين الجدد لتعليمات رئيس الجمهورية الذى يرأس مكتب السياسة الخارجية.

ومن المتوقع أن يعزز الرئيس الإيرانى أحمدى نجاد دعوة طهران لإقامة "شرق أوسط إسلامى" من منطلق عقائدى وأن يقدم عنصر المصلحة فى تعامله مع ملف العلاقات الأمريكية، ويتجه اتجاها معتدلا فى علاقاته مع دول الجوار، ويعمق علاقاته مع الدول الإسلامية، وخاصة الدول العربية والخليجية، وهو يعتقد كأصولى أن قوة إيران تزيد مع وجودها ضمن تكتل إسلامى؛ لذلك فسيكمل ما بدأه خاتمى فى علاقاته مع دول الخليج والدول العربية والإسلامية، ويسعى إلى تطوير منظمة المؤتمر الإسلامى من أجل أن تكون أكثر فاعلية. ومن المتوقع أن تستمر العلاقات الجيدة بين إيران وحزب الله اللبنانى، وأحمدى نجاد لن يتأخر عن تلبية أى مطلب يتعلق بحزب الله مهما كانت الضغوط التى يتعرض لها من جانب الولايات المتحدة الأمريكية أو الاتحاد الأوربى. وإذا كان المشروع النووى الإيرانى يتداخل مع ثوابت عقائدية واستراتيجية وثورية للنظام، فضلا عن تداخله مع مشروعات أخرى سياسية واقتصادية وعسكرية، فقد عبرت إيران عن موقفها فى أمرين: الأول أن إيران ليس لديها نية إنتاج أسلحة الدمار الشامل لأن ذلك يتعارض مع قيمها ومبادئها الإسلامية، والثانى أن من حق إيران الحصول على التقنية النووية التى تستخدمها فى الأغراض السلمية، وعلى رأسها توليد الطاقة وخاصة الطاقة الكهربية، وتحددت قواعد أساسية لا خلاف عليها مثل: ضرورة استمرار البرنامج النووى دون توقف لأى سبب من الأسباب، ضرورة السعى للحصول على تقنية نووية متقدمة بأى وسيلة ممكنة، ضرورة الاستمرار فى تخصيب اليورانيوم فى الداخل، حتى مع فرض عقوبات على إيران.

الدبلوماسية الإيرانية قواعد جديدة قديمة:

شهدت حركة الدبلوماسية الإيرانية فى الفترة الأخيرة ازدهارا واضحا، وحققت نتائج إيجابية، ولعل أهم ما ميز هذه الحركة هى قدرتها الديناميكية على متابعة الأحداث والقضايا، وسعيها إلى ابتكار وسائل جديدة تحفظ لها قدرتها

على المبادرة، حيث يعتمد النظام الحاكم فى إيران فى سياسته العامة أسلوب المبادأة كأصل إجرائى، والقواعد التى تسير عليها حركة الدبلوماسية الإيرانية هى قواعد جديدة قديمة، لأنها تتضمن عدة مراحل، يقوم النظام بتطعيم كل مرحلة برؤية جديدة تتناسب مع الظروف المستجدة، فقد فرض التدخل الأمريكى فى أفغانستان والعراق بقوة على المسئولين الإيرانيين أن يتخذوا موقف الحياد الفعال أو النشط تجاه الأحداث فى أفغانستان والعراق، وهو مصطلح أدخل إلى الفكر السياسى الإيرانى منذ حرب الخليج الثانية، ثم دأبوا على استعماله فى الساحة السياسية الإيرانية منذ غزو قوات التحالف الغربى بمساندة أحزاب ائتلاف الشمال أفغانستان، ومن الواضح أنه يختلف فى مفهومه عن مصطلحى الحياد الإيجابى والحياد السلبى، وموطن الخلاف أنه يقف بين الاثنين، فلا هو المشاركة فى الأحداث بفعالية واهتمام، ولا هو عدم الاكتراث، بمعنى أنه حياد مراقبة يقظة له حدود تتداخل مع المصلحة الوطنية، حيث تظل السلبية فى التعامل مع الأحداث طالما أنها لا تمس بشكل مباشر المصلحة القومية الإيرانية، بينما تكون الفعالية باستمرار مراقبة الأوضاع، ووضع خطط تكون جاهزة للتنفيذ مع تحول الأحداث ناحية الخط الأحمر للمصالح الإيرانية.

ويمتدح كثير من النخبة المثقفة فى إيران هذا التوجه باعتباره حلا للمواقف الصعبة التى تواجه الإدارة الإيرانية فى ظل الضغوط الداخلية والإقليمية والدولية، خاصة مع الموقف الأمريكى المتشدد تجاه المنطقة، ودخول قوات التحالف أرض العراق على مقربة من المناطق الحساسة داخل إيران، ومع إدراك الإيرانيين أنه يوجد دائما على الساحة الدولية خيارات أكثر فائدة من الحياد، حيث يمكن إيجاد مصالح مشتركة، ولو بشكل جزئى بين وجهتى نظر أو موقفين مختلفين أو حتى متعارضين تماما، إلا أن هذا لا يشجعهم على المغامرة فى ضوء غموض الأهداف الأمريكية، وحركتها التالية التى لن تبالى إلا بمصالحها الذاتية. ومن هنا فإن الموقف الإيرانى مع اتخاذه الحياد النشط يعى التغير فى الموقف الأمريكى، بالنسبة لإيران عنه خلال حرب الخليج الثانية ثم خلال غزو أفغانستان، ثم خلال غزو العراق، كما يعى مواقف الأطراف الأخرى فى المنطقة.

لذلك فإن إيران فى مواجهتها لتداعيات الأحداث الدائرة فى العراق تتخذ موقفا حذرا للغاية، لكنه يحقق مصالحها ولو بشكل مؤقت، وإلا فإنها تلجأ إلى أسلوب الهدوء النشط، خاصة مع ازدياد الضغوط التى يتعرض لها النظام السياسى فى إيران، سواء من جانب الجماعات السياسية الضاغطة من الداخل، أو السياسة الغربية الضاغطة على دول الشرق الأوسط، وخاصة إيران، أو الوجود الأجنبى العسكرى حول إيران، والمتمثل فى قوات التحالف فى العراق، والقوات الأمريكية والغربية فى أفغانستان، فضلا عن ضغوط الوكالة الدولية للطاقة النووية حول الملف النووى الإيرانى، إضافة إلى الحصار الاقتصادى الذى تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها على إيران. وإن كان الحياد النشط يشترك فى أحد أركانه مع الهدوء النشط، إلا أنهما يختلفان اختلافا عميقا مع فى الأساس، فضلا عن أن الهدوء النشط يتعلق أكثر بالسياسة الداخلية، وذلك من أجل المحافظة على مناخ هادئ للحركة السياسية، مع عدم التسليم أمام جماعات الضغط سواء فى الداخل أو الخارج.

إلا أن هذا الهدوء النشط كان موضع معارضة من النخبة، الذين انقسموا إلى فريقين: فريق يضم أنصار المعارضة القانونية وقطاع من الحركة الطلابية، وينادى بالعودة لاصطلاح التصدى السياسى النشط مهما كانت نتائجه، باعتبار أن الهدوء النشط يمثل حالة من الضعف فى الحركة. أما الفريق الثانى فيضم الناشطين الليبراليين، الذين نادوا بالتشدد فى مواجهة المحافظين، وعبور موقف المهادنة، والدفاع عن فكرة الجمهورية الديمقراطية، وتطوير النظام، والقيام بأعمال المقاومة المدنية لدفع اليأس عن القوى الاجتماعية، والاستمرار فى عملية الإصلاح بأى ثمن.

وقد أدت هذه المعارضة إلى ظهور اتجاه ركوب الموج الذى أصبح من المصطلحات السياسية الشائعة فى أدبيات السياسة الإيرانية المعاصرة، كما قفز إلى قاموس الثقافة الاجتماعية بشكل واضح أخيرا، وهو نوع من الاستغلال وترصد الفرص للحصول على كسب، دون بذل جهد أو طاقة أو بذل أى نوع من النفقات، كما أن هذا الاتجاه يعمل على تحريك الرياح لإثارة الأمواج لكى يكون

الوضع ملائما لركوب الموج، مما يعنى ركوب الموج بواسطة آخرين للوصول إلى هدف شخصى، أو بمعنى أوضح الاستفادة من ناتج معاناة الآخرين.

ومع اشتداد أزمة الملف النووى الإيرانى تتجه الحركة الدبلوماسية للتواؤم مع الحركة النضالية، فتتخذ سياسة المواجهة الوقائية فى مواجهة التهديد الأمريكى والغربى، من خلال عناصر كثيرة منها: دعم الجماهير للنظام، العوامل الجغرافية، القدرة الدفاعية، البنية الشعبية للقوات المسلحة، الحركة الإعلامية. إضافة إلى الجانب العسكرى والأمنى والإعلامى، تتجه المواجهة الوقائية فى السياسة الخارجية الإيرانية إلى العمل على إقامة حزام شيعى حول إيران فى مواجهة التهديدات المستمرة، بغض النظر عما يضمه هذا الحزام من الشيعة، حتى لو كانوا حزبا أو أقلية برلمانية، لإظهار الشيعة كقوة إقليمية، يمكن أن تمثل قطاعا واضح المعالم فى الخريطة الجديدة للمنطقة، والاستعاضة بالتوجه المذهبى عن التوجه القومى، لأن التقسيم العرقى والمذهبى أقل خطرا على النظام العالمى الجديد من التقسيم القومى المتعارض مع نظام العولمة. ويمتد أسلوب المواجهة الوقائية إلى العمل الدبلوماسى، حيث يمنحه قدرا من الثبات والحزم فى مواجهة العروض التى تقدم إلى إيران، للتوفيق بين مطالبها وبين مطالب المجتمع الدولى، كما يصبح أداة لكسب الوقت من ناحية، والضغط على الطرف الآخر من أجل تقديم أفضل عرض لديه من ناحية أخرى. وهكذا تبدو رسالة إيران إلى العالم دعوة للعودة إلى أصولية الأديان، وهى نفس رسالة الزعيم الإيرانى الراحل آية الله الخمينى إلى العالم، والتى تبلورت فى رسالته إلى رئيس الاتحاد السوفييتى السابق جورباتشوف فى دعوته للعودة إلى استلهام الأديان.

السياسة الخارجية وعنصر المصلحة:

إن مبدأ المصلحة ليس دخيلا على الأيديولوجية الحالية للنظام السياسى الإيرانى باعتباره أصيلا فى الفكر الدينى وطوق نجاة للمشرعين الأصوليين من

الشيعة فى ملاحقة الأحداث والتطورات، ومن ثم فإن النظام الحوزوى يراهن فى بقائه واستمراره على هذا المبدأ، وهو لا يخشى من تداعياته السلبية على المجتمع لإحكام ضوابطه ووضوح فكرته التى ترتبط ارتباطا عضويا بمبدأ التقية الدينى الذى ساعد على بقاء التشيع واستمراره مع العنت والاضطهاد فى العصور الإسلامية المختلفة. حيث تشير الوقائع التاريخية إلى أن عنصرى الأيديولوجية والمصلحة قد لعبا دورا هاما فى هذه العلاقات على مختلف المستويات خاصة المستوى الإقليمى، وكانا عامل ضبط وتوجيه لنشاط كل من الجانبين فى قيامه بدوره وواجبه وتنفيذ تعهداته فى المنطقة، وتعى إيران أن مستقبل التعاون الإيرانى العربى رهن بالتحركات الإيرانية، ومن ثم فهى لا تقف عند محاولات تحسين العلاقات التقليدية، وإنما تبادر لتعميق وتطوير سبل التقارب لتشمل كافة المجالات من سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية رغم الاختلافات الجوهرية فى هذا المجال، وتسعى لابتكار وسائل وأساليب جديدة فى هذا الصدد.

إن الموقف الإيرانى تجاه الأحداث الأخيرة فى المنطقة تبدو فيه موازنة الأيديولوجية بالمصلحة، فرغم التوتر الذى يسود العلاقات الإيرانية الأمريكية إلى الدرجة التى يمكن معها تفسير كل تحرك أمريكى على أنه نوع من الضغط على القيادة الإيرانية، وكل تحرك إيرانى على أنه محاولة للتخلص من هذا الضغط، لم يمتنع الجدل حول العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، ووجد تيار كبير من النخبة يؤكد على أن الدعوة لإعادة العلاقات السياسية مع الولايات المتحدة أو لعدم إعادتها ليس دليلا على الالتزام بأسس ومبادئ الثورة، وإنما يتعلق ذلك بتحقيق المصلحة الوطنية فى وقت معين، بحيث يمكن أن تكون المطالبة بإعادة هذه العلاقات ضد المصلحة الوطنية بينما تكون فى وقت آخر عين هذه المصلحة. وتضع القيادة الإيرانية نصب عينيها استكمال دائرة الاتفاقات الأمنية مع دول المنطقة فى مبادرة جديدة من نوعها ضمن تحركها فى إطار اتخاذ السبل الكفيلة بتأمين نفسها فى مواجهة تصاعد التهديدات الأمريكية لدول محور الشر حتى تضمن موقفا محايدا من هذه الدول على أقل تقدير فلا تقدم أية تسهيلات للولايات المتحدة الأمريكية أو غيرها إذا ما فكرت فى ضربها، وإيران فى ذلك

تسعى إلى التركيز على تبادل المجرمين والإرهابيين، وهى مسألة هامة لدول المنطقة التى لها معارضون فى الخارج لحل قضية الأفغان العرب ومنسوبى تنظيم القاعدة الذين عادة ما يلجئون إلى إيران للحصول على الحماية أو الدعم والذين أصبحوا ورقة فى يد القيادة الإيرانية يمكن أن تستفيد منها لتحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية والأمنية مع الدول التى ترغب فى استعادة هؤلاء الثوار، وقد قامت إيران بالفعل بإعادة أكثر من أربعمائة عضو من تنظيم القاعدة التى تدعى أنها اعتقلتهم عند الحدود وأن منهم مائة وخمسين عضوا من السعودية والكويت، مما يؤكد أن إيران تعطى أمنها القومى الأولوية الأولى فى هذه المرحلة بغض النظر عن أولويات مبادئ الثورة الإسلامية أو تعهداتها للجماعات الثورية فى المنطقة. إن ارتباط الأيديولوجية بالمصلحة فى العلاقات الإيرانية الخارجية يجعلها تقوم بتقديم تنازلات على الجانبين سواء للمعارضين فى الداخل والثائرين على الفساد، أو لدول المنطقة سعيا لكسب دعمها أو حيادها، أو للولايات المتحدة بتأييد الحرب ضد الإرهاب وعدم المعارضة لممارساتها فى أفغانستان وإقامة علاقات طيبة مع الحكومة المؤقتة الحليفة لها أو عدم استفزازها فى قضية الشرق الأوسط أو التحرش بتمددها فى دول آسيا الوسطى عسكريا وأمنيا، وقد وجدت إيران بفضل هذه السياسة مدخلا جيدا لعلاقاتها مع بعض الدول العربية والخليجية بشكل خاص مثل المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة مع ما كان بينها من مشاكل. ورغم أن الأحداث الأخيرة قد أفسدت على إيران جهودها المبذولة فى إطار حوار الحضارات لكن إيران ضاعفت من جهودها بالسعى لتشكيل تكتل إنسانى قبل أن يكون تكتلا عربيا إسلاميا فى مواجهة التهجم الغربى على الحضارة الإسلامية، وليس هدف إيران من هذا التكتل بطبيعة الحال أن يكون حلفا عسكريا فى مواجهة التحالف الأمريكى الدولى تحسبا لتطور العمل العسكرى، لكن الجوانب السياسية والثقافية والأمنية هى أبرز الجوانب التى تبغيها من هذا المسعى، حيث تدرك أن الظروف لا تسمح الآن بحلف عسكرى جديد، كما أنها تدرك الارتباطات الخاصة للدول التى تسعى إيران لضمها إلى هذا التكتل، ويعقد سنويا فى طهران مؤتمر سفراء وممثلى

جمهورية إيران الإسلامية فى دول العالم ويبلغون مائة وعشرة دبلوماسيا لبحث وتقييم السياسة الخارجية الإيرانية وردود فعلها بين شعوب وحكومات العالم، ورغم الاعتراض من جانب النخبة بأن وسائل الاتصال الحديثة قد يسرت إمكانية القيام بهذا الأمر دون الحاجة إلى تجشم مشقة ونفقات الانتقال إلى طهران وإضاعة الوقت فى اللقاءات التقليدية مع رموز النظام، إلا أن وزارة الخارجية الإيرانية قد أصرت على عقده لأن الموضوع الرئيسى لمؤتمر هذا العام هو كيفية اتخاذ سياسة مناسبة للظروف الحالية للمنطقة والعالم، بعد أن وصلت السياسة الخارجية الإيرانية لطريق مسدود بسبب الضغوط العالمية حول قضيتين خطيرتين يمضى فيهما النظام الحاكم فى إيران قدما دون تراجع وهما قضية المشروع النووى الإيرانى وقضية التعامل مع المنظمات الإرهابية وعلى رأسها منظمة القاعدة؛ مما يحتم التشاور القريب والهامس، يضاف إلى ذلك أن عددا من السفراء كان يتسرع بتصريحات حول بعض القضايا الهامة مثل قضية العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربى وخاصة بريطانيا وفرنسا وألمانيا، مما يعكس تناقضا فى المواقف الرسمية لإيران ويخدش وحدة الصف والتضامن والانسجام داخل النظام الحاكم، ويستوجب أن يكون لوزارة الخارجية الإيرانية دورا أكثر وضوحا وسيطرة من بعض سفرائها الذين يحظون بدعم قوى من بعض أركان النظام، أو يمثلون أحزابهم أكثر مما يمثلون الحكومة، رغم أن قانون وزارة الخارجية يمنع عضوية الدبلوماسيين فى الأحزاب السياسية شأنهم شأن العسكريين ورجال المخابرات.

ويطرح خبراء السياسة الإيرانيون على المؤتمر فكرة إعادة تعريف القضايا العالقة من منطلق أن صانع القرار لا يركب المخاطر فى القضايا التى يسعى فيها للحصول على مكاسب معينة، والعكس بالنسبة للقضايا التى يمكن أن يخسر فيها شيئا، فإذا طرحت قضايا الخلاف بشكل فيه تأكيد على وقوع خسائر فإن ذلك يشجع صانع القرار على قبول المخاطرة، كما أن إعادة تعريف القضايا يساعد على إخراجها من الطريق المسدود إلى طريق الحل، وقد نجحت هذه الطريقة فى مشكلة بحر قزوين والعلاقات مع آذربيجان وتركمنستان. ومن ثم ففى إطار

العلاقات الدولية الجديدة قد تحددت أربع عبارات أساسية هى دور الدولة والارتباط المتقابل والاقتصاد السياسى العالمى وتغير موقع الدول فى ساحة المعادلات الدولية، وهذه العناصر تطرح على الساسة الإيرانيين إعادة تقييم دور إيران تجاه النظرة الأمنية الجديدة السائدة فى العالم بعد التطورات الأخيرة ومنها أحداث ١١سبتمبر وغزو أفغانستان واحتلال العراق.

ومن الواضح أن النخبة السياسية فى إيران قد أصبحت أكثر عقلانية بمعنى أنها وصلت فى هذه المرحلة إلى أسلوب معرفى لإدراك العالم وعوامل اتخاذ القرار المكانية والزمانية والذهنية وكيفية تشكل القيم والأفكار والتصورات وكيفية استحضارها وتركيبها معا واستخدامها كأداة ووضعها موضع التنفيذ.

السياسة الخارجية عند أحمدى نجاد:

من الواضح أن الرئيس الإيرانى أحمدى نجاد يواجه بسبب سياسته الخارجية العديد من المشاكل، سواء فى النقد الموجه لها من النخبة فى الداخل، أو فى تكتل الدول الكبرى فى مواجهة هذه السياسة، وإيجاد مشاكل ومضايقات وعقوبات ضد إيران بسببها. وإن رؤية فوقية للموقف العام تشير إلى وجود إشكاليات فى السياسة الخارجية لأحمدى نجاد هى التى تسبب له هذه المشاكل، أهمها عدم انسجام هذه السياسة مع ظروف الساحة الدولية، وثانيها المبالغة فى المثالية لرؤى وبنى وتصورات هذه السياسة، وثالثها عدم قدرة الآليات التى اتخذها أحمدى نجاد على تنفيذ هذه السياسة، مما أوجد نوعا من الغموض، وأحيانا التضارب، وأحيانا عدم الفهم أو الفهم الخاطىء لهذه السياسة. يقول محسن رضائى أمين عام مجمع تحديد مصلحة النظام: أنا قلق من أن يعتقد العالم من المشاكل التى بيننا وبين الدول الأخرى أنه ليست لدينا قيم، أو نظريات للتعامل، أو الحوار الدولى، وأننا نسعى لملء الفراغ الفكرى لدينا بإيجاد هذه المشاكل، وهذه نقطة خطيرة. وأنا أطالب المسئولين بالابتعاد عن الانفعال فى إدراك المصالح القومية لإيران فى العلاقات الدولية وعلى المستوى العالمى، لأن الأوضاع ستزداد سوءا إذا لم تتوصل إيران مع الولايات المتحدة الأمريكية لإجراء مبتكر، يجعل

التعامل مع الاتحاد الأوربى هامشيا، إن حديث أحمدى يشجع أوربا على اتخاذ مواقف متشددة ليست لصالح إيران.

إن نظرة متأنية لخطاب الرئيس أحمدى نجاد فى الجمعية العامة للأمم المتحدة توضح جوانب من إشكاليات سياسته الخارجية، فقد أكد فى هذا الخطاب على عدة نقاط أساسية، أولها: عدم إمكانية استمرار الوضع الموجود على الساحة الدولية، وانتهاء عهد فرض الفكر الرأسمالى القاسى لمجموعة معينة من الدول على المجتمع الدولى، وتوسيع مجال السيطرة على العالم باسم العولمة، فقد انتهى عصر الإمبراطوريات. والإشكالية فى هذه النقطة أن أحمدى نجاد يجمع مابين التمنى وتقرير الواقع، فليست لدى أحمدى نجاد أسانيد يستطيع أن يقدمها حول انتهاء عهد الفكر الرأسمالى، بما يدعم رأيه من عدم امكانية استمرار الوضع الموجود على الساحة الدولية، ربما حدث تطور فى مفاهيم العولمة، لكن ليس إلى الحد الذى يوجد بديلا لها، مع تلك القوة التى تستند إليها قيادة هذا النظام.

ثانيها: وجود اتجاه إيمانى بالله ورسالاته ورغبة فى اتباع تعاليم الأنبياء، واحترام كرامة الإنسان ومحبة الإنسانية، وإقامة عالم فياض بالأمن والحرية والرخاء والسلام الدائم القائم على العدل والقيم المعنوية للجميع. وهذه النقطة أيضا تمثل رغبة لا تواكبها أحداث واقعية، فمازال هناك صراع بين الأديان والثقافات، يسعى لتقسيم العالم إلى طبقات ثقافية ودينية، فضلا عن إطلاق يدُ الليبرالية الفكرية فى دفع المجتمع الإنسانى فى اتجاه العلمانية.

ثالثها: المطالبة بتغيير جذرى لنوع النظرة للعالم والإنسان، على أساس تنظيمات عادلة وإنسانية جديدة تبنى غدا مشرقا، يتعاون الجميع على إيجادها. وتحقيق هذه النقطة مرتبط بالدول الكبرى ومدى استعدادها لتغيير بنى المنظمات التى أقامتها من قبل على أسس جديدة. رابعها: موقف إيران واضح ومحدد فى أن شعب إيران راغب فى إقامة عالم من الجمال والمحبة لكل البشر، وأنه من خلال دفاعه عن حقوقه القانونية المشروعة يحرس السلام والأمن الدائمين لكل الشعوب على أساس العدالة والقيم المعنوية وكرامة الإنسان، وعلى

أتم استعداد للمشاركة الفعالة فى الإصلاحات الجذرية للنظام العالمى. إلا أن موقف إيران يشوبه بعض التصرفات التى توحى بالغموض وتؤدى إلى الشك فى حقيقة الموقف الإيرانى، ولا تنفى عنه الأطماع أو التوجهات المتطرفة. يقول مرتضى كاظميان فى مقال له بصحيفة ابتكار(٥مهر١٣٨٨هـ.ش.): إن أحمدى نجاد لايستطيع أن يحقق أهداف السياسة الخارجية بابتسامة أمام الصحفيين الكبار فى أجهزة الإعلام الغربية والعالمية، أو بالطعن أو الانتفاض أو بسؤال فى الرد على سؤال أو ببرودة الأعصاب فى الرد، أو بالتعميم فى مخاطبة الجمعية العامة للأمم المتحدة، أو بالاعتماد على النفس فى الخطاب، أو الإشارة إلى تغيير الواقع الداخلى فى إيران، لقد انكشف العمق الاستراتيجى الذى كان أحمدى نجاد يتحدث عنه فى دعاياته الانتخابية، فهو يبحث عن هذا العمق فى دول البحر الكاريبى أو الدول الأفريقية والأسيوية مثل موريتانيا وليبريا ونيبال التى تعانى من آلاف المشاكل الداخلية والاقتصادية والاجتماعية، فكيف يحقق العمق الاستراتيجى هذا لأحمدى نجاد وآلياته المصالح الوطنية الإيرانية، وهل يتوازن فيه المكسب مع الخسارة، وهل تتوافق هذه الاستراتيجية وآلياتها مع الأهداف القومية، ورأى أغلبية المواطنين والنخبة؟ ومع تأييد محسن رضائى لطرح رؤية إيران حول إصلاح المجامع الدولية، إلا أنه لا يتفق مع أسلوب أحمدى نجاد وآلياته، ومن ثم فإنه ينصح بتجنب إيجاد أى نوع من المشاكل يؤدى إلى سوء الفهم هذا على المستوى الدولى، مؤكدا أن الإيرانيين أصحاب قيم ونظريات بالقدر الكافى، ولديهم صرح هائل لها فى الجامعات والنخبة، ويستطيعون أن يطرحوها على العالم من أجل حل المشاكل البشرية والإنسانية فى المجامع العلمية والدولية، ويمكنهم أن يحظوا من خلالها بالمكانة التى تليق بهم بين الأمم، دون حاجة لإثارة المشاكل.

اقترح أحمدى نجاد التخطيط للتغيير على خمسة محاور، هى: إصلاح بنية منظمة الأمم المتحدة على أساس عصرى وشعبى ومحايد وحر وعادل ومؤثر على العلاقات الدولية. إصلاح مجلس الأمن على أساس إلغاء التمييز بحق الفيتو، ومنح الشعب الفلسطينى حقه كاملا وفورا بإقامة استفتاء حر بين جميع الطوائف

المسلمة والمسيحية واليهودية فى فلسطين، ومنع التدخل فى الشئون الداخلية للعراق وأفغانستان والشرق الأوسط وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا وأوربا. إصلاح البنية الاقتصادية، وإقامة علاقات اقتصادية دولية على أساس عادل وأخلاقى وإنسانى، تستهدف الرخاء للشعوب والأجيال القادمة. إصلاح العلاقات السياسية الدولية على أساس السلام الدائم وإلغاء سباق التسلح، ونزع السلاح النووى والكيميائى والبيولوجى، والاستفادة العامة من التقنية المتقدمة فى الأغراض السلمية وتقدم البشرية. إصلاح البنية الثقافية باحترام آداب وعادات وتقاليد الشعوب، وترويج القيم المعنوية والأخلاق، ودعم نظام الأسرة، والمحافظة على البيئة والمصادر الطبيعية.

هذه المقترحات تبدو نظرية ولم يتم التمهيد لها بإيجاد آليات تساعد على تحقيقها، كما لم تسع إيران إلى إيجاد رأى عام عالمى يساعد على إيجاد ضغوط على الدول الكبرى لتعديل مواقفها تجاه الدول الأخرى. يقول رحيم مشائى رئيس ديوان رئيس الجمهورية الذى كان مرافقا له فى نيويورك: إن كل عمل صحيح ينبغى أن يكون له منطق، والكلام المؤثر له بنية ونظرة يمكنه أن ينقل المفهوم إلى المجتمع، وهو ما اتصف به كلام الرئيس إلى الجمعية العامة خلال الدورات الخمس السابقة، وقد عرض الرئيس موقف إيران الأصولى والمنطقى، وكلامه لم يكن سياسيا بقدر ما كان عقائديا، ينظر للمستقبل بوضوح ويمنح الأمل للبشر، والإصلاحات التى طرحها لإدارة شئون العالم تأخذ المستقبل فى اعتبارها، وهى مأخوذة من مدرسة الإسلام وخاصة مدرسة التشيع. إنهم يريدون لإيران أن تنزوى وتترك الساحة، ولكنهم هم الذين اضطروا لترك الساحة، وإن تقييم اهتمام الحاضرين أو عدم اهتمامهم بحديث الرئيس يتعلق بصمت القاعة وتعليق سماعات الترجمة فى آذانهم، وليس بانسحاب بعض الوفود.

العلاقات العربية الإيرانية:

العلاقات الثقافية بين العرب والإيرانيين علاقات قديمة قدم التاريخ، وهى تضرب بجذورها فى أعماق هذا التاريخ، ولا يمكن لأحد أن ينكر الدور الذى قام

به الشعبان فى بناء صرح الحضارة الإسلامية. وقد توطدت هذه العلاقات بين الأمتين العربية والفارسية بعد أن دخل الفرس فى دين الله أفواجا، وما زالت هذه العلاقات قائمة حتى عصرنا الحاضر. وتعتبر الثقافة العربية رافدا من أهم روافد الثقافة الفارسية، ونحن نعلم مدى الصلة القوية التى تربط بين اللغتين العربية والفارسية، وبين الأدب العربى والأدب الفارسى، ومن ثم يعتبر التواصل بين الثقافتين من الأمور الهامة والحيوية بالنسبة للثقافة الفارسية، ويكفى أن نعلم أن المجمع اللغوى الإيرانى لا يضع مصطلحا أو معادلا لأى لفظ أجنبى إلا بعد إطلاعه على المعادل العربى لهذا اللفظ أو المصطلح والاستفادة منه فى تفريس الألفاظ الأجنبية. وإن الذى يدفع الإيرانيين إلى ترجمة الأعمال الأدبية إلى لغتهم الفارسية إنما هو بهدف التعرف على فكر الآخر ودراسته والتعرف على كل ما أنتجه العرب قديما وما ينتجونه حديثا حتى يستفيد منها أهل الفارسية ويضيفونه إلى تراثهم الإسلامى.

لقد مرت العلاقات العربية الإيرانية خلال المرحلة الأولى من عمر نظام الجمهورية الإسلامية فى إيران بأسوأ فتراتها، فكانت قضية تصدير الثورة الإيرانية أحد أهم الأسباب التى ساهمت فى ذلك، حيث تم الخلط فيها بين الجانب الثقافى والجانب العسكرى والأمنى، مما أثار حولها الريب والتوجسات الأمنية، كانت سببا مباشرا فى توتر العلاقات العربية الإيرانية، حيث اتخذ أسلوب طرح الثورة الإسلامية، نوعا من الوسائل العنيفة التى تخلق كثيرا من الحساسية لدى الشعوب والحكومات العربية. وقد أضاف استقرار نظام ولاية الفقيه عمقا فى تصدير الثورة الإسلامية إلى دول المنطقة والشعوب الإسلامية، حيث أصبحت عملية أمنية فى المقام الأول، لأن التصدير زحف إلى الخارج يوقف أى زحف إلى الداخل، وثورة مبادأة تمنع الثورة المضادة من النفوذ، ويستطيع الدارس لنظرية الأمن الإيرانية أن يدرك قيامها على أسلوب المبادأة بما لديها من مبررات عقائدية وتاريخية وجغرافية وبشرية وسياسية، حيث تركز النظرية على بعدين أساسيين، البعد الأول: هو البعد العقائدى، والبعد الثانى هو: البعد النضالى، أما البعد العقائدى فيهدف إلى تصدير الثورة، عن طريق تغيير

سلوكيات سكان المنطقة فى اتجاه قيم الثورة الإسلامية من خلال منطلقين: الأول هو الالتفاف حول قيم آل البيت وتوجيهات أئمة الشيعة وتنفيذ وصاياهم، والثانى هو دمج السياسة بالعبادات فى صياغة جديدة لشكل العبادات وجوهرها وأبعادها. أما البعد النضالى فيهدف إلى إيجاد قوة ذاتية من دول المنطقة، بكل إمكاناتها العسكرية والأمنية والاقتصادية بدعم بشرى وخبرات إيرانية، وتبدأ نشاطها من خلال رفض المهادنة مع قوى الاستكبار العالمى، ومواجهة هذه القوى وعملائها فى الداخل المتمثلين فى الرجعيين والسلبيين، فضلا عن دعم ومساندة وتمويل الحركات المعادية للاستكبار وعملائه فى المنطقة.

وقد اعتبر الخمينى إنشاء الحكومة الإسلامية فى إيران مجرد خطوة أولى تجاه إنشاء الدولة العالمية، كما حث إيران بعد الثورة على دعم المستضعفين وحركات التحرر عبر العالم، وطالب حكومة إيران بأن يكون هدفها تحرير البشرية بأكملها. واعتمد الخمينى فى تصدير الثورة الإسلامية على كل من الحركات الإسلامية والأقليات الشيعية، بوصفها رسل الجمهورية الإيرانية لنشر مبادئها التى فيها إنقاذ المستضعفين وخلاصهم. وبذلك نجد أن الخمينى ينطلق فى فكرته لتصدير الثورة من خلال بناء نموذج للثورة على مستوى السلوك بالنسبة للفرد والمجتمع، حتى يصبح نموذجا للاقتداء الخارجى من الأفراد والمجتمعات الأخرى.

معطيات العلاقات العربية الإيرانية:

أولا: تمركزت العلاقات بين إيران والدول العربية بشكل عام فى المصالح المشتركة، سواء اقتصادية أو سياسية أو أمنية بجانب الدين المشترك، وهو الإسلام الذى شكل لحمة عميقة الجذور بينهما يسهم فى دفع العلاقات نحو التعاون بدلا من التناحر والتنازع.[1] لذلك ينبغى التقليل من شأن الانقسام

التاريخى بين إيران والعرب، إذ توجد حقوق تاريخية واقتصادية لكلا من الطرفين فى منطقة الخليج بحكم وجودهما المشترك، ولا يمكن لأى منهما أن يلغى الحق المتساوى للطرف الآخر فى المصالح والقضايا التى تهم المنطقة بشكل عام، كما أن من الخطأ إلغاء الحقوق الخاصة بطرف منهما بالاستقواء بقوة أجنبية، أو استخدام القوة المسلحة لإجباره على التنازل عن حقوقه، أو فرض شروط عليه.

ثانيا: إمكانات التلاقى والتوافق بين العرب والإيرانيين كبيرة جدا، خصوصا فى هذه الظروف الإقليمية والدولية، والتحديات للجانبين العربى والإيرانى، مع التأكيد على ضرورة التواصل لتعميق الفهم المشترك وبالتالى الممارسة المشتركة، وإمكان تكوين ملامح أمن خليجى مشترك فى المنطقة، مع بناء الثقة، والتغلب على المعوقات التى تقف فى طريقها.

ثالثا: هناك مجموعة من القضايا الخلافية فى العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجى، حالت دون الاتفاق على صيغة أمنية شاملة فى الخليج تحظى بموافقة الطرفين، ومن أهم هذه القضايا الخلافية:

القضايا الخلافية

أ - قضية الجزر الثلاث أبو موسى، طنب الصغرى، طنب الكبرى: تعتبر قضية النزاع بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية حول جزر أبى موسى وطنب الكبرى، والصغرى مدخلاً من مداخل التوتر فى منطقة الخليج العربى(٢)، إلا أن هناك أطروحات تعتبر إيجابية، وأهمها طرح إيران فكرة التدرج فى حل قضية الجزر بفتح موضوع جزيرة أبى موسى أولاً دون إسقاط حق الإمارات فى بحث جزيرتى طنب الصغرى والكبرى. الاتفاق بين البلدين على الاستمرار فى الاتصالات الثنائية على أن تشمل هذه الاتصالات قضية الجزر، وإبداء إيران استعدادها لإعادة النظر فى الإجراءات التى اتخذتها بجزيرة أبى

موسى. التركيز من جديد على العلاقات التاريخية على أساس الصداقة والمصالح المشتركة والمساعى المستمرة لترسيخ علاقات حسن الجوار والأمن.[٣]

ب- قضية الوجود الأجنبى: كان الكثير من دول مجلس التعاون الخليجى يرفض بشدة فى السابق فكرة وجود قوات أجنبية فى المنطقة، وبالذات الكويت والإمارات وقطر، لكن الغزو العراقى للكويت أحدث تحولا هيكليا فى المدركات الإستراتيجية لدول المجلس، حيث دفعها للبحث عن كافة الضمانات والترتيبات الأمنية التى تكفل حماية أمنها الوطنى، ولاسيما من خلال إبرام اتفاقات الدفاع المشترك مع القوى الدولية. ونتيجة لذلك فقد شهدت علاقات التعاون العسكرى بين دول مجلس التعاون الدول الأجنبية، خاصة الولايات المتحدة، طفرة كبيرة فى فترة ما بعد حرب الخليج الثانية[٤]. وقد رفضت إيران هذه الاتفاقات بشدة، مؤكدة على أن أمن المنطقة لا يكفله الوجود الأجنبى، وأن الأخوة والصداقة والثقة هى السياج الحقيقى والسلاح الوحيد الذى تحمى به دول الخليج نفسها.

ج- عملية السلام العربية الإسرائيلية والتطبيع مع إسرائيل: أخذ التقارب الإسرائيلى الخليجى يشهد تناميا ملحوظا، مع إعلان دول مجلس التعاون الخليجى عام ١٩٩٤م رفع المقاطعة الاقتصادية والتجارية من الدرجتين الثانية والثالثة ضد الشركات الأجنبية التى تتعامل مع إسرائيل، وتتابعت زيارات الوفود الإسرائيلية إلى الدول الخليجية فى إطار المحادثات المتعددة الأطراف حول البيئة ونزع السلاح والمياه.[٥] وهذا الموقف لدول الخليج العربية من عملية السلام والتطبيع مع إسرائيل، يتناقض مع الموقف الإيرانى الرافض لعملية التطبيع مع إسرائيل، وأسلوبها المناهض لأية مباحثات فى الشرق الأوسط بين العرب وإسرائيل تحققه دون حل القضية كلها[٦] ولقد أعلن الزعيم خامنئى أن رفع دول الخليج العربية المقاطعة ولو جزئيا عن إسرائيل يعتبر خيانة عظمى للإسلام والعرب والفلسطينيين. كما اعتبر رفسنجانى أن دول الخليج العربية قد قربت المسافة بين إسرائيل ونشاطاتها المعادية وبين إيران، حتى ولو كان فى صورة وصول منتجات إسرائيلية إلى منطقة الخليج التى تمثل خط الدفاع وخط الانطلاق للإيرانيين فى المنطقة[٧].

د- قضية القدرات العسكرية الإيرانية: لقد طورت إيران قوتها الصاروخية بعيدة المدى منذ حربها مع العراق، ورغم التأكيدات الإيرانية لدول الخليج بأن الصواريخ الإيرانية لن توجه إلى أية دولة خليجية، إلا أن القدرات العسكرية الإيرانية تطرح مخاوف خليجية من احتمال استخدامها، إذا تراجعت إيران عن سياستها الانفتاحية، ولعل التهديدات التى أطلقتها إيران مطلع عام ٢٠٠٢م بقيامها بقصف آبار البترول الخليجية، فى حالة ما إذا أقدمت الولايات المتحدة على ضربها فى إطار ما يعرف بالحرب على الإرهاب، وما أثارته من ردود فعل خليجية غاضبة هو أبرز مثال على استمرار وجود هذه المخاوف.(٨)

هـ- التدخل فى الشئون الداخلية لدول الخليج العربية: تعتقد بعض دول الخليج العربية أن استثمار إيران للوجود الشيعى فى الدول العربية وما ترتب عليه من تداعيات، من خلال إقامة المجمع العلمى لآل البيت فى طهران، واشتراك ممثلو طوائف الشيعة من ست وخمسين دولة فى آسيا وأفريقيا وأوربا وأمريكا فيه، يمكن أن يكون نواة لصرح مؤسسة كبيرة مشتركة تضع على عاتقها مهمة تفعيل الوجود الشيعى فى الدول العربية، مما يضر بأمن واستقرار دول الخليج خاصة والدول العربية عامة (٩).

رابعا: ما يعمق القضايا الخلافية وجود عناصر قلق فى المعطيات الإيرانية، فلإيران ثوابت ثورية أهمها تصدير الثورة الإسلامية، تعمل لتحقيقه بأساليب متعددة، بعد أن جعلت من عملية تصدير الثورة الإسلامية شأنا ثقافيا له أولوية، وهناك مؤسسات عدة تتولى هذا الشأن. وتستهدف إيران من تصدير الثورة الإسلامية إقرار نموذج إسلامى فى السياسة والحكم على مستوى المنطقة والعالم الإسلامى، ويبدأ تصدير الثورة من المناطق المحيطة بإيران، ثم تتسع الدائرة بعد ذلك، وترى دول الخليج أن الوسيلة تعتمد على فكرة التدخل شبه المباشر وغير المباشر فى شئون دول المنطقة، خاصة تلك التى ترتبط ارتباطاً قوياً بتحقيق مصلحة قومية، مثل منطقة الخليج، وإيران بدعمها للشيعة هناك، تقوى فكرة قلب نظام الحكم فى البلاد، وهو ما يثير القلق لدى حكومات الخليج التى تتقاطع ثوابتها مع الثوابت الثورية الإيرانية.

خامسا: هناك ثوابت استراتيجية تتعلق بالمسألة الأمنية تقوم على تحقيق الأمن والاستقرار لنظام الجمهورية الإسلامية، من خلال نظرية لها مبررات تاريخية وجغرافية وبشرية وسياسية وعقائدية، وتحقق مصالحها وطموحاتها، وتتعلق بقضية أمن الخليج، حيث ترى إيران أن أى مشروع حول أمن الخليج لا تضعه إيران، أو لا تشترك فى وضعه على الأقل هو مشروع فاشل، لأنه يتجاهل دولة خليجية لها أكثر من نصف السواحل المطلة على الخليج ومياهها الإقليمية فى الخليج أوسع من سائر الدول الخليجية، وتتحكم فى مضيق هرمز الذى يعتبر المنفذ الوحيد للخليج على المحيط.(١٠) إلا أن هناك اتفاقات أمنية وعسكرية بين دول الخليج العربية وأطراف عربية أخرى، ودول أجنبية تقف حجر عثرة فى مواجهة هذه الرؤية، فضلا عن رفض إيران لمشروعات عربية تحل القضية، مثل إعلان دمشق التى رفضته بناء على عدة مبررات:

أولا : خروج فكرة أمن الخليج ومشروع السلام من مصدر واحد هو واشنطن، وبالتالى تبعية المشروعين للاستكبار العالمى، وأنهما يكونان معا خطة للتسلط الأمريكى على المنطقة، ومما يدل على ذلك إخراج العراق وإيران من الترتيبات الأمنية.

ثانيا : أن فكرة المشروع الأمنى تنطلق من فكرة وحدة الأمن العربى، فى حين أن القومية العربية قد تفككت بعد انتهاء زعامة مصر بقيادة عبد الناصر، وأن مصر من خلالها يمكن أن تدعى حقها السياسى والجغرافى فى التواجد العسكرى الدائم فى منطقة الخليج، كما أن الصراع على الزعامة العربية يجعل من الصعب الاتفاق على تفاصيل تنفيذ مثل هذه الفكرة الأمنية.

ثالثا : أن الرؤية لا تعكس ضرورة جغرافية سياسية تكون وليدة احتياج استراتيجى معاصر للمنطقة مثل احتياجها لخطة أمنية عربية ضد المطامع الصهيونية، خاصة أنه يوجد فرق بين منطقة الخليج ومنطقة الشرق الأوسط، كما لا يوجد تجانس جغرافى فى العالم العربى والمنطقة، مما يؤكد صعوبة إيجاد

وحدة أمن جغرافية، وبالتالى فإن طبيعة المنطقة الجغرافية تستوجب التقسيم الأمنى حسب المناطق المتماثلة، بما يعنى استقلال خطة أمن الخليج عن خطة الأمن العربى، وأن تكون دول كل منطقة مسئولة عن أمنها، وهذا يعنى عدم وجود مصداقية للزعم بأن أمن الخليج قضية عربية متصلة بالأمن العربى العام.

خامسا: عدم قدرة المشروع على توفير الحماية الكاملة والأمن الدائم لدول الخليج العربية بدليل أن الكويت وقعت اتفاقية أمنية مع الولايات المتحدة فى مبادرة من جانبها لتأمين حماية الكويت مستقبلا.(١١)

وإذا كان الإيرانيون يرفضون إعلان دمشق فإنهم يقدمون بديلا لهذا المشروع وهو أن يتكون المشروع من دول مجلس التعاون الخليجى بالإضافة إلى إيران والعراق أى (٦+١+١) ويعتبر الطرح الذى قدمته إيران فى اجتماع لجنة نزع السلاح بمقر منظمة الأمم المتحدة فى نيويورك حول أمن الخليج تدعيما لهذا المشروع، حيث طالبت بتشكيل بُنية أمنية يشترك فى وضعها جميع دول الخليج، على أن تقوم كل دولة بطرح قضاياها وملاحظاتها حول الأمن والتسلح وخفض نفقاته، والاتفاق حول مسألة شراء ونقل الأسلحة الأجنبية لأى من دول المنطقة.

سادسا: لاشك أن البرنامج النووى الإيرانى بما يتضمنه من تطور الأبحاث وعمليات التخصيب والطرد المركزى والماء الثقيل سوف يعطى إمكانية إنتاج السلاح النووى، ورغم أن إيران تؤكد على أنه ليس فى نيتها فى هذه المرحلة إنتاج أسلحة نووية، وتحاول أن تبرهن على ذلك بأن الشريعة الإسلامية لا تجيز استخدام الأسلحة النووية. لكن السؤال الذى يقلق دول الخليج هو: لماذا تطور إيران الصواريخ الباليستية القادرة على حمل رءوس نووية؟ ولماذا تنفق هذه المبالغ الباهظة فى صناعة وتطوير هذه الأسلحة التى يمكن الاستغناء عنها بأسلحة أقل تكلفة؟ إذا كانت لا تفكر فى مرحلة قادمة بأن يكون لديها رءوس نووية يمكن أن تحملها هذه الأسلحة! ومن الواضح أن الاستمرار فى إنتاج الصواريخ يعنى أنه يمكن استخدامها فى مرحلة لاحقة، لا شك أن إيران قد طورت أسلحة الدفاع

الجوى وشبكات الرادار لديها إلى حد كبير، فضلا عن أن إيران قد بعثرت مفاعلاتها النووية فى مناطق جبلية وعرة، يتطلب ضربها إمكانيات عالية ونفقات باهظة وتكلفة تعتبر خسارة بالنسبة لمن يقوم بها، مع وجود إمكانية عسكرية لرد الضربة، وقد حدد وزير الدفاع الإيرانى مجال العمليات الإيرانية بأنه يشمل من المحيط الهندى إلى البحر المتوسط، بما يعنى أن لديه إمكانية توسيع العلميات، مع استراتيجية حوار المناورات فى المنطقة.(١٢)

سياسة إيران تجاه مصر:

تعتقد القيادة الإيرانية أن مصر باعتبارها دولة قطب عربيا إسلاميا وإفريقيا، ولها موقع هام واستراتيجى، ولها صلات قديمة مع إيران، فإن مستوى علاقاتها مع إيران ليس مرضيا، وينبغى السعى لارتقاء مستوى هذه العلاقات فى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية إلى الدرجة المطلوبة، وأن هناك رغبة جادة لدى كل من شعب مصر وإيران فى التعاون، وإن مسئولى البلدين يمكنهم دعم هذه العلاقات بسعة الصدر والنظر إلى المصالح الكثيرة بين مصر إيران وكذلك العالم الإسلامى، وخاصة وأن مواقف البلدين فى كثير من القضايا الإقليمية والدولية متقاربة، وإن البلدين راغبان فى حصول الشعب الفلسطينى على حقوقه المشروعة، وإن كانت وسيلة كل منهما تختلف عن الأخرى، والتعاون بينهما مؤثر فى إزالة المشكلات، وإن إيران ومصر بالتعاون مع سائر دول المنطقة يستطيعان أن يلعبا دورا مؤثرا فى إزالة المشاكل الإقليمية. لذلك من الضرورى إشراك مصر فى إعادة رسم خريطة المنطقة من خلال المشروع الإيرانى "شرق أوسط إسلامى"، وإظهار الرغبة فى عودة العلاقات الطبيعية بين مصر وإيران، لأنه قد حدثت مستجدات فى المنطقة استدعت ضرورة وجود هذه العلاقات، وأن هناك قضايا إقليمية وعربية وإسلامية لن تحل إلا بوجود تعاون مباشر وفعال بين البلدين، مع

إمكانية انضمام دول عربية أخرى، وأن تقاطع المصالح الإيرانية مع كل من مصر وإسرائيل فى أفريقيا وآسيا يجعل من الضرورى طرح العلاقات المصرية الإيرانية الإسرائيلية على بساط البحث، وهناك مجالات كثيرة للتعاون المصرى الإيرانى فى أفريقيا وآسيا اقتصادية وسياسية وأمنية وثقافية ودينية. وتؤكد الدبلوماسية الإيرانية أن المشكلات القائمة بين مصر وإيران ليست مستعصية على الحل، وليست عقبة فى سبيل تحقيق الهدف الأهم، وهو مصلحة البلدين، وتخفيف ضغط حركة العولمة على كليهما.

إن أهمية العلاقات بين الدول غالبا ما تقدر من خلال عاملين أساسيين، الأول: هو ما لدى كل من الطرفين ليتبادله مع الآخر، وما النفع أو الضرر الذى يمكن أن يحصل عليه كل طرف من هذا التبادل، والثانى: هو تأثير العلاقة بين طرفين أو أكثر على علاقة كل منها بالكيانات السياسية الأخرى، من البديهى أن عناصر العلاقات السياسية ليست أبدية أو أزلية وتتغير تبعا لمقتضيات الزمان والمكان، ومن هنا فإن العلاقات الإيرانية العربية فى الظروف الراهنة تتبع بعض المصالح المشتركة والظروف الإقليمية والدولية المؤثرة على كل منهما، ومن كل هذه الملاحظات يمكن أن ندرك أن الاتفاق الإيرانى العربى يمثل تحولا كبيرا فى العلاقات يتطلب التوقف عنده لما له من تأثيرات كبيرة ليس على المستوى الداخلى، بل على المستويين الإقليمى والدولى.

قضية تصدير الثورة الإسلامية التى تم الخلط فيها بين الجانب الثقافى والجانب العسكرى والأمنى، مما أثار حولها الريب والتوجسات الأمنية، وكانت سببا مباشرا فى توتر العلاقات والحرب الخليجية الأولى، وهى من القضايا التى تقبل الطرح على مستوى المثقفين فى كل من مصر ودول الخليج وإيران، حيث يمكن اعتبارها الآن قضية ثقافية بحتة، بل إن عرضها على طاولة البحث قد أصبح ضروريا الآن باعتبارها فكرا إسلاميا عاما يتضمن تجربة إيرانية فى التطبيق، فقد أدى نجاح الثورة الإسلامية فى إيران وحرب الثمانى سنوات إلى أن يتخذ أسلوب طرح الثورة الإسلامية نوعا من الوسائل العنيفة التى تخلق كثيرا من

الحساسية لدى الشعوب والحكومات العربية، ولاشك أن قبول إيران وقف الحرب قد أدخلها مرحلة جديدة فى علاقاتها مع العالم عامة ومع الدول العربية خاصة، حيث استتبع هذا القرار سلسلة من التغييرات فى شكل النظام وتوجهاته مع تعديل فى استراتيجيته بل وتطوير فى نظرية ولاية الفقيه ذاتها بما يتلاءم مع المستجدات، إلا أن اتجاه الجمهورية الإسلامية فى إيران إلى الواقعية لم يكن يعنى التخلى عن الأفكار الأساسية التى قام عليها، وإنما محاولة التقارب مع معطيات الدول العربية، ومن أهم علامات هذه المحاولة: الدعوة إلى وحدة العالم الإسلامى وما تتطلبه من إجراءات، حيث بادرت إيران إلى تخصيص أسبوع للوحدة الإسلامية يحتفل به كل عام فى ذكرى مولد الرسول عليه السلام مابين ١٢ و١٧ ربيع الأول، أى تاريخى ذكرى مولده عند السنة والشيعة، وهى نقطة وسط يمكن التباحث حولها، وسوف يؤدى تطبيقها إلى تمدد فى حجم العلاقات بين إيران والدول العربية، بحيث لا تقف عند محاولات تحسين العلاقات التقليدية، وإنما تبادر لتعميق وتطوير سبل التقارب لتشمل كافة المجالات من سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، ورغم الاختلافات الجوهرية فى هذا المجال، إلا أنه يمكن ابتكار وسائل وأساليب جديدة لمعالجتها بالحوار فى هذا الصدد.

قضية استثمار إيران للوجود الشيعى فى الدول العربية وما ترتب عليه من تداعيات: إن فكرة إقامة المجمع العلمى لآل البيت بناء على توصية المؤتمر الذى عقد فى طهران فى٢١/ ٥/ ١٩٩٠م واشترك فيه ممثلو طوائف الشيعة من ست وخمسين دولة فى آسيا وأفريقيا وأوربا وأمريكا، وشكل جمعية تأسيسية اختارت طهران مقرا لها، وآية الله محمد على تسخيرى أمينا لها، هذه الفكرة التى أصبحت حقيقة واقعة، يمكن أن تكون نواة لصرح مؤسسة كبيرة مشتركة تضع على عاتقها مهمة تفعيل الوجود الشيعى فى الدول العربية ودول العالم، فهذه المؤسسة تضم نخبة من المثقفين الأكفاء، ومن هنا يصبح من الضرورى طرح هذه

القضية للحوار من أجل الحيلولة دون أن تضر بأمن واستقرار دول الخليج خاصة والدول العربية عامة.

المشروع النووى الإيرانى وكيفية جعله فى خدمة المنطقة وليس وسيلة للتوتر بين دولها: فإيران لا تعتبر ملفها النووى سببا لقلق دول الخليج العربية، لأن الأولى أن تقلق من أسلحة إسرائيل النووية، وتؤكد أنه ليس فى نيتها إنتاج أسلحة نووية. وهى استثمارا لحالة القلق تعلن عن مشروع لحلف أمنى جماعى يضم دول مجلس التعاون الست بالإضافة إلى العراق وإيران، يضمن أمن الخليج على المدى البعيد، مع إدراكها أن هذا المشروع يجد اعتراضا من بعض الدول الخليجية والعربية، خاصة الدول التى لها تعاون عسكرى مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهنا يمكن الحوار حول الجوانب المسببة للقلق، وكيفية المشاركة العربية فى هذا المشروع، والاستثمار فيه لخدمة دول المنطقة، ومنع تداعياته الخطيرة فنيا وسياسيا.

نشطت حركة الدبلوماسية الإيرانية فى الفترة الأخيرة فى اتجاه الدول العربية، وخاصة الدول المحورية مثل مصر والسعودية وسوريا والجزائر واليمن، ولعل أهم ما ميز هذه الحركة هى قدرتها الديناميكية على متابعة الأحداث والقضايا، وسعيها إلى ابتكار وسائل جديدة تحفظ لها قدرتها على المبادرة، ومن ثم حققت نتائج إيجابية فى اتصالاتها بهذه الدول، وبما سوف ينعكس على إعادة ترتيب الأوضاع فى المنطقة. ويمتدح كثير من النخبة المثقفة فى إيران هذا التوجه باعتباره حلا للمواقف الصعبة التى تواجه الإدارة الإيرانية خاصة مع ازدياد الضغوط التى يتعرض لها النظام السياسى فى إيران، سواء من جانب الجماعات السياسية الضاغطة فى الداخل، أو السياسة الغربية الضاغطة، أو الوجود الأجنبى العسكرى حول إيران، والمتمثل فى قوات التحالف فى العراق، والقوات الأمريكية والغربية فى أفغانستان، فضلا عن ضغوط الوكالة الدولية للطاقة النووية حول الملف النووى الإيرانى، إضافة إلى الحصار الاقتصادى الذى تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها على إيران. وفى إطار ذلك أكد الزعيم

الإيرانى سيد على خامنئى أن علاقات إيران مع دول العالم تقوم على الصداقة، وإيران لا تمثل أى تهديد لأية دولة وخاصة جيرانها، وأن إيران لا تستهدف التسلط على أحد. (١٣)

علاقات إيران مع تنظيم القاعدة:

يثير وجود عناصر من تنظيم القاعدة فى إيران جدلا كبيرا ليس على المستوى المحلى أو الإقليمى بل على المستوى العالمى، ورغم تسليم إيران قائمة بأسمائهم إلى أمين عام المنظمة الدولية، وتسليم بعض الأفراد منهم إلى دولهم، إلا أن الرأى العام العالمى ليس مقتنعا بعد بأن هذا هو كل ما تملكه إيران من تنظيم القاعدة. الجميع معتقد بوجود عناصر أخرى فى إيران ومقتنع بضرورة تسليمهم، وإيران تصر على محاكمة هذه العناصر دون تسليمها باعتبار أنهم ارتكبوا مخالفات على أرضها أو دخلوها بطريقة غير مشروعة، بل يعتقد الإيرانيون أن لتنظيم القاعدة فرعا إيرانيا يعمل لمصلحة الغرب وأن دولا نفطية مولته، وأن الولايات المتحدة دربت عناصره ووزعتها كطابور خامس كشف عن نفسه بتصرفه لصالحها، يتستر بصفوف الإصلاحيين ويقوم بدور الأفغان العرب لإعداد الساحة للاتهامات الأمريكية ضد إيران، ومن ثم يرى البعض إعادتهم إلى أمهم أمريكا.

ومن ناحية أخرى هناك اعتقاد بأن زعماء القاعدة يستفيدون من إيران كمحور ترانزيتى بفضل جوارها لأفغانستان وعدائها لأمريكا، وقد فشلت إيران فى إغلاق حدودها فى وجههم، ومن ثم فإنهم يعتمدون على تشكيلاتهم على الحدود الشرقية لإيران، وليسوا تحت السيطرة كما تدعى إيران.

إن تعامل إيران مع موضوع القاعدة يثير الكثير من التساؤلات، أهمها هل القاعدة كرة ملتهبة فى يد إيران؟ أم أنها ورقة رابحة تستثمرها فى إدارة العلاقات مع الولايات المتحدة؟ أو لتبادلهم مع عناصر مجاهدى خلق المنتشرين

فى أوربا وأمريكا؟ لاشك أن هناك تعقيدات تكتنف مسألة عناصر القاعدة، أبرزها صعوبة تحديد هويتهم، خاصة بعد أن سحبت دولهم جنسيتها عنهم، فضلا عن تعقد المفاوضات مع الدول التى ينتمون إليها، يضاف إلى ذلك تهديد المنظمة لإيران بأعمال إرهابية على أرضها إن هى سلمت عناصرها إلى الولايات المتحدة، وفوق كل هذا تلك الخسائر الكبيرة التى تمنى بها قوات الأمن والشرطة الإيرانية فى صراعها الحدودى مع المهربين الذين تختفى عناصر القاعدة فى صفوفهم، مع مشاكلهم داخل السجون الإيرانية، وامتناعهم عن تناول اللحوم والطيور لأنها مذبوحة فى إيران وكراهيتهم للطعام الشيعى عموما، لكن ما يؤرق إيران بشدة هو عملهم على إعادة تشكيل المنظمة داخل الأراضى الإيرانية.

البحرين وإيران:

كان ناطق نورى رئيس البرلمان الإيرانى الأسبق قد صرح فى احتفالات إيران بعيد الثورة، بأن البحرين جزء من إيران وتعتبر المحافظة الرابعة عشرة، وكان لها ممثل فى مجلس الشورى الإيرانى، وهو ما جعل مملكة البحرين تستدعى السفير الإيرانى، وتؤكد أن هذه التصريح غير مسئول. وقد أكد السفير الإيرانى تحريف وسائل الإعلام لتصريح نورى، وأن تصريحاته قد فسرت خطئا، حيث كان يقارن تاريخيا بين فترة حكم القاجار وعهد الدولة البهلوية وحكم الجمهورية الإسلامية، وأن ناطق نورى أبدى أسفه على تفسير كلامه بهذا النحو، فى حديثه لقناة الجزيرة، وأنه يحترم سيادة البحرين وكل الدول العربية. كما أعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية تأكيد حكومته على احترام سيادة البحرين واستقلالها. واتصل على لاريجانى رئيس مجلس الشورى الإيرانى برئيس مجلس الشورى البحرينى يدعوه هو وأعضاء مجلس الشورى للاشتراك فى المؤتمر البرلمانى لنصرة فلسطين الذى يعقد فى طهران، مؤكدا على أن العلاقات مع البحرين ودية وأخوية. وفى زيارته الأخيرة إلى البحرين أكد صادق محصولى وزير الداخلية الإيرانى رغبة بلاده فى استقبال ملك البحرين ورئيس وزرائه، كما أبدى رغبة

إيران فى تعميق ودعم العلاقات مع البحرين، مؤكدا أن إيران لا تضع سقفا لعلاقاتها مع البحرين، وأنها تعتبر أمن دول الخليج وخاصة البحرين أمنها.

لاشك أن تصرف البحرين سواء فى ردها على تصريحات ناطق نورى أو على مبادرة أحمدى نجاد لم يكن انفعاليا، بل كان منطقيا ومدروسا، وكشف عن فطنة وتراث حضارى عريق للبحرين، فكان وقف التفاوض مع إيران حول تصدير مليار قدم مكعب من الغاز الإيرانى للبحرين، والتدقيق فى دخول العناصر الإيرانية للبحرين، والتروى فى إدخال السفن الإيرانية المياه الإقليمية للبحرين، مع التصريحات الاعتراضية المحسوبة والحاسمة. لقد أبدى رئيس وزراء البحرين استجابته لتلبية الدعوة الإيرانية فى فرصة مناسبة، مؤكدا أن أحدا لا يستطيع أن يخدش العلاقات الطيبة بين إيران والبحرين، فإيران دولة قوية فى المنطقة، وهذه القوة كانت مؤثرة ومفيدة حتى الآن لجميع دول المنطقة. وقال ملك البحرين فى لقائه مع وزير الداخلية الإيرانى: إن أمن إيران مهم لكافة دول المنطقة، وأن التعاون والتنسيق بين الجميع يؤدى إلى ثبات الأمن فى المنطقة، ونحن ليس لدينا شك فى السياسة الودية لجمهورية إيران الإسلامية تجاه البحرين، ولكننا قلقون من أن يستغل بعض الأطراف بعض المسائل بما يؤثر على إيجاد التوتر فى المنطقة، هناك مصالح مشتركة بين البحرين وإيران لابد أن تستمر، ولا بد من التنسيق الضرورى بين البلدين فى مجال الأمن، كبداية لدعم العلاقات فى سائر المجالات. وطالب وزير داخلية البحرين خلال الاجتماع الأمنى فى المنامة باستمرار التعاون فى مجال منع الحوادث البحرية والحراسة الساحلية. وقد كذب وكيل وزارة الداخلية البحرينية منع إيرانيين من دخول البحرين، مؤكدا أن من لديه تأشيرة دخول قانونية يكون موضع ترحيب. لقد كانت آليات البحرين فى التعامل مع الأزمة أفضل من آليات إيران التى تباهى بعراقتها الحضارية!

لاشك أن الحركة الإيرانية المكثفة لوقف تدهور العلاقات مع البحرين تشير إلى أهمية البحرين بالنسبة لإيران، فمملكة البحرين من الدول التى تدعى إيران أنها ترتبط بها ارتباطا عضويا ووجدانيا، يدعمه امتداد تاريخى، يجعل من

العلاقة معها أمرا متصلا غير قابل للانقطاع، خاصة أنها تدعى أنها تسهم فى دعم البحرين من خلال العمالة الفنية المدربة، واستثمارات رجال الأعمال. لكن من الواضح أن التصرفات الإيرانية تجاه البحرين تسبب المشاكل للبحرين، لأنها لا تصدر عن فكر حقيقى حول احتضان البحرين، بل فكر تحقيق المصلحة من وراء اللعب بورقة البحرين، فلا تزال إيران تردد على مستوى القيادة والنخبة أن البحرين هى المحافظة الإيرانية الرابعة عشرة، ومازالت أجور البريد والبرق والهاتف مع مملكة البحرين فى مستوى الأجور المحلية، أى أن طابع البريد الذى يوضع على خطاب من أى مكان فى إيران إلى البحرين هو طابع البريد الداخلى، وأن أية مكالمة تليفونية أو برقية إلى البحرين تحسب مكالمة داخلية بسعر محافظة هرمزكان، وتعتبر المقالات التى كتبها حسين شريعتمدارى ممثل الزعيم فى مؤسسة كيهان فى ٩/ ٧/ ٢٠٠٧م، وما بعده، نموذجا للفكر الإيرانى تجاه البحرين، لأنه يعبر عن النعرة الإيرانية القديمة حول السيادة الإيرانية على المنطقة، بدءا من الخليج، متجاهلا الحضارة العريقة للبحرين، ولم يتذكر إلا أنها كانت جزءا من التراب الإيرانى، وقد اضطر وزير خارجية إيران إلى زيارة البحرين، وعرض اقتراح رئيس الجمهورية الإيرانى بإيجاد شراكة أمنية مع دول الخليج.

ومن هنا يمكن قياس ما تمثله البحرين فى قاموس السياسة الخارجية الإيرانية، ويفسر طبيعة الممارسات الإيرانية التى تثبت أن إيران تدعى هذا الحق، وأنه غير أصيل أو حقيقى، فبدلا من أن تقدم للبحرين مساعدات حقيقية، تعوق تقدمه بالضغط عليه، لأن مثل هذه التصريحات لا تخدم استقرار المنطقة والمصالح المشتركة بين إيران وجيرانها، وبدلا من التراجع فى التصريحات من خلال التقية، كان ينبغى التزام الأصولية فى القول والعمل، لقد كان تصريح ناطق نورى بمناسبة الاحتفال بمرور ثلاثين عاما على انتصار الثورة الإيرانية، ولكنه لم يكن يشير إلى انتصار القيم التى حملتها الثورة الإسلامية، وأوضح النية فى القيام بهذا العمل، ورغم أن ناطق نورى لا يمثل مصدرا حكوميا أو رسميا، إلا أنه

محسوب على النظام، حتى لو كانت مناصبه شرفية، لأنه من علماء الدين فى نظام حكم دينى.

معيار واحد فقط هو الذى يجيب على كل هذه التساؤلات، وهو ماذا فعلت إيران مع حسين شريعتمدارى عندما أثار أزمة حول هذه القضية فى يوليو ٢٠٠٧م؟ وما ستفعل إيران تجاه ناطق نورى إزاء إثارته القضية مرة أخرى؟! وهل يستطيع أحمدى نجاد أن يؤكد أصوليته فى سياسته تجاه البحرين كمصداقية للشعارات التى رفعها؟ أم أنها مجرد شعارات؟!

إيران والسعودية:

لقد استطاعت العلاقات بين المملكة العربية السعودية وإيران أن تخرج من البرودة والسلوك الانفعالى الكامل، وأن تبدأ الحوار الجاد على مستوى المسئولين، وأن تتجاوز أحداث الحرم وتسيطر على تداعياته، وأن تستفيد من علاقتها بإيران فى مختلف المجالات الاقتصادية فتصبح شريكا تجاريا مهما لها على المستوى الثنائى والإقليمى، وكذلك التعاملات السياسية الثنائية والإقليمية. كما أن العلاقات الطبيعية بين المملكة العربية السعودية وإيران ساهمت فى تقليل التوتر المذهبى بين البلدين، وكذلك الضغط من الشيعة السعوديين وعليهم، وإزالة التوتر فى مناطق القطيف والأحساء والدمام، وفى المنطقة الشرقية كلها، بل ساهم فى تحقيق هذا الهدف بالنسبة لدول الخليج العربية، ودول المنطقة عموما.

ويمكن القول بأن الحوار المعاصر بين إيران والسعودية قد مر بمرحلتين، المرحلة الأولى بدأت مع تولى هاشمى رفسنجانى رئاسة الجمهورية فى إيران، ومبادراته للحوار مع السعودية والدول العربية، وقد بدأت المرحلة الثانية مع إعلان الرئيس خاتمى شعار إزالة التوتر فى المنطقة، وبدء حوار الحضارات، ويمر الآن بالمرحلة الثالثة مع ولاية الرئيس أحمدى نجاد.

أولا: أعربت السعودية وباقى دول الخليج عن ترحيبها لنهاية الحرب بين العراق وإيران، وأدى ذلك إلى تحسن العلاقات بين إيران ودول الخليج، ومع الجلسة الرابعة والثمانين لمنظمة الأوبك واتفاق الأعضاء على حصص إنتاج كل منهم وتحديد سعر البرميل، تم إيقاف الحملات الدعائية المعادية بين إيران ودول الخليج، كما تم اتخاذ إجراءات لحل مشاكل الحج(١٤). وأكد رفسنجانى أن سياسة إيران المتشددة قد خلقت أعداء بغير داع(١٥)، وقد انعكس ذلك فى التزام الحجاج الإيرانيين الهدوء فى مواسم الحج واتفاق الجانبين على الأعداد المقررة من الحجاج الإيرانيين، وتم لأول مرة منذ عقد كامل اجتماع بين ولى العهد السعودى الأمير عبد الله بن عبد العزيز، والرئيس الإيرانى رفسنجانى فى داكار عاصمة السنغال فى ديسمبر ١٩٩٠م(١٦). وتم الإعلان فى يوم ٢٠ مارس ١٩٩١م فى كل من الرياض وطهران خلال بيان رسمى استئناف العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين السعودية وإيران، والتى تمت عودة العلاقات الدبلوماسية على أساسها بين البلدين رسميا فى ٢٦ مارس ١٩٩١(١٧). وقد التقى الرئيس السابق رفسنجانى بخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز بالرياض فى أبريل ١٩٩١م(١٨) كما قدمت السعودية فى عام ١٩٩١م معدات ومؤن طبية لمساعدة ضحايا الزلزال الذى ضرب بعض المدن والمناطق الإيرانية، وفى نفس العام أعلن خادم الحرمين أن إيران بلد مجاور، وتربطنا به روابط عديدة.(١٩) وقام الأمير سعود الفيصل فى ٥ يوينو ١٩٩١م بزيارة طهران، وهى أول زيارة من نوعها منذ ثورة ١٩٧٩(٢٠). وفى سبتمبر ١٩٩٣م، قام رفسنجانى بمحاولات جادة للتقارب مع القيادة السعودية بهدف مساندة إيران فى زيادة حصة إنتاجها من منظمة الأوبك، وأسفرت تلك المشاورات عن موافقة السعودية داخل الأوبك على زيادة مستويات الإنتاج بالنسبة لإيران.(٢١) ونتيجة لذلك ارتفعت حصة الإنتاج اليومى لإيران بمعدل ٢٦٠,٠٠٠ برميل يوميا.(٢٢) وكدلالة أخرى على تطور العلاقات الإيرانية السعودية، تم إقامة أول معرض متخصص للسلع الإيرانية فى المدن السعودية العامة، ومشاركة السعودية فى معرض طهران الدولى، وإلغاء حظر سفر الإيرانيين إلى السعودية فى غير رحلات الحج منذ عام ١٩٩٦م(٢٣).

ثانيا: ركز الحوار السعودى الإيرانى على تأثير الفهم الخاطئ لمعطيات السياسة الخارجية على انفعالية التحليل للمواقف. ومن ثم اتخاذ مواقف غير صحيحة من جانب كل طرف حيال الطرف الآخر، وقد حاول الحوار الوصول إلى اتفاق حول أسلوب أمثل للفهم، ثم التعامل مع معطيات الأمور بمنطقية، وقد استدعى هذا الرجوع للشواهد التاريخية للحوار بين الشعبين، وعرض الجوانب الحضارية والثقافية المشتركة بينهما كجسر لتحسين العلاقات بين البلدين، وقد اتسم النقاش بالصراحة والموضوعية، وتجنب إثارة القضايا الساخنة التى تعترض محاولة الوصول للتفاهم، كذلك لم يستخدم الجانب الإيرانى أسلوب المبادأة الذى يستخدمه الساسة الإيرانيون عادة فى حواراتهم مع أطراف أخرى حول مسائل معلقة بينهم، وهو ما فسرته بعض الصحف الإيرانية بأنه يمثل تراجعا عن المواقف، وتحولا فى الأساليب، وليونة فى المواقف(٢٤). لم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل دار فى إيران حوار إيرانى ــ إيرانى، فى المحافل الثقافية والسياسية وعلى صفحات الجرائد حول هذا الحوار، وموقف الجانب الإيرانى فى الحوار، ومدى ما حققه من إيجابيات، ومدى السلبيات والتنازلات التى قدمها للجانب السعودى، بل لقد جرى تقييم شامل لهذا الحوار وأبعاده على كل المستويات الرسمية والثقافية، واعتبرته معظم التحليلات إيجابيا فى مجمله، ويفتح الطريق لمزيد من الحوارات التى تعالج القضايا المعلقة، كما أنه يعطى صورة طيبة للتحول الإيجابى الذى طرأ على السياسة الخارجية الإيرانية، واستعداد إيران لتقبل المعطيات السعودية فى إطار احترام خصوصية القرار السعودى فى صورته الشرعية، على أساس المعاملة بالمثل. وعلى الجانب السعودى كان الاهتمام واضحا بالحوار مع الجانب الإيرانى، باعتباره كان صادقا وأمينا ومفيدا فى عرض وجهة النظر الإيرانية، والرغبة فى فتح صفحة جديدة فى العلاقات الإيرانية السعودية، وكان التقييم السعودى للحوار إيجابيا بشكل عام.

ثالثا: أدى الحوار إلى ضرورة الاهتمام بتوطيد العلاقات بين إيران ودول الخليج العربية، وأن يكون للتوجه الاقتصادى الأولوية، مع طرح مقترحات عملية للتعاون، وتعريف الامكانات الاقتصادية، وإيجاد تسهيلات متبادلة ولجان مشتركة،

وزيادة الاتصالات مع السعودية وتكثيف الحوار بين مثقفى البلدين، وقد كشف الحوار عن وجود فقر فى المعلومات عن الظروف الحالية لدى كافة أطراف الحوار عن الآخر، مما يحتم ضرورة تيسير تبادل المعلومات بينهم، والاستفادة من الامكانات المتاحة فى زيادة سبل التعاون، وحل المشكلات المعلقة بين إيران والدول العربية وخاصة السعودية، مع ضرورة تبادل الزيارات لتكثيف الحوار، مع العمل على إزالة موانع الاتصال والإعلام، وتوثيق الصلة بين المؤسسات التجارية، ومحاولة إيجاد الثقة المتبادلة والاحترام المتبادل من خلال عدم التدخل فى الشئون الداخلية، وعرض مقترحات بحل قضايا الخلاف بين الطرفين بشكل تدريجى ومنضبط.

كان طبيعيا أن تصل المباحثات بين الرئيس الإيرانى محمود أحمدى نجاد والملك عبد الله بن عبد العزيز عاهل المملكة العربية السعودية إلى اتفاق الطرفين على العمل من أجل وقف التوتر والصدام بين أهل السنة والشيعة، كخطوة إيجابية لحل الأزمة العراقية، والأزمة اللبنانية، وباقى القضايا المثارة، والوصول بالمنطقة إلى بر الاستقرار والأمان، لأن قضية الصدام بين السنة والشيعة على رأس القضايا والمسائل التى تهم البلدين، وتشغل بال قادة السعودية على الأخص باعتبارهم من رموز العالم السنى، وتؤثر فى اتجاه كل من السعودية وإيران للقيام بدور إقليمى فعال، لذلك فقد أعدا لها إعدادا كبيرا فى وقت قياسى، فجاء برنامج المباحثات مشحونا، لأن الطرفين يدركان ما يريده كل منهما، ومن ثم اختارا المدخل الصحيح للتفاهم، بمعنى أن يقدر كل طرف معطيات الطرف الآخر، ويجعلها خطا أحمر فى علاقاته به، كل منهما يعتبر نفسه قطبا من أقطاب المنطقة والعالم الإسلامى، وكل منهما يرى له دورا أساسيا على الصعيدين الإقليمى والإسلامى، وكل منهما لديه مصالح فى المنطقة، وكل منهما لديه توجهات دينية ومذهبية، فليعترف كل طرف بمعطيات الآخر، وليتعاونا على هذا الأساس لمصلحة كل منهما، وفى اتجاه حل المشاكل المعلقة فى المنطقة، وقد يرى بعض المحللين أن إيران والسعودية قد تقاربتا بالرغم من المحاذير الأمريكية، إلا أن هذه النتيجة لا تعبر عن تقارب، بقدر ما تعبر عن تفاعل واقعى مع طبيعة

الأشياء، فالمعطيات الإيرانية تتعارض بل وتتصادم مع المعطيات السعودية، ولكنهما رغم ذلك تعاملا فى المجال الاقتصادى وخاصة التجارى، واستطاعا أن يتجاوزا خلافاتهما الأساسية التى حرمتهما من التعامل المفيد لكليهما. وقد سبقت هذه الزيارة تمهيدات من خلال زيارة مسئولين إيرانيين للرياض، يأتى على رأسهم على أكبر ولايتى مستشار الزعيم ومبعوثه الشخصى وحامل رسالته إلى الملك عبد الله، وزيارة منوتشهر متكى وزير الخارجية، فجاءت الدعوة من جانب العاهل السعودى لأحمدى نجاد دون تردد.(٢٥)

لقد أكدت نتائج زيارة أحمدى نجاد للسعودية أن الوضع كان يتطلب خطوة جادة متزنة فى هذا السبيل، تؤكد أن الخلافات الإسلامية ليست مذهبية، وأن الاختلاف الموجود اليوم خاصة فى العراق ولبنان، لا يقوم على أساس قواعد فكرية أو قواعد فقهية أو كلامية، وإنما يقوم على أساس تحزب وتصارع تغذيه عوامل خارجية، وتستغل ظروف التخلف الفكرى، والعُقد التى خلفها النظام السياسى فى نفوس العراقيين، والمسلمين عموما، وليس من المفيد أن يتحول الخلاف السياسى إلى مذهبى، ثم يتحول إلى نوع من التنظير للمذهب، فالسياسة تنعكس على المذهب، ثم يبدأ نوع من التحصن العلمى والثقافى تجاه الطرف الآخر، المختلف معه سياسيا فى الأساس.

لقد أدرك الطرفان السعودى والإيرانى أن المشكلة ليست مشكلة العراق، بل هى مشكلة المنطقة كلها، هناك خطة لإثارة الاختلافات على مستوى كل المنطقة من أجل الهيمنة والسيطرة، وتفويت فرص عظيمة على الأمة كى تتحد، ولقد أكدت إيران أن المصالح القومية الإيرانية بغض النظر عن المصلحة الدينية والعقائدية تتطلب مد جسور الثقة مع العالم العربى، ومن مصلحتها أن تفعل ذلك؛ لأنها إذا ابتعدت عن العالم العربى سوف تبتعد عن هويتها الإسلامية التى تتطلب اقترابا من العالم العربى. العرب والإسلام مرتبطان لا يمكن الفصل بينهما على الإطلاق، إذا كانت إيران تريد أن تحافظ على هويتها الإسلامية فلا بد أن ترتبط بالعالم العربى، هذه مسألة ربما لا يفهمها الكثيرون، العالم العربى بالنسبة لإيران هو الكعبة، والهدف، والأمل، فبذل العرب وعزهم يؤثر على إيران

مباشرة. لذلك لا ترى إيران أية مشكلة فى أن تلعب الدول العربية الكبرى دورا إقليميا، لأن هذا الدور سيكون مكملا لدورها، وليس متناقضا معه. ولقد أكدت نتائج لقاء الرياض أن اليأس من جدوى التقارب نابع من عدم فهم لمعنى التقارب، فهو ليس توحيد الأفكار الفرعية والجزئية، وصبها فى قالب واحد، وإنما توحيد فى المواقف، إذ لا بد من موقف موحد بين المسلمين تجاه القضايا الإسلامية والعامة، وهو لا يعنى أن أحدا يتنازل عن مبادئه ولا مواقفه الفكرية، وأيضا لا يعنى تنويما لأى طرف، ولكن يعنى الفهم المتبادل، والتعاون المتبادل لخير الأمة الإسلامية، لأن الذين يتواطئون ضد الإسلام والمسلمين يتواطئون ضد الجميع بما فيهم السنة والشيعة، هناك خلاف ومشاكل تحدث بين الحين والآخر؛ لكن هذا لا ينبغى أن يخل بضرورة التلاحم والتوحد والتفاهم والتقارب والتعاون بين المسلمين. (٢٦)

نشطت حركة الدبلوماسية الإيرانية فى الفترة الأخيرة فى اتجاه الدول العربية، وخاصة الدول المحورية مثل مصر والسعودية وسوريا والجزائر واليمن، ولعل أهم ما ميز هذه الحركة هى قدرتها الديناميكية على متابعة الأحداث والقضايا، وسعيها إلى ابتكار وسائل جديدة تحفظ لها قدرتها على المبادرة، ومن ثم حققت نتائج إيجابية فى اتصالاتها بهذه الدول، وبما سوف ينعكس على إعادة ترتيب الأوضاع فى المنطقة. ويمتدح كثير من النخبة المثقفة فى إيران هذا التوجه باعتباره حلا للمواقف الصعبة التى تواجه الإدارة الإيرانية خاصة مع ازدياد الضغوط التى يتعرض لها النظام السياسى فى إيران، سواء من جانب الجماعات السياسية الضاغطة فى الداخل، أو السياسة الغربية الضاغطة، أو الوجود الأجنبى العسكرى حول إيران، والمتمثل فى قوات التحالف فى العراق، والقوات الأمريكية والغربية فى أفغانستان، فضلا عن ضغوط الوكالة الدولية للطاقة النووية حول الملف النووى الإيرانى، إضافة إلى الحصار الاقتصادى الذى تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها على إيران. وفى إطار ذلك أكد الزعيم الإيرانى سيد على خامنئى أن علاقات إيران مع دول العالم تقوم على الصداقة،

وإيران لا تمثل أى تهديد لأية دولة وخاصة جيرانها، وأن إيران لا تستهدف التسلط على أحد. (٢٧)

من الواضح أن مباحثات الرئيس الإيرانى أحمدى نجاد الأخيرة فى المملكة العربية السعودية قد تركزت على قضية أساسية تشغل بال قادة السعودية، وتؤثر فى اتجاههم للقيام بدور إقليمى فعال، ألا وهى قضية الصدام بين السنة والشيعة، فكانت أهم نتائج المباحثات هى اتفاق الطرفين على العمل من أجل وقف التوتر والصدام بين السنة والشيعة، كخطوة إيجابية للوصول بالمنطقة إلى بر الاستقرار والأمان. لأن الطرفين يدركان ما يريده كل منهما، ومن ثم اختارا المدخل الصحيح للتفاهم، بمعنى أن يقدر كل طرف معطيات الطرف الآخر، فكل منهما يعتبر نفسه قطبا من أقطاب المنطقة والعالم الإسلامى، وكل منهما يرى له دورا أساسيا على الصعيدين، وكل منهما لديه مصالح فى المنطقة، وكل منهما لديه توجهات دينية ومذهبية، فليعترف كل طرف بمعطيات الآخر، وليتعاونا على هذا الأساس لمصلحة كل منهما، وفى اتجاه حل المشاكل المعلقة فى المنطقة، وأنه يمكن بسهولة تجاوز الخلافات، والقيام بالعمل المشترك.

كانت هناك مبادرات تدعو إلى هذا السعى، دعوة الزعيم خامنئى إلى أن نقيم أسس اتحاد عملى حقيقى وواقعى وقلبى بين أهل السنة والشيعة، فلقد اعتمد الأوائل فى صراعهم مع الاستعمار والاستكبار على قضية وحدة الأمة الإسلامية بشكل كبير، وأنه لايريد أن يدخل أهل السنة فى مذهب الشيعة، أو أن يدخل الشيعة فى مذهب أهل السنة، بل أن يقبل كل منهما معطيات الآخر، ويتعامل معها، ويدرك أنهما أبناء دين واحد. يضاف إلى ذلك المناظرة التى أذاعتها قناة الجزيرة بين فضيلة الشيخ يوسف القرضاوى وآية الله هاشمى رفسنجانى، فقد أكد كل من رفسنجانى والقرضاوى فى هذه المناظرة على مبدأ الوحدة بين السنة والشيعة باعتبارهم أبناء دين واحد وكتاب واحد، وأنه أحد أهم الأصول الإسلامية، وأن حديث الخلاف نعرات شيطانية، لأن قلوب أهل السنة ـ كما الشيعة ـ تتوق للوحدة الإسلامية، ولقد أكدت إيران أن المصالح القومية الإيرانية بغض النظر عن المصلحة الدينية والعقائدية تتطلب مد جسور الثقة مع العالم

العربى، ومن مصلحتها أن تفعل ذلك؛ لأنها إذا ابتعدت عن العالم العربى سوف تبتعد عن هويتها الإسلامية التى تتطلب اقترابا من العالم العربى. لذلك لا ترى إيران أية مشكلة فى أن تلعب الدول العربية الكبرى دورا إقليميا، لأن هذا الدور سيكون مكملا لدورها، وليس متناقضا معه. وهو لا يعنى أن أحدا يتنازل عن مبادئه ولا مواقفه الفكرية، وأيضا لا يعنى تنويما لأى طرف، ولكن يعنى الفهم المتبادل، والتعاون المتبادل لخير الأمة الإسلامية. لأن الذين يتواطئون ضد الإسلام والمسلمين يتواطئون ضد الجميع بما فيهم السنة والشيعة. هناك خلاف ومشاكل تحدث بين الحين والآخر؛ لكن هذا لا ينبغى أن يخل بضرورة التلاحم والتوحد والتفاهم والتقارب والتعاون بين المسلمين.

أوضح الدكتور على لاريجانى أن الحصول على التقنية النووية ليس قضية إيران وحدها، ولكنه مشروع الأمة الإسلامية كلها، وأن المبادرة الإيرانية فى هذا السبيل هى ما جعلتها أمام فوهة المدفع لمن لا يريدون حصول العالم الإسلامى على هذا الحق، وهى بهذا تمثل خط الدفاع الأول للعالم الإسلامى فى الحصول على حقوقه أمام الغرب، ومن ثم فإن هذا الموقف يقتضى من كافة الدول الإسلامية أن تسانده وتدافع عنه، خاصة تلك الدول التى تعتبر من أقطاب العالم الإسلامى. ويأتى العرض الإيرانى فى الوقت الذى يراود البرنامج النووى أحلام السياسيين العرب، وخاصة الخليجيين. وتؤكد إيران أن الأمن والاستقرار يحتاج إلى التشاور المستمر بين الدول الإسلامية، فى مختلف المجالات. ويشرح على أكبر ولايتى منطلق إيران فى هذا بقوله: إن جمهورية إيران الإسلامية تعتقد اعتقادا راسخا فى مبدأ التعاون الإقليمى باعتباره دليلا على الجدية والريادة فى تنمية العلاقات الثنائية والثلاثية والمتعددة الأطراف كسبيل وحيد لضمان السلام والاستقرار والأمن فى المنطقة، وأن جهود إيران فى إقرار الأمن سواء فى منطقة الخليج أو فى مجموعة دول الجوار أو فى منطقة آسيا الوسطى والقوقاز من أجل إقرار السلام والاستقرار إنما يتم فى إطار هذه الاستراتيجية، حيث أن الأمن القومى لإيران يتحقق من خلال إقرار السلام والأمن فى المنطقة.[٢٨]

إن تحرك المجتمع الدولى فى اتجاه العولمة قد فرض على إيران قواعد جديدة فى التعامل الدولى أهمها أن تكون المشاركة سبيلا لتحقيق المصلحة المشتركة، وتحقيق إمكانية تقديم الثقافة الإسلامية إلى الثقافات الأخرى، وتحقيق القدر المطلوب من التوازن بين الشأن الداخلى والشأن العالمى، وتنسيق المواقف تجاه الأوضاع الموجودة فى المنطقة، والتعاون على حل مشكلاتها المعقدة، وإقرار الأوضاع المناسبة للتعاون الفعال بين دول المنطقة، ودعم السلام والأمن والصداقة، وليست بمعنى تقسيم المصالح ومناطق النفوذ الضيق، وأن من بين الأمور التى يمكن أن تحققها التعاون الإيجابى لمنع انتشار الإرهاب الفردى والجماعى وإرهاب الدولة، نزع سلاح الدمار الشامل من المنطقة، إعادة بناء البنية السياسية للمنطقة فى إطار النظام العالمى الجديد، الاستثمار فى المناطق المتنازع عليها فى الخليج، وتحويل مناطق التوتر إلى مناطق تجارية حرة، كما أنها تضع أهدافا اقتصادية دقيقة وتساعد على إقرار برامج تنفيذية محددة من أجل تطوير التعاون وتجهيز الأدوات المناسبة لتنفيذ الخطط وتحقيق الاستفادة المثلى من الأدوات الاقتصادية الموجودة، حيث يمكن أن تمتد فى مجال الأبحاث إلى الماء والرى، الطاقة الكهربائية، الزراعة والثروة الحيوانية، زراعة الأسماك، طب الأعشاب، التدريب المهنى، إصلاح النظام الإدارى، الصناعات الإلكترونية والفضائية، البتروكيماويات، الطاقة النووية للأغراض السلمية. وفى مجال الاستثمار إلى صناعة السكر، الصناعات البحرية، الصناعات الإلكترونية، الفضائيات والأقمار الصناعية والاتصالات، برامج الإذاعة والتليفزيون، صناعة السينما، الصناعات الوسيطة واليدوية وقطع الغيار، صناعة الجلود والأخشاب، وغير ذلك، فضلا عن تجارة الترانزيت حيث يسمح الموقع بإقامة أكبر خط تجارى فى العالم يمتد من طريق الحرير القديم مارا بإيران إلى قناة السويس، ويسمح بالتجارة بين مناطق متنوعة الثروة فى آسيا وأفريقيا وبين الشمال والجنوب وبين الجنوب والجنوب وبين الشرق والغرب.

إيران وتغيير المحاور فى الخليج:

يستطيع الدارس للسياسة الخارجية الإيرانية أن يدرك تغير السياسات مع ثبات الاستراتيجية، خاصة فيما يتعلق بالسياسة الإقليمية، وعلى الأخص ما يتعلق بمنطقة الخليج. وتعتمد إيران منذ قيام نظام الجمهورية الإسلامية أساسا قوميا مصبوغا بصبغة إسلامية (شيعية) تجاه العرب عامة، ومنطقة الخليج العربى بصفة خاصة، يوجه نظرتها ويحدد سلوكها وينظم علاقاتها، وهذا يجعلها تنظر باستعلاء إلى جيرانها فى الخليج، وتصفهم بالمشيخات، وتصف حكامهم بالشيوخ، ومن ثم يضايقها أى تجمع خليجى، سواء على مستوى الإمارات العربية المتحدة، أو على مستوى منظمة التعاون لدول الخليج العربية، رغم طلبها العضوية فيها كمراقب، وهى تعتبر أى تجمع عربى فى أى شكل من أشكاله مواجها للقومية الإيرانية، أو لقطبية إيران، لذلك لا تحبذ ما لم تكن مضطرة - التعامل مع العرب مجتمعين فى أى تكتل سواء كان الجامعة العربية أو منظمة التعاون الخليجى أو الاتحاد العربى أو الاتحاد المغاربى أو غير ذلك من أشكال، بل تفضل أن تتعامل مع كل دولة على حده وفق ثوابت تحددها الأيديولوجية، ومتغيرات تحددها أولويات السياسة الخارجية، مما وضع الدول العربية فى تصنيفات تتدرج من الحميمية إلى العدائية، ومن الأيديولوجية إلى المصلحة، ولقد كان مبدأ محاربة الاستكبار ومناصرة الاستضعاف محددا واضحا لسلوكيات إيران تجاه الدول العربية شعوبا وحكومات، فكان يفصل فى التعامل بين دولة عربية وأخرى، أو بين دولة عربية ومنظمة عربية، أو بين إمارة وإمارة فى دولة، بل قد يفصل أحيانا بين شعب عربى وحكومته، كما كانت الأحداث الإقليمية تؤثر سلبا وإيجابا على هذا التصنيف، خاصة الحرب العراقية الإيرانية وحرب الخليج الثانية، والحرب الأفغانية، ثم الاحتلال الأمريكى البريطانى للعراق، مما يشير إلى اعتبار إيران نفسها كيانا منفصلا عما حوله من دول الجوار متصلا بعوامل الضرورة والمصلحة، حيث تطمع إيران إلى التمدد داخل منطقة الخليج، فتركزت العلاقات بين إيران ودول الخليج العربية بشكل عام فى المصالح المشتركة، سواء اقتصادية

أو سياسية أو أمنية تحت ستار الجوار والدين المشترك، لذلك فالتقارب مع دول المنطقة، وخاصة الدول الخليجية، لم يكن على حساب مكاسب حققتها إيران فى المنطقة، أو فى غيرها، أو حتى داخل إيران، قبل الثورة أو بعد انتصارها.

وإزاء التطورات السريعة فى أحداث المنطقة، سعت إيران إلى تطوير نظرتها وتعاملاتها مع دول الخليج العربية، من خلال مبدأ المصلحة، ويعبر عرض إيران الانضمام إلى منظمة التعاون الخليجى كمراقب، وطلبها الانضمام للجامعة العربية كمراقب، عن تطور تكتيكى فى سياسة إيران تجاه العرب من ناحية، ولسياستها الخارجية على المستوى الإقليمى من ناحية أخرى، من مدخل أن التأكيد على القرب الجغرافى والثقافى والحضارى بين إيران والعرب، والحرص على حسن الجوار، هو ما يمكن أن يحقق التعاون العربى الإيرانى من خلال هذين التنظيمين لمصلحة إيران. وقد ظهرت دلائل التحول فى هذه الفكرة التى تعتبر - حسب قول المتحدث باسم الخارجية الإيرانية - خطوة أوسع من التعاون تقضى على تحديات دعم العلاقات، ودعم السلام والأمن والصداقة.(٢٩) ومع ذلك فإذا كانت إيران تتعامل مع مجلس التعاون الخليجى، فإنها تعترض على أى قرار يساند حق دولة من دوله أمام إيران، فى حين يأتى تقاربها مع كل دولة على حده، دون أن تتدخل فى طبيعة العلاقات بين دول الخليج، وتعتبرها شأناً داخليا، ودون أن تعطى الفرصة لأى تداخل بين هذه العلاقات وبين علاقاتها بكل منها.

وقد اتسم التحول الأخير فى السلوك السياسى الإيرانى تجاه دول الخليج العربية بالمصلحة، فنشطت حركة الدبلوماسية الإيرانية التى تميزت بقدرتها الديناميكية على متابعة الأحداث والقضايا، وسعيها إلى ابتكار وسائل جديدة تحفظ لها قدرتها على المبادرة، ومن ثم حققت نتائج إيجابية فى اتصالاتها بهذه الدول. وتركز سياسة إيران الجديدة تجاه دول الخليج العربية على تقسيم دول مجلس التعاون الخليجى إلى ثلاثة أقسام، قسم يضم الدول المقربة بالضرورة، وتقع فيه مملكة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة، وقسم يضم دول المواجهة، وتقع فيه المملكة العربية السعودية ودولة الكويت، وقسم يضم دول المصلحة، وتقع فيه دولة قطر وسلطنة عمان. أما العراق فتمثل بعدا استراتيجيا

حميما، وتدخل اليمن أيضا فى هذا البعد باعتبارها مكملة للضفة العربية من الخليج. ومن ثم يمكن تحديد مقومات التعامل الإيرانى مع دول الخليج، وخط تحركها السياسى والعسكرى وحجمه فى الوقت الراهن، وتأثيره.

المحور الأول: الدول المقرية بالضرورة:

ومعنى الدول المقرية بالضرورة أن إيران ترتبط بها ارتباطا عضويا ووجدانيا، يدعمه امتداد تاريخى يجعل من العلاقة مع هذه الدول أمرا متصلا غير قابل للانقطاع، فما تزال إيران تردد على مستوى القيادة والنخبة والمستوى الشعبى أن البحرين هى المحافظة الإيرانية الرابعة عشرة، ومازالت أجور البريد والبرق والهاتف مع مملكة البحرين فى مستوى الأجور المحلية، أى أن طابع البريد الذى يوضع على خطاب من أى مكان فى إيران إلى البحرين هو طابع البريد الداخلى، وأن أية مكالمة تليفونية أو برقية إلى البحرين تحسب مكالمة داخلية بسعر محافظة هرمزكان، ومن هنا يمكن قياس ما تمثله البحرين فى قاموس السياسة الخارجية الإيرانية، ويفسر طبيعة تصرفات إيران تجاه البحرين كجزء من التراب الإيرانى، انفصلت عن إيران نتيجة لتعاملات غير قانونية بين الشاه وحكومات أمريكا وبريطانيا، فى حين أن أكثر رغبات أهل البحرين أصالة – كما ترى إيران – هى عودة هذه المحافظة المنزوعة إلى حضن بلدها الأم إيران، وهو حق بديهى لإيران ولا يمكن أن يتغافل عنه سكان هذه المحافظة المنتزعة.

يدخل فى هذا الإطار معظم الإمارات التى أصبحت جزءا من الإمارات العربية المتحدة، مثل إمارات دبى والشارقة ورأس الخيمة وأم القوين.

ويشير أسلوب التعامل الإيرانى مع دولتى هذا المحور الخليجيتين إلى أنهما تمثلان عمقا طبيعيا لإيران، وحلقة وصل مع باقى القوى المتواجدة فى الخليج، خاصة مع وجود قوى إيرانية عاملة ورأسمالية مؤثرة فى هاتين الدولتين، حيث

تدعى أنها تسهم فى دعم البحرين من خلال العمالة الفنية المدربة، ورجال الأعمال من أصل إيرانى، كما أنها رفعت إمارة دبى إلى مستوى المراكز التجارية الهامة فى العالم من خلال تجارة الترانزيت معها. وتقوم إيران باستثمار المناسبات والمشروعات الخليجية لدعم ادعائها، يقول ويليام بيمن أستاذ الدراسات الإنسانية ورئيس قسم الشرق الأوسط فى جامعة مينوسوتا: إن الإمارات تمثل صندوق استثمار لكثير من الإيرانيين، لذلك لم تؤثر الزيارة التى قام بها الرئيس الأمريكى بوش إلى الإمارات فى ١٣/ ١/ ٢٠٠٨م فى العلاقات بين إيران ودولة الإمارات.(٣٠) فالسوق التجارية المشتركة التى قرر قادة دول مجلس التعاون الخليجى فى أول يونيو٢٠٠٧م إقامتها برأسمال قدره ٧١٥ مليار دولار، خلال اتفاق مبدئى بالدوحة فى الرابع من ديسمبر ٢٠٠٦م، وتوحيد العملة خلال عام ٢٠١٠م، دفع الرئيس أحمدى نجاد خلال حضوره قمة مجلس التعاون إلى اقتراح إقامة سوق مشتركة مع دول الخليج العربية.(٣١) وقد بلغ ميزان الصادرات غير النفطية الإيرانية للإمارات العربية المتحدة خلال عام ٢٠٠٧م حوالى ٣ ملايين و٧٩٦ ألف طن من عشرة سلع هى الفستق الأخضر والجاف، البرويان السائل، البوتان السائل، مسحوق الهيدروكربونات، الميناتول، السجاد، المنسوجات، الحديد والفولاذ، القطع النحاسية، وسائل النقل، وهو ما بلغ قيمته مليار و٦٧١ مليون دولار، مما جعل نسبة الإمارات من الصادرات الإيرانية تبلغ ١٥,٩٪.(٣٢) وكان ميزان الواردات الإيرانية من الإمارات العربية المتحدة خلال نفس العام ٢٠٠٧م يمثل أعلى نسبة بين الدول التى استوردت إيران منها أى بنسبة ٢٥٪ فى الوزن و٢٢٪ فى القيمة.(٣٣) واستوردت الإمارات العربية المتحدة من إيران زعفران فقط بما قيمته ٧ ملايين و٢٩٣ ألف دولار.(٣٤)

وقد اشتركت دولة الإمارات العربية فى المعرض الدولى لخدمات وتجهيزات صناعة السياحة الذى أقيم فى طهران فى الفترة من ١٨-٢١ ديماه ١٣٨٦هـ.ش. ١١/ ١/ ٢٠٠٨م. فى حين أعلن فردين ابراهيمى رئيس إدارة الموانى والملاحة بجزيرة قشم عن تسيير خط ملاحى بين بندر عباس وجزيرة قشم ودبى من خلال شركة خطوط (والفجر) الملاحية، والسفينة الواحدة تستطيع نقل ٢٣٦

مسافر و٢٧ طن حاويات مرة كل أسبوع، وتقطع المسافة بين قشم ودبى وهى ١٢٢ ميلا بحريا فى ظرف ست ساعات بمعدل ٢٢ عقدة بحرية فى الساعة، تحت كل الظروف والأجواء بإمكاناتها الخاصة، وتستطيع حمل ١١ سيارة، وقيمة التذكرة ٩٥٠ ألف ريال إيرانى.[٣٥] ومن ناحية أخرى أكد كيومرث فتح الله وكيل مؤسسة تنمية التجارة الإيرانية لشئون المساعدات الفنية أن المقاولين الإيرانيين قد قاموا بخدمات فنية لمشروعات بلغت ٥٩ مشروعا بما يبلغ تكلفته مليارى دولار، معظمها فى دولة الإمارات العربية المتحدة، وتتعلق بخدمات الكهرباء وخطوط الطاقة، وبناء أبراج ومجمعات سكنية وتجارية، ومصانع آليات، وإنشاء أنفاق، ومطاحن غلال ومنتجات ألبان، وتجديد مرافق ورصف طرق وتوصيل خدمات المياه، فضلا عن تزويد هذه البلاد بالعمالة المتخصصة.[٣٦]

ويتقاطع مع حميمية العلاقة بين إيران وبينهما مشكلتان رئيسيتان، إحداهما تتعلق بالوجود الأمريكى البريطانى فى البحرين، والأخرى تتعلق بجزر الخليج العربية الثلاث التى ضمتها إيران، وهى: أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى. وترى إيران أن الكثير من دول مجلس التعاون الخليجى كان يرفض بشدة فى السابق فكرة وجود قوات أجنبية فى المنطقة، لكن الغزو العراقى للكويت أحدث تحولا هيكليا فى المدركات الاستراتيجية لدول المجلس، حيث دفعها للبحث عن كافة الضمانات والترتيبات الأمنية التى تكفل حماية أمنها الوطنى، ولا سيما من خلال إبرام اتفاقات الدفاع المشترك مع القوى الدولية. ونتيجة لذلك، فقد شهدت علاقات التعاون العسكرى بين دول مجلس التعاون الدول الأجنبية، خاصة الولايات المتحدة، طفرة كبيرة فى فترة ما بعد حرب الخليج الثانية.[٣٧] حيث جرى التفاوض لعقد اتفاقات دفاعية بين الولايات المتحدة وكل من الإمارات وقطر، وتم الإعلان عن اتفاقية دفاع وتعاون مشترك بين الإمارات وبريطانيا.[٣٨] ولقد رفضت إيران هذه الاتفاقات بشدة، مؤكدة على أن أمن المنطقة لا يكفله الوجود الأجنبى، وأن الأخوة والصداقة والثقة هى السياج الحقيقى، والسلاح الوحيد الذى تحمى به دول الخليج نفسها.[٣٩]

وتعتقد إيران أن التعاون وعقد المعاهدات الاقتصادية والأمنية وبين دول الخليج العربية، من شأنه إزالة الخلافات، مما يجعل التواجد الغربى فى المنطقة يواجه مشكلات صعبة ومعقدة، ويبطل مقدمات من بينها تخويف هذه الدول من إيران والثورة الإسلامية. فالغرب يدرك أن موقع الجزر الإماراتية الجغرافى السياسى خاصة جزيرة أبو موسى، وقربها من مضيق هرمز، وإمكانية استخدامها فى المجالات العسكرية، يجعل الغرب فى موقف أفضل إذا سيطر على مضيق هرمز الذى يعد أحد الممرات الهامة لعبور النفط. ولذا فإن أمريكا تتحرك فى إطار الهدف السالف الذكر بإثارة مشكلة السيادة الإيرانية على هذه الجزر. ومن ثم برزت قضية القدرات العسكرية الإيرانية، حيث تم العمل على إعادة بناء القدرات العسكرية الإيرانية على أن تكون ضعف القدرات العسكرية لدول الخليج العربية سواء من الناحية الكمية أو النوعية، بالمقارنة مع الأسلحة والمعدات المتاحة لبعض دول المنطقة، مثل إسرائيل وتركيا أيضا. مما دفع دول الخليج العربية إلى تحديث وتطوير قدراتها العسكرية خلال عقد التسعينيات.(٤٠) ورغم التأكيدات الإيرانية لدول الخليج بأن الصواريخ الإيرانية لن توجه إلى أية دولة خليجية، إلا أن القدرات العسكرية الإيرانية تطرح مخاوف خليجية من احتمال استخدامها إذا تراجع النظام الإيرانى عن سياسته الانفتاحية، ولعل التهديدات التى أطلقتها إيران بقيامها بقصف آبار البترول الخليجية فى حالة ما إذا أقدمت الولايات المتحدة على ضربها، وما أثارته من ردود فعل خليجية غاضبة هو أبرز مثال على استمرار وجود هذه المخاوف.(٤١) كما أن المناورات العسكرية التى تجريها فى مياه الخليج كانت مثار قلق الدول الخليجية. ولا شك أن البرنامج النووى الإيرانى بما يتضمنه من تطور الأبحاث وعمليات التخصيب والطرد المركزى والماء الثقيل، سوف يعطى إمكانية إنتاج السلاح النووى، ورغم أن إيران تؤكد على أنه ليس فى نيتها فى هذه المرحلة إنتاج أسلحة نووية، لكن السؤال الذى يقلق دول الخليج هو: لماذا تطور إيران الصواريخ الباليستية القادرة على حمل رءوس نووية؟ ولماذا تنفق هذه المبالغ الباهظة فى صناعة وتطوير هذه الأسلحة التى يمكن الاستغناء عنها بأسلحة أقل تكلفة؟ إذا كانت لا تفكر فى مرحلة قادمة بأن يكون لديها رءوس

نووية يمكن أن تحملها هذه الأسلحة! ومن الواضح أن الاستمرار فى إنتاج الصواريخ يعنى أنه يمكن استخدامها فى مرحلة لاحقة، لا شك أن إيران قد طورت أسلحة الدفاع الجوى وشبكات الرادار لديها إلى حد كبير، فضلا عن أن إيران قد بعثرت مفاعلاتها النووية فى مناطق جبلية وعرة، يتطلب ضربها إمكانيات عالية ونفقات باهظة وتكلفة تعتبر خسارة بالنسبة لمن يقوم بها، مع وجود إمكانة عسكرية لرد الضربة، وقد حدد وزير الدفاع الإيرانى مجال العمليات الإيرانية بأنه يشمل من المحيط الهندى إلى البحر المتوسط، بما يعنى أن لديه إمكانية توسيع العلميات، مع استراتيجية حوار المناورات فى المنطقة.

تعتقد بعض دول الخليج العربية أن استثمار إيران للوجود الشيعى فى الدول العربية، وما ترتب عليه من تداعيات، من خلال إقامة المجمع العالمى لآل البيت فى طهران، واشتراك ممثلو طوائف الشيعة من ست وخمسين دولة فى آسيا وأفريقيا وأوربا وأمريكا فيه، يمكن أن يكون نواة لصرح مؤسسة كبيرة مشتركة تضع على عاتقها مهمة تفعيل الوجود الشيعى فى الدول العربية، مما يضر بأمن واستقرار دول الخليج خاصة والدول العربية عامة.(٤٢) ويأتى فى إطار ذلك تسمية الخليج، حيث لا تزال إيران تصر على تسميته بالخليج بالفارسى.

وتأتى الحملة الإيرانية فى أعقاب زيارة ديك شينى نائب الرئيس الأمريكى إلى الإمارات فى١٢/ ٥/ ٢٠٠٧م باعتبارها تهدف من وجهة النظر الإيرانية إلى الضغط على قادة الإمارات لتقليل التعاون الاقتصادى مع إيران، من خلال الضغط على الشركات الإيرانية. ثم جاءت زيارة أحمدى نجاد للإمارات لتضع بعض النقاط فوق الحروف، حيث أكد محمد رضا باقرى وكيل وزارة الخارجية الإيرانية أن الرئيس أحمدى نجاد لم يقدم أى تعهد مسبق بشأن الوضع فى الجزر، وإنما قدم مقترحات تتضمن توقيع الدول الست وإيران على اتفاقية أمن جماعى ودفاع مشترك، وهو ما رحب به قادة الدول، كما أعلنوا عن استعدادهم للتعاون فى مجال التجارة الحرة مع إيران، وعلى مستوى الإمارات كان التفكير فى تنظيم التجارة بين البلدين من خلال إنشاء لجنة تجارية واقتصادية مشتركة، يتولى رئاستها وزيرى خارجية البلدين، وكذلك زيادة الاستثمار بين إيران

والإمارات فى مجال الغاز والبنوك والكهرباء والأسمنت والبتروكيماويات والمياه من خلال مشروعات مشتركة، وكذلك تجارة الترانزيت عبر إمارة دبى، وقد التقى الرئيس أحمدى نجاد مع الإيرانيين العاملين فى الإمارات وتناقش معهم حول المسائل المتعلقة بهم من أجل حل مشاكل العمالة الإيرانية فى الإمارات ودعمها، كذلك أبدى الرئيس أحمدى نجاد اهتمامه برغبة دول مجلس التعاون الاستفادة من الطاقة النووية، مؤكدا وضع كافة المعلومات والإمكانات والتجارب الإيرانية فى هذا المجال تحت تصرفهم، ووصف الخلاف بين إيران والإمارات على أنه سوء تفاهم يستغله أعداء البلدين، ويمكن حله من خلال المحادثات المباشرة، ودعا قادة دولة الإمارات بعدم تصديق الصحافة المغرضة واللجوء إلى المباحثات المباشرة بين المسئولين، رغم أنه لم يتطرق فى هذه الزيارة إلى بدء المباحثات. (٤٣)

واستثمارا لاشتراك الرئيس الإيرانى أحمدى نجاد كضيف فى قمة مجلس التعاون الخليجى، أعلن سيد محمد على حسينى المتحدث الرسمى لوزارة الخارجية الإيرانية أن المباحثات الثنائية مع رئيس دولة الإمارات على هامش مؤتمر القمة الخليجى عملت على إزالة سوء التفاهم بين إيران ودولة الإمارات حول جزيرة أبى موسى، ووصف إدراج هذه المسألة فى البيان الختامى للمؤتمر، بأنه كان إجراء شكليا وعاديا ولا تأثير له فى حل المسألة، مؤكدا أن السبيل الوحيد لحلها هو المباحثات المباشرة بين الطرفين، وإن المصالح والأمن والمصير المشترك لدول المنطقة أهم وأكبر من أن تستطيع قضايا خلافية أن تؤثر فيها، وإنه على يقين من أن تدبير وحكمة قادة البلدين، والتعاون الجماعى لدول المنطقة اقتصاديا وأمنيا يمكن أن يجعل من الخليج نموذجا للسلام والاستقرار والأمن والتنمية فى العالم.(٤٤)

لقد كشفت الأحداث واللقاءات بين إيران ودول الخليج العربية عن تكرار الأسلوب الإيرانى فى معالجة العلاقات معها، حيث سعت إيران بشكل مستمر لتوسيع وتوطيد علاقاتها مع دول الخليج، مع التزامها الكامل بحسن الجوار، ومازالت تطرح منذ أزمة الخليج وانكشاف الظروف الإقليمية والدولية، ودعم أمن حدودها، اقتراح التدابير الأمنية الجديدة للمنطقة بتواجد دول المنطقة فقط،

وقامت بزيادة الاتصالات والتعاون مع هذه الدول، وقد جعل هذا الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، فى موقف ضاغط لتقييد الحركة الإيرانية فى منطقة الخليج. لذلك وضعت إيران نصب عينيها هدفى الغرب، أن يجعل من الصعب التعاون والتفاهم بين إيران ومجلس التعاون الخليجى من أجل التدابير الأمنية الجديدة للمنطقة، وأن يجعل من الصعب أيضا ارتباط إيران بعلاقات حميمة مع هذا المجلس.(٤٥)

وكان منوتشهر متكى وزير خارجية إيران خلال زيارته للبحرين، قد صرح فى حديثه إلى مجلة الوسط أن الشراكة الأمنية لدول المنطقة لمصلحة الجميع، وردا على سؤال حول المشاكل المتعلقة ببحث الجزر الثلاث والخلاف الإيرانى الإماراتى فى هذا المجال، قال إنه لا يجد مانعا من تحقيق اقتراح رئيس الجمهورية الإيرانى بإيجاد شراكة أمنية مع دول الخليج، لأن موضوع الشراكة الأمنية لدول المنطقة مهم من الناحية السياسية والاقتصادية والأمنية، وكل دول المنطقة تعلم أنة مفيد للجميع، لأن انعدام الأمن يضر الجميع، وقد رحب ملك البحرين بهذا الاقتراح، ومازال البحث جاريا مع باقى دول المنطقة، وأنا أعتقد أنه يمكن من خلال التعاون الإقليمى إيجاد منطقة تجارة حرة سوف تسهم فى دعم مشروعات التنمية فى المنطقة. أما فيما يتعلق بسائر المجالات فالعلاقات بين إيران ودولة الإمارات العربية ممتازة، والإمارات تعد أكبر شريك تجارى لنا، وليس هناك موضوع بيننا يستعصى على الحل من خلال المباحثات.(٤٦)

ويمكن استقراء تصريح متكى بالمقارنة مع الحركة السياسية الإيرانية فى منطقة الخليج عموما، وإزاء دولة الإمارات العربية المتحدة خصوصا، بأن إيران بدأت المساومة على الجزر الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، فهى من ناحية لا تريد ولا تستطيع فى عهد الجمهورية الإسلامية أن تعلن عن تفريطها فى الجزر التى اعتبرها الشعب مكسبا تحقق فى عهد النظام البائد، تعويضا عن التضحية بجزر البحرين أو بعضها، ويمكن أن نفهم ذلك مما تسربه إيران على لسان صحفيين ومسئولين غير رسميين، ومن أمثلة ذلك تعقيب وكالة أنباء مهر الإيرانية على البيان الختامى لاجتماعات وزراء الخارجية العرب

وأمريكا اللاتينية الذى يدعو إلى حل مشكلة الجزر الثلاث من خلال المفاوضات بين طرفى النزاع وفق منشور الأمم المتحدة والقرارات الدولية، مع وضع حقوق الطرفين فى الاعتبار، بأن قضية الجزر لا ينبغى أن تطرح فى المؤتمرات الدولية أو الإقليمية، لأن هذه القضية خاصة، وأن الجزر الثلاث جزء لا يتجزأ من التراب الإيرانى، وأن أى ادعاء آخر لا يستند إلى سند قانوني أو حقوقى.[٤٧]

كما تسرب إيران من خلال المحللين السياسيين أن مشكلة الجزر الثلاث بين إيران والإمارات، لن تحل فى القريب، لتمسك الطرفين بمطالبهما، ورغم ذلك فهذه السلبية لا تمنع أن يكون هناك علاقات إيجابية وليست بقليلة بين البلدين. وتشير إيران أيضا من خلال المحللين السياسيين إلى عدم استخدام إيران للجزر استخداما عدائيا، رغم وجود إمكانات عسكرية كبيرة بها. وفضلا عن ذلك فهى تعلن عن إمكان طرح فكرة التوسع فى المناطق الاقتصادية الحرة على ضفتى الخليج، ويمكن أن تكون من بينها الجزر الثلاث، أو جزيرة أبو موسى على وجه الخصوص، وبحكم اتجاه العالم إلى استخدام المال والاقتصاد فى حل المشكلات السياسية، فإن الاستثمارات الإماراتية فى المناطق الحرة تعطى نوعا من التملك فى هذه الجزر، يصبح واقعا مع تطور هذه الاستثمارات. وعلى هذا فإن إيران تريد أن تحرك هذه المساومة من خلال طرح مشروع الشراكة الأمنية، لأن موضوع الشراكة الأمنية يعنى أن تحل إيران بالتدريج شريكا فى ترتيبات أمن الخليج، وهو ما يسمح تدريجيا برحيل القوات الأجنبية والأساطيل الموجودة فى مياه الخليج، ضمن ترتيبات إقليمية لا تتعارض مع التوجهات الغربية، وخاصة الأمريكية فى الحفاظ على مصالحها الحيوية والدائمة فى منطقة الشرق الأوسط عموما ومنطقة الخليج خصوصا.

من الواضح أن إيران تريد أن تصرف دولة الإمارات العربية المتحدة عن سلوك الطريقين الأساسين فى تناولها لقضية الجزر، الأول: هو إظهار ما تقوم به إيران فى الجزر، مع التأكيد على عدم قانونية وشرعية ذلك. والطريق الثانى: هو المحافظة على تدويل القضية على كافة المستويات المتاحة والممكنة. فى حين أن إيران تركز على طرح فكرة التدرج فى حل قضية الجزر بفتح موضوع جزيرة أبى

موسى أولاً دون إسقاط حق الإمارات فى بحث جزيرتى طنب الصغرى والكبرى، وفتح قنوات الاتصال المباشر بين البلدين، وإعلانها استعدادها لإعادة النظر فى الإجراءات التى اتخذتها بجزيرة أبى موسى، والاعتراف بأن هذه الإجراءات لم تكن مبررة.[٤٨]

كما تسعى إيران إلى صرف منظمة دول مجلس التعاون الخليجى عن التحول فى التعاطى الحذر والمرن مع موضوع الجزر، إلى مرحلة أكثر وضوحاً تصبح فيها قضية الجزر عنصراً من عناصر تشكيل العلاقات الخليجية – الإيرانية، بحيث تكون هناك سياسة خليجية واحدة فى التعامل مع هذه القضية، كما هو الحال بالنسبة لقضايا سياسية أخرى فى المنطقة. أو أن يكون تطور العلاقات مع إيران على حساب قضية الجزر أو دعم الإمارات فيها، أو أن تصبح هذه القضية قضية خليجية وليست إماراتية فقط. أو دعم مجلس التعاون، كمؤسسة ومنظمة عربية إقليمية، لحق الإمارات فى الجزر، أو العمل بكافة السبل والوسائل لإيجاد حل مناسب لتلك القضية من خلال الوساطة الإقليمية أو التحكيم الدولى.[٤٩] فلقد أبدى سيد مجتبى ثمره هاشمى كبير مستشارى رئيس الجمهورية الإيرانى أسفه لما جاء فى البيان الختامى لمؤتمر مجلس التعاون الخليجى الأخير حول الجزر الثلاث، مشيرا إلى أن حضور الرئيس الإيرانى اجتماعات المجلس يفتح باب الصداقة ودعم العلاقات مع دول المجلس، وإزالة القلق الذى يثيره الأعداء لدى هذه الدول تجاه إيران، وكانت مقترحاته البناءة موضع ترحيب قادة دول المجلس.[٥٠]

وعندما قام على أكبر ولايتى مستشار الزعيم الإيرانى للعلاقات الخارجية بزيارة لدولة الإمارات، والتقى بالشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة ورئيس الوزراء، أكد فى هذا اللقاء على سياسة جمهورية إيران الإسلامية الرامية لدعم العلاقات الأخوية مع جيرانها، وخاصة دولة الإمارات العربية، وأن اتفاق وجهات النظر بين قيادات البلدين ظهير مهم لدعم العلاقات بينهما، هذه العلاقات التى تزداد قوة وازدهارا فى ظل المشتركات الكثيرة بين إيران والإمارات.[٥١]

.. ومع تطور الأحداث ينكشف الموقف الإستراتيجى الإيرانى تجاه قضية الجزر الثلاث، حيث ادعت إيران خلال الأيام القليلة الماضية أن الإمارات تسىء معاملة المسافرين الإيرانيين، واستدعت سفير الإمارات إلى وزارة الخارجية فى الثانى من سبتمبر ٢٠٠٩م، وأبلغته إستياء إيران من معاملة المسافرين الإيرانيين فى مطارت الإمارات وخاصة مطار دبى معاملة غير إنسانية وتطبيق التفتيش الذاتى والبصمة عليهم، فى حين أن إيران لا تعامل المسافرين من دولة الإمارات بالمثل، وهو ما يمكن أن يؤدى إلى قطع العلاقات مع الإمارات أو خفض مستواها. وادعت إيران أن السياسة الجديدة لحكومة الإمارت حول تملك الأراضى والمناطق المباعة إلى الأجانب وخاصة الإيرانيين هى أن يضغطوا عليهم أن يتركوا أملاكهم التى اشتروها بأسعار أرخص بكثير مما اشتروها، وهو ما يتعارض مع محاولة جذب الاستثمار، خاصة أن بورصة دبى قد خسرت فى الأزمة المالية ٣٦ مليار درهم، وهو مادفع حكومة الإمارات إلى أن تصدر تعليمات إلى الشركات بإعادة النظر فى قواها العاملة، وإلغاء الاتفاقيات بأقل خسارة، وصرف العاملين الأجانب بتعويضات قليلة وترحيلهم أو بخفض أجورهم إلى النصف. وادعت إيران أن حكومة الإمارات تسعى إلى ضرب نفوذ إيران ومكانتها فى المنطقة، كما قامت بطرد عدد من علماء الدين الشيعة، وامتنعت عن تجديد تأشيرات البعض منهم، مثل حجة الاسلام مختار حسينى، وحجة الاسلام كشميرى، ممثل آيت الله سيستانى.[٥٢] ويقول الدكتور مير سنجرى فى مقال له تحت عنوان "الإمارات المتحدة الحالية أرض إيرانية" إن سلوك الإمارات السيىء وادعاءاتها الواهية تجعل من الضرورى التنبه للأحداث المتوقعة بشدة فى المنطقة، فى الوقت الذى كان فيه التبادل التجارى مع الإمارات وخاصة تجارة إعادة التصدير، أحد المجالات المهمة التى أدت إلى نمو وتقدم هذه الإمارة.. إن دولة الإمارات طوال تاريخها الذى لايزيد عن ٣٧ عاما تتبع سياسة القومية العربية فى علاقاتها مع سائر الدول، وفشلت فى ضم البحرين إلى الاتحاد بسبب التهديد الإيرانى فى ذلك الوقت، وإن جزر أبى موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى رغم صغر حجمها إلا أنها تمثل أهمية استراتيجية كبرى، فهى بمثابة سلسلة حامية للقطاع

الجنوبى لإيران والتحكم فى مدخل الخليج ومضيق هرمز.(٥٣) ويدعى رئيس تحرير صحيفة مردمك أن اتفاق إيران مع حاكم الشارقة على ملكية الجزر الثلاث كان قبل قيام دولة الإمارات بيومين، ولم يكن مجلس التعاون الخليجى قد تأسس، وهو ما لا يجعل من حق دولة الإمارات أو مجلس التعاون المطالبة بهذه الجزر، وفق مبادئ العلاقات الدولية، وهو ما جعل مجلس الأمن الدولى يرفض فى ديسمبر ١٩٧١م دعوى عدة دول عربية ومنها ليبيا والعراق واليمن لإعادة الجزر للإمارات. فإذا استمر العرب فى ادعاءاتهم حول الجزر فإن على إيران أن تثير قضية ملكيتها للبحرين، وعدم التباحث مع الإمارات حول الجزر طالما لا تسمى الخليج باسمه الحقيقى (خليج فارس) فى مكاتباتها، وأن تغير اسم الشارع الملاصق لسفارة إيران فى الإمارات بهذا الاسم. كما يمكن استغلال مئات الآلاف الإيرانيين المقيمين فى دول الخليج مثل الإمارات وقطر والكويت والبحرين للضغط من أجل المصالح الإيرانية.(٥٤)

لقد غضبت إيران من توقيع الإمارات العربية اتفاقا للتعاون النووى مع الولايات المتحدة الأمريكية تضمن بمقتضاه توفير احتياجاتها من الوقود النووى فى مشروعاتها للأغراض السلمية تحت مظلة الوكالة الدولية للطاقة النووية، واعتبرت إيران هذا الاتفاق إخلالا بالتوازن فى المنطقة، وربطت بينه وبين زيارة بوش الأخيرة للإمارات التى طلب فيها من حكومتها ضبط عملية التصدير والاستيراد مع إيران من أجل ضمان عدم وصول مواد محظورة إلى إيران من خلال تجارة الترانزيت معها، وتعتبر إيران أن مدة الثلاثة شهور التى تفصل التوقيع النهائى على هذا الاتفاق بعد تولى أوباما رئاسة الولايات المتحدة فرصة اختبار النوايا مع دولة الإمارات حول جديتها تجاه العلاقات مع إيران، خاصة مع تأكيد كل من أمريكا والإمارات على عدم إمكانية وصول هذا الوقود النووى إلى إيران بطريقة أو بأخرى.(٥٥)

وقال منوتشهر متكى وزير الخارجية الإيرانى فى جلسة مجلس الشورى الإيرانى بتاريخ ٢٧/ ١/ ٢٠٠٩م إن ملكية جمهورية إيران الإسلامية للمنطقة الإيرانية فى الخليج (الفارسى) وجزرها، ومنها جزيرة أبو موسى أمر واضح

ومسجل فى اتفاقيات الطرفين عام ١٩٧١م حسب البيان المنشور والرسائل المتبادلة بعده، وقد اعترفت إيران بسكان جزيرة أبوموسى الذين يحملون جنسية إمارة الشارقة، وحققت لهم إمكانيات المعيشة منذ ١٩٧١م، وإن جمهورية إيران الإسلامية سوف تدافع بالروح عن كل شبر من ترابها، وستحافظ عليه. وإن ادعاءات الإمارات ليس لها أساس قانونى، ولا وثائق تاريخية، ووثائقها مزورة، فى حين أن إيران لديها الوثائق والمستندات اللازمة بما يتناسب مع الوضع الطبيعى، وإن موقف إيران يختلف مع موقف دولة تطرح ادعاءات واهية، ولهذا تقوم بسلوك متفاوت. لم يقنع داريوش قنبرى أحد صقور مجلس الشورى الإسلامى والمتحدث باسم تكتل خط الإمام فى المجلس، بكلام وزير الخارجية فى الرد على سؤال توجه به ١١٣ عضوا من أعضاء المجلس، وقال قنبرى: إن أهم قيمة فى السياسة الخارجية لأية دولة، كما يتصور، هى الدفاع عن المصالح الوطنية، وإن دولة الإمارات التى ليس لها تجارب تاريخية كثيرة، ولم يكن لها هوية أو تاريخا قبل عام ١٩٧٠م، تهدد وحدة أراضينا بطرح ادعاءات واهية، وادعت أنها بصدد إنشاء مكاتب إدارية فى جزيرة أبوموسى، وهو أمر يتعلق بالشئون الداخلية لبلادنا، ومع الأسف فإن وزارة الخارجية لم تقم برد الفعل المناسب لمواقف الإمارات، دون أن تشرح أسباب سكوتها، ونريد أن نعرف أسباب سكوت لامبرر له من جانب وزارة الخارجية إزاء السلوك التوسعى للإمارات، وتدخل هذه الدولة فى الشئون الداخلية لإيران، لأن موقف وزارة الخارجية لا يتمشى مع المبادئ التى أكد عليها الزعيم، ومنها العزة والحكمة والمصلحة، مما يجعلنا لا نقبل سكوت الخارجية وعدم تحركها أمام ادعاءات الإمارات الواهية، وهو ما يزيد من جرأة الطرف الإماراتى، فإذا لم نتحرك بشكل مدروس فسوف تقوم فى نهاية الأمر الحرب بين إيران والإمارات. وقد رد وزير الخارجية على هذا الكلام بقوله: لقد كنت طوال خدمتى فى وزارة الخارجية كوكيل للشئون الدولية وغير ذلك منذ عام ١٩٩١م نقوم بالتحركات القانونية وجمع الوثائق للمحافظة على حدود البلاد، واهتمت الوزارة بهذا الموضوع فى إطار السياسات العامة، وقلنا للإمارت إن هذا السلوك ليس فى مصلحتها، وعليها أن تتجنب الإجراءات غير القانونية وغير الموثقة،

وخلال السنوات الثلاث الماضية كانت هناك اتصالات مع الإمارات على مستويات متعددة، كانت لها ردود فعل فى الإمارات. (٥٦)

وكان برويز سرورى عضو لجنة الأمن القومى والسياسة الخارجية بمجلس الشورى الإسلامى قد هدد بأنه إذا استمرت الإمارت فى سوء معاملتها للمسافرين الإيرانيين، فإننا سوف ندرس فى المجلس موضوع إقصاء شركة اتصالات عن عمل القطاع الثالث للهاتف المحمول، واختيار شركة أخرى بدلا منها، ونتوقع أن تنفذ شرطة الإمارات وعدها بعدم التفتيش البدنى والبصمة على المسافرين الإيرانيين فى مطار دبى، وإلا سوف نقوم بتخفيض مستوى المعاملات الاقتصادية بما يضر الاقتصاد المضطرب لهذه الدولة، لأن حكومة الإمارات قد أغلقت كل السبل. (٥٧)

إلا أن إيران لا تدرك أنه مع إصرارها على احتفاظها بجزر الإمارات الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى، تضع العقبات فى سبيل قيام نظام أمنى خليجى، حيث لا يمكن قيام هذا النظام مع تجاهل مصالح وحقوق أطراف أساسية لها ثقل واضح فى المنطقة. كما أن المشروع الأمنى الإيرانى لا يحل قضية الجزر إلا من خلال طرح استعداد إيران للدخول فى مفاوضات مباشرة مع الإمارات، وهذه المفاوضات لن تكون من أجل ترتيبات إعادة الجزر إلى دولة الإمارات، لأن إيران تعتبر هذه الجزر إيرانية، لكن مبدأ المصلحة الذى تتبعه إيران يسمح بالحركة فى اتجاه التفاهم مع دولة الإمارات بشأن حقوق ينبغى مراعاتها، وحسن استغلال هذه المساحة يسمح بأن تسفر المفاوضات المباشرة بين إيران ودولة الإمارات العربية عن حقوق محدودة لأبناء الإمارات فى الإقامة والرعاية والاستثمار فى هذه الجزر، ومع قانون إيرانى للاستثمار يسمح بتملك الأجانب للأراضى والمشروعات فى حدود معينة، يكون من حق أبناء الإمارات - كأفراد وليس كدولة ذ تملك الأراضى والمشروعات بالجزر، فإذا زاد استثمارهم أصبحوا المالكين غير الرسميين وأصحاب القرار الحقيقيين فى مستقبل الجزر.

المحور الثانى: دول المواجهة:

تعتبر إيران المملكة العربية السعودية على رأس دول المواجهة، باعتبار أنها أكبر الدول الخليجية وأكثرها تأثيرا، ليس فى منطقة الخليج فحسب بل على مستوى العالم الإسلامى، وأنها تتزعم العالم السنى التقليدى فى مواجهة المد الشيعى، فضلا عن تقاطع المصالح السعودية مع المصالح الإيرانية على المستويين الإقليمى والعالمى. ويعتبر الحوار السعودى الإيرانى، أحد مجالات تجاوز تحديات المصلحة الإيرانية، ويمكن القول بأن هذا الحوار يبدو متداخلا مع الحوار العربى الإيرانى، والإيرانى الخليجى، باعتبار أن القضايا المثارة فى الحوار ليست قضايا محلية، بل هى قضايا مرتبطة أساسا بالشأن العربى والخليجى، ودور المملكة العربية السعودية الحتمى فى الدفاع عن قضاياه، وهنا يبدو من الصعوبة بمكان فصل الشأن السعودى عن الشأن العربى والخليجى فى الحوار مع إيران أو أى طرف آخر. وقد مر هذا الحوار بين إيران والسعودية بمرحلتين، المرحلة الأولى بدأت مع تولى هاشمى رفسنجانى رئاسة الجمهورية فى إيران، ومبادراته للحوار مع السعودية والدول العربية، وقد بدأت المرحلة الثانية مع إعلان الرئيس خاتمى شعار إزالة التوتر فى المنطقة، وبدء حوار الحضارات، ويمر الآن بالمرحلة الثالثة مع ولاية الرئيس أحمدى نجاد.

وقد ركز الحوار السعودى الإيرانى فى مرحلته الأولى على تأثير الفهم الخاطئ لمعطيات السياسة الخارجية على انفعالية التحليل للمواقف، ومن ثم اتخاذ مواقف غير صحيحة من جانب كل طرف حيال الطرف الآخر، وقد حاول الحوار الوصول إلى اتفاق حول أسلوب أمثل للفهم، ثم التعامل مع معطيات الأمور بمنطقية، وقد استدعى هذا الرجوع للشواهد التاريخية للحوار بين الشعبين، وعرض الجوانب الحضارية والثقافية المشتركة بينهما كجسر لتحسين العلاقات بين البلدين، وقد اتسم النقاش بالصراحة والموضوعية، وتجنب إثارة القضايا الساخنة التى تعترض محاولة الوصول للتفاهم، كذلك لم يستخدم الجانب

الإيرانى أسلوب المبادأة الذى يستخدمه الساسة الإيرانيون عادة فى حواراتهم مع أطراف أخرى حول مسائل معلقة بينهم، وهو ما فسرته بعض الصحف الإيرانية بأنه يمثل تراجعا عن المواقف، وتحولا فى الأساليب، وليونة فى المواقف.(٥٨) ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل دار فى إيران حوار إيرانى - إيرانى، فى المحافل الثقافية والسياسية وعلى صفحات الجرائد حول هذا الحوار، وموقف الجانب الإيرانى فى الحوار، ومدى ما حققه من إيجابيات، ومدى السلبيات والتنازلات التى قدمها للجانب السعودى، بل لقد جرى تقييم شامل لهذا الحوار وأبعاده على كل المستويات الرسمية والثقافية، واعتبرته معظم التحليلات إيجابيا فى مجمله، ويفتح الطريق لمزيد من الحوارات التى تعالج القضايا المعلقة، كما أنه يعطى صورة طيبة للتحول الإيجابى الذى طرأ على السياسة الخارجية الإيرانية، واستعداد إيران لتقبل المعطيات السعودية فى إطار احترام خصوصية القرار السعودى فى صورته الشرعية، على أساس المعاملة بالمثل. وعلى الجانب السعودى كان الاهتمام واضحا بالحوار مع الجانب الإيرانى، باعتباره كان أمينا ومفيدا فى عرض وجهة النظر الإيرانية، والرغبة فى فتح صفحة جديدة فى العلاقات الإيرانية السعودية، وكان التقييم السعودى للحوار إيجابيا بشكل عام.

لقد أرادت إيران أن تصبح العلاقات بين المملكة العربية السعودية وإيران نموذجا يحتذى فى دول المنطقة، واتخاذ نفس السياسة التى تتبعها المملكة العربية السعودية تجاه إيران، حيث استطاعت أن تخرج من البرودة والسلوك الانفعالى الكامل، وأن تبدأ الحوار الجاد على مستوى المسئولين، وأن تتجاوز أحداث الحرم وتسيطر على تداعياته، وأن تستفيد من علاقتها بإيران فى مختلف المجالات الاقتصادية فتصبح شريكا تجاريا مهما لها على المستوى الثنائى والإقليمى، وكذلك التعاملات السياسية الثنائية والإقليمية. كما أن العلاقات الطبيعية بين المملكة العربية السعودية وإيران اسهمت فى تقليل التوتر المذهبى بين البلدين، وكذلك الضغط من الشيعة السعوديين وعليهم، وإزالة التوتر فى مناطق القطيف والأحساء والدمام، وفى المنطقة الشرقية كلها، بل ساهم فى تحقيق هذا الهدف بالنسبة لدول الخليج العربية، ودول المنطقة عموما.

أدى الحوار إلى ضرورة الاهتمام بتوطيد العلاقات بين إيران ودول الخليج العربية، وأن يكون للتوجه الاقتصادى الأولوية، مع طرح مقترحات عملية للتعاون، وتعريف الامكانات الاقتصادية، وإيجاد تسهيلات متبادلة ولجان مشتركة، وزيادة الاتصالات مع السعودية وتكثيف الحوار بين مثقفى البلدين، وقد كشف الحوار عن وجود فقر فى المعلومات عن الظروف الحالية لدى كافة أطراف الحوار عن الآخر، مما يحتم ضرورة تيسير تبادل المعلومات بينهم، والاستفادة من الامكانات المتاحة في زيادة سبل التعاون، وحل المشكلات المعلقة بين إيران والدول العربية وخاصة السعودية، مع ضرورة تبادل الزيارات لتكثيف الحوار، مع العمل على إزالة موانع الاتصال والإعلام، وتوثيق الصلة بين المؤسسات التجارية، ومحاولة إيجاد الثقة المتبادلة والاحترام المتبادل من خلال عدم التدخل فى الشئون الداخلية، وعرض مقترحات بحل قضايا الخلاف بين الطرفين بشكل تدريجى ومنضبط.

وقد نجحت اللجنة الاقتصادية المشتركة بين الدولتين فى التوقيع على عدد من الاتفاقيات ومذكرات التعاون، كما تم إقامة معرض للمنتجات الإيرانية فى جدة شاركت فيه ٤٠٠ شركة إيرانية.(٥٩) وقد بلغ حجم التبادل التجارى بين البلدين عام ٢٠٠٠م ما يربو على ٥٠٠ مليون دولار.(٦٠) وخلال العام ٢٠٠١م زادت قوة العلاقات بين البلدين بعد أن وصلت إلى مستوى التعاون الأمنى، حيث وقع وزيرا داخلية البلدين اتفاقا للتعاون الأمنى، وصفه سفير إيران فى السعودية بأنه أهم تطور فى تاريخ العلاقات بين البلدين، وعلى الرغم من اهتمام بنود الاتفاق بعناصر أساسية تتمثل فى مكافحة تهريب المخدرات والاتجار بها، ومكافحة كافة أنواع الجريمة المنظمة والإرهاب بشتى صوره، إلا أن عددا من المراقبين أكدوا على أن توقيع هذا الاتفاق له العديد من الأبعاد الاستراتيجية.(٦١)

ثم استثمر الزعيم الإيرانى فى خطابه بمناسبة عيد الربيع القضية فأكد أن جمهورية إيران الإسلامية تعتقد أنه من الضرورى لدول الخليج أن تعقد حلفا أمنيا للدفاع المشترك مع إيران من أجل إقرار السلام والأمن فى منطقة الخليج، وإن إيران ترحب بمثل هذا الحلف.(٦٢) وأعلن رحيم صفوى المستشار الأعلى للزعيم فى الشئون العسكرية أن إيران تعلن أنها لا تمثل أى خطر على الدول

العربية فى المنطقة، وليست لها أية مطامع فيها أو فى مصالحها، فلديها ما يكفيها من الثروات والمصادر الطبيعية الاقتصادية العظيمة، فى الوقت الذى تسعى فيه الولايات المتحدة لإظهار إيران فى صورة الخطر الذى يهدد المنطقة، وتبيع الأسلحة للدول العربية بمليارات الدولارات، هذه الأسلحة التى لا تستطيع أن تستفيد بها هذه الدول.(٦٣)

كان طبيعيا أن تصل المباحثات بين الرئيس الإيرانى محمود أحمدى نجاد والملك عبد الله بن عبد العزيز عاهل المملكة العربية السعودية إلى اتفاق الطرفين على العمل من أجل وقف التوتر والصدام بين أهل السنة والشيعة، كخطوة إيجابية لحل الأزمة العراقية، والأزمة اللبنانية، وباقى القضايا المثارة، والوصول بالمنطقة إلى بر الاستقرار والأمان، لأن قضية الصدام بين السنة والشيعة على رأس القضايا والمسائل التى تهم البلدين، وتشغل بال قادة السعودية على الأخص باعتبارهم من رموز العالم السنى، وتؤثر فى اتجاه كل من السعودية وإيران للقيام بدور إقليمى فعال، لذلك فقد أعدا لها إعدادا كبيرا فى وقت قياسى، فجاء برنامج المباحثات مشحونا، لأن الطرفين يدركان ما يريده كل منهما. ويرى بعض المحللين أن إيران والسعودية قد تقاربتا بالرغم من المحاذير الأمريكية، إلا أن هذه النتيجة لا تعبر عن تقارب، بقدر ما تعبر عن تفاعل واقعى مع طبيعة الأشياء، فالمعطيات الإيرانية تتعارض بل وتتصادم مع المعطيات السعودية، ولكنهما رغم ذلك تعاملا فى المجال الاقتصادى وخاصة التجارى، واستطاعا أن يتجاوزا خلافاتهما الأساسية التى حرمتهما من التعامل المفيد لكليهما. وقد سبقت هذه الزيارة تمهيدات من خلال زيارة مسئولين إيرانيين للرياض، يأتى على رأسهم على أكبر ولايتى مستشار الزعيم ومبعوثه الشخصى وحامل رسالته إلى الملك عبد الله، وزيارة منوتشهر متكى وزير الخارجية، فجاءت الدعوة من جانب العاهل السعودى لأحمدى نجاد دون تردد.(٦٤)

ولقد أكدت نتائج لقاء الرياض أن توحيد المواقف، لا يعنى أن أحدا يتنازل عن مبادئه ولا مواقفه الفكرية، وأيضا لا يعنى تنويما لأى طرف، ولكن يعنى الفهم المتبادل، والتعاون المتبادل بين السنة والشيعة، هناك خلاف ومشاكل تحدث بين

الحين والآخر؛ لكن هذا لا ينبغى أن يخل بضرورة التفاهم والتقارب والتعاون بين المسلمين.(٦٥)

لقد حاولت إيران أن تبرهن للكويت على أن مواقفها السياسية لا تعنى العدائية، فالمسألة ليست مسألة طمع فى أراضى دول الخليج العربية، وخاصة الأراضى الكويتية، مذكرة بين الحين والحين بمعارضتها لموقف صدام حسين من الكويت، وموقفها من حرب الخليج الثانية، كما سعت إيران إلى دعم علاقاتها مع الكويت لتحقيق التوازن فى علاقاتها مع دول الخليج، فعندما برزت مشكلة تحديد حدود الجرف القارى بين الكويت وإيران أعلن كمال خرازى وزير الخارجية الإيرانى السابق ترحيبه باستعداد الكويت للتباحث مع إيران لتحديد الحدود الأرضية فى هذه المنطقة، وقال: إن جمهورية إيران الإسلامية اقترحت منذ سنوات إجراء مفاوضات بين الدولتين بهذا الخصوص.(٦٦) كما سعت إيران من ناحية أخرى إلى الإسراع بحل مشاكلها مع العراق لاستكمال فتح الجسور التى مع سائر دول الخليج دون تفرقة، لإنهاء كافة المشاكل المعلقة بين البلدين منذ الحرب سواء فيما يتعلق بمشكلة الأسرى أو تعويضات الحرب، أو تيسير زيارة الإيرانيين للمناطق المقدسة للشيعة فى العراق، أو بمناطق الحدود فى شط العرب على أساس إتفاق الجزائر عام ١٩٧٥م، فضلا عن تبادل زيارات اللجان المتخصصة والوفود الرسمية بين البلدين لبحث المشاكل المعلقة والمشاكل الأمنية وتحسين العلاقات التجارية.(٦٧)

المحور الثالث: دول المصلحة:

والمقصود بدول المصلحة أن البعد الأساسى فى العلاقات بين إيران وهاتين الدولتين هو تحقيق المصلحة لإيران بأبعادها المختلفة السياسية والاقتصادية والثقافية، وتمثل بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التى عقدت فى الدوحة بدولة قطر فى الفترة من ١١ إلى ١٤ سبتمبر ١٩٩٥م، ونظمها مركز دراسات الوحدة

العربية بالتعاون مع جامعة قطر من الجانب العربى، ومركز الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية من الجانب الإيرانى، واشترك فيها ٢٧ مفكرا عربيا وإيرانيا، تحقيقا لهذا التوجه، خيث ناقشت الإرث التاريخى للعلاقات العربية الإيرانية، والتطلع إلى علاقات أفضل بين العرب والإيرانيين تمكنهم من التعاطى مع التحديات التى تطرحها عليهم التحولات الإقليمية والدولية الجديدة، وذلك من خلال محاور الندوة التى قسمت الحوار إلى قسمين رئيسيين: يتعلق أحدهما بالتاريخ والجغرافيا، والآخر بالحاضر والمستقبل، فى مختلف الجوانب بين الاقتصاد والسياسة والأمن والمجتمع والثقافة والمرأة، فضلا عن قضيتى الأكراد وفلسطين. استهدفت الندوة مد جسور الحوار بين الطرفين، واستعراض آراء وانطباعات المثقفين من الجانبين. وقد عبرت السياسة الخارجية الإيرانية عن أن الجيران العرب يمثلون امتدادا طبيعيا لا مناص لإيران من التعامل معه شعوبا وحكومات كل على حده أو مجتمعين، ومن ثم فإنها تضع دائما سياسات جاهزة للتعامل معها، ولذلك فإن اشتراكها فى أية ندوة أو حوار يضم أطرافا عربية يكون مسبوقا بإعداد جيد، وتصورات وأفكار جاهزة فى كل لقاء من لقاءات الحوار، فضلا عن موقف محدد يبدو فيه التمسك بثوابت يقرها نظام الحكم فى إيران، ولا تتجاهل المتغيرات التى لا تخدش مبدأ ولاية الفقيه الذى هو محور الفكر الإيرانى.

ومن الواضح أن العلاقات الإيرانية العمانية تسير فى اتجاه المصلحة مدعمة بزعم إيرانى حول شيعية عمان، باعتبار أن الفكر العمانى فكر أباضى وهو فرع من الفكر الشيعى.

تحويل التهديدات إلى فرص:

يستمد الأمن لدى دول الخليج العربية قدراته من عناصر الجغرافيا الطبيعية والمادية والبشرية، وطبيعة الشخصية العربية فى منطقة الخليج العربى، والنظام

السياسى وتضامنه من خلال منظمة التعاون الخليجى، ومع الدول العربية، واستراتيجيته الثابتة، والسياسات الحكيمة المرنة التى تتولد عن هذه الاستراتيجية، والتحالفات التى تقيمها، ودور الخير والاستثمارات التى تقوم بها وترعاها فى المنطقة والعالم. وفى المقابل، تنبثق التحديات من الدور الإقليمى لدول الخليج ومنظمته الإقليمية، الذى يتفاعل مع التحولات فى المنطقة، والمشاكل الناجمة عن هذه التحولات، والتصدى للتراكمات التى خلفها ويخلفها الوجود الأجنبى فى منطقة الخليج، وتكالبه على خيراتها، وسعيه للاستفادة القصوى من هذا التواجد، فضلا عن الإحساس بالمسئولية القومية تجاه الدول العربية، ومشكلاتها المزمنة والآنية.

ورغم وجود تحديات تتمثل فى: أولا: العمالة الأجنبية من الجنسيات المختلفة والديانات والمذاهب المختلفة، من المقيمين للعمل أو التجارة، فضلا عن الإيرانيين والشيعة الذين يحتلون مواقع ذات أهمية فى التجارة والمصارف والسياسة، ويعملون فى المشاريع الصناعية والزراعية، والخدمات المختلفة، ويشاركون فى برامج التنمية، وحرص دول الخليج على إقامة علاقات ودية مع دول مصادر العمالة، خاصة إيران.(٦٨) ولاشك أن الوجود الأجنبى رغم فائدته لاقتصاديات هذه الدول، إلا أنه يمثل تحديا للأمن القومى، لما لهذه العناصر الأجنبية من مشاكل، وانتماءات سياسية وعقائدية، يمكن أن توظف لمصلحة قوى خارجية.

ثانيا: تفاقم الأزمات فى منطقة الخليج، وتلاحق الأحداث الساخنة، التى أدت إلى سباق التسلح من ناحية، وإلى وجود قوات أجنبية كثيفة فى مياه الخليج وعلى شواطئه، ولاشك أن هذا الوجود يخلق إمكانية احتكاك يؤثر على أمن الخليج وأمن دوله، بشكل يعرض سكانها ومواردها واقتصادياتها ومنشآتها للخطر، ويقف حجر عثرة دون قيامها بعملية التنمية، ويعوق مسيرتها نحو التقدم والرخاء. إلا أن هناك فرصا واضحة تتمثل فى وضوح الأهداف الاستراتيجية للأمن القومى، وضوحا يمنع اللبس أو التداخل أو الارتباك فى السياسات الأمنية والعسكرية والاقتصادية، وهذه القدرة رغم ارتباطها بالجانب المعنوى إلا أنها تخلق الفرص، وتحجم التهديدات. كما أن التميز الطبيعى فى الموقع والسطح والامكانات

الطبيعية يساعد على توفير عناصر القوة، وتنفيذ السياسات، ودعم مقومات الأمن الجماعى. فضلا عن التنسيق بين أدوار القوى البشرية الموجودة على أرض دول الخليج وتنوعها، والتفاعل الخلاق الإيجابى بينها، يوفر الوقت والجهد اللازمين لدعم الأمن القومى وصيانته، ويقلل من مجالات الفوضى والفساد التى تساعد على الإخلال بهذا الأمن. إضافة إلى أن ثبات واستقرار النظام السياسى لقيامه على أسس طبيعية راسخة، ومتناسبة مع طبيعة هذه الدول وإمكاناتها الحيوية، وقدرته على التطور، ومواكبة النظم والأحداث الإقليمية والعالمية، مع القيادة الرشيدة التى يتمتع بها النظام السياسى، وقدرتها على التنمية والتطوير، فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبشرية، ومعالجة المشكلات التى تطرأ فى البلاد وحولها، وحسن التعامل مع التراكمات التى خلفتها الظروف السابقة محليا وإقليميا وعالميا، وتوفير احتياجات البلاد العسكرية والمدنية بما يوفر عنصرى الأمان والاستقرار اللازمين للتنمية والتطوير فى المجتمع المدنى، والقدرة على التعاون مع الأنظمة المختلفة فى المنطقة والعالم، والتفاعل مع المنظمات الخليجية والإقليمية والإسلامية والدولية، مما أوجد رصيدا من العلاقات الطيبة التى تدعم الأمن القومى، وتقلل من تهديداته، من هذا الرصيد الإيجابى، ومع رغبة إيران فى أن يكون لها قبول ودور إيجابى إقليمى، يمكن تحويل التهديد الإيرانى إلى فرص.

إن إقامة منتدى للحوار بين العرب وإيران حول سبل تحقيق الأمن المتبادل على ضفتى الخليج من ناحية، وفى منطقة الشرق الأوسط من ناحية أخرى، يطرح منهجا للتعامل مع الثوابت الإيرانية للملف النووى الإيرانى وغيره من القضايا العالقة، من خلال تشكيل مجلس مدنى للحوار والتعاون والتنسيق بين العرب وإيران، يمكنه تحديد المصلحة المشتركة للأطراف فى جميع المجالات، والمساعدة فى اتخاذ القرارات حولها، وينبغى أن يكون هذا المجلس متصلا بصورة مباشرة بالأجهزة المعنية لكل الأطراف، وكذلك مجالس فرعية من المتخصصين، وبنك مشترك للمعلومات، ولجان تنفيذية تكون بمثابة آلية لتحقيق هذا التعاون.

تقييم الدور الإيرانى فى أفغانستان:

عند تقييم الدور الإيرانى فى أفغانستان ينبغى أن نضع عددا من التساؤلات، أهمها: ما مدى أهمية أفغانستان بالنسبة لإيران؟ سواء من الناحية الاستراتيجية أو السياسية أو الأمنية أو الاقتصادية أو الثقافية؟ ما حجم الوجود الإيرانى فى أفغانستان وتأثيره؟ ماهو حجم العلاقات بين البلدين؟ ما المشاكل التى تعترض هذه العلاقات؟ ما هدف الدور الإيرانى؟ ما مدى تأثير وجود قوات التحالف على الدور الإيرانى؟ ما تأثير الدور الإيرانى على مصالحنا فى أفغانستان؟ هذه المجموعة من الأسئلة ينبغى أن توضع فى اعتبارنا عند تقييم الدور الإيرانى. وينبغى أن نؤكد فى البداية أن أفغانستان كانت جزءا من إيران حتى العصر الحديث وحتى التقسيمات الاستعمارية، كما أن العروق الأفغانية امتداد للعروق الإيرانية من بشتون وبلوش وتاجيك وهزارة وغيرها، فضلا عن الشيعة الذين يمثلون معظم سكان غرب أفغانستان، بمعنى أن علاقة إيران بأفغانستان تتجاوز المصالح إلى المشاعر الوجدانية، والنظرة للتقسيمات الاستعمارية أساس نظرة إيران لوجود الاحتلال الروسى ثم قوات التحالف فى أفغانستان. ومن هنا يمكن أن نفهم العلاقات المعقدة بين إيران وأفغانستان.

أهم ملامح الدور الإيرانى هو موقف الوصاية الإيرانى على أفغانستان، وهذه الوصاية من منطلق أن أفغانستان هى البلد الأولى بالرعاية من خلال الإحساس بفقد وضرورة استعادة هذا الجزء لحضن الأم. هل تعرفون ماذا يقول لنا الإيرانيون عن الأفغان؟ إنهم يتصورون أن كل أم إيرانية ولدت طفلا غبيا خافت منه فأرسلته شرق البلاد أى أفغانستان. بمعنى أن أفغانستان هى المنطقة الإيرانية النائية المحتاجة إلى الرعاية. (مع العلم أن الأفغان يقولون إن الله قد جمع أغبياء الآريين ووضعهم فى إيران، حضارة أفغانستان أساس حضارة إيران، ولغة أفغانستان الدرية نسبة إلى (دربار) هى لغة ملوك إيران، والدم الأفغانى

أنقى من الدم الإيرانى، والأفغان أكثر إخلاصا للإسلام وأكثر فاعلية فى بناء الحضارة الإسلامية والدفاع عنها).

نقول من خلال موقف الوصاية تتحرك إيران وهو يفسر تعاملها مع قيادات المقاومة الإسلامية ضد الاحتلال الروسى، ومع طالبان خلال فترة سيطرتهم على أفغانستان، وتعاملها مع قوات التحالف عند غزو أفغانستان لإسقاط طالبان، ثم تعاملها مع الحكومة الأفغانية الحالية بقيادة كرزاى. تدعى إيران أنها لا تتدخل فى شئون أفغانستان، ولكن الخط الأحمر الحقيقى لتدخلها هو مناطق تواجد قوات التحالف، لذلك فنشاطها فى مناطق إقامة البشتون يتخذ طابعا مخابراتيا، فهى تحتفظ بعلاقات مع منظمة القاعدة ومنظمة طالبان، وهى تمثل سوقا للسلاح لهاتين المنظمتين، وتشير الوثائق إلى ضبط شحنات من الأسلحة الإيرانية لدى المنظمتين، ومع نفى الحكومة الإيرانية بيعها للسلاح لأى من المنظمتين، إلا أن هناك مؤسسات غير حكومية تقوم بهذه المهمة، مع الوضع فى الاعتبار أن الحكومة تسيطر تماما على عملية تصنيع السلاح والاتجار فيه، وليس هناك أى اختراق لهذا الوضع. وإن استخدام طالبان لأسلحة إيرانية مثل الكلاشينكوف والصواريخ المحمولة والألغام من طراز اژدها (الثعبان)، وتفضيلها على الأسلحة من مصادر أخرى يدل على رواجها فى أفغانستان، وعلى رخص سعرها بالنسبة لجودتها، وملاءمتها للبيئة الأفغانية.

قبول إيران ملايين اللاجئين الأفغان فى أراضيها خاصة فى شرق إيران، وعلى الحدود مع أفغانستان التى تمتد ٩٣٦ كم، ثم تقسيمها المحافظة الشرقية خراسان إلى ثلاث محافظات خراسان الشمالية وخراسان الجنوبية وخراسان الوسطى، وسيطرتها الكاملة على هذه المحافظات والحدود رغم ما فيها من مشكلات، كتهريب الأسلحة والمخدرات وإيواء العصابات يدل على ثبات الاستراتيجية الإيرانية تجاه أفغانستان.

خطة المساعدة التى تقدمها إيران لأفغانستان بموافقة الأمم المتحدة وقوات التحالف تمثل أكبر وأكثر الخطط تنظيما، وتتركز فى منطقة غرب أفغانستان، وبشكل يجعلها امتدادا طبيعيا لإيران، سواء ما يتعلق باللغة والمذهب والبنية

الاقتصادية والمجتمعية والثقافية، فضلا عن الفكر السياسى، والتشكيل الأمنى والعسكرى. إيران تقوم ببناء البنية التحية من خلال مشروعات المياه والكهرباء وخدمات المناطق الصناعية فى هرات وماحولها، ومد الطرق، ومنها طريق الغرب وطوله ١٢٢ كم، وحتى مشروع مد خط السكك الحديدية الذى يربط إيران بأفغانستان رغم ارتفاع التكلفة، لم يعترض إيرانى على المساعدات الكبيرة التى تقدمها إيران لأفغانستان ٢٥٠ مليون دولار لا ترد، و٢٥٠ مليون دولار أخرى فى شكل تسهيلات على مدى خمس سنوات، بل إن المساعدات غير الحكومية من المؤسسات الأهلية والأفراد بلغت ٤٥ مليار تومان إيرانى، عدا المساعدات العينية، فضلا عن سعى إيران لمد خط أنابيب توصيل الغاز إلى تركمنستان عن طريق أفغانستان لتسويقه عالميا، وهو مشروع مفيد لأفغانستان رغم مشروع خط الهند إيران.

كل هذا الإنفاق المباح يدخل ضمن خطة استراتيجية بعيدة المدى لاستعادة أفغانستان أو أجزاء منها. ويؤيد ذلك التعاون الكبير بين التجار الإيرانيين والأفغان، والأسواق الحرة على الحدود، وحرية تنقل التجار بين البلدين، والتسهيلات النقدية والمصرفية.

إيران تتعامل مع كل التنظيمات الموجودة فى أفغانستان الرسمية والشعبية والمحظورة أيضا، تتعامل مع طالبان رغم موقفها السياسى من هذه المنظمة وتجعلها سوقا ومحلا للتجارب على أسلحتها الصغيرة، وتتعامل مع القاعدة رغم نفيها لأى صلة بينهما، لكن أسلوب التعامل يختلف من منظمة لأخرى باختلاف الهدف من هذا التعامل، فهذا التعامل ليس مفتوحا، وإنما فى شكل صفقات بين الحين والآخر، حتى لا توجد وثائق يمكن الحصول عليها حول علاقة دائمة بين إيران وهذه المنظمات، وهناك مثال على تنظيم يطلق عليه الإيرانيون تنظيم الوهابيين، وهو تنظيم مذهبى سنى متطرف، يجد دعما من بعض دول المنطقة، فإيران تحاربه مذهبيا وتحارب تشكيلاته التى لها أتباع داخل إيران، ولكنها فى نفس الوقت تعقد صفقات مع بعض تشكيلاته التى يمكن تسميتها بالأفغان العرب، تتعلق بالرهائن وعمليات الاختطاف والإيواء والمقاومة العراقية. إن تعامل

إيران مع التنظيمات الأفغانية يحقق لها أوراقا يمكنها استخدامها عند الحاجة داخل أفغانستان وخارجها، ويحقق لوجودها فى أفغانستان نوعا من التوازن الأمنى والاقتصادى، ويضمن لها عدم وجود جار قوى يصعب اختراقه أو يؤثر سلبا على الأمن القومى الإيرانى، فضلا عن إشعار كل الأفغان أن إيران مازالت الدولة الأم لهم باختلاف توجهاتهم ومذاهبهم، وتستفيد فى ذلك من التناقض فى المشاعر الموجود بين بشتون أفغانستان وبشتون باكستان رغم أنهم الأقرب عرقيا.

المهاجرون الأفغان مشكلة لا تريد إيران حلها، هى تشكو منها للأمم المتحدة للحصول على المعونات، ولكنها بالنسبة لإيران ورقة رابحة، ففضلا عن أن هؤلاء المهاجرين يمثلون جسرا للتواصل بين البلد الفرع والبلد الأم، فإيران تستفيد من هذه الورقة سواء للضغط على الحكومة الأفغانية، أو دول التحالف الغربى، أو للاستفادة الاقتصادية المتمثلة فى الحصول على عمالة رخيصة لمهن حقيرة، وسوق لسلع فائضة عن الاحتياجات الإيرانية، وحقل تجارب لمنتجاتها الجديدة، أو للاستفادة الأمنية باتخاذ عيون ومصادر للمعلومات، أو بتجنيد الأفراد تجنيدا مخابراتيا، أو بتجربة السياسات والأساليب الأمنية وتدريب قوات الأمن، فى مواجهة الفتن الطائفية والعرقية، والحصول مجانا على كميات كبيرة من المخدرات بأنواعها للاستفادة منها فى الطب والتجارب، ومن خلال الاستفادة الأمثل تكون إيران إحدى الدول المتميزة فى مكافحة تهريب وزراعة المخدرات مع وجود المشاكل المتعلقة بهذه التجارة. إضافة إلى أن إيران تستفيد من مجتمع المهاجرين فى دراساتها الاجتماعية والنفسية والسكانية والتعليمية والاقتصادية واللغوية والأدبية، وتقوم بعملية إحلال منظمة بين هؤلاء المهاجرين، فتعيد البعض منهم إلى أفغانستان وتستقدم البعض الآخر وفق خطة مدروسة.

ماهو الموقف الأمريكى أو موقف قوات التحالف عامة؟ من الواضح أنه موقف متساهل مع وضع خطوط حمراء، هذا التساهل هو نوع من المكافأة لإيران على مساعداتها لقوات التحالف فى إسقاط طالبان من ناحية، وتحمل إيران عبء إعمار الجزء الغربى من أفغانستان وتأمينه من ناحية أخرى، وجعل أفغانستان

حقلا للتجارب فى العلاقات الإيرانية الغربية من ناحية ثالثة. وإيجاد جسر ومصدر للمعلومات حول أساليب إيران وسياساتها من ناحية رابعة.

ما أهمية أفغانستان بالنسبة إلى مصر والعالم العربى؟ من أسف أن الأهمية الثقافية والدينية تسبقان الأهمية السياسية والاقتصادية والاستراتيجية للعالم العربى تجاه أفغانستان، فى حين أن أفغانستان كانت فى الماضى مصدرا دائما لخير الشعوب العربية اقتصاديا وسياسيا وعسكريا، الدول العربية جميعها لها الآن علاقات طيبة بأفغانستان حكومة وشعبا، ولكنها لا تستثمر هذه العلاقات لصالحها بصورة إيجابية لخير الطرفين، ربما تسعى بعض الدول العربية إلى أن يكون لها وجود فى أفغانستان من خلال المساعدات التى تقدمها للحكومة الأفغانية، أو الجمعيات الأهلية أو الأفراد والمنظمات، بما يمثل نوعا من التأثير على السياسة الأفغانية التى تبدو مرتبطة تماما بالسياسة الغربية وخاصة السياسة الأمريكية، ولكنها لاتقف على قدم المساواة مع الوجود الإيرانى فى أفغانستان، فالوجود الإيرانى له جذور طردت الجذور العربية، التى كانت لها تجربة مماثلة لتجربة الأفغان العرب المعاصرة، ولكنها كانت تجربة رائدة فى مجال التعليم والاقتصاد والإدارة والمقاومة، ولها استراتيجية واعية قائمة على أساس الوحدة الإسلامية، والمصلحة العامة للشعوب الإسلامية، ولشعوب المنطقة عامة.

لإيران تحركات مدروسة فى مقابل عشوائية التحركات العربية، وأحاديتها وضيق أفقها من جانب العرب، ربما يكون للوجود الإيرانى قبول فى جزء من أفغانستان، ولكن الوجود العربى له قبول كبير فى كل أفغانستان، وهناك تجربة الأفغان العرب الإسلامية التاريخية، والتجربة المعاصرة التى لم تستغلها الحكومات العربية، فباتت مشكلة تؤرق هذه الحكومات، فى حين أنها تدل على القبول الأفغانى للعرب من ناحية، وأساس للتعاون الإيجابى المثمر من ناحية أخرى، إن الدماء العربية التى سالت فى أفغانستان واختلطت بالدم الأفغانى فى ساحة الجهاد ضد المحتل وضد الكفر ولتثبيت الإسلام فى أفغانستان كانت جديرة بأن توضع موضع التقدير والتقييم والدراسة لفتح مجال خصب لاستعادة

أفغانستان الإسلامية، كعضو نافع وفعال فى المجتمع الإسلامى، وسندا سياسيا واقتصاديا وأمنيا للدول العربية، إن فشل الدول العربية فى الاستفادة من تجربة الأفغان العرب واستثمارها لصالحها، أدى إلى خسائر جسيمة دفعت الدول العربية تكلفتها الباهظة، وأفقدتها مصدرا عظيما للفرص، وإن اكتفاء بعض الدول بمساعدة الأفغان حكومة وشعبا مساعدة إنسانية إهدار لهذه الفرص، كما أن عدم استثمار الدول العربية لعملية غزو قوات التحالف لأفغانستان يمثل إضاعة للجهود التى بذلتها فى المساعدة على إسقاط نظام طالبان.

ماهو المطلوب؟ المطلوب دراسة تجربة التعاون الإيرانى الأفغانى والاستفادة منها، ولا مانع من التعاون مع إيران فى مناطق غرب أفغانستان، والسعى لتحقيق وجود عربى في مناطق لا تصل إليها إيران، إن وجود حكومة مرنة فى أفغانستان يسمح بتنظيم الجهود العربية تحت مظلة الجامعة العربية، لتحقيق أقصى استفادة من الأوضاع الحالية من خلال استراتيجية عاقلة، تسعى لوجود حقيقى إيجابى للعرب فى أفغانستان، وهو ما يمكن أن يحبط أهداف تنظيم القاعدة وتنظيم طالبان، ولا يسمح بتكرار سلبيات الأفغان العرب.

ما تأثير الوجود الإيرانى فى أفغانستان على الوضع الإقليمى؟ لاشك أن الوجود الإيرانى فى أفغانستان يمثل ورقة رابحة فى يد إيران، خلال عملية تنظيم الشرق الأوسط الجديد، يمكن أن تساعد فى أن تحقق لها دورا إقليميا متميزا، يفوق الدور الذى يمكن أن تلعبه أية دولة عربية أو حتى تركيا، ومن ثم يعطيها فرصة للمساومة فى أغلب القضايا المعلقة بينها وبين الغرب، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وبينها وبين دول المنطقة العربية، وبينها وبين إسرائيل بما فى ذلك الملف النووى الإيرانى، كما يساعدها فى دعم موقفها الأمنى، ويوسع من قدراتها الاستراتيجية (ملحوظة: إيران سلمت عددا كبيرا من منسوبى القاعدة إلى دولهم).

ليس من المصلحة منافسة إيران فى أفغانستان أو مواجهتها، لأن معطياتها أقوى، ولكن من الضرورى مشاركتها فى الوجود هناك، لمصلحة التوازن الاستراتيجى فى المنطقة.

وتظل مسألة العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية إحدى أهم إشكاليات السياسة الخارجية الإيرانية، بدءا من نوع المباحثات التى يمكن أن تتم مع أمريكا، يقول أحمدى نجاد: نحن مستعدون دائما لهذه المباحثات، ومن الموضوعات التى يمكن أن تتضمنها هذه المباحثات الأمن العالمى والعلاقات الدولية والاقتصاد العالمى، ويمكن أن نتباحث أيضا حول شراء وقود مفاعل طهران الذى ينتج الأدوية الحيوية، ونحن نعمل على دعم العلاقات بين الجامعات الإيرانية والجامعات الأمريكية. وذلك فى نفس الوقت الذى يعلن فيه الزعيم خامنئى أن الولايات المتحدة تخوض حربا ناعمة ضد إيران، وقال رحيم صفوى المستشار العسكرى للزعيم خامنئى فى تعريفه للحرب الناعمة ضد إيران: إنها تستهدف إضعاف مقام الزعامة وولاية الفقيه فى الجمهورية الإسلامية، وإيجاد هوة بين النخبة والمجتمع، وتقليل شعبية القوات المسلحة بين الجماهير، وضرب الوحدة السياسية والانسجام الوطنى، وتعميق عدم الثقة بين جماهير الشعب والمسئولين وأجهزة الإعلام الوطنية. ويقول العميد قاسم رضائى قائد حرس الحدود الإيرانى موضحا: إن إيران أكبر عائق أمام الولايات المتحدة الأمريكية فى تحقيق القرية الكونية. وقد صرح أحمدى نجاد لمراسلى واشنطن بوست ونيوزويك بأن إرسال قوات إلى أفغانستان سياسة خاطئة، وإن إيران مستعدة للتعاون من أجل إيجاد الأمن فى أفغانستان لأنه فى مصلحتها. مع العلم أن إيران قد ساعدت الولايات المتحدة فى عملية غزو أفغانستان، لكن هذا التعاون لم يثمر حتى الآن فى إيجاد أمل فى انتهاء الأزمة الأفغانية، بل عمل كل طرف لمصلحته الخاصة، مع اختلاف كل طرف عن الآخر فى أهدافه ومنطلقاته ووسائله. فى حين أكد أحمد توكلى نائب طهران فى مجلس الشورى الإسلامى أن حديث أحمدى نجاد رغم أصالته ومنطقيته وأدبياته، به نعومة تجاه أمريكا مضرة ولا تفيد، لأن أمريكا والغرب لمْ يبدوا حتى الآن أية مرونة لإيران، وكلامهم ليس دليلا على المرونة.

ويمثل موقف أحمدى نجاد من الوجود اليهودى فى فلسطين، وإنكاره قيام دولة إسرائيل بسبب قضية لم تثبت واقعيتها، إشكالية أخرى، حيث قال حول مسألة إنكار محرقة اليهود: إن كلامنا كلام علمى وإنسانى، ونحن نقول إنه قد وقعت فى

الأزمنة الماضية حوادث مختلفة، مثل الحرب العالمية الثانية التى راح ضحيتها ملايين القتلى والمشردين، والمناخ العام للإعلام لا يسمح بنشر إجابات مقنعة على كل التساؤلات. ويرى حشمت الله فلاحت عضو لجنة الأمن القومى والسياسة الخارجية فى مجلس الشورى الإيرانى أن الرئيس أحمدى نجاد كان دبلوماسيا فى حديثه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة أكثر من السابق، فقد أثار الموضوعات التى تهم الجميع وكان نقده لحق الفيتو فلسفيا، وكان طرحه لفكرة الاستفتاء من أجل حل المشكلة الفلسطينية تفسيرا لفكرة إزالة إسرائيل دون النبش فى قبور التاريخ، ومؤكدا لمقترحات إيران العملية فى حل المشاكل الدولية، ورغبتها فى إزالة التوتر.

ويعتقد الزعيم خامنئى أن نجاح النظام الإسلامى فى إيران جعله عامل جذب فى المنطقة، بحيث أن الاتجاهات الإسلامية فى دول المنطقة أصبحت موضع تأييد الجماهير فى أية انتخابات، مما أقلق الولايات المتحدة الأمريكية، ولم يعد فى مقدورها أن تتحمل النظام الإسلامى. وقد اعتبر الزعيم خامنئى ميدان الدبلوماسية ساحة للتعامل وتوفير المجال لتأمين المصالح الوطنية.

وفى نفس السياق يؤكد أحمدى نجاد قوله: إنهم يخشون من أن تصبح إيران أمة مستقلة وقدوة للشعوب، إن امتلاك أية دولة السلاح النووى لا يجعل منها قوة عظمى. إن امتلاك إيران التقنية النووية السلمية غير كثيرا من المعادلات الدولية، وجعل من إيران قوة مؤثرة، وهى تجعل هذه التقنية فى متناول الجميع، وتسهم فى تنفيذ الرؤية العشرينية للتطور الحضارى فى المجالات الاقتصادية والثقافية والسياسية. كما أكد رئيس الجمهورية أن هناك خطوات عملية لضمان عدم التراجع، والتأكيد على أن كل فعل من جانب أى طرف سيكون له رد فعل متناسب معه، ومساو له فى القوة والتأثير، وأعلن وزير الخارجية الإيرانى أن وزارته سوف تستفيد من كل السبل الدبلوماسية، وكذلك الإيرانيين المقيمين فى الخارج فى دعم قضية بلاده، ووفق رؤية زعيم البلاد.

إيران واللعب فى أرض الخصم:

قليلة تلك الفرق الرياضية التى تجيد اللعب فى أرض الخصم، والفرق التى تكسب هناك أقل، وكما الحال فى الرياضة تكون السياسة، فقليلة هى الدول التى تجيد اللعب فى الساحة السياسية للآخرين، خارج ساحتها الاستراتيجية، ودول أقل من تستطيع أن تحقق مصالحها فى ساحات خصومها. إن إيران المعاصرة كما أثبتت التجارب، تجيد اللعب فى الساحات الاستراتيجية الخارجية، معتمدة فى ذلك على الشخصية القومية الإيرانية التى دأبت على تصدير مشاكلها إلى الخارج على مدى التاريخ، واستطاعت بذلك أن تكتسب عنصر المبادأة التى تقوم عليها سياستها الخارجية الحالية. وأسلوب المبادأة هو أسلوب ضاغط لا ينتظر مبادرات بل يقدمها وردود أفعاله جاهزة ليس فيها مجال للتردد، وهذا يعنى أن إيران قد خططت له على المدى القريب والبعيد، ووضعت فى خططها كافة الاحتمالات، معتمدة على خبراتها فى علاقاتها مع الدول، وعلى قدرتها على التحرك السريع الفعال فى إدارة الأزمات، وإمكانات الفقه السياسى المساعدة، والأخطر من ذلك هى تلك العلاقات المعقدة التى نسجها أفراد وقيادات جيش حراس الثورة الإسلامية منذ قيام الثورة وحتى الآن مع جماعات وأحزاب وحكومات فى مختلف أنحاء العالم، تقوم على تبادل الخدمات والخبرات والمساعدات.

إن علاقة إيران بحزب الله اللبنانى هو أحد إنجازات هذه العلاقات، التى ربما تكون قد أوجدته من العدم، وظلت ترعاه وتدعمه حتى صار من العلامات البارزة فى حقل المقاومة الوطنية، وأحد القوى الرئيسية على الساحة اللبنانية، وأحد صناع القرار فى لبنان، بل لعله أقوى تأثيرا فى صنع القرار من القوى الأخرى، وأصبح من الصعب تجاهله سواء من أعدائه وعلى رأسهم إسرائيل، أو من القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، أو من القوى الإقليمية وعلى رأسها مصر والسعودية وسوريا وتركيا. إن الموقف الحاصل فى لبنان خير مثال على أن إيران تجيد اللعب فى أرض الخصم، وأصبح من الواضح أن مشكلة لبنان

لن تحل إلا بعد التوافق مع إيران، سواء من جانب العرب أو من جانب الغرب.

قضية العراق كذلك من القضايا التى تعبر عن نفس النتيجة، فمع الوجود القوى للولايات المتحدة الأمريكية، فهى لا تستغنى عن التباحث المباشر مع إيران حول استقرار الأمن فى العراق، وإجاد إيران اللعب فى أرض الخصم تمنع الولايات المتحدة الأمريكية من طرد إيران، أو التقليل من نفوذ إيران فى العراق، ومع محاولات تقليم أظافرها عن طريق وضع خطوط حمراء مثل خط شمال العراق اعتبارا من أربيل، أو خط جيش المهدى، إلا أن التوصل لاتفاق بين قوات المالكى المدعمة بالقوا الأمريكية وبين جيش المهدى يشير إلى نجاح إيران فى منع إبادة جيش المهدى والتخلص من تيار الصدر.

ويأتى الملف النووى الإيرانى خير شاهد لإيران على نجاحها فى اللعب فى أرض الخصم.

رسالة الرئيس أحمدى نجاد إلى الرئيس الأمريكى جورج بوش:

قال بعض المحللين الإيرانيين من الإصلاحيين إن رسالة الرئيس الإيرانى محمود أحمدى نجاد إلى الرئيس الأمريكى جورج بوش نسخة معدلة من رسالة الزعيم الإيرانى الراحل آية الله الخمينى إلى رئيس الاتحاد السوفيتى السابق جورباتشوف فى دعوته للعودة إلى الأديان، مع اختلاف الزمان والظروف المحيطة والمرسل والمرسل إليه، فضلا عن الهدف المقصود، فى حين قالت اولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية الأسبق إن هذه الرسالة تشبه رسالة الرئيس الراحل جون كيندى إلى نظيره السوفيتى، والتى ساعدت على إجراء حوار بين القوتين الأعظمين لوقف الحرب الباردة، مما يعنى أن رسالة أحمدى نجاد تصلح أساسا لبدء مباحثات بين أمريكا وإيران، أما رايس وزيرة الخارجية الأمريكية فوصفتها بأنها رسالة فلسفية ولا تقدم حلا للأزمة؟ وأنها رسالة ليس لها رد! وقال الرئيس الأمريكى إن الرسالة لا تتضمن حلولا أو اقتراحات تتعلق بإنهاء أزمة الملف النووى الإيرانى، فهل قصد بها الرئيس الإيرانى استعداء الشعوب على الرئيس الأمريكى؟ فى حين قالت بعض الدوائر الإعلامية أن الرئيس الإيرانى يقصد

إحداث صدمة، أو إلقاء حجر فى الماء الراكد؟ وربما كان يريد بصدق أن يعالج الأزمة الراهنة حول الملف النووى الإيرانى؟

جاءت رسالة أحمدى نجاد فى ثمانى عشرة صفحة، وهو حجم كبير بالنسبة لرسائل الرؤساء والرسالة الدبلوماسية، فما يعنى أن الرسالة كانت فى شكل تقرير طويل يبين مدى كبر وتعقيد المشكلة التى أرسل من أجلها. ومن الطبيعى أن تتطرق الرسالة إلى تحديد المشكلة التى سدت الطريق أما التفاهم بين إيران والعالم الغربى، وتدعو إلى التأمل فى هذه المشكلة من زاوية جديدة سعيا لإيجاد حل لها.

حيث بدأت الرسالة بطرح عدد من التساؤلات حول متناقضات الساحة الدولية، على رئيس الدولة التى توجه النظام العالمى الجديد، وكان أول هذه التساؤلات مرتبطا بعقائد الأصوليين الأمريكيين الذين يديرون الأمور فى الولايات المتحدة، ومدى تطابقها مع دعوة السيد المسيح إلى حقوق الإنسان فى ظل إقامة مدنية ليبرالية نموذجية لمجتمع عالمى موحد، من المقرر أن يقوده المسيح ويديره الصالحون من أتباعه، فى الوقت الذى يقومون فيه بأعمال تنال من هيبتهم وقيمهم، بدليل ما فعلوه ويفعلونه فى العراق!

ثم أشار الرئيس أحمدى نجاد فى الفقرة التالية إلى أن عمله الأصلى كان معلما، وكان يواجه أسئلة محرجة من الطلاب حول كيفية تطابق القيم المسيحية مع تصرفات الولايات المتحدة والغرب فى العراق، ومعتقل جوانتانامو؟ كما أنهم يتساءلون حول ظاهرة إسرائيل وطريقة إنشائها دون سند تاريخى أو ذنب للفلسطينيين يقتضى العقاب؟ وأنه كان مضطرا إلى دعوة طلابه للاطلاع على تاريخ الحربين العالميتين الأولى والثانية، ومقتل ستة ملايين يهودى فى الحرب، يمثلون مليونى أسرة على الأقل، وهل يعنى هذا إنشاء دولة إسرائيل فى منطقة الشرق الأوسط ودعمها؟ وهى ظاهرة غير قابلة للتحليل المنطقى!

ومن الواضح أن الرئيس أحمدى نجاد أراد فى هذه الفقرة من الخطاب أن يؤكد على كونه معلما يدرك حقائق الأمور، وأنه يقرأ التاريخ جيدا، وأنه يعالج

الأمور من منطق أنه معلم صاحب رسالة. لاشك أن أحمدى نجاد لم يتحدث من منطق علماء الدين، وإنما أراد أن يذكر الرئيس بوش بأن ما يفعله الآن يكون جزءا من التاريخ غدا، وأن عليه أن يضع ذلك فى اعتباره. إن هذه التساؤلات التى عرضها على لسان تلامذته، إنما هى أسئلة تدور فى أذهان شعبه وشعوب المنطقة، بل شعوب العالم الثالث، وقد آن الأوان لطرحها بشكل جدى على قيادة النظام العالمى الجديد. ومن هنا أعلن الرئيس أحمدى نجاد أنه لا يهتم إذا لم يقم الرئيس الأمريكى بالرد، وهو بهذا يؤكد واجب الدعوة متمثلا قول الله عز وجل إنما عليك البلاغ، وقد كان توقيت دعوته فى العام الذى اختاره النظام ليكون عام الرسول الأعظم صلى الله عليه وسلم، وليجدد دعوته إلى أبى لهب وأبى جهل للدخول فى طريق الله، وهو بهذا لا يقدم نفسه كمبعوث للعناية الإلهية، أو كنائب لإمام الزمان، وإنما يريد تحريك الأمور، إلا أن الخطاب كشف عن مواجهة بين ممثل للكادحين فى العالم الثالث وبين ممثل الرأسمالية العالمية.

وتبدو مراجعة أحمدى نجاد لأخطاء القيادات العالمية على ضوء أصولية الأديان من خلال التركيز على بيان كيفية إنشاء كيان إسرائيل، وتداعيات مأساة إنشائها طوال ستين عاما، يبرز التساؤل حول أهمية حماية ودعم مثل هذا الكيان، وهل هذا الدعم بناء على تعاليم السيد المسيح أو النبى موسى أو حتى القيم الليبرالية؟! وهل تقرير مصير الأرض الفلسطينية الذى هو من حق أصحابها مسلمين ومسيحيين ويهود، يتنافى مع مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان؟!

ويؤكد الرئيس أحمدى نجاد على أنه يعيش وسط الجماهير وعلى اتصال دائم بهم فى إيران وفى المنطقة، وأنهم يبلغونه أنهم ضاقوا بممارسات إسرائيل والغرب، ولماذا تمنع كل تقدم علمى أو تقنى فى المنطقة باعتباره يمثل تهديدا لإسرائيل! وهو ما يحدث لشعوب أمريكا اللاتينية وإفريقيا، ولم يحدث له مثيل فى التاريخ! وهل ينطبق مع تعاليم السيد المسيح وحقوق الإنسان؟!

ويشير الرئيس أحمدى نجاد إلى العلاقات الأمريكية الإيرانية من خلال تساؤلات شعبية حول انقلاب ٢٨ مرداد ضد الزعيم الوطنى محمد مصدق،

وحول معاداة الثورة الإسلامية من تحريض ومساعدة صدام فى حربه ضدها، وتحويل السفارة الأمريكية إلى وكر للتجسس على إيران، وإسقاط طائرة ركاب إيرانية فوق الخليج، وتجميد الأموال الإيرانية، والتهديدات المتزايدة للتقدم العلمى والنووى الإيرانى، وغير ذلك. هذه الإشارة فى الواقع تقديم كشف حساب قابل للسداد قبل تطبيع العلاقات أو التجاوب مع المطالب الأمريكية بوقف الأنشطة النووية الإيرانية.

ويشير الرئيس الإيرانى فى خطابه إلى واقعة الحادى عشر من سبتمبر مستنكرا إياها، ومتسائلا حول طبيعة هذه العمليات، وهل يمكن أن تتم بدون تنسيق مع الأجهزة الاستخبارية والأمنية، ولماذا أخفيت أبعاد الموضوع حتى الآن؟ ولماذا لم يحاكم المقصرين؟ ولماذا يحاسب الناس فى أمريكا وخارجها على ردود أفعالهم تجاه الرعب الذى فرضته عليهم الأجهزة الأمريكية؟ ثم يشير الرئيس الإيرانى إلى جدوى إنفاق المليارات من أموال دافعى الضرائب الأمريكيين فى غزو العراق؟

ويؤكد أحمدى نجاد أن ما أشار إليه هو جزء من آلام شعوب العالم فى إيران والمنطقة، بل وأمريكا، وهو ما سوف يجعل الحكام موضع محاكمة التاريخ فى المستقبل القريب، هل أعطوا للناس حقوقهم؟ وهل حققوا لهم الأمن والرخاء؟ وهل أقاموا العدالة وقضوا على الفقر والحرمان؟ وهل دافعوا عن حقوق الإنسان فى مختلف أنحاء العالم وأغلقوا السجون الوحشية وامتنعوا عن التدخل فى شئون الآخرين؟ وأخيرا سوف تتساءل الشعوب هل أوفى القادة بالقسم الذى أدوه لله فى خدمة الشعب والالتزام بواجباتهم والسير على نهج الأنبياء والرسل؟ ويشير الرئيس أحمدى نجاد إلى أن صبر الشعوب بدأ ينفد، ولا أحد يدرى إلى متى تتحمل هذا الوضع؟

ويأتى أحمدى نجاد إلى السؤال المحورى وهو: أليس هناك طريق أفضل للتعامل مع الشعوب والعالم؟! وفى إطار الرد على هذا السؤال يشير إلى أن القرآن الكريم يؤكد على دعوة جميع أتباع الديانات السماوية إلى كلمة سواء فى توحيد الله، مؤكدا على اعتقاده بأن العودة إلى طريق الأنبياء هو سبيل السعادة

والنجاة، وداعيا الرئيس الأمريكى إلى الاستجابة لهذه الدعوة للعودة إلى سبيل الأنبياء أى التوحيد والعدالة والمحافظة على كرامة البشرية وطاعة الله ورسوله، ومحذرا إياه من أن الحكومات التى مضت فى طريق الظلم والاستبداد قد دمرت.

أكد الرئيس أحمدى نجاد أن العالم قد تغير بشكل سريع، وأن البشرية ليست راضية عن الوضع الموجود، وأن الليبرالية والديمقراطية الغربية لم تستطع أن تحقق ما كان العالم يصبو إليه، لذلك فإن البشرية تتجه وجهتها الأساسية، وهى توحيد الله وسبيل الأنبياء لعلاج مشاكلها. ويؤكد أحمدى نجاد أنه سواء شئنا أم أبينا فإن العالم متجه إلى توحيد الله والعدالة، وأن إرادة الله سوف تنتصر.

ويختم أحمدى نجاد بقول الله عز وجل "والسلام على من اتبع الهدى".

أراد الرئيس أحمدى نجاد بكتابة هذه الرسالة ـــ فيما يبدو ـــ أن يؤكد للعالم كله أن الصورة التى رسمتها أجهزة الإعلام الصهيونية عنه بأنه إنسان غير قابل للتفاوض صورة غير صحيحة، وأنه يبادر بطلب التفاوض على أساس الحق والعدل، وليس على أساس الظنون والمخاوف، حيث تمثل هذه الرسالة حركة ديناميكية غير متوقعة من جانب الرئيس الإيرانى، تظهر جانبا آخر من شخصيته القيادية، وعدم خوفه من المجابهة السياسية والدبلوماسية، وأن حديث الحسم ليس معناه تصعيد الأمور فى اتجاه اللجوء للعنف.

من الممكن أن نتصور أن محتوى هذه الرسالة يمثل خلاصة فكر النظام الإيرانى، واعتقاده بحتمية قيام دولة آخر الزمان على أساس الحق والعدل، وفى اتجاهه نحو المصالحة مع النظام الدولى من خلال المحبة والعدالة وإبداء حسن النية دون التسليم بالواقع أو الاستسلام لهذا النظام الدولى، ومع استلهام الخطاب لعبارات الأنبياء يعبر عن الرغبة الصادقة فى السلام، والتحول الواضح نحو الأصولية الإنسانية، مع التأكيد على ضرورة الحوار والتباحث، كما أن هذا الاستلهام يتجاوب مع أصولية المحافظين الأمريكيين، ويضعها أمام حوار الأديان بعيدا عن صدام الحضارات، كما يذكرهم بآلام الإيرانيين والمسلمين، بل وشعوب العالم نتيجة الابتعاد عن هذا النهج، فضلا عما تتضمنه الرسالة من دعوة

مفتوحة للحوار مع الولايات المتحدة والغرب، على أساس القيم الدينية، وبدون شروط مسبقة، مما يجعل الكرة فى ملعبهم، ويجعلهم يفكرون مليا فى كيفية إعادتها.

لاشك أن الإدارة الأمريكية ومعها دول أوربا سوف تعكف على دراسة الرسالة بكل جزئياتها، والهدف الذى أرسلت من أجله، لكن هل يؤدى إغراق الرسالة فى بيان فلسفة الأوضاع الراهنة فى المنطقة والعالم، وتحديد أبعادها السياسية والأخلاقية، والتأكيد على ضرورة العودة لطريق الأنبياء والرسل فى معالجة المشاكل القائمة إلى عدم فهم أهداف هذه الرسالة، والمقترحات الحقيقية التى ضمنها الرئيس الإيرانى هذه الرسالة من خلال هذا الخطاب الفكرى الفلسفى؟!

لقد أثارت رسالة الرئيس الإيرانى إلى الرئيس الأمريكى حوارا داخليا حولها، سواء فى التوقيت أو المحتوى أو الهدف أو الجدوى منها، ويعترض عدد من نواب مجلس الشورى الإسلامى على إقدام الرئيس الإيرانى دون التشاور مع المجلس، يقول حشمت الله فلاحت بيشه عضو البرلمان عن مدينة اسلام أباد إنها ليست رسالة صلح، بل الهدف منها إدارة الأزمة فى الظروف الراهنة، وإعلان المواقف، إنها تحطم عددا من مبانى السياسة الخارجية الإيرانية، فلم يبلغ الرئيس محتواها إلى البرلمان أو حتى لجنة الأمن القومى، كما أنها أرسلت فى فترة يسود فيها الفكر اللاعقلانى سياسة الولايات المتحدة، كما أنه من الضرورى أن يتم إبلاغ كوفى عنان الأمين العام للأمم المتحدة بفحوى الرسالة حتى لا يتم تحريفها من جانب أجهزة الإعلام، وأرجو أن تصب هذه الرسالة فى صالح الأمن القومى الإيرانى لأن على الجميع أن يراعى هذه المسألة فى الظروف الراهنة. (صحيفة ايران ما فى ١٠/ ٥/ ٢٠٠٦م)

ويمتدح المحلل على قاسمى هذه الخطوة بقوله: يمكن تقييم هذه الرسالة فى إطار الظروف التى تخيم على الملف النووى الإيرانى، ومع تصاعد الحرب الكلامية بين إيران وأمريكا، حيث تدل على جرأة عاقلة للرئيس الإيرانى، وابتكارا

فى العمل الدبلوماسى، وفتح طريق جديد للعلاقات مع أعضاء مجلس الأمن، فالرسالة تحمل فى طياتها رسائل متعددة تقيم الحجة عليهم. (صحيفة روز فى ٩/ ٥/ ٢٠٠٦م)

وعن عدم جدوى الرسالة يقول أميد معماريان: إن رسالة أحمدى نجاد الأخلاقية لم تحدث أى تأثير، مما يستوجب تغيير السلوك الإيرانى، وأن على إيران أن تقبل بالاقتراح الروسى حول إنشاء شركة مشتركة بين إيران وروسيا تقوم بتخصيب اليورانيوم فى روسيا، باعتباره حلا وسطا للخروج من الأزمة، رغم أنه بمثابة كأس سم لإيران كخطوة أخيرة. (صحيفة روز فى ١٠/ ٥/ ٢٠٠٦م)

ويؤيد المحلل سعيد أفسر الرسالة بقوله: جاءت هذه الرسالة فى إطار وعد الرئيس الإيرانى للمواطنين بأن يكتب رسائل متعددة إلى رؤساء عدد من دول العالم حول موقف إيران من الأزمة النووية والنظام الدولى والأوضاع العالمية الراهنة، ولكن أحدا لم يتصور أن تكون أول رسالة إلى الرئيس الأمريكى مع وجود خصومة بين البلدين ترجع إلى سبعة وعشرين عاما، مع احتمال أن تكون هذه الرسالة بداية للتعامل بين إيران وأمريكا، خاصة وأن الرئيس الإيرانى لم يكتب هذه الرسالة إلا من خلال فريق مشاوريه، مع تمتع الرئيس أحمدى نجاد بشخصية فعالة يمكن أن تدفع الأمور إلى الأمام، وإن محاولاته الجادة فى حل مشاكل المواطنين سوف تنعكس على نشاطه فى حل مشاكل إيران مع النظام الدولى، خاصة المشكلة النووية، ونظرا لأن هذه أول رسالة فمن الطبيعى أن تضع إطارا للأوضاع الراهنة، وتطرح المشاكل، ومدى ما يمكن أن تلحق من أضرار، مما يفتح مجال النقاش فى كافة الموضوعات، ومن خلال كافة وسائل الاتصال الحديثة، أما عن رد الفعل الأمريكى فلاشك أنه سيكون بطيئا لأن أمريكا يمكن أن تتشاور مع حلفائها حول محتوى الرسالة قبل أن تتخذ موقفا رسميا، بغض النظر عن التصريحات الفردية التى يمكن تعديلها مع الوقت، وإن إعلان إيران محتوى الرسالة بعد تسلم أمريكا لها يؤكد تمسكها بما جاء فيها والتزامها بالتعامل فى إطارها، أما عن سبب إرسالها فى هذا الوقت فمن الواضح أن الملف

النووى الإيرانى قد وصل إلى مرحلة تاريخية، تقتضى اتباع إيران سياسة استغلال الوقت للخروج من الأزمة. (بازتاب فى ١٠/ ٥/ ٢٠٠٦م)

قد تتعدد القراءات لهذه الرسالة، ولكن من الواضح أن منهج إيران وأهدافها وأسلوبها واحد لا يتغير، هذا هو خطابها السياسى إلى العالم.

لقاء أحمدى نجاد بمجلس العلاقات الخارجية الأمريكى:

فى خضم توتر العلاقات بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية بسبب الملف النووى الإيرانى، ومع ارتفاع موجة النقد المتبادل بين قيادات البلدين، ومع محاولات الإثارة عن طريق طلب المناظرة العلنية بين الرئيسين الإيرانى والأمريكى، يأتى لقاء الرئيس محمود أحمدى نجاد مع مجلس العلاقات الخارجية الأمريكى، على هامش حضوره اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وقيام وزارة الخارجية الأمريكية بتوفير الحماية الكاملة له. لاشك أن اللقاء فى حد ذاته يحمل معان كثيرة، كما أن الحوار الذى دار فى هذا اللقاء يثير تساؤلات عريضة. ورغم أن أحمدى نجاد يؤكد أن هذا اللقاء لا يمثل لقاء رسميا وإنما هو لقاء مع مجلس مستقل وغير حكومى، ويسهم فى تعريف المستوى الفكرى للنخبة والمؤثرين على السياسة الأمريكية لشعوب العالم، إلا أن الأسئلة المتخصصة لم تطرح فيه على عكس ما كان متوقعا، مما أسهم فى كشف عدم معرفة الأمريكيين بالواقع العالمى المعاصر، وتقوقع صانعى القرار الأمريكى داخل إطار دعاياتهم السياسية غير الواقعية.

لقد أكد أحمدى نجاد فى هذا اللقاء على أن الأدبيات التى تمارسها القوى الكبرى هى أدبيات التهديد، وهى استمرار لأدبيات العلاقات التى استمرت منذ الحرب العالمية الثانية، على الرغم من التطورات التى حدثت فى العالم، مما أوجد مناخا من القلق والتوتر فى العالم، وتدخلا متزايدا من الدول الكبرى فى

شئون الدول الأخرى، وحاول أحمدى نجاد أن يحلل أسباب وتداعيات ذلك بأن حذف الأخلاق من أدبيات العلاقات الدولية كان بمثابة ضربة مهلكة للعلاقات بين الشعوب، وأن أحداث فلسطين ولبنان خير شاهد على ذلك.

وقد طالب أحمدى نجاد القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بإعادة النظر فى سلوكها السياسى، على أساس تغيير نظرتها إلى العالم خلال الستين سنة الماضية، فقد مضى جيلين على الامتيازات التى حصلت عليها فى إدارة العالم كناتج للانتصار فى الحرب العالمية الثانية، وأن تعترف بأن العالم اليوم فى حاجة إلى التعامل الأخلاقى واحترام الإنسان والعدالة.

كان التركيز عاليا من جانب مجلس العلاقات الخارجية الأمريكى حول مناقشة الرئيس الإيرانى فى موضوع إنكاره لمحرقة اليهود فى الحرب العالمية الثانية، وقد أكد أحمدى نجاد أنه لم ينكر الحادث، ولكنه طرح عدة تساؤلات حول أهمية التركيز على قتل عدد من اليهود، يعتبر قليلا بالنسبة لستين مليون شخص قتلوا فى هذه الحرب، فضلا عن أنه يطالب بعرض المستندات المتعلقة بهذه الحادثة لإثبات حجمها، كما أنه يتساءل لماذا يتحمل الشعب الفلسطينى ذنب هذه الواقعة رغم أنه لم يكن له أدنى صلة بها، وما معنى الإبادة التى يتعرض لها شعب فلسطين الآن؟! وأن الدفاع الشديد عن موضوع المحرقة هدفه قطف الثمار فى فلسطين!

ويحتد أحمدى نجاد عندما يشير بعض أعضاء المجلس إلى أن إيران مع ادعائها التعاطف مع الفلسطينيين لا تحرك ساكنا من أجل تقدم عملية السلام فى الشرق الأوسط، فيؤكد أحمدى نجاد أن القضية ليست قضية إيران وحدها بل هى قضية مليار مسلم، وأصبحت قضية الإنسانية جمعاء، فإن ما تمارسه إسرائيل بدعم من الغرب ضد شعب فلسطين، واعتقال قياداته وتخريب مدنه وقراه، وقتل أطفاله وشبابه وشيوخه، لا يمثل إشارة للرغبة فى السلام، ولا رغبة فى الإصلاح، أليس من الديمقراطية أن يقرر الشعب فى هذه الأراضى مصيره بنفسه، وأن يعود اللاجئين إلى ديارهم، وأن يتم الاستفتاء على تقرير المصير بين كل السكان من عرب ويهود ومسيحيين؟ وطالب أحمدى نجاد الأمريكيين أن

يتركوا الشعب الفلسطينى نفسه يقرر مصيره، وأن يقيموا علاقات حسنة مع شعوب المنطقة، لأنه إذا أرسلوا وفدا للتحقيق لأدركوا أن شعوب المنطقة تكرههم، حتى فى الدول التى حكوماتها صديقة لهم فى مصر والسعودية والأردن والعراق ودول الخليج واليمن والسودان.

لقد اشتد الحوار حماسة عندما وصل الحديث إلى موضوع الملف النووى الإيرانى، حيث أكد أعضاء مجلس العلاقات الخارجية الأمريكى أن إيران بإصرارها على تخصيب اليورانيوم الذى يؤدى إلى إنتاج السلاح النووى، تشجع على التوتر فى المنطقة، وتدعم محاولة الدول الأخرى الحصول على السلاح النووى، وهو عكس ما تطالب به إيران من إخلاء المنطقة من السلاح النووى. فى حين أكد أحمدى نجاد أن إيران عضو فى الوكالة الدولية للطاقة النووية، ووقعت عل البروتوكول الإضافى، فماذا عليها لو عملت فى إطاره للحصول على حقها فى الاستفادة من الطاقة النووية فى الأغراض السلمية، وأن إيران واثقة من شفافية المشروع النووى الإيرانى، وفتحت أبوابها للمفتشين والصحفيين، ووجدوا أن التجهيزات فى خدمة الطب والطاقة والزراعة، فما الذى يدعو إيران إلى الانحراف عن هذا الخط؟ وأن إيران مازالت فى بداية طريق التخصيب، وهذا يثير بعض القلق الذى لا يستوجب كل هذه الضجة، فى حين أن الولايات المتحدة تسلح دولة فى المنطقة بالأسلحة النووية، وأن إيران تعتقد أن عصر السلاح النووى قد انتهى، وأن الاستثمار فيه خطأ، لأنه لم يعد يحقق تفوقا، فى حين أن استخدام الطاقة النووية فى الأغراض السلمية ضرورى فى هذا الوقت، لأن احتياطى النفط يتناقص مع تزايد الطلب على الطاقة، وأنه يجب أن يحصل الجميع على الطاقة النووية، وأن تقوم الدول القوية بالتفتيش. لم لا تنتج إيران الوقود النووى مادامت قادرة على ذلك؟ وكيف تضمن أنها إن لم تنتجه أن تحصل عليه من الدول التى تفرض عليها حصارا ولا تنفذ عقودها معها حتى فى قطع غيار الطائرات المدنية ومفاعلات إنتاج الكهرباء. فى حين أن النظام فى إيران نظام دينى متقيد بالقوانين الإسلامية التى لا تبيح استخدام أسلحة الدمار الشامل أو صنعها أو الاتجار بها.

كان للوضع فى العراق نصيب من نقاش أحمدى نجاد مع مجلس العلاقات الخارجية الأمريكى، فقد جرى تبادل الاتهامات حول سبب ضياع الأمن فى العراق، حيث يرى المجلس أن إيران تتبع سياسة فى العراق تساعد على التوتر، إلا أن أحمدى نجاد نفى ذلك تماما، بل اتهم الولايات المتحدة بأنها جاءت إلى العراق لكى تبقى فقد بلغت قواتها ١٦٠ ألفا، وهو السبب فى التوتر الموجود فى العراق، لأنها تتبع سياسة الوقيعة بين السنة والشيعة، وتساعد على وقوع الأعمال الإرهابية، فى حين أنه لا توجد لإيران قوات هناك، كما أنها ترتبط بالشعب العراقى بروابط متينة مذهبية وتاريخية، فضلا عن صلات القربى والنسب، ولاشك أن انعدام الأمن فى العراق يؤثر سلبيا على الأمن فى إيران، وأن أحداث الأهواز والتفجيرات التى سمعتم عنها هى ناتج عدم الأمن فى العراق. يضاف إلى ذلك أن الشعب العراقى غير راض عن وجود القوات الأمريكية فى العراق، فبدلا من أن توجه الولايات المتحدة التهم للآخرين، عليها أن تدرك جيدا الظروف والملابسات، وأقول بصدق أن سياسة الولايات المتحدة فى المنطقة ليست فى صالحها، وهى تحصل على معلومات خاطئة من بريطانيا باعتبار أن لها خبرة فى المنطقة، لكن الظروف والأوضاع تغيرت وأصبحت أكثر تعقيدا.

وتطرق النقاش إلى العلاقات بين إيران والولايات المتحدة، فأكد أحمدى نجاد على أن إيران أعلنت مرارا وتكرارا أنها على استعداد لإقامة علاقات طيبة مع كل دول العالم، باستثناء إسرائيل لأنها تعتبرها دولة غير شرعية، لكن الولايات المتحدة لم تقدر حق إيران فى اختيار الطريق الذى تريده لنفسها، ولم تقدر زعامة الإمام الخمينى، فبدلا من أن تمد يد الصداقة سعت إلى إسقاط النظام الإسلامى، ودعمت صدام فى حربه ضدنا، كما عمدت أمريكا إلى دعم وحماية من قاموا باغتيال قياداتنا وشعبنا، إننى أرى أن تعيد الولايات المتحدة النظر فى سلوكها بدلا من أن تتهم إيران بإفشال جهودها، ولسنا سعداء بسوء العلاقات مع أمريكا، ولكن على من أفسد أن يصلح، وهى تستطيع ذلك.

كان لقاء الرئيس الإيرانى بمجلس العلاقات الخارجية الأمريكى الذى حضره تسعة عشر عضوا، وأقيم فى فندق انتركونتيننتال فى نيويورك صاخبا، ولكنه لم

يسفر عن أية نتائج إيجابية، إلا أنه كان فرصة للمصارحة بين الإيرانيين والأمريكيين، وقال ريتشارد هاس مدير المجلس الأمريكى بعد اللقاء إنه ليس واثقا من أنه حصل على شىء جديد من هذا اللقاء، ولكنه تعلم أمورا جديدة عن الميول الأمريكية، كما يعتقد كثير من الحاضرين أن أحمدى نجاد كرر ما سبق أن قاله.

ويعتقد بعض المحللين أن الرئيس أحمدى نجاد أراد فى لقائه مع أعضاء مجلس العلاقات الخارجية الأمريكى أن يخفف من أثر الخطاب الحاد الذى ألقاه فى الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهاجم فيه الولايات المتحدة الأمريكية بأنها بسلوكها غير المنطقى فى العالم تساعد على خلق المشاكل فى مختلف أنحاء العالم، كما أنها تستغل الحق الذى أكسبته لنفسها من عشرات السنين فى منظمة الأمم المتحدة وخاصة فى مجلس الأمن فى فرض سياستها على العالم. وكان أحمدى نجاد قد طالب بإصلاح لائحة المنظمة الدولية من أجل دعم المساواة فى الحقوق، وبسط العدالة فى العلاقات الدولية، ونشر المحبة والسلام. كما هاجم الاحتلال الأمريكى البريطانى للعراق، مؤكدا أنه لم يحقق الأمن للعراقيين بل ساعد على زيادة العنف والإرهاب، ونهب ثروات العراق، كما اتهم الولايات المتحدة بدعم الاحتلال الإسرائيلى لفلسطين، مشيرا إلى أنها تسعى لتقويض السلطة من الحكومة المنتخبة مباشرة من الشعب من خلال عملية انتخابية ديمقراطية سليمة دارت تحت إشراف الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية نفسها، من خلال اعتقال وزراء السلطة وتهديدهم وقتل معاونيهم وهدم منازلهم ومؤسساتهم، وحصارهم ماليا واقتصاديا. كما اتهم الولايات المتحدة بالاستجابة للضغط الإسرائيلى من أجل ضياع حقوق اللبنانيين، وانتهاك حريتهم واستقلالهم والتدخل فى شئونهم، وتضغط على مجلس الأمن لتحقيق أهدافها من خلال الاعتداء المسلح والغزو العسكرى. فضلا عن اتهام الولايات المتحدة بتعبئة دولية لمنع حصول إيران على حقوقها التى كفلتها لها المعاهدات الدولية التى وقعت عليها، بمنع حصولها على التقنية النووية تحت إشراف وتفتيش الوكالة الدولية للطاقة النووية. وأكد أنه لايوجد فى ميثاق الأمم المتحدة ما يضمن منع الولايات المتحدة وبريطانيا من استغلال عضويتها الدائمة فى مجلس الأمن لفرض

سيطرتها أو تحقيق مصالحها على حساب الدول الأخر ى الأعضاء، أو قامت بالعدوان أو احتلال أراضى الغير أو نقض ميثاق الأمم المتحدة.

وفى إطار ذلك يؤكد المحللون الأمريكيون أن الرئيس أحمدى نجاد إنما يسعى لتحسين صورته لدى الرأى العام الأمريكى ولدى الرأى العام العالمى، وينفى الصورة التى رسمت عنه كعدو لليهود وحام للإرهاب، وأن سلوك أحمدى نجاد مناسب، وإن كان أسلوبه خشن، وهو وإن كان قد نجح فى تحسين صورته كشخص متعصب، إلا أن آراءه ومشاعره ضد الولايات المتحدة مختلفة، كما انتقدوه فى كثرة حديثه عن آرائه ومعتقداته وفكره واعتداده بنفسه، دون أن يتيح مساحة معقولة لسماع وجهات نظر الآخرين.

ومن خلال نظرة أشمل يرى بعض المحللين أن هذا اللقاء يأتى مكملا للقاء ختامى مع الجمعيات الأمريكية خلال زيارته للولايات المتحدة فى محاولة لمزيد من التعرف من المسئولين الأمريكيين على الفكر الإيرانى الجديد بجناحيه الإصلاحى والأصولى.

لقد وضعت أجهزة الإعلام الأمريكية الرئيس الإيرانى تحت المجهر، فقامت بتحليل كلماته، وتفحص آرائه، وأسلوب خطابه، بل ذهبت أبعد من ذلك عندما قامت بتحليل سلوكه وحركاته وطريقة ارتدائه ملابسه ومعنى انتقائه لألوانه، فهل سيفيد ذلك فى تقريب وجهات النظر بين أمريكا وإيران؟

أحمدى نجاد وأوباما:

فى الوقت الذى تقف فيه معظم الدول مترقبة تصريحات ووعود وتحركات باراك أوباما الرئيس الأمريكى المنتخب، تقوم إيران بإعداد نفسها للتعامل مع الرئيس الأمريكى الجديد، من خلال عدة ملفات تتأرجح بين التعامل الحذر والمواجهة الصارمة، والكثير من الألغام الاستباقية. وتمثل رسالة التهنئة التى بعث

بها الرئيس الإيراني أحمدى نجاد إلى أوباما دليلا على هذا الإعداد، ونموذجا من هذه اليقظة الإيرانية فى مواجهة الأحداث الدولية. لقد صرح الرئيس الإيرانى قبل تسعة أشهر من انتخاب أوباما، بأنه من المستبعد أن تسمح القوى الضاغطة فى الولايات المتحدة الأمريكية بوصول أوباما للبيت الأبيض، لكن الرئيس الإيرانى أبدى استعداده لمناظرة أوباما علنا خلال فترة ترشحه، ثم يسبق الجميع الآن بإرساله رسالة تهنئة لأوباما على حصوله على أغلبية أصوات الناخبين، ويصبح أول رئيس جمهورية إيرانى يرسل رسالة تهنئة بانتخاب رئيس أمريكى، ورغم أن هذه الرسالة قد أثارت لغطا شديدا فى الساحة السياسية الإيرانية بين موافق ومعارض، إلا أن الجميع اعتبرها نموذجا لسياسة المبادأة الإيرانية، وهى السياسة التى تعتمدها إيران فى تحركاتها على الصعيد الإقليمى والدولى. لقد أعرب أحمدى نجاد فى رسالته عن أمله فى أن يلبى أوباما بسرعة ووضوح، الرغبة فى التحول الصحيح والأساسى فى السياسة الداخلية والخارجية للحكومة الأمريكية، كأولوية أولى ومحورية لخطط حكومته وتحركاتها، مذكرا إياه بأن الشعب الأمريكى لديه ميول أخلاقية، مما يجعله يتوقع أن تصرف الحكومة همتها فى خدمة الجماهير، وإصلاح الوضع الاقتصادى المتأزم، وإعادة مكانته، وإزالة الفقر والتفرقة، واحترام حقوق الإنسان، كما أعرب أحمدى نجاد عن أمله أيضا فى أن يرجح أوباما مصلحة شعبه الحقيقية، والإنصاف والعدالة على الدعاوى الأنانية للأقلية الفاسدة، ويحسن الصورة الأمريكية فى المجتمع الدولى. كما أعرب عن أمله فى أن توقف الولايات المتحدة التدخل فى الشئون الداخلية لدولته.

وقد انقسمت الأوساط السياسية الإيرانية حول هذا العمل من جانب الرئيس الإيرانى، حيث يرى الإصلاحيون أن رسالة أحمدى نجاد إلى أوباما إجراء متعارف عليه وأنه مفيد للبلاد والنظام، وصياغته تمثل خطوة ذكية فى الاستفادة من الظروف الجديدة للولايات المتحدة، وتدل على استقرار المسيرة الصحيحة لتنظيم العلاقات مع الدول ومنها الولايات المتحدة. ويرى المحلل السياسى محمد أمينى أن محتويات رسالة أحمدى نجاد لأوباما يمثل إدراكا إيرانيا لحساسية

نتيجة الانتخابات الأمريكية، ورغبة المسئولين الإيرانيين فى أن يصنعوا فرصة لإيران لتخفيف الضغط الأمريكى على إيران. كما أبدى محمد على أبطحى المساعد البرلمانى للرئيس السابق خاتمى تفاؤله الحذر بشأن رد فعل الولايات المتحدة على رسالة أحمدى نجاد، وأنه يفتح الباب لتغيير جذرى فى العلاقات الأمريكية الإيرانية. أما الدكتور أمير دبيزى مهر فيرى أن التزام أوباما بحل مشكلتى العراق وأفغانستان يجعل هناك إمكانية فى تغير السياسة الخارجية الأمريكية، وأن السياسة الانفعالية للأصوليين لن تكون لمصلحة إيران بل إنها ستسلط سيفى الليبرالية والصهيونية على رقبة إيران، مما يقتضى تحولا فى السياسة الإيرانية تجاه البرجماتية وقليل من الليبرالية، يمكنه استغلال التوجه الجديد للرئيس أوباما فى إحداث تغيرات تدريجية فعالة فى الموقف الأمريكى من إيران، لأن مصلحة إيران والشعب الإيرانى ينبغى أن تكون قاعدة عمل الحكومة.

يعتقد الدكتور صادق زيباكلام أستاذ العلوم السياسية بجامعة طهران (إصلاحى) أن أوباما يحمل غصن زيتون إلى إيران، ولكن إيران سوف تتجاهل غصن الزيتون هذا لإصرار النخبة الحاكمة على المواجهة مع أمريكا باعتبارها جزء من ماهية وجود النظام، رغم أن وجود حوار مع أمريكا يبعد القلق من احتمال قيام أمريكا بعمليات عسكرية ضد إيران. وأكدت معصومة ابتكار مساعدة الرئيس السابق خاتمى أن ينبغى التحلى بالصبر ومراقبة تصرفات أوباما، لنرى قدر الاختلاف والتغيير الذى تحقق، ورغم أن سياسة أمريكا تجاه إيران هى سياسة العصا والجزرة، فإن وجود مساحة من العلاقات أمر ضرورى ومفيد فى حل كثير من المعضلات، وهو أفضل من التعامل من خلال الوساطة. وصف مصطفى تاجزاده عضو جبهة المشاركة أوباما بأنه يستطيع أن يحقق السلام والديمقراطية والمشروعية للنظام السياسى العالمى، وأكدت الهه كولايى القيادية البارزة فى حزب الثقة الوطنى أن انتخاب أوباما يمثل تحولا فى توجه الشعب الأمريكى، وهو ما يؤثر على سياسة أمريكا تجاه إيران. (صحيفة اعتماد فى ٨/ ١١) ويرى سيد حسين مرعشى من قيادات حزب كوادر البناء أن الفرصة أصبحت مناسبة لقيادات البلدين لإعادة بناء العلاقات بينهما، واعتبر رسالة

أحمدى نجاد إيجابية، وأن على أى مرشح لرئاسة الجمهورية الإيرانية أن يضع فى برنامجه الانتخابى كيفية حل مشكلة العلاقات مع أمريكا.

وعبرت صحيفة كيهان عن رأى الأصولية المتشددة فى انتقادها للرئيس الإيرانى، واعتبرت رسالته عودة للتمسح فى الأمركة. ويرى رسول جعفريان أنه لا حيلة لإيران سوى أن تتمسك بثوابتها، وهو ما يجعل اللعبة القديمة مستمرة مع تغيير فى بعض جزئياتها، فإذا ما اتجه الديمقراطيون إلى السياسات الاقتصادية والسياسية وتركوا التوجه العسكرى، فعلى إيران أن تتوقع ضغوطا اقتصادية وسياسية أكثر فى عهد أوباما، ومن ثم فإن التفاؤل تجاه سياسة أوباما يبدو نوعا من السذاجة، وأن تهنئته إجراء غير صحيح وغير واقعى وعجيب ومتعجل وبدعة غير أصولية. وأكد على لاريجانى رئيس البرلمان الإيرانى أن الحركة الإيرانية أدت إلى هزيمة نظام القطب الواحد، وأن الإدارة الدولية لاتتحقق بالقوة العسكرية. وإن التغيير لا يكون بالتصريحات اليومية، وإنما بالتوجه، وحديث أوباما عن المسألة النووية الإيرانية خطوة فى الطريق الخطأ، وإن على قادة أمريكا أن يقدموا إشارات صحيحة حتى يمكنهم تغيير الظروف فى المنطقة. ووجه أحمد توكلى أحد صقور الأصوليين (رئيس مركز البحوث البرلمانية) رسالة إلى أحمدى نجاد انتقده فيها بشدة على رسالته، مؤكدا أم موقف إيران من أمريكا لم يتغير، وأن الرسالة رغم أنها تعبر عن الوجه المنطقى لإيران باعتبارها دولة راغبة فى السلام العادل والإنسانى، إلا أن الرسالة تتناقض مع الحفاظ على العزة القومية، وطالب الرئيس بأن يتخلى عن الإعلان المتكرر عن الاستعداد لاستئناف العلاقات مع أمريكا لأنه يلقى تجاهلا من قادتها.(آفتاب ٩/ ١١/ ٢٠٠٨م) كما اعتبرت صحيفة همشهرى هذه الرسالة مخالفة للتقاليد السياسية لإيران خلال الثلاثين سنة الماضية، ووصفتها صحيفة جمهورى اسلامى بأنها تمثل خطوة غير مدروسة. كما دعت صحيفة كيهان إلى عدم الانخداع بالتوجه المعتدل لأوباما، لأنه لن يتخلص من الضغط الصهيونى. وقد اعترض بعض علماء الحوزة الدينية على الرسالة واعتبرها حجة الإسلام أحمد بناهيان تتناقض مع تصريحات الزعيم حول العلاقات مع أمريكا. وقامت صحيفة جمهورى اسلامى فى ٩/ ١١/

٢٠٠٨م بتحليل رسالة أحمدى نجاد، فأشارت إلى أنه بفرض أنها ليست محاولة لإيجاد منفذ لتهيئة المجال لقيام علاقات بين إيران وأمريكا، وأنها استهدفت فقط التذكير والتوجيه، فهذا من مهام الزعامة وليس رئيس الجمهورية، مثل رسالة الخمينى إلى جورباتشوف رئيس الاتحاد السوفييتى السابق، فقد صدر الأمر من أهله وجاء فى محله، وإذا كانت الرسالة تستهدف تجديد العلاقات مع أمريكا فهناك عدة إشكاليات، الأولى أن إعادة العلاقات مع أمريكا أمر من استراتيجة النظام وهو من صلاحيات الزعيم حسب الدستور، والثانية إذا وافق الزعيم فهناك مقدمات للتنفيذ تمر بقنوات متعددة وليس من خلال رسالة تهنئة، الثالثة أن انتخاب أوباما لن يغير من السياسة الأمريكية تجاه إيران، بدليل أن أوباما اتهم إيران بدعم الإرهاب، الرابعة أن تصريحات أوباما تصب لصالح النظام الصهيونى واختياراته لإدارته من اليهود والمؤيدين لإسرائيل مثل رام ايمانويل كبير موظفيه مما يزيد من نفوذ إسرائيل داخل إدارته، مما يعنى أن توقع التغيير تجاه إيران مثل التمسك بالسراب.

وفى مواجهة الهجوم على الرسالة، ورد الفعل البارد من جانب أوباما، يؤكد حميد مولانا كبير مستشارى أحمدى نجاد أن موقف إيران من أمريكا لم يتغير، وأن الرسالة كانت موجهة لمن انتخبه الشعب الأمريكى، وليس لرئيس جمهورية أمريكا، والموقف يختلف. وكان تصريح متكى وزير الخارجية متناغما مع رسالة الرئيس، حيث أعرب عن أمله فى أن يتخذ أوباما السياسة التى ترضى شعبه، فانتخابه دليل علي رغبة الشعب فى التغيير الجذرى فى السياسة الداخلية والخارجية لأمريكا.

ووصف مجتبى ثمرة مستشار الرئيس الرسالة بقوله: إنها رسالة تاريخية، حيث أكدت على التحرك فى اتجاه مسيرة الأنبياء. ووصفت المصادر المقربة من الرئيس تلك الرسالة بأنها بالونة اختبار قبل بدء أية مباحثات مع الحكومة الجديدة. وأشار فلاحت بيشه إلى أن هذه الرسالة تختلف عن الرسالة التى أرسلت إلى الرئيس بوش. واعتبره البعض تحركا لإعلان حسن نية الرئيس تجاه تصريحات أوباما خلال حملته الانتخابية حول الحوار بدون شروط مسبقة بين

الولايات المتحدة وإيران. وقد شاركه فى هذا الرأى كل من محمد حسن أبوترابى فرد نائب رئيس البرلمان وغلامعلى حداد عادل رئيس الأغلبية فيه. كما عبر غلامحسين الهام المتحدث باسم الحكومة عن وجود تغييرات فى برنامج الرئيس الأمريكى المنتخب تساعد على تقليل حدة التوتر فى الشرق الأوسط. وأكد حشمت الله فلاحت بيشه أن رسالة الرئيس تعد سابقة فى حد ذاتها، وهذا يعنى أن الرئيس الإيرانى يتوقع تغييرا فى السياسة الخارجية للولايات المتحدة فى اتجاه وقف التوتر بين أمريكا وإيران، وأن إيران لديها برنامج للتعامل مع الولايات المتحدة، خاصة وأن الرأى العام الإيرانى تعود على المواجهة مع أمريكا خلال حكم الرؤساء السابقين بغض النظر عن الحزب الذى ينتمون إليه. وأكد غلامعلى حداد عادل رئيس البرلمان السابق أن انتخاب أوباما هزيمة للسياسات الخارجية الأمريكية . وأشار حميد رضا حاجى بابايى عضو هيئة رئاسة البرلمان إلى أن أوباما وعد بالتغيير، وأن إيران فى انتظار تنفيذ هذا الوعد، وشاركه فى هذا الرأى على آقا محمدى عضو مجلس تحديد مصلحة النظام. وأكد ابراهيم يزدى رئيس حزب الحرية أن انتخاب أوباما يفتح الطريق إلى التخفيف من التوتر فى المنطقة، وخاصة فى العراق وأفغانستان، وهو ما يصب فى مصلحة إيران، مما يفتح الطريق للحوار وتحسين العلاقات مع أمريكا، لكنه أرجع الأمر إلى القيادة الإيرانية إن كانت ستستفيد من الفرصة أم لا!

ومن الواضح أن الساحة السياسية فى إيران ترى أن من الضرورى إعادة قراءة المتغيرات، حيث أكد أوباما أنه اطلع على رسالة الرئيس الإيرانى وسوف يدرسها ويجيب عليها، لكنه أكد أنه ليس من المقبول تسلح إيران نوويا، كما يجب أن ينتهى دعمها للجماعات الإرهابية، وقراءة إيران لما يشغل أوباما تجاه إيران جعلها تستنتج نقطتين، هما: عدم وصول البرنامج النووى الإيرانى إلى مرحلة التصنيع العسكرى، فضلا عن خشيته أن تصل الأسلحة الإيرانية إلى الجماعات الإرهابية، وهما أمران يمكن تداركهما من خلال الحوار.

إن التوجه الإيرانى العام تجاه أوباما يميل إلى الحوار، ووصفت المصادر المقربة من الرئيس تلك الرسالة بأنها بالونة اختبار قبل بدء أية مباحثات مع الحكومة

الجديدة. فمن الأمور التى استعدت بها إيران للتعامل مع أمريكا، إدخال العلاقات مع أمريكا إلى بؤرة الاهتمام من خلال إثارة القضية على الساحة السياسية الإيرانية، وتوسيع الحوار حولها بين الأصوليين بعد أن كان مقصورا على الإصلاحيين، مع الإعداد الجيد لانتخابات رئاسة الجمهورية الإيرانية، حتى يكون لدى إيران خيارات نوعية من المرشحين للتعامل مع الرئيس الأمريكى الجديد، حيث أصدر البرلمان قوانين جديدة تتعلق بمواصفات المرشح للرئاسة، وأصبح على أى مرشح أن يضع فى برنامجه الانتخابى كيفية حل مشكلة العلاقات مع أمريكا. ويرى عسكر أولادى أمين عام جبهة أتباع خط الإمام والزعامة أن من الضرورى الاتفاق على مرشح واحد للأصوليين، وأن أحمدى نجاد هو المرشح الأمثل، فإيران تواجه امتحانا من نوع جديد خلال المتغيرات الدولية، وعليها أن تكون مستعدة لهذا الاختبار. ويرى عيسى سحرخيز أن الفترة القادمة تحمل عناصر التغيير، ولذلك من الضرورى أن يستعد النظام لدعم مرشح إصلاحى لانتخابات الرئاسة الإيرانية القادمة.

وتعمل إيران على دعم الاتصال مع فاليرى بومان جارت أحد أعضاء لجنة نقل السلطة إلى حكومة أوباما، باعتبارها مقربة إلى أوباما كصديقة ومستشارة خلال ١٧ سنة، إلى الحد الذى جعلهم يسمونها الأخت الكبرى لأوباما، والجانب الآخر لذهن أوباما، ومرشحة لمنصب وزيرة الإسكان أو النقل، وهى صاحبة علاقات مع الإيرانيين حيث ولدت فى شيراز عام ١٩٥٦م، وكان أبوها من أطباء مستشفى نمازى فى شيراز، وله علاقات وذكريات طيبة فى إيران.(الجدير بالذكر أن من يولد فى إيران لا يحصل بالضرورة على الجنسية الإيرانية)

وتضع إيران فى اعتبارها أن تقوم بترتيبات كثيرة للمفاوضات، لأن القضية النووية لا تسوى بغير تسوية عدد آخر من القضايا المعلقة بين إيران وأمريكا، بعضها يتعلق بالوضع الداخلى فى إيران وحقوق الإنسان، وبعضها يتعلق بالشيعة فى المنطقة وخاصة فى الدول العربية والدول النفطية، وبعضها يتعلق بالأموال الإيرانية المجمدة، وبعضها يتعلق بالعراق وأفغانستان ومنظمة القاعدة، وبعضها يتعلق بمستقبل القضية الفلسطينية وإسرائيل، فضلا عن العلاقات الثنائية.

وتعرض إيران الشيعة كقوة إقليمية يمكن أن تمثل قطاعا واضح المعالم فى الخريطة الجديدة للمنطقة، والاستعاضة بالتوجه المذهبى عن التوجه القومى لأن التقسيم العرقى والمذهبى أقل خطرا على النظام العالمى الجديد من التقسيم القومى المتعارض مع نظام العولمة. كما تقوم إيران بتطوير فريق المفاوضات حول الملف النووى الإيرانى والاستجابة لطلب سولانا المفوض الأوربى باستئناف الحوار حول الملف النووى الإيرانى، ومن ذلك تشكيل لجنة مشتركة من القوات المسلحة وحراس الثورة والحكومة، برئاسة الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومى، بهدف التنسيق حول الأمن القومى والمشروع النووى. ومن الأمور الأخرى التى استعدت بها إيران هو التركيز على فتح آفاق السياحة والاستثمار الأجنبى فى إيران، من الأمور الأخرى التى استعدت بها إيران هو التركيز على فتح آفاق السياحة والاستثمار الأجنبى فى إيران، ففى المؤتمر الذى أقيم فى طهران لهذا الغرض، وحضره عدد كبير من المسئولين الإيرانيين والمستثمرين الأجانب، واشتركت فيه ٥٨ دولة منها الولايات المتحدة وفرنسا وإيطاليا وأوكرانيا وماليزيا والأرجنتين، وتم عرض ٢٠٤٩ مشروعا استثماريا، تتضمن إنشاء مناطق سياحية نموذجية ووحدات سكنية ومجمعات للاستراحات على الطرق وتوفير الخدمات لسياحة الطبيعة، والصناعات اليدوية، ودعم السياحة فى المناطق الحرة، وأعلن مهدى جهانكيرى وكيل هيئة السياحة أنه قد تم إزالة كافة المعوقات فى هذا المجال، ويتم الآن إنشاء بنك للاستثمار السياحى يدعمه البنك الوطنى لمنع جوانب المخاطرة فى هذا المجال، وهو ما أكده محمود بهمنى رئيس البك المركزى الإيرانى. وتهدف إيران إلى جذب عشرين مليون سائح أجنبى سنويا، باستثمارات قدرها ٥٠ مليار دولار خلال الخطة العشرينية، وتأتى أهمية هذا التوجه من خلال فكرة كسر الحصار الاقتصادى الغربى، وخاصة الأمريكى على إيران.

وفى إطار هذا الاستعداد يرى جمشيد أسدى أن على أوباما أن يعيد النظر فى السياسة الخارجية الأمريكية لتصبح منطقية، ويشاركه الرأى غلامحسين الهام عضو مجلس الرقابة على القوانين، ويرى أن رسالة أحمدى نجاد علامة مهمة ومؤثرة فى السياسة الخارجية. وتوقع قربانعلى درى نجف آبادى المدعى

العام لإيران أن يكون رد أوباما على الرسالة إيجابيا، وطالب أوباما بإثبات حسن نيته للشعب الايرانى بإلغاء كافة أوجه الحظر الظالمة للحكومات السابقة ضد ايران، وأن يُراجع السياسة السابقة للسياسيين الأمريكيين. ويدعم هذا التوجه السلمى لإيران استعداد للمواجهة على كافة الأصعدة السياسية والعسكرية والاقتصادية،

كما يبدو فى تولى جيش الحراس مهمة مواجهة أعداء النظام فى الداخل والمشاكل المختلفة فى المجتمع، باعتبار أن الدفاع عن الأمانى القومية ومنجزات الثورة يشمل كل الأبعاد ولا حدود له. وكانت قيادة القوات المسلحة الإيرانية فى ٧/ ١١/ ٢٠٠٨م قد حذرت القوات الأمريكية فى العراق من اقتراب طائراتها من الحدود الإيرانية حتى لا تتعرض للردع الحاسم من جانب القوات الإيرانية، وقد وصفت وكالة أنباء فارس هذا التحذير بأنه تحذير لأوباما، فى الوقت الذى أعلنت فيه تمكن الخبراء الإيرانيين من فك شفرة درع الصواريخ للعدو. وقد أقامت إيران منطقة بحرية جديدة فى ميناء جاسك جنوب الخليج كخط دفاعى بحرى، يغطى من مضيق هرمز إلى بحر عمان والمحيط الهندى، يعتمد على تقنيات حديثة أعلنت عنها. ويتزامن مع هذا قيام قوات الأمن والشرطة بأكبر مناورة لإحكام الأمن فى العاصمة طهران، تتلوها مناورات أخرى فى مختلف المحافظات.

الهوامش

١ - عبد الرحمن النعيمى، الصراع على الخليج العربى، الطبعة الثانية ، دار الكنوز الأدبية للنشر، بيروت١٩٩٤.

٢ - وليد حمدى الأعظمى : النزاع بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران حول جزر أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى فى الوثائق البريطانى (١٧٦٤ - ١٩٧١) (لندن : دار الحكمة، ط٢ ، ص ٥، ٢٠٠٣.

٣ - مدحت حماد ، "العلاقات الإيرانية الإماراتية " التقرير الاستراتيجي الإيراني السنوى، ص ٢٠٢، ١٩٩٨.

٤ - أحمد إبراهيم محمود " انعكاسات المسألة العراقية ،ص ١٥٠ .

٥ - عبد الجلى مرهون ، "التقارب الإسرائيلى ذ الخليجى يهدد الأمن الإيرانى " شؤون الأوسط ، عدد ٤٨ يناير ، ١٩٩٦ ص ص ٩٤-٩٥.

٦ - نيفين مسعد ، " الجديد فى العلاقات العربية الإيرانية " مجلة معهد البحوث والدراسات العربية ، العدد ٢٩ ، ص ص ١٢-١٣

٧ - محمد السعيد عبد المؤمن ، " إيران وآفاق المستقبل ص ١٤٧ .

٨ - كمال صلاح عواد الحازمى الحرب ، " تطوير نظام الأمن الجماعى، ص ٢٠٦.

٩ - سيد عثمان ، " العلاقات الإيرانية الخليجية "مختارات إيرانية عدد ٢٨، ص ٩٢

١٠ - محمد السعيد عبد المؤمن : " إيران وآفاق المستقبل " ط. القاهرة ١٩٩٦م. ص ١٤١-١٤٢.

لمزيد من المعلومات حول قضية امن الخليج أنظر : داورد هيرميديست باونت " رؤى للترتيبات الأمنية فى الخليج ، ص ٦٩وانظر : محمد على إمامى " الخليج والرؤى الأمنية ص ١٠٥ مجموعة مقالات.

١١ - المصدر السابق

١٢ - صحيفة جمهورى اسلامى فى ١٩٩٤/٤/٢١م

١٣ - صحيفة همشهرى فى ٢٠٠٧/٤/١٥م

١٤ - "العلاقات الإيرانية السعودية " مختارات إيرانية العدد ٧، ص ٣٦ .

١٥ - Sharam Chubnin, op.cit., pp 15-16.

١٦ - معيص عيد السلمى ، " العلاقات السعودية الإيرانية ص ٤٠.

١٧ - محمد عبد الله رسلان: عودة العلاقات الدبلوماسية السعودية والإيرانية " السياسة الدولية العدد ١٠٥ ص ١٩٦.

١٨ - معيص عيد السلمى ،" العلاقات السعودية الإيرانية"، ص ٤٠ .

١٩ - المرجع السابق ، ص ٦٨.

٢٠ - Shehera zal Paneshker: Iran : new force of stability the middle

٢١ - معيض السلمى ، " العلاقات السعودية الإيرانية " ص ١٥.

٢٢ - المرجع السابق ص ٩٨.

٢٣ - العلاقات الإيرانية السعودية " مختارات إيرانية العدد ٧ ص ٣٧.

٢٤ - صحيفة جمهورى اسلامى بتاريخ ١٩٩٤/١٠/٥م

٢٥ - صحيفة كيهان فى ٢٠٠٧/٣/٣م

٢٦ - صحيفة نوروز فى ٢٠٠٧/٣/٥م

٢٧ - صحيفة همشهرى فى ٢٠٠٧/٤/١٥م

٢٨ - اطلاعات فى ١٩٩٦/١/١٦م

٢٩ - صحيفة اطلاعات فى ٢٣بهمن ١٣٨١هـ.ش.

٣٠ - صحيفة كيهان فى ١٣٨٦/١٠/٢٤هـ.ش.

٣١ - صحيفة همشهرى فى ١٣٨٦/١٠/١١هـ.ش.

٣٢ - صحيفة اطلاعات فى ١٣٨٦/١٠/٢٦هـ.ش.

٣٣ - صحيفة اطلاعات فى ١٣٨٦/١٠/٢٣هـ.ش.

٣٤ - صحيفة إيران فى ١٣٨٦/١٠/١٩هـ.ش.

٣٥ - صحيفة همشهرى فى ١٣٨٦/١١/٢٨هـ.ش.

٣٦ - صحيفة همشهرى فى ١٣٨٦/١٢/١٤هـ.ش.

٣٧ - أحمد إبراهيم محمود: انعكاسات المسألة العراقية ،ص ١٥٠ .

٣٨ - كمال الأسطل: نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية " دراسات إستراتيجية العدد ٣٣ . ص ١١٨-١١٩.

٣٩ - نيفين مسعد: الرؤية الإيرانية لأمن الخليج، عبد المنعم الشاط " محررا " أمن الخليج العربى دراسة فى الإدراك والسياسات ، ص ٣١٥.

٤٠ - أحمد إبراهيم محمود: انعكاسات المسألة العراقية ، ص ١٣٧.

٤١ - كمال صلاح عواد الحازمى الحرب ، " تطوير نظام الأمن الجماعى ، ص ٢٠٦.

٤٢ - سيد عثمان: " العلاقات الإيرانية الخليجية "مختارات إيرانية عدد ٢٨ ، ص ٩٢

٤٣ - صحيفة ايران فى ١٢٨٦/٩/١٣هـ.ش.

٤٤ - صحيفة اطلاعات فى ١٣٨٦/٩/١٤هـ.ش.

٤٥ - صحيفة همشهرى فى ٦/١٢/٢٠٠٦م

٤٦ - صحيفة كيهان فى ٦/١٠/١٣٨٦هـ.ش.

٤٧ - وكالة أنباء مهر الإيرانية فى ٣/١٢/١٣٨٦هـ.ش.

٤٨ - مدحت حماد: "العلاقات الإيرانية الإماراتية " التقرير الاستراتيجى الإيرانى السنوى، ص ٢٠٣ .

٤٩ - على راضى حسانين: الجزر العربية الثلاث بين الحقوق الإماراتية والمطالب الإيرانية. شئون خليجية العدد ٤ ، ص ٤١ .

٥٠ - صحيفة ايران فى ١٦/١٢/٢٠٠٦م

٥١ - صحيفة اطلاعات فى ٢٣/١١/١٣٨٦هـ.ش.

٥٢ - صحيفة كيهان فى ٣/٩/٢٠٠٨م

٥٣ - صحيفة تابناك الإلكترونية فى ١٤ مهر ١٣٨٧هـ.ش.

٥٤ - صحيفة مردمك فى ٢٢/١/٢٠٠٩م

٥٥ - صحيفة نوانديش فى ٢٦/١/٢٠٠٩م

٥٦ - صحيفة همشهرى فى ٢٨/١/٢٠٠٩م

٥٧ - صحيفة كيهان فى ٢٦/١/٢٠٠٩م

٥٨ - صحيفة جمهورى اسلامى بتاريخ ٥/١٠/١٩٩٤م

٥٩ - حسام حسن محمد: العلاقات الإيرانية - الخليجية تقرير استراتيجى الإيرانى السنوى ٢٠٠٠ " ص ١٤٤ .

٦٠ - ريمون كامل: الاتفاق الأمنى الإيرانى السعودى، خطوة نوعية على طريق التقارب، مختارات إيرانية عدد ٣، ص ٥٥.

٦١ - مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية: مجلس التعاون لدول الخليج العربية " ص ٣٤. لمزيد من المعلومات انظرإعلان النص الكامل للاتفاقية الأمنية بين إيران والسعودية ". الملف الإيرانى العدد الأول ٢٠٠١ ، ص ٧٥.

٦٢ - صحيفة اطلاعات فى ١٥ شهريور ١٣٨٦هـ.ش.

٦٣ - صحيفة كيهان فى ٦/١١/٢٠٠٧م

٦٤ - صحيفة كيهان فى ٣/٣/٢٠٠٧م

٦٥ - صحيفة نوروز فى ٥/٣/٢٠٠٧م

٦٦ - صحيفة همشهرى بتاريخ ٢٥/٢/١٣٧٩هـ.ش.

٦٧ - صحيفة همشهرى بتاريخ ٢٤/٧/١٣٧٩هـ.ش.

٦٨ - باكينام الشرقاوى: "تأثير الثورة الإيرانية"، ص ١٩٧ .

المبحث الخامس

القوة العسكرية الإيرانية

القوة العسكرية في فكر القادة الإيرانيين هي القوة الشاملة، بمعنى أنه مع وجود التخصص في القوات المسلحة، فإنها ليست مجال القوة الوحيد لإيران، حيث يدرك القادة الإيرانيون منذ كفاحهم ضد وجود النفوذ الأجنبي في بلادهم خلال مقاومتهم لنظام الملكية السابق، أنهم لكي ينتصروا على عدوهم لا بد من تحقق عنصر المفاجأة، ووجدوا أن هذا الأمر يحتاج إلى أن يظهروا للعدو ما ليس عنده من وسائل القوة، سواء كانت مادية أو معنوية، بشرية أم آلية. لذلك بدأ قادة الثورة في إنشاء قوات حرس الخميني على نمط جديد لم تألفه قوات الأمن أو الجيش النظامي، مستوحين هذا النمط من أسلوب مقاومة الشيعة للخلافة السنية، وهو الأسلوب الذي يعتمد نظام الخلايا المتعددة المهام، والمختلفة التشكيل، والمتنوعة في التسليح، والتي تعتمد السرية المطلقة. وقد قامت قيادة الثورة بعد نجاحها في الاستيلاء على الحكم بتطوير قوات حرس الخميني لتكون مؤهلة للتعامل مع الظروف الجديدة، فتحولت إلى جيش حراس الثورة الإسلامية.

يقول الخميني عن حراس الثورة: لو لم يكن حراس الثورة ما كانت الدولة، إني

أوقر الحراس وأحبهم وعيني عليهم، فلقد حافظوا على البلاد عندما لم يستطع أحد، ومازالوا، إنهم مرآة تجسم معاناة هذا الشعب وعزيمته في ساحة المعركة وتاريخ الثورة.(جمهوري اسلامي في ١٥/ ١/ ١٩٨٤م) ويقول هاشمي رفسنجاني رئيس مجمع تحديد مصلحة النظام الإيراني في بيان دور الحرس الثوري: إن جيش حراس الثورة الإسلامية الذي تشكل من أكثر الأشخاص تجربة ونضجا، عليه مسئولية المحافظة على منجزات الثورة ودستورها، لقد كان دور الحراس مؤثرا في إحباط كل مؤامرات القوى الاستكبارية ضد الثورة، سواء في أعمال التخريب أو التضليل أو جبهات القتال، كما قاموا بدور كبير في رفع الروح المعنوية للجماهير، وكان دورهم الفني أهم من دورهم العسكري، وقد غطى جهازهم الإعلامي الاحتياجات الإعلامية، كذلك كان لهم دور كبير خارج البلاد في تصدير الثورة الإسلامية، فأثبتوا أنهم جهاز يمكن الاعتماد عليه.(كيهان في ٧/ ١٢/ ١٩٨٤م)

وترجع أهمية حراس الثورة إلى أسلوب إنشائه عندما تم تدريب الشباب المتحمس في معسكرات الثوار في مختلف أنحاء العالم على أداء المهام القتالية من الالتحام إلى حرب المدن وحرب العصابات، ثم كلفوا بحماية قادة الثورة فكان ولاؤهم المطلق للثورة ومبادئها وأهدافها، وتم تحويلهم إلى جيش له قواته البرية والبحرية والجوية فضلا عن وحدات الصواريخ والمصانع الحربية، في ٢١/ ٤/ ١٩٧٩م من خلال إدارة عقائدية سياسية على أساس أيديولوجية النظام، فلا يقف واجبه عند حد الدفاع عن البلاد، إنما يتخطاه إلى إقرار الأمن وتعقب أعداء الثورة وتعمير البلاد والدعاية للثورة وتصديرها إلى الخارج. وقد تم إلحاق قوات التعبئة العامة (بسيج) به لإكمال دوره، وقد أكد الخميني على ضرورة تعميم نظام البسيج في العالم الإسلامي، ونشر خلايا مقاومة البسيج في المنطقة والعالم الإسلامي بإدارة صحيحة وتخطيط سليم وتشكيل أصولي لتأكيد استمرار الثورة ورسالتها.(اطلاعات في ٢٣/ ١١/ ١٩٩٣م)

ويبدو نشاط جيش الحراس الثقافي بارزا فيما يصدره من مجلات وصحف نوعية ومتخصصة كثيرة، فضلا عن محطة إذاعة خاصة، ومطبعة خاصة لطبع الكتب والنشرات والصور والملصقات، إضافة إلى مساحة كبيرة في محطات

الإذاعة وقنوات التليفزيون، وفي مجال التعليم أنشأ جامعة خاصة باسم جامعة الإمام الحسين تضم عددا من الكليات للهندسة والطب والعلوم والإعلام والعلوم الإنسانية والعلوم الإدارية والعلوم الأساسية، فضلا عن كليات أكاديمية للعلوم العسكرية مثل القيادة والأركان والحرب الكيماوية وكلية ضباط الحراس وكلية الدراسات العليا.

كانت بصمات الحراس واضحة على النشاط الخارجي للنظام بعد حصول اثنين من قادته وهما علي محمد بشارتي على منصب نائب وزير الخارجية وحسين شيخ الإسلام على منصب وكيل وزارة الخارجية، فاستفاد من الغطاء الدبلوماسي في تصدير الثورة الإسلامية إلى دول العالم، كما كان محسن رضائي قائد الحراس يتمتع بحق الاتصال المباشر بالزعيم منذ أن كان حارسا خاصا للخميني. وقد بدأت الجهود الجدية للحراس في تصدير الثورة عن طريق العنف في سبتمبر ١٩٨٢م عندما شاركت وحدة منهم حزب الله في لبنان ضد القوات الإسرائيلية، ثم توالت أعمالهم في دول الخليج خاصة في المملكة العربية السعودية والبحرين، كما استطاعوا تكوين شبكة من العملاء في أوربا. وقد تنوعت أعمال الحراس في هذا المجال بين التدخل السياسي أو العسكري غير المكشوف لمساندة الثوريين الإسلاميين في الدول الأخرى، وأعمال موجهة للمصالح الأمريكية والغربية في مناطق متفرقة، وعمليات سرية ضد الحكومات العربية المحافظة، واغتيال خصوم النظام في الخارج، وتجنيد العناصر المحلية الغاضبة على حكوماتها، وتدريب المتشددين الإسلاميين، والتدريب على خطف الطائرات التجارية، وإمساك الرهائن والمفاوضة حول إطلاق سراحهم، والاستيلاء على شحنات الأسلحة، وقد لقيت أعمال الحراس العنيفة في الخارج معارضة من بعض القادة السياسيين ومنهم الرئيس رفسنجاني الذي سحب بشارتي من وزارة الخارجية وعينه وزيرا للداخلية كما سحب حسين شيخ الإسلام من وكالة وزارة الخارجية.

لم يمنع اتخاذ الرئيس خاتمي سياسة إزالة التوتر عملية دعم حراس الثورة، وقد كان متصورا مع تأكيد الرئيس خاتمي على سيادة القانون وتثبيت المؤسسات

الدستورية والالتزام بدولة المؤسسات أن يقوم بمراجعة أوضاع المؤسسات الثورية وعلى رأسها جيش الحراس، وقد أثار الإصلاحيون الجدل حول وضع هذا الجيش ومدى دستوريته، وطالبوا بحله أو دمجه في الجيش النظامي، وقد رفض الحراس بعد الدور الكبير الذي قاموا به في الحرب العراقية الإيرانية الاندماج مع الجيش العامل.(همشهري في ١٨/ ٤/ ٢٠٠٠م) وقد ساعد ارتباط الحراس بقيادات النظام على زيادة نفوذهم في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلا عن المجال الأمني والعسكري، وقد استطاعوا بذلك أن يحددوا عمل وزارة المعلومات (المخابرات العامة) في إطار الأمن الداخلي لينفردوا بعملية تصدير الثورة في الخارج، وإن كان قد غلب عليها الطابع الثقافي. يقول بيان لجيش حراس الثورة: حان الوقت لكي يشعر الأعداء بوطأة قبضة الثورة على جماجمهم حتى يتراجعوا عن مؤامراتهم وخيانتهم، إن حراس الثورة والبسيج (قوات التعبئة العامة التابعة للحراس) قد عقدوا ميثاق الدم مع ربهم وشعب بلادهم على أن لا يكون في إيران زقاق بلا شهيد أو منزل بلا بسيجي، إن أولئك المجاهدين الذين تسمونهم بالميلشيات شبه العسكرية، هم الفدائيون الذين قلبوا كثيرا من المعادلات، وهم الشباب الذين كتبوا ملاحم ١٧ شهريور و٢٢ بهمن ١٣٥٧ وخرداد ١٣٦٠ و٢٣ تيرماه ١٣٧٨هـ.ش. وعندما ينتهي وقت الابتسام والمداراة سوف ينفذون قانون الثورة والحسم الإسلامي لحراسة الحق والعدل دون تردد وتفرقة وبالسرعة التي لا تتصورونها وعندئذ يكون قد تأخر الوقت للاعتبار (صحيفة همشهري في ٢٩ فروردين ١٣٧٩هـ.ش.). وقد أصبح للحراس نفوذ في جميع مؤسسات الدولة علي مختلف مستوياتها، كما صار له تأثير على قادة الدولة والنظام ابتداء من الزعامة وحتى الشارع الإيراني، ومن هنا فقد وجد جبهة عريضة تساندة وتدعمه وتصر علي بقائه واستمراره، يقول حجة الإسلام والمسلمين مهدي كروبي رئيس مجلس الشورى الإسلامي السابق: إن جيش حراس الثورة الإسلامية هو أحد إنجازات الإمام رحمة الله عليه، وهو الدماء المقدسة والتضحيات والأعمال الفدائية والمقاومة الإسلامية، إن هذه المؤسسة أساس افتخار ورفعة النظام الإسلامي، وينبغي الحفاظ عليها بنفس

الروح الشعبية والثورية والتنظيمية اليقظة، وإنني أدعو قيادات وقوى جيش حراس الثورة والبسيج (قوات التعبئة العامة) إلى زيادة تجاربه وإمكاناته وتجهيزاته يوما عن يوم مع تدريب قواته علي الفنون والعلوم العسكرية الحديثة (همشهري في ٢٩ شهريور١٣٧٩هـ.ش.). ويقول محسن آرمين نائب رئيس لجنة الأمن القومي بمجلس الشورى الإسلامي السابق: إن حراسة القيم المقدسة تؤدي إلى الوحدة والتضحية والتسامي، وإن مصادرة شهداء الحرب والتضحيات وبطولات فترة الدفاع المقدس لصالح جماعة أو فكر خاص أو جناح سياسي أو حفظ مصالح جماعة سياسية لن يؤدي إلى ضياع ميراث وقيم الحرب فقط، بل إن قيمة هذه الملحمة سوف تخدش في عيون الشباب والناس، وتمثل أكبر ضربة لمنجزات فترة الدفاع المقدس.(همشهري في ٣مهر١٣٧٩هـ.ش.) واستطاع جيش حراس الثورة الإسلامية أن يثبت أحقيته في الوجود من خلال عرض القوة الذي يقوم به في المناسبات المختلفة وخاصة المناسبات المتعلقة بالإمام الحسين سواء في ذكرى ميلاده أو ذكرى استشهاده أو ذكرى الأربعين من وفاته، حيث يمثل الإمام الحسين الأب الروحي للحراس والقدوة الدينية المعلنة لهم، وتعتبر مناورة عاشوراء التي يجريها جيش حراس الثورة الإسلامية في شهر المحرم أو في شهر صفر كل عام من أكبر وأعقد المناورات التي يقوم بها هذا الجيش على الإطلاق، بل لعلها تفوق في حجمها وخططها وقوتها مناورات الجيش النظامي في أي وقت من الأوقات، كما يقوم جيش الحراس بالاستفادة من ذكرى الانتصارات التي حققها في الحرب العراقية الإيرانية مثل تحرير مدينة خرمشهر وغيرها، بإقامة الندوات والمؤتمرات لشرح هذه الإنجازات وتأثيرها علي سير الحرب والحفاظ على النظام والثورة، يقول العميد حراس أكبري مستشار وزير الدفاع: إن أهم آثار العمليات هو إفشال جميع المعادلات والإطارات النظرية التي وضعتها قيادات القوى المتآمرة على إيران في الشرق والغرب، ولم تعد الأساليب التي استخدمتها هذه القوى في المجالات الدبلوماسية أو في ساحة القتال قادرة على تجاهل القدرة الدفاعية المؤثرة لإيران على المعادلات الأمنية في المنطقة.(صحيفة ايران في ٢٤/ ٥/ ٢٠٠٠م) ويقوم جيش الحراس بزيارة قبر الخميني مجددين البيعة

للثورة وللزعيم، وفي المقابل يقوم قادة النظام بتكريم قيادات الحراس وترقيتهم، كما يقوم جيش حراس الثورة بمناورات مشتركة مع الجيش النظامي بأسلحته الثلاثة البرية والبحرية والجوية، ومن أهم هذه المناورات مناورة"الوحدة٧٨" التي تجرى في منطقة الخليج ومضيق هرمز وبحر عمان وتستمر عشرة أيام، على امتداد ٦٤ ألف كيلومتر مربع في خمس مراحل، ورغم أن الهدف منها رفع القدرة الدفاعية للبلاد ونقل التجارب وتدريب وتقييم القدرة القتالية والتجهيزات الحديثة المصنعة محليا، إلا أنه يستخدم فيها الأسلحة الهجومية والمدرعات والمشاة الميكانيكية والطائرات القاذفة المقاتلة والطائرات المروحية المزودة بالصواريخ، كما تتخذ هذه المناورات شعارات دينية ومذهبية. ومازال جيش حراس الثورة الإسلامية يسعى لدعم قدراته العسكرية خاصة في مجال التزود بالصواريخ، وهو المجال الذي يتفوق فيه على الجيش النظامي، وقد عقد عدة صفقات في هذا الإطار مع كوريا الشمالية، حيث ذكرت صحيفة سانكي شيمبون اليابانية الصادرة في طوكيو في عددها الصادر في أول فبراير عام ٢٠٠٠م أن طهران وبيونج يانج تتعاونان في مجال صناعة الصواريخ حيث تزمعان صنع صاروخ شبيه بالصاروخ الصيني سيذ٨٠٢. (همشهري في ٣٠/ ١١/ ١٣٧٨هـ.ش.) وقد شهدت الآونة الأخيرة تصاعدا ملحوظا في قدرات إيران الجوية والفضائية بشكل لافت، كما قامت بحل إشكاليات طويلة المدى بصدد أسطولها الجوي "المتهالك" العتيق، سواء على المستوى العسكري أو المدني. ومن أهم الأحداث اللافتة حول هذه الظاهرة يمكن ذكر إطلاق أول قمر صناعي إيراني، إعلان روسيا بيع ٢٩ صاروخا أرض-جو (قصير المدى)، طراز Tor-MI بتكلفة ٧٠٠ مليون دولار إلى إيران، سقوط طائرة نقل إيرانية C-130 في وسط مدينة طهران، بعد اصطدامها بعمارة سكنية. وتنقسم القوات الجوية الإيرانية فيما بين "القوات الجوية الإيرانية للجمهورية الإسلامية" IRIAF من جهة، و"القوات الجوية للحرس الثوري الإسلامي" IRGCAF من جهة أخرى. وتتميز الأولى بكونها أكثر قدرة واتساعا، ويتلخص دورها الأساسي في الدفاع عن إيران وحمايتها من الأعداء الخارجيين، وقد يشتمل ذلك "الدور الدفاعي" على مهام

هجومية طويلة المدى. وفي سبيل تطبيق ذلك الدور على أرض الواقع، قامت "القوات الجوية الإيرانية للجمهورية الإسلامية" بتجهيز وإدارة وتشغيل الأسلحة الجوية الآتية: حوالي ٢٢٠ طائرة مقاتلة ومستعدة للحرب، من شتى الأنواع والأصناف: . Tomcats, Phantoms, Tigers, Mirage حوالي ١٥ طائرة استطلاعية واستكشافية، ١٠٠ طائرة للتدريب /Simorghs, Bonanza Parastoons] حوالي ٤٥ طائرة نقل وتموين [Boeing, Hercules, Fokker, Orions، حوالي ٣٥ طائرة هليوكوبتر للبحث والإنقاذ، ٤ طائرات ?[Friendships مراقبة للخليجين العربي والعُماني، وحدة مجهزة بصاروخ أرض -أرض (صاروخ "زلزال")، على مدى ٣٠٠ كيلومتر تقريبا. أما دور القوات الجوية للحراس فيتلخص أساسا في توفير الدعم الجوي السريع، وفي رفع الكفاءات والقدرات الجوية لدى الحراس. ويتكون العمود الفقري لهذه القوات أولا من ١٠ طائرات مهاجمة [Su-25 Frogfoot، من بينها ٧ طائرات تم نقلها من العراق إلى إيران في أثناء حرب الخليج الثانية (١٩٩١) ?وتم الحفاظ على إمكاناتها بمساعدة تقنيين جورجيين، حوالي ٤٠ طائرة | EMB-312 Tucanos للدعم الجوي السريع. هذا بالإضافة إلى ٣٠ طائرة للنقل، والطائرات الاستكشافية التي صُنعت داخليا -دون طيار- مثل "أبابيل" و"مهاجر". وتدير القوات الجوية للحراس قوة جوية هائلة: قوة كبيرة من النقل الجوي مُجهزة بحوالي ٢٧ طائرة نقل، من بينها ١٥ طائرة عراقية سابقة. عدة مئات من الصواريخ الباليستية، قصيرة ومتوسطة المدى، تتضمن صاروخ "شهاب -٣/٣ ب" الذي يبلغ مداه إلى نحو ٢٠٠٠ كيلو مترا، وهو ما يمثل الرادع الإستراتيجي الأساسي للجمهورية الإيرانية، ولذا فإنه من المتوقع أن تصير القوات الجوية للحراس هي المسيطرة والمهيمنة على السلاح النووي الإيراني، إذا ما تم إنتاجه وإخراجه إلى النور. وكان آية الله الخميني قد أصدر في عام ١٩٨٦ أمرا طلب فيه إيجاد ثلاثة أفرع منفصلة لحراس الثورة الإسلامية، تضم قوة جوية. وتتميز القوات الجوية للحراس بعدة مواصفات قد لا تتواجد في القوات الجوية للجيش النظامي، أهمها تمويلاتها الضخمة السخية، وتشغيلها لأفضل الخريجين ذوي الدرجات العلمية في المجالات التقنية، وتأثيرها

المتصاعد على السياسيين المرتبطين بالحراس، مثل الرئيس محمود أحمدي نجاد.

فرضت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية حصارا على إيران، إلا أن العقوبات الأمريكية اضطرت الجمهورية الإسلامية إلى الاعتماد على الذات في إدارة وتنظيم وتشغيل وتعديل وإصلاح أنظمتها العسكرية الموجودة حينذاك، والتي كانت أمريكية الصنع في المقام الأول. حيث القوات حشدت إيران خبراءها، ووطدت العلاقات بينهم وبين الجامعات والمدارس التقنية المحلية، الأمر الذي أسفر -على نهاية الحرب الإيرانية العراقية- عن قيام مؤسسة "إشراف الجهاد الذاتي" (وحدة الأبحاث الصناعية سابقا) بتدشين محال للإمدادات العسكرية في مختلف القواعد الجوية، على مستوى الجمهورية الإيرانية، وقد ساهمت هذه المحال في إصلاح الأسلحة الإيرانية التي أتلفتها الحرب أو دمرتها. ولم يكتف الخبراء الإيرانيون بإصلاح التالف، بل ذهبوا إلى عمل نسخ من أجزاء الطائرات، منتهجين نفس المنهاج الصيني في التصنيع العسكري. ومن هنا نستطيع أن نفهم السر وراء نمو العلاقات بين البلدين في المجال التصنيعي العسكري. ولم تكن الصين هي الوحيدة التي ساعدت إيران على تدشين خطوط إنتاجية لتصنيع تلك الأجزاء محليا، بل كانت هناك دول غربية أخرى شاركت الصين في نفس المهمة، بحيث أصبح للقوات الجوية الإيرانية اليوم كم ضخم من الإمدادات العسكرية المختلفة والمتوفرة في وقت الشدائد: قنابل "ذكية" أي موجهة، قنابل "غير ذكية"، صواريخ جو -جو مثل "فاطر" و"سجيل"، صواريخ جو -أرض، مثل "قدر" و"ستار"، وهي كلها موجهة بالليزر، بل إن القوات الجوية الإيرانية قد بدأت بالفعل في خط إنتاج الطائرات. وليست طائرة Tazarve التدريبية وطائرة Saegheh المقاتلة إلا مثلين واضحين عن ذلك.

أما بالنسبة للقوات الجوية للحراس، فقد قامت بتطوير قاعدتها التقنية من خلال تركيز معظم قدراتها وإمكاناتها في "شركة بارس للخدمات الجوية" التي باتت مسئولة عن حفظ الأسطول المقاتل الخاص بـ"القوات الجوية للحراس، وكذلك عن توفير الخدمات للخطوط الجوية الداخلية التي تُشغل ١٧ طائرة ركاب من طراز Tupolev Tu-154.

وتعتبر إيران الدولة الوحيدة في المنطقة، التي لا تتلقى دعما من قبل الدول المصنعة للأسلحة. فحتى وقت قريب، لم تكن روسيا مُدعمة لإيران في ذلك الجانب، حيث كانت الضغوط الأمريكية تلعب دورا كبيرا في منع ذلك الدعم. فباستثناء ما طلبته إيران من روسيا من إمدادات مُسلحة في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات، فإن رفض روسيا توفير أي طائرات مقاتلة للجمهورية الإيرانية كان هو القاعدة والأصل، ولا يستطيع أحد إنكار جهود الدولة الإيرانية في مجال الدفاع الجوي، فعلى الرغم من قلة الإمكانات والإمدادات، تتميز-بخاصيتين متميزتين: العمق الإستراتيجي، والقدرات المحلية العادية في مجال تصنيع الأسلحة. هاتان الخاصيتان ساعدتا الجمهورية الإيرانية في الحفاظ على أسطولها الجوي في وجه الحروب والعقوبات التي فُرضت عليها منذ اندلاع الثورة الإيرانية في سبتمبر ١٩٧٩. ولكن هذا لا ينفي الحقيقة التي يقر بها دوما القادة العسكريون الإيرانيون، وهي أن القوات الجوية الإيرانية ليس في وسعها أو في مقدورها التصدي لغزو أي دولة كبرى، مثل الولايات المتحدة الأمريكية. ولذلك قررت إيران تركيز جهودها في الاستفادة القصوى من قدراتها وإمكاناتها المحدودة، بدلا من تركيز الجهود، أو إضاعتها، في تضخيم حجم القوات المسلحة الإيرانية. ومن ثم قامت إيران بإنفاق الجهد والوقت والمال في دعم قوات التعبئة العامة التي أنشئت بقرار من الخميني يقضي بإنشاء جيش قوامه عشرين مليون فرد، فضلا عن الحصول على أقمار استطلاعية وأنظمة صواريخية باليستية قصيرة ومتوسطة المدى، من أجل ضرب أكثر الأعداء بعدا، والحصول على معدات وتجهيزات التبصر الليلي. وقد أجرت وزارة الدفاع الإيرانية الأربعاء ١١-٨-٢٠٠٤م اختبارا ميدانيا لأحدث نسخة معدلة من صاروخها التقليدي "شهاب ٣" متوسط المدى، والتحسينات التي أدخلت على الصاروخ هي "دفاعية ورادعة"؛ وهو ما يشكل مصدر قلق لإسرائيل. وتعتبر هذه التحسينات المدخلة من أفضل التحسينات الممكنة في التكنولوجيا العسكرية للجمهورية الإسلامية، بحيث يمكنها استخدام هذا الصاروخ في ضرب إسرائيل أو قواعد عسكرية أمريكية في منطقة الخليج العربي.

ولتحقيق الأهداف الإيرانية المتعلقة بسياسة ردع الضربة العسكرية الأمريكية لمواقعها النووية، ودفع واشنطن للتفكير في عواقبها العسكرية قبل الإقدام عليها، جاءت المناورات العسكرية الإيرانية الأخيرة "الرسول الأعظم" بهدف توجيه رسالة تحذير إلى أمريكا، حيث كشفت هذه المناورات عن:

إطلاق صاروخ (كوثر) أرض- بحر المضاد للسفن المتوسط المدى والمتطور جدا بنجاح. وهذا الصاروخ له قدرة على مكافحة أنظمة التصدي الإلكترونية "ولا يمكن تحريفه عن مساره بأي جهاز كان"، وذلك في إشارة واضحة إلى أن صواريخ "باتريوت" الأمريكية أو "حيتس" الإسرائيلية المضادة لن تتمكن من التصدي له.

الإعلان عن تجربة ناجحة لطائرة مائية حديثة جدا "لا يمكن رصدها على الرادارات"، وهي طائرة صغيرة الحجم بطيار واحد تطير على ارتفاع منخفض فوق سطح الماء ويمكن استخدامها -وفق الإيرانيين- "كقنبلة طائرة لتنفيذ عملية انتحارية على سفينة"، وهي أقوى إشارة إيرانية لضرب السفن الأمريكية في الخليج وغلق مضيق هرمز.

إطلاق صاروخ الطوربيد شديد السرعة "حوت" تحت الماء، وهو صاروخ قادر حسب تصريح مساعد قائد القوات الخاصة في الحرس الثوري الأميرال علي فدوي على الإفلات من رادارات الأعداء وأجهزتهم لاكتشاف الأجسام تحت الماء، وبالتالي هو مصمم لإغراق السفن، وقد كشفت صحيفة إزفستيا الروسية عن أن هذا الطوربيد يشبه إلى حد بعيد صاروخا فائق القوة من صنع روسي هو الطوربيد "شكفال" الذي تصل سرعته إلى ١٠٠ متر في الثانية.

تجربة صاروخ متعدد الرءوس وهو صاروخ "شهاب ٣" الذي يبلغ مداه الأدنى ٢٠٠٠ كم؛ الأمر الذي يجعل إسرائيل والقواعد الأمريكية في الشرق الأوسط في ضمن مرماه.

وبالتزامن مع هذه المناورات أعلن وزير الخارجية الإيراني "منوشهر متكي" أن بلاده لا تعتزم الامتثال لمطالب مجلس الأمن الدولي بشأن برنامجها النووي موضع الجدل، فيما قال اللواء محمد حجازي قائد قوات التعبئة العامة

(البسيج) التابعة للحرس الثورى للتلفزيون الرسمى: "بعد أسابيع عدة من الحرب النفسية (المتصلة بالملف النووى)، توقع الغربيون أن نتراجع ونتخلى عن حقنا، ولم نكتف بعدم القيام بذلك بل أظهرنا قدراتنا" عبر هذه المناورات.

وقد أعلن محمود أحمدى نجاد فى يوم الجيش ١٨/ ٤/ ٢٠٠٦م أن جيش إيران قد أصبح من أقوى جيوش العالم، ولكنه جيش الموحدين، المستعد لقطع يد المعتدين، لكن قوة جيش إيران وشعبها لا يمثلان تهديدا لأية دولة، لأنه يعمل فى خدمة السلام والاستقرار والتنمية.

وقد استعرض الجيش فى عيده أحدث ما لديه مثل: المدمرة "جماران"، البارجة القاذفة للصواريخ، طوربيد الحوت المضاد للسفن والغواصات، الطائرة النفاثة المطاردة والمقاتلة، طائرة بدون طيار "شاهين١و٢ مهاجر٢"، صاعقة٢ "جمران٢"، هيليكوبتر مساند للقوات البرية، عربات القيادة "جمران٢ ساعقة٢ "سفير" ١/٤ شخص، دبابة "اسكوربيون"، مصفحة "اورال" مزودة بصواريخ كاتيوشا، دبابة مقاتلة "شيفتين"، حاملة جنود برمائية مقاتلة، عجلة بى تى آر ٨٢، حاملة جنود "براق" مجهزة بمدفع عيار ٢٣ ملى، صواريخ موجهة "جوبين" وستار ١و٢، صاروخ رادارى آر٢٧، وحرارى فينيكس، سبارو، سبايدر، صاروخ "زلزال" أرض أرض، وحدات إطلاق محمولة على الكتف للمشاة وراكبى الدراجات البخارية، آر بى جى٧، صاروخ "سهند٣"، مدافع ١٠٦و١٠٧، اف بى جى٩، لاسلكى محمول "فاتح".

كما اشترك فى العرض لواء المظلات المحول ٦٥، فضلا عن وحدات رمزية من أسلحة الجيش المختلفة. وأكد العميد داورى قائد العرض أن معظم هذه الأسلحة مصنع محليا أو أدخلت عليه تعديلات على يد الخبراء الإيرانيين.

تطوير جيش حراس الثورة الإسلامية:

ليس من قبيل المصادفة أن يقوم الزعيم الإيرانى سيد على خامنئى بتغيير قائد جيش حراس الثورة الإسلامية، فبالنظر إلى توقيت هذا التغيير وطبيعة الشخصية التى اختارها لهذا المنصب يمكن استقراء اتجاه النظام الإيرانى، وكيفية تعامله مع المستجدات، وهو ما يؤكد ثبات استراتيجيته سواء السياسية أو

العسكرية، وتطوير أجهزته للتعامل مع المستجدات إزاء هذا الثبات. ومع الأهمية الخاصة التي يتمتع بها جيش حراس الثورة الإسلامية نجد قيادات النظام في حالة مراقبة مستمرة لوضعه وإمكاناته، واستعداده ليظل دائما المدافع عن منجزات الثورة الإسلامية وبقاء نظام ولاية الفقيه واستمراره.

وترجع أهمية حراس الثورة إلى أسلوب إنشائه، فقد بدأ قادة الثورة في إنشاء قوات حرس الخميني على نمط جديد لم تألفه قوات الأمن أو الجيش النظامي، مستوحين هذا النمط من أسلوب مقاومة الشيعة للخلافة السنية، وهو الأسلوب الذي يعتمد نظام الخلايا المتعددة المهام، والمختلفة التشكيل، والمتنوعة في التسليح، والتي تعتمد السرية المطلقة. وقد قامت قيادة الثورة بعد نجاحها في الاستيلاء على الحكم بتطوير قوات حرس الخميني لتكون مؤهلة للتعامل مع الظروف الجديدة، فتحولت إلى جيش حراس الثورة الإسلامية. يقول الخميني عن حراس الثورة: لو لم يكن حراس الثورة ما كانت الدولة، إني أوقر الحراس وأحبهم وعيني عليهم، فلقد حافظوا على البلاد عندما لم يستطع أحد، ومازالوا، إنهم مرآة تجسم معاناة هذا الشعب وعزيمته في ساحة المعركة وتاريخ الثورة. ويقول هاشمي رفسنجاني رئيس مجمع تحديد مصلحة النظام الإيراني في بيان دور الحرس الثوري: إن جيش حراس الثورة الإسلامية الذي تشكل من أكثر الأشخاص تجربة ونضجا، عليه مسئولية المحافظة على منجزات الثورة ودستورها، لقد كان دور الحراس مؤثرا في إحباط كل مؤامرات القوى الاستكبارية ضد الثورة، سواء في أعمال التخريب أو التضليل أو جبهات القتال، كما قاموا بدور كبير في رفع الروح المعنوية للجماهير، وكان دورهم الفني أهم من دورهم العسكري، وقد غطى جهازهم الإعلامي الاحتياجات الإعلامية، كذلك كان لهم دور كبير خارج البلاد في تصدير الثورة الإسلامية، فأثبتوا أنهم جهاز يمكن الاعتماد عليه.

ويبدو نشاط جيش الحراس الثقافي بارزا فيما يصدره من مجلات وصحف نوعية ومتخصصة كثيرة، فضلا عن محطة إذاعة خاصة، ومطبعة خاصة لطبع الكتب والنشرات والصور والملصقات، إضافة إلى مساحة كبيرة في محطات

الإذاعة وقنوات التليفزيون، وفي مجال التعليم أنشأ جامعة خاصة باسم جامعة الإمام الحسين تضم عددا من الكليات للهندسة والطب والعلوم والإعلام والعلوم الإنسانية والعلوم الإدارية والعلوم الأساسية، فضلا عن كليات أكاديمية للعلوم العسكرية مثل القيادة والأركان والحرب الكيماوية وكلية ضباط الحراس وكلية الدراسات العليا.

وتتلخص فلسفة إنشاء جيش حراس الثورة الإسلامية في ضرورة مواجهة عمليات التخريب واغتيال قيادات الثورة، والانقلاب الذي كان متوقعا أن تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية، أو سائر المؤامرات التي يدبرها أعداء الثورة ضد نظام الجمهورية الإسلامية وولاية الفقيه، ثم تطورت النظرة إلى الحراس مع نجاحهم في مهمتهم، فتمت الاستعانة بهم في تنفيذ المهام الأمنية والشرطية، وتعقب العناصر المضادة للثورة واعتقالها، ثم الصدام المسلح مع العناصر المضادة للثورة، ثم الاشتراك في الدفاع عن البلاد ضد الغزو الأجنبي، والتعاون والتنسيق بشكل مؤثر مع القوات المسلحة من خلال لوائح خاصة. كذلك امتد اهتمام جيش الحراس إلى التربية الأخلاقية والتعليم الأيديولوجي والسياسي والعسكري لكوادر الحراس، والمساعدة في تنفيذ أهداف الثورة الإسلامية، ومساعدة وزارة العدل والسلطات القضائية. ثم امتد نشاط جيش الحراس إلى دعم الحركات التحررية لمستضعفي العالم، تحت إشراف زعيم الثورة، واستشارة المتخصصين والاستفادة من الطاقات البشرية والمتخصصة. كما امتد نشاط جيش الحراس إلى مواجهة الأحداث غير المتوقعة والزلازل والبراكين، والمساهمة في التعمير وإعادة التعمير. وقد حقق هذا الجيش نجاحات كبيرة في هذه المجالات، خاصة في الحرب العراقية، وضد منظمة مجاهدي خلق، وتثبيت نظام ولاية الفقيه. وقد استطاع هذا الجيش أن يبطل فكرة دمجه في القوات المسلحة، بل اكتسب حق المحافظة على منجزات الثورة والحرب العراقية، وفي نفس الوقت حافظ جيش الحراس على حياده السياسي، وعدم التدخل في المنافسات الحزبية على الساحة السياسية، أو الانتخابات العامة.

وقد شهدت الآونة الأخيرة تصاعدا ملحوظا في قدرات جيش الحراس الجوية والفضائية بشكل لافت، كما قام بإطلاق أول قمر صناعي إيراني، وتدير القوات الجوية للحراس قوة جوية كبيرة من النقل الجوي، فضلا عن عدة مئات من الصواريخ الباليستية، قصيرة ومتوسطة المدى، تتضمن صاروخ "شهاب -٣/٣ ب" الذي يبلغ مداه نحو ٢٠٠٠ كيلو مترا، وهو ما يمثل الرادع الإستراتيجي الأساسي للجمهورية الإيرانية، وتتميز القوات الجوية للحراس بعدة مواصفات قد لا تتواجد في القوات الجوية للجيش النظامي، فقد قامت بتطوير قاعدتها التقنية من خلال تركيز معظم قدراتها وإمكاناتها، مع التمويل الضخم السخي، وتشغيلها لأفضل الخريجين ذوي الدرجات العلمية في المجالات التقنية، وتأثيرها المتصاعد على السياسيين المرتبطين بالحراس، مثل الرئيس محمود أحمدي نجاد. فضلا عن الحصول على أقمار استطلاعية وأنظمة صواريخية باليستية قصيرة ومتوسطة المدى، وصاروخ (كوثر) أرض- بحر المضاد للسفن المتوسط المدى والمتطور، وله قدرة على مكافحة أنظمة التصدي الإلكترونية، ولا يمكن تحريفه عن مساره، من أجل ضرب أكثر الأعداء بعدا، وصاروخ الطوربيد شديد السرعة "حوت" تحت الماء، وهو صاروخ قادر على الإفلات من رادارات الأعداء وأجهزتهم لاكتشاف الأجسام تحت الماء، وبالتالي هو مصمم لإغراق السفن، وطائرة مائية حديثة جدا لا يمكن رصدها على الرادارات، ويمكن استخدامها كقنبلة طائرة لتنفيذ عملية انتحارية على سفينة. إضافة إلى معدات وتجهيزات التبصر الليلي. وتعتبر هذه التحسينات المدخلة من أفضل التحسينات الممكنة في التكنولوجيا العسكرية للجمهورية الإسلامية، بحيث يمكنها ضرب إسرائيل أو قواعد عسكرية أمريكية في منطقة الخليج العربي.

أما عن القائد الجديد فقد ولد اللواء حراس محمد علي جعفري في العاشر من شهريور عام ١٣٣٦هـ.ش١٠/ ٩/ ١٩٥٧م، في مدينة يزد، حيث تلقى فيها تعليمه منذ الابتدائي إلى الثانوية العامة، ثم التحق بجامعة طهران عام١٣٥٦هـ.ش. ١٩٧٧م، حيث درس الهندسة المعمارية، وهناك بدأ نشاطه السياسي، فقد اهتم بتشكيل الجمعية الإسلامية لكلية الهندسة، وإنشاء مكتبة

اسلامية، فضلا عن تشكيل فريق لتسلق الجبال من زملائه بالكلية، وقد شارك فى المظاهرات الطلابية والعامة، مما أدى إلى اعتقاله وسجنه، وقد اختير ممثلا للجمعية الإسلامية لكلية الهندسة فى الجمعية الإسلامية للطلاب فى الجامعة، وقد شارك الطلاب الإيرانيين فى احتلال السفارة الأمريكية فى طهران.

وقد اشترك محمد على جعفرى فى الحرب العراقية الإيرانية كفرد من قوات التعبئة العامة (بسيج)، ومع ظهور نبوغه العسكرى تم ضمه إلى جيش حراس الثورة الإسلامية، وتدرج خلال الحرب فى المهام العسكرية حتى أصبح قائدا لمعسكر عمليات الغرب والجنوب، وتولى مناصب قيادية خلال الحرب مثل مساعد قائد عمليات فيلق سوسنكرد، وقائد لواء عاشوراء، وقائد معسكر القدس، وقائد معسكر النجف.

بعد انتهاء الحرب عاد جعفرى لاستكمال تعليمه فى الجامعة، حيث استطاع الحصول على درجة الماجستير فى العمارة عام ١٣٧١هـ.ش. ١٩٩٢م، وقد استطاع أيضا اجتياز دورة قيادة وأركان وهى إحدى الورات العسكرية العالية خلال عامى٧١/ ١٣٧٢هـ.ش. ٩٢/ ١٩٩٣م، من كلية الحراس الحربية، كما انتدب للتدريس فى دورة دافوس العسكرية التى تعقدها الكلية الحربية للحراس، ومع الدراسة كان يشغل منصب مسئول العمليات فى القيادة المشتركة، كما أصبح نائبا لقائد القوات البرية لجيش حراس الثورة الإسلامية، ثم تولى فى عام ١٣٧١هـ.ش. قيادة القوات البرية لجيش الحراس واستمر لمدة ١٣ عاما، وأضيفت إليه خلال السنوات الخمس الأخيرة قيادة معسكر ثأر الله فى طهران. كانت آخر مسئولية تولاها عام ١٣٨٤هـ.ش. كلفه بها زعيم الثورة هى إدارة مركز تطوير جيش الحراس، وكلفه بمهمة وضع خطة لتطوير هذا الجيش على المدى البعيد.

ويعتبر اللواء محمد على جعفرى الذى حظى بلقب (عزيز) خلال خدمته بجيش الحراس من القيادات المتميزة فى هذا الجيش خلال فترة الحرب مع العراق، وسمحت له قيادته لمعسكر النجف أن يدير عدة جيوش، وخلال الحرب أصيب إصابات متعددة فى جسده. وهو من الوجوه المستقلة فى قيادات الحرس والتى تتمتع بسمعة طيبة، وله مقبولية عند أفراد وقيادات هذا الجيش، ويعتبر

اللواء محمد علي جعفري من قادة جيش الحراس المتميزين خلال الحرب العراقية الإيرانية، ومن بين ٢٤ قائدا رفضوا من خلال رسالة أرسلوها إلى الرئيس السابق سيد محمد خاتمي دمج جيش الحراس مع الجيش النظامي أو حله، بل وهددوا بالقيام برد عنيف ضد هذا التوجه، بما يعني استعدادهم للقيام بانقلاب عسكري ضد حكومة الرئيس خاتمي، وقد جاء هذا الموقف متناسبا مع رغبة الزعيم خامنئي، وترجع توليته قيادة جيش حراس الثورة إلى رغبة الزعيم في أن يطبق الخطة التي وضعها خلال ثلاث سنوات لتطوير جيش الحراس، باعتبار أنه قد أصبحت له رؤية شمولية حول موقف هذا الجيش ودوره في المرحلة الراهنة.

وقد أعلن جعفري فور تعيينه قائدا لجيش الحراس عن أمله في أن يحقق رغبة الزعيم، ويرفع من كفاءة وقوة هذا الجيش، فمن الخطأ القناعة بهذا المستوى من الاستعداد الحالي، رغم أنه في أعلى مستوى، بل إن واجب هذا الجيش أن يساعد أية مؤسسة من مؤسسات الثورة في الموقع الذي تراه، خاصة في المناطق المحرومة والمناطق الحدودية، وهو ما يتطلب قدرة خاصة، فواجبات الحراس لا تقتصر على الجانب العسكري، بل الدفاع عن المنجزات في أي موقع ضد أي نوع من التهديدات، إن الظروف الآن على المستوى الإقليمي والدولي قد تغيرت عن ذي قبل، وكذلك نوعية التهديدات، وهو ما يستوجب التطوير لمواجهة هذه التهديدات. إن هدف جيش الحراس هو تنمية القدرة على الردع في مواجهة الأعداء، ومنع العدو من القيام بأي تهديد، وإن محور الاستعداد الدفاعي لجيش الحراس هو إنزال ضربة حاسمة وسريعة من قريب ومن بعيد للعدو في إطار السياسة العسكرية للبلاد القائمة على الدفاع والردع. إن التغيير وارد في القيادات، وهو أمر طبيعي بعد عشر سنوات من قيادة اللواء رحيم صفوي، وهو ما كان مخططا له من قبل، وليس نتيجة لتصريحات الأعداء.

وقال اللواء حراس محمد علي جعفري في تصريح آخر مشيرا إلى نوعية التطوير الذي يسعى إلى تحقيقه: لقد علمنا نقاط ضعف الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان والعراق، لذلك فإن أهم ما يولي له جيش الحراس أهمية

فى هذه المرحلة هو أمرين، أحدهما العمل المخابراتى فى جمع المعلومات عن تحركات العدو، والثانى دعم قدرات الصواريخ الاستراتيجية، ولقد ركزت خلال السنتين الماضيتين على دراسة استعدادات جيش الحراس فى المجالات المختلفة، وأود أن أطمئن الجميع بأن هذا الجيش فى أوج استعداده، ولكن نظرا لتغير ماهية التهديدات، فمن الطبيعى أن نطور هذه الاستعدادات لكى تكون شاملة، وهو ما يتطلب عملا وجهدا أكبر، فهدفنا من دعم قوة الردع أن نمنع العدو من القيام بأى نوع من الهجوم. إننا نسعى للتأكيد على المنافسة بأن يكون لدينا جيش ثورى وشعبى متصل بقوى التعبئة العامة (بسيج)، وهذا ما يدعم بقاءه، وإزاء تفوق العدو فى قدراته المادية والتكنولوجية فإننا نتخذ السياسات والأساليب المناسبة، حتى نستطيع ضبط هذه الاحتياجات عند اللزوم.

لعل تصريحات جعفرى لا تكشف كل ما فى جعبته، لأن المرجح أن هناك تطويرا كبيرا ينتظر جيش الحراس لملاحقة التطورات المتتالية فى المنطقة، بعد أن تبين للقيادة أنه أفضل ما يمكن أن تستند إليه فى المرحلة القادمة.

القوات البحرية لإيران بين الأمس واليوم:

عندما أنشئت القوات البحرية الحديثة فى عهد الشاه محمد رضا بهلوى اعتمدت فى احتياجاتها العسكرية واللوجستية على الولايات المتحدة الأمريكية، وظل الخبراء الأمريكيون يعملون بها إلى جانب الإيرانيين حتى قامت الثورة الإسلامية فى إيران، وتدهورت العلاقات بين البلدين، إلى حد احتلال الطلاب للسفارة الأمريكية فى طهران، مما أدى إلى قطع العلاقات، وسحب الخبراء الأمريكيين من القوات البحرية الأمريكية، وهرب معهم كثير من قادة هذه القوات آخذين معهم أجهزة حساسة من القطع البحرية الحديثة، ثم بدأت الحرب العراقية الإيرانية، وفرضت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية حصارا على إيران، إلا أن العقوبات الأمريكية اضطرت الجمهورية الإسلامية إلى الاعتماد على الذات فى إدارة وتنظيم وتشغيل وتعديل وإصلاح أنظمتها العسكرية

الموجودة حينذاك، والتي كانت أمريكية الصنع في المقام الأول. حيث حشدت إيران خبراءها، ووطدت العلاقات بينهم وبين الجامعات والمدارس التقنية المحلية، الأمر الذي أسفر - على نهاية الحرب الإيرانية العراقية - عن تأسيس القوات البحرية لهيئة دعم الجهاد بالاكتفاء الذاتي.

اشتركت القوات البحرية في الحرب رغم القصور الواضح في معداتها العسكرية والفنية، وبمحاولات جادة من أفراد هذه القوات بمساعدة قوات الحرس الثوري لتلافي النقص الفني والبشري والعيوب الموجودة، استمرت المقاومة البحرية، وساعدت على تحرير مدينة خرمشهر الساحلية، حيث حاصرت كتيبة من مشاة البحرية المدينة أربعة وثلاثين يوماً، وهو أول إنجاز حقيقي للقوات البحرية في مواجهة القوات العراقية التي كانت قد سيطرت على خرمشهر في يوم واحد، وعلى خوزستان في ثلاثة أيام، في حين استغرق فتح خرمشهر سبعة أيام، بعد حصار القوات البحرية لها لمدة أربعة وثلاثون يوما بمساعدة القوات الشعبية (البسيج)، ولم تستطع القوات العراقية أن تستردها مرة ثانية.

كان غزو الساحل العراقي وتدمير ترسانات وحقول نفط البكر واللامية العراقية ثانى هدف أساسى للقوات البحرية في الحرب، واستطاعت القوات البحرية تدمير هذه الترسانات التى كانت تلعب دورا خلاقا لصالح النظام العراقي، وكانت كشريان اقتصادى في تصدير البترول، وقامت القوات البحرية في سبعة آذر عام تسعة وخمسين شمسية/ ٢٨/ ١١/ ١٩٨٠م بإنهاء عمليات العراقيين استخراج اللؤلؤ من مياه الخليج؛ وهي العمليات التى أدت إلى إضعاف قوة القوات البحرية العراقية لدرجة جعلتها - كما تقول إيران - لم ترفع قامتها في الخليج حتى نهاية الحرب.

وكانت القوات البحرية مسئولة في الأعوام الثمانية التي استغرقتها الحرب عن تفتيت وإنهاء التجمعات البحرية العراقية في الخليج، وتفتيش السفن المشكوك بها، وقطع خطوط مواصلات العدو، وحفظ وتأمين أمن خطوط المواصلات نفسها، ولكن كان الإجراء الأساسى للقوات البحرية في الأعوام الثمانية للحرب مساعدة القوافل التجارية والنفطية الإيرانية على الحركة

وممارسة نشاطها، حيث لعبت الواردات في ذلك الوقت دورا أساسيا في صمود إيران، حيث لم يكن هناك اكتفاء ذاتيا في المحافظات والمناطق المختلفة لإيران، وفي ظل هذه الظروف، ومع امتناع الدول الكبرى وكثير من الدول الأخرى عن مساعدة إيران استطاعت القوات البحرية تأمين أمن خطوط مواصلات الصادرات والواردات الاقتصادية، وأن تُنقذ البلاد من الأزمة.

وقد أسست القوات البحرية هيئة دعم الجهاد بالاكتفاء الذاتي، من أجل بناء معدات متقدمة بيد متخصصين من داخل القوات البحرية والمراكز العلمية، والقيام بالإصلاح وبناء قطع بحرية للقوات البحرية بالعلم والتكنولوجيا. فضلا عن بناء زوارق قاذفة للصواريخ، وبناء المُدمرة جماران، تصميم وبناء غواصات الغدير والقائم ويونس والطارق، والحصول على معدات الدفاع الصاروخي والمضاد للصواريخ، دعم الحرب الالكترونية، وفي مشروع أمين ومشروع راشد من إنتاج هيئة دعم الجهاد للالكتفاء الذاتى تستفيد هذه القوات من قدرات الجامعات الفنية والصناعية للبلاد.

استهدفت القوات البحرية بعد انتهاء الحرب حفظ السلام والهدوء، ووضع السياسة الدفاعية موضع التنفيذ، والدفاع المنفصل في زمن ظهور التهديد بعد منح هذه القوات حق الرد والهجوم العسكرى من القيادة العامة للقوات المسلحة. وهو ما أدى إلى توسيع نطاق نفوذ ونشاط أسطول هذه القوات من المياه الداخلية على مستوى المياه الدولية، حيث إنه من تير عام سبعة وثمانين شمسية/ يوليو ٢٠٠٨م، كانت تتوجه سبع سفن حربية في تشكيل واحد لتأمين أمن سفن إيران النفطية والتجارية المتوجهة إلى خليج عدن الواقع في المحيط الهندى.

كما تقوم القوات البحرية لجيش حراس الثورة الإسلامية بمناورات مشتركة مع الجيش النظامي بأسلحته الثلاثة البرية والبحرية والجوية، ومن أهم هذه المناورات مناورة"الوحدة٧٨" التي تجرى في منطقة الخليج ومضيق هرمز وبحر عمان وتستمر عشرة أيام، على امتداد ٦٤ ألف كيلومتر مربع في خمس مراحل، ورغم أن الهدف منها رفع القدرة الدفاعية للبلاد، ونقل التجارب وتدريب وتقييم القدرة القتالية والتجهيزات الحديثة المصنعة محليا، إلا أنه يستخدم فيها

الأسلحة الهجومية، كما تتخذ هذه المناورات شعارات دينية ومذهبية. وتقوم بحرية حراس الثورة الإسلامية بدعم قدراتها العسكرية خاصة في مجال التزود بالصواريخ، والزوارق السريعة المزودة بالصواريخ، وهو المجال الذي تتفوق فيه على الجيش النظامي، وقد عقدت عدة صفقات في هذا الإطار.

ومع شراء ثلاث غواصات تعمل بالطاقة النووية من روسيا تم الإعلان عن تجربة ناجحة لطائرة مائية حديثة جدا لا يمكن رصدها على الرادارات، وهي طائرة صغيرة الحجم بطيار واحد تطير على ارتفاع منخفض فوق سطح الماء ويمكن استخدامها - وفق قول الإيرانيين - "كقنبلة طائرة لتنفيذ عملية انتحارية على سفينة، وهي بذلك تستطيع لضرب السفن الأمريكية في الخليج وغلق مضيق هرمز.

كما أعلن عن إطلاق صاروخ الطوربيد شديد السرعة "حوت" تحت الماء، وهو صاروخ قادر حسب تصريح مساعد قائد القوات الخاصة في الحرس الثوري الأميرال علي فدوي على الإفلات من رادارات الأعداء وأجهزتهم لاكتشاف الأجسام تحت الماء، وبالتالي هو مصمم لإغراق السفن، وقد كشفت صحيفة إزفستيا الروسية عن أن هذا الطوربيد يشبه إلى حد بعيد صاروخا فائق القوة من صنع روسي هو الطوربيد "شكفال" الذي تصل سرعته إلى ١٠٠ متر في الثانية.

وقد أعلن الرئيس محمود أحمدي نجاد في يوم الجيش أن جيش إيران قد أصبح من'أقوى جيوش العالم، ولكنه جيش الموحدين، المستعد لقطع يد المعتدين، لكن قوة جيش إيران وشعبها لا يمثلان تهديدا لأية دولة، لأنه يعمل في خدمة السلام والاستقرار والتنمية. وتدين القوات البحرية في الانتصارات التي حققتها، وفي دعم قدرتها في الظروف الحالية المستمرة لدماء الشهداء والفدائيين.

(المعلومات مأخوذة عن حوار السيد جلال موسوى مع الأميرال حبيب الله سيارى، قائد القوات البحرية بمناسبة أسبوع الدفاع المقدس في المياه الدولية حول خطة عمل جديدة للقوات البحرية.)

قراءة فى مناورات الخليج:

كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد أجرت فى ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٦م مناورة بهدف منع تهريب أسلحة الدمار الشامل، أشركت فيها أسطولها الموجود بالمنطقة فضلا عن تسع قطع أخرى لعدة دول متحالفة معها هى: استراليا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا والبحرين، وممثلين عن دول خليجية هى: الكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة. وذلك فى المياه الدولية قبالة ساحل دولة البحرين وبطول ١٢٠٠ ميلا بحريا فى مواجهة الشاطئ الإيرانى، واتخذت من حاملة نفط بحرينية هدفا افتراضيا يقوم بتهريب أسلحة ومعدات نووية، وتقوم تسع قطع بحرية بمطاردته، وقد اعتبرت إيران على لسان المتحدث باسم وزارة الخارجية سيد محمد على حسينى أن هذه المناورة العسكرية موجهة ضدها، رغم إعلان القائمين بها أنها ليست موجهة ضد إيران، مؤكدا أنها تفعيل للتهديدات الأمريكية، ومحاولة لخلط الأوراق، وهدم البنية الأيديولوجية للمنطقة، ونسف المعادلات الشرق أوسطية فى اتجاه مبدأ العولمة فى ظل الأحادية القطبية، وأن إيران تتابع هذه المناورة بدقة، وإن أمريكا تسعى إلى إحداث التوتر فى المنطقة فى حين أن رد الفعل الإيرانى يتسم بالتعقل والمنطقية، وأن أفضل وسيلة لتأمين أمن الخليج هو وجود تحالف بين الدول المطلة عليه وهى دول مجلس التعاون الخليجى وإيران والعراق. ويؤكد الدكتور إبراهيم يزدى رئيس حركة الحرية أن المناورة موجهة ضد إيران بدليل أن الادعاء بأنه تم الإعداد لها منذ فترة، لا يعنى أنه منذ أكثر من خمس سنوات حيث بدأ البرنامج النووى الإيرانى. كما أن وجود مثل هذا الحشد من القوات يجعل إيران فى حالة استنفار قصوى تحسبا لأى خطأ بشرى قد يؤدى إلى نتائج وخيمة.

ويعتبر الإيرانيون الخليج امتدادا استراتيجيا لإيران، لها جزء فيه كمياه إقليمية، وهى لا تعترض على إجراء مناورات لدول الخليج فردية أو مشتركة أو حتى مع جهات أجنبية، لذلك فقد تحسبت الولايات المتحدة فى مناورتها فأشركت معها البحرين، فضلا عن وجود ممثلين لدول خليجية كمراقبين، وهو ما أثار حفيظة إيران إلا أنها لم تعترض نتيجة لاشتراك دولة خليجية. ومن ثم كانت

مناورة الرسول الأعظم ٢ التي أجرتها إيران في مياه الخليج وبحر عمان بعمق أربعين كيلومترا، وامتدت من شمال الخليج حتى منطقة چابهار، واشترك فيها ١٧ ألف جندي من القوات المسلحة وجيش حراس الثورة الإسلامية وقوات التعبئة العامة (بسيج)، رد فعل على المناورة الأمريكية، ورسالة واضحة إلى الدول الغربية المتواجدة في المنطقة، وإلى الدول العربية وخاصة دول الخليج، وهي ضمن عدة مناورات تخصصية أجرتها إيران لتثبت قدرتها الدفاعية في مواجهة أي اعتداء، ولتؤكد على يقظتها تجاه أحداث المنطقة وخاصة في الخليج، وهي تقوم بهذه المناورات تبعا للأحداث الجارية، حيث تحدد نوع المناورة بما يتناسب مع طبيعة الحدث وحجمه، كما أنها تؤكد في كل مناورة على لسان قادتها أن هذه المناورات ليست موجهة ضد أحد، كما أن قدرة إيران العسكرية هي لحماية أمن المنطقة، وليس هناك ما يقلق جيرانها من استهدافهم بأي خطر.

قامت إيران في هذه المناورة بتجربة صواريخها وتجهيزاتها الحديثة المصنعة محليا، وتضم ٥١ نوعا من الصواريخ، والتي دلت على تقدم واضح للصناعات العسكرية الإيرانية، وقال قائد القوات الجوية لجيش حراس الثورة الإسلامية حسين سلامي: إن قيادة الصواريخ بالقوات الجوية للحراس قد استطاعت أن تطلق بنجاح صواريخ من جيل جديد (شهاب ٢و٣) كل أجزائه من ابتكار وتنفيذ علماء وزارة الدفاع ودعم القوات المسلحة، ولهذا الجيل من الصواريخ إمكانات فنية وعملياتية خاصة، تتناسب مع الاحتياجات الدفاعية لإيران، وله القدرة على الهروب من نظم الدفاع الجوي المضاد للصواريخ، والهروب من الرادارات، بسبب صغر حجم أجزائه التقاطعية والميكروسكوبية، وهذا الصاروخ بعد أن ينفصل عن الرأس يتحول إلى عدة صواريخ يمكنها أن تصيب عدة أهداف مختلفة بدقة، وبسبب تنوع وتفكك نظامه يمكن اعتباره جديد في نوعيته وتقنيته تماما.

كان لإجراء مناورة جيش حراس الثورة الإسلامية في أعقاب المناورة الأمريكية رد فعل كبير في المحافل السياسية وأجهزة الإعلام العالمية، ويشير حسين علائي رئيس أركان جيش حراس الثورة السابق إلى سبب هذا الاهتمام، بأن المناورة الإيرانية تسعى لإبلاغ الولايات المتحدة أنها مستعدة لمواجهة تهديداتها العسكرية،

وأنها لن تتأثر بأي ضغط، سواء من مجلس الأمن أو الغرب لوقف نشاطها النووي، وأن قيام جيش الحراس بالذات بهذه المناورة دليل على أن هذا الموقف موقف شعبي ينبع من إرادة قوى الجمهورية الإسلامية رسمية وشعبية. ويؤكد علائي أن هذه المناورة الإيرانية هي ثاني مناورة خلال العام الإيراني من هذا النوع، والتي بدأت في شهر أبريل الماضي باسم مناورة النبي الأعظم، ولكنها أول مناورة متخصصة بالكامل، وهذه المناورة تختلف عن مناورة ضربة ذو الفقار التي أجريت في شهر سبتمبر الماضي لمدة ثلاثة أسابيع. وقد شملت مناورة الرسول الأعظم ٢ استخدام صواريخ باليستية بعيدة المدى ومضادة للأهداف البرمائية والمصنعة محليا، مع استخدام وسائل قذف متنوعة، وهي مجهولة الكم والكيف لمن يهدد إيران، كما أنها تستطيع إصابة أي هدف في مياه الخليج والسواحل المحيطة بها، وقد تم ابتكار وتنفيذ التجهيزات العسكرية التي اشتركت في هذه المناورة في ظروف المقاطعة الكاملة لأمريكا وأوربا ضد إيران. مما يعني أن أية حرب قد تنشب في الخليج سوف تجعل كل مكان في الخليج غير آمن، كما ستوقف تدفق الطاقة من هذه المنطقة إلى العالم، فضلا عن تعريض كل الأسطول الأمريكي وقيادته وكذلك المائة وعشرة قطعة بحرية عسكرية الموجودة في الخليج لخطر القصف والتدمير بهذه الأسلحة، وعلى هذا فإن خروج هذه القطع البحرية أفضل سبيل لضمان الأمن والاستقرار في الخليج، وان هذه المناورة كانت في وقتها المناسب كرد على التهديد وخلق التوتر الأمريكي في الخليج، وكان لها دور هام في سياسة الردع التي تتبعها إيران في مواجهة التهديدات.

وتقوم استراتيجة إيران في هذه المناورات على تحقيق قدرة امتلاك مساحة آمنة، وتحجيم قدرة القوات الأجنبية الموجودة في المنطقة، مع وجود إمكانية ردع لهذه القوات، فضلا عن تقوية القدرة على الدفاع عن البلاد، باعتبار أن القرن الحادي والعشرين هو قرن مواجهة التجهيزات والبنى الأساسية.

الملف النووى الإيرانى:

بدأ البرنامج النووى الإيرانى فى عهد الشاه محمد رضا بهلوى فى أوائل السبعينيات بالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية التى تركت مجال العمل الحقيقى فى البرنامج لألمانيا الغربية، ويبدو أن الشاه قد استطاع أن يعزف على أوتار عقائدية وقومية عند الإيرانيين، فالطاقة النووية تمثل فى الوجدان الإيرانى قمة الوصول بالنار ذات القيمة الخاصة التى تصل إلى درجة التقديس لغايتها، فلم ينظر الإيرانيون إلى ما سوف ينفقه الشاه على هذا المشروع نفس نظرتهم لما أنفقه على احتفال مرور ألفين وخمسمائة عام على تأسيس الإمبراطورية الفارسية، فرغم أن كليهما يمجدان الشخصية الإيرانية إلا أن الأول أدخل إلى الوجدان والعقائد من الثانى، وعندما نجحت الثورة الإسلامية فى إسقاط الشاه ونظامه قضت على كل آثار الملكية، وأوقفت مشروعاتها إلا ما ارتبط منها بالجانب الوجدانى العقائدى للإيرانيين ومنها المشروع النووى.

بدأ العمل فى بناء مفاعل بوشهر على الخليج بدعوى حاجته لمصدر ماء متوفر يتعذر الحصول عليه داخل إيران، مع ما لذلك من أخطار أمنية، فضلا عن المغزى السياسى والاستراتيجى فى ذلك الوقت الذى كان الشاه يضطلع فيه بمهمة شرطى الخليج، وقد توقف العمل فى المشروع بعد قيام الثورة الإسلامية فى إيران بسبب دخولها فى حرب مع العراق من ناحية، وتعهدها أسلمة المشروعات الإيرانية من ناحية أخرى، والمقصود بالأسلمة هو أن تعاد صياغة أهداف وبرامج وأساليب تنفيذ هذه المشروعات وفق أهداف الثورة الإسلامية، وفى ضوء المسئوليات التى وضعتها على عاتقها، والفلسفة التى ارتضتها فى إدارة شئون إيران، وقد قررت حكومة الثورة الإسلامية استمرار العمل فى مفاعل بوشهر لاستخدامه فى الأغراض السلمية وخاصة توليد الكهرباء، مع الاستفادة من التقنية الروسية بدلا من التقنية الألمانية، لكن هذا المفاعل لم يكن يرضى الطموحات الإيرانية سواء بالنسبة لحجمه أو موقعه أو مجالات الاستفادة منه، فحجمه لا يفى باحتياجات إيران من الطاقة، وموقعه يجعل ضرب أمريكا أو إسرائيل له سهلا، لذلك فكر الإيرانيون فى بناء مفاعلات جديدة متعددة

الأغراض ترضي الطموحات السياسية والعقائدية والقومية والعسكرية في آن واحد، وقد حرصت القيادة الإيرانية في فترة الحصار الاقتصادي على تكتم أخبار نشاطها النووي الجديد، ليس خوفا من اعتراض داخلي لأن الإيرانيين لا يختلفون حول أهميته، بل خوفا من تزايد الضغوط الغربية على إيران، وإيجاد مبرر جديد للولايات المتحدة في مواجهتها، خاصة مع اكتشاف وجود اليورانيوم في إيران بكميات تجارية، وعملت إيران على تنويع مصادر الحصول على التكنولوجيا النووية، ففضلا عن روسيا مدت علاقاتها إلى الأرجنتين والصين وكوريا الشمالية وباكستان والهند.

ضربت إيران حائطا ضبابيا حول تحركها، فنقلت ملفها النووي من التعاطي الفني والقانوني إلى التعاطي السياسي، واتجهت إلى المفاوضات مع ممثلي دول الاتحاد الأوربي الثلاث، بريطانيا وفرنسا وألمانيا، وتم توقيع اتفاق سعد آباد بين إيران وممثلي الاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٣م ، ويتضمن موافقة إيران على تعليق تخصيب اليورانيوم، والتوقيع على البروتوكول الإضافي لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، ووضع المعلومات والمستندات والوثائق المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني تحت تصرف الوكالة الدولية للطاقة النووية. كان من المفروض أن يتم هذا الاتفاق بين إيران والوكالة الدولية للطاقة النووية، وأن يكون ممثلي الاتحاد الأوربي مجرد مراقبين، لكن تولي الاتحاد الأوربي الأمر بدلا من الوكالة يعبر عن تحويل إيران الملف إلى قضية سياسية، مع إدراكها أن الغرب هو صاحب الكلمة الأولى في الأنشطة النووية العالمية وليس الوكالة، كما يعبر عن رغبة الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوربا الغربية في الاطلاع المباشر على تطورات الملف النووي الإيراني، وإطلاع إيران على حقيقة موقع الغرب بالنسبة لأنشطتها النووية واهتمامه بها. وهكذا فإن موافقة إيران على أن يحل الاتحاد الأوربي محل الوكالة الدولية تعتبر موافقة تكتيكية للهروب من التعامل المباشر مع الوكالة وتضييع المعلومات المتعلقة بالملف النووي الإيراني، حتى يمكنها الاستمرار في مشروعها دون وضوح كامل أو شفافية كاملة في عرض المعلومات، لإدراكها أن الاتحاد الأوربي سيعتمد على الوكالة الدولية في الحصول على تقارير أو معلومات تتعلق

بالأنشطة النووية الإيرانية، فضلا عن أن إيران لن تكون ملتزمة بشئ تجاه الوكالة الدولية لعدم توقيعها أى اتفاق معها. وهكذا فإيران بتحويل ملفها النووى من ملف قانونى وفنى إلى ملف سياسى، مع ادعائها بأن الغرب هو الذى يتعاطى سياسيا مع الملف أمر يحسب لها فى مجال التفاوض حول الملف، ويؤكد سعيها من خلال الحوار السياسى وتنقل ملفها بين الوكالة والاتحاد الأوربى ومجلس الأمن، والقاعات المغلقة والمشاورات السياسية أن يكون لديها وقت كافٍ لاستمرارها فى مشروعها النووى حتى يصبح أمرا واقعا، فضلا عن أن المباحثات السياسية سوف يدخل فيها المساومات والصفقات التى تتضمن جوانب اقتصادية وسياسية وعسكرية وثقافية، فى حين أن المباحثات مع الوكالة الدولية سوف تقتصر على الجوانب الفنية.

أدى الحوار السياسى بين الاتحاد الأوروبى وإيران إلى أن تعرض أوربا على إيران باقة من المحفزات والتهديدات، وكان عدم قبول إيران بالعرض الأوروبى، لأنه لا يتوافق مع استراتيجة إيران بتحقيق الاكتفاء الذاتى من الوقود النووى حتى لا تقع فى شباك المقاطعة الغربية مرة أخرى، فكان سبيلها هو الاستمرار فى عملية تخصيب اليورانيوم، وتحت تأثير هذه الاستراتيجية تعمل طهران على تعديل سياساتها الداخلية والخارجية، حتى تكون لديها قدرات مؤثرة تسمح بالاستمرار فى العمل مع وجود الضغوط الإقليمية والدولية مع ضغوط المشاكل الداخلية، حيث يأتى فى أولويات القيادة إعادة تجميع القوى الوطنية فى إطار الأحزاب والجماعات السياسية والاستفادة القصوى منها، وتحويل الملف ليس إلى كونه مطلبا شعبيا وطنيا وتاريخيا فحسب، بل عملا شعبيا وإسلاميا أيضا، وقد نجح النظام الإيرانى فى خلق توجه عام وطنى تجاه الملف النووى، بل لعله أجبر المعارضة خارج النظام على أن تتجه هذا الاتجاه، حتى تجد لها أرضية جماهيرية. وقد اتبع الإيرانيون سياسة النفس الطويل واستعانوا بالصبر فى التعامل مع القوى الكبرى من أجل منع حدوث ما يعوقهم عن استكمال المشروع، وهو ما سمح لبعض الأطراف مثل روسيا والصين تحقيق مكاسب سياسية

واقتصادية من وراء التطورات المتعلقة بالمشروع لأن من البديهي أنك إذا أردت أن تحصل على امتياز فلابد أن تدفع مقابله.

استفادت إيران من أن الغرب لا يريد أن يدخل لعبة مكلفة مستقبلها مجهول، وعلى هذا فرسالة إيران للغرب واضحة تماما وهي أن التشدد يمكن أن يسبب المشاكل لإيران لكنها في نفس الوقت لن تكون المتضررة الوحيدة، لذلك ينبغي اتخاذ موقف وسط يتناسب مع اللعبة مرحلة مرحلة، وهكذا دخل الملف النووي الإيراني منعطفا جديدا ليصبح لعبة جادة على الساحة الدولية، تشترك فيها الولايات المتحدة باعتبارها اللاعب الأساسي في العلاقات الدولية في ظل النظام العالمي الجديد، وكذلك الدول المتحالفة معها كل حسب دوره ونصيبه وموقعه في الساحة السياسية الدولية، ثم تأتي الأطراف الإقليمية حسب درجة تأثرها بهذه اللعبة، كما ينبغي أن نضيف الأطراف الداخلية على الساحة السياسية الإيرانية. ويطرح الطرف الغربي معطيات اللعبة في خطورة امتلاك إيران وسائل إنتاج السلاح النووي، وإمكان تسرب التقنية النووية للجماعات الإرهابية، والإخلال بالتوازن الأمني في منطقة الشرق الأوسط بما يعرض المصالح العالمية للخطر، وبهذه المعطيات تنتقل اللعبة بين المباحثات في إطار الوكالة الدولية للطاقة النووية، أو بين إيران والاتحاد الأوربي، أو إلى ساحة مجلس الأمن الدولي، أو مجال المناورات العسكرية في الخليج. وفي إطار القوى المشاركة في اللعبة تتغير النظرة من كونها ذات نتيجة واحدة مكسب أو خسارة، إلى كونها ساحة لعقد الصفقات المتوازنة لتعقد المصالح، وعدم الاتفاق على وسيلة واحدة لمعالجة القضية لعدم جدوى كل من العقوبات الاقتصادية أو توجيه ضربة للمشروع أو الإذعان للمطالب الإيرانية.

لقد قامت إيران برفض الاقتراح الروسي بتخصيب اليورانيوم الإيراني في روسيا من خلال شركة مشتركة، بعد مماطلة كبيرة في بحث التفاصيل وتقديم اقتراحات مضادة، كذلك رفضت إيران مشروع إنشاء بنك دولي للطاقة النووية لتزويد دول العالم باحتياجاتها من الطاقة النووية، لأنها تريد تحقيق الاكتفاء الذاتي من الوقود النووي، حتى لا تتعرض لحصار اقتصادي يفسد عليها

مشروعاتها التي تعمل بالطاقة النووية، وحتى لا تقتصر على عمل المفاعلات التي تعمل بالماء الخفيف. وزادت إيران من ديناميكية الحركة، ساعية إلى أن تملك في تعاملها مع الغرب أوراقا وأدوات دفاعية قوية، تضمن لها التفاوض من منطق القوة، وتتمثل في تعقيد مصالحها مع روسيا والصين، وسلاح النفط، واتخذت إيران استراتيجية حوار المناورات في التعامل مع من يعترض ملفها النووي، فقد دفعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إجراء مناورة في الخليج بهدف منع تهريب أسلحة الدمار الشامل، أشركت فيها أسطولها الموجود بالمنطقة فضلا عن قطع أخرى لعدة دول متحالفة معها، واعتبرت إيران أن هذه المناورة موجهة ضدها، فكانت مناورة الرسول الأعظم ٢ التي أجرتها إيران في مياه الخليج وبحر عمان رسالة واضحة إلى الدول الغربية المتواجدة في المنطقة، وإلى الدول العربية وخاصة دول الخليج، وهي ضمن عدة مناورات تخصصية أجرتها إيران لتثبت قدرتها الدفاعية فجربت صواريخها وتجهيزاتها الحديثة المصنعة محليا، وتضم ٥١ نوعا من الصواريخ، كما أنها تؤكد في كل مناورة أنها ليست موجهة ضد أحد، وليس هناك ما يقلق جيرانها من استهدافهم بأي خطر. وتقوم استراتيجة إيران في هذه المناورات على تحقيق قدرة امتلاك مساحة آمنة، وتحجيم قدرة القوات الأجنبية الموجودة في المنطقة، مع وجود إمكانية ردع لهذه القوات، فضلا عن تقوية القدرة على الدفاع عن البلاد، باعتبار أن هذا القرن هو قرن مواجهة التجهيزات والبنى الأساسية.

لا شك أن تطور الأبحاث وعمليات التخصيب والطرد المركزي والماء الثقيل سوف يعطي إمكانية إنتاج السلاح النووي، لكن إيران لا تريده في هذه المرحلة أمام الضغوط المتزايدة عليها، كما أنها لا تستطيع تحمل نفقاته أو تبعاته في هذه المرحلة، ومن ثم فهي تؤكد على أنه ليس في نيتها في هذه المرحلة إنتاج أسلحة نووية وتحاول أن تبرهن على ذلك بأن الشريعة الإسلامية لا تجيز استخدام الأسلحة النووية. لكن يبقى السؤال لماذا تطور إيران الصواريخ الباليستية التي تستطيع حمل رءوس نووية؟ ولماذا تنفق هذه المبالغ الباهظة في صناعة وتطوير هذه الأسلحة التي يمكن الاستغناء عنها بأسلحة أقل تكلفة؟ إذا كانت لا تفكر في

مرحلة قادمة بأن يكون لديها رءوس نووية يمكن أن تحملها هذه الأسلحة! ومن الواضح أن عمليات إنتاج صاروخ شهاب ٣ وإدخاله المناورات، والبدء في تطوير صاروخ شهاب ٤ يعنى أنه لم توضع هذه النوعية من الأسلحة في المخازن، وإنما يمكن استخدامها في مرحلة لاحقة، لا شك أن إيران قد طورت أسلحة الدفاع الجوي وشبكات الرادار لديها إلى حد كبير، وجعلت لديها نقاط تستطيع منها الرد على أي هجوم، فضلا عن أن إيران قد بعثرت مفاعلاتها النووية في مناطق جبلية وعرة، يتطلب ضربها إمكانيات عالية ونفقات باهظة وتكلفة تعتبر خسارة بالنسبة لمن يقوم بها، وهذا نوع من الردع الوقائي عند إيران،

وقد حدد وزير الدفاع الإيراني مجال العمليات الإيرانية بأنه يشمل من المحيط الهندي إلى البحر المتوسط

بما يعني أن لديه إمكانية توسيع العلميات بهذا القدر الذي يلحق خسائر للعدو الاحتمالي لإيران.

إن دفع إيران الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي لنقل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن من خلال إطالة زمن المفاوضات مع الاتحاد الأوربي، دون التوصل إلى نتائج إيجابية ملموسة، في رأيي، كان مقصودا، فلقد قامت إيران خلال محادثاتها مع الاتحاد الأوربي بتعويق عمل هيئة مفتشي الوكالة الدولية للطاقة النووية، من خلال عدم السماح لهم بزيارة كل الأماكن التي يطلبون زيارتها، ومراوغتهم في تحديد مواعيد الزيارة وبرنامج العمل، فضلا عن عدم الشفافية في تقديم كافة المستندات في موعدها وبالتفاصيل المطلوبة للأمين العام للوكالة الدولية، ثم الإعلان بين الحين والحين عن إنجاز خطوات هامة في المشروع النووي، وعن اكتشاف اليورانيوم، إضافة إلى تغيير طاقم المفاوضين، من أجل البدء من نقاط سبق التفاوض حولها، إلى جانب تضارب تصريحات المسئولين الإيرانيين حول موقف إيران من المفاوضات، ومن الوكالة الدولية للطاقة النووية، ومن هيئة مفتشي الوكالة، ومن المقترحات والمشروعات المطروحة لحل الملف النووي.

رفضت إيران القرار باعتباره غير قانوني، لأن ما استند إليه مجرد شكوك، ولم يعتمد أي مستند حقيقي يؤكد خرق إيران للقوانين والقرارات الدولية، أو تجاوز اتفاقية الحد من انتشار الأسلحة النووية، أو تحول البرنامج النووي الإيراني إلى برنامج عسكري، وترى إيران أنه رغم صياغة القرار بأسلوب قانوني إلا أنه سياسي روحا ومضمونا، وأن القرار يستهدف كشف حقيقة البرنامج النووي الإيراني ومن ثم توجيه ضربة إليه. لذلك يعتقد الإيرانيون أن القرار لا يحقق السلام العالمي بل يؤدي إلى الانقسام وزيادة التوتر بخروجه عن الشرعية. ورغم أنه حاول أن يطمئن الرأي العام العالمي إلى قدرة مجلس الأمن على مواجهة ما يهدد الأمن العالمي، إلا أنه سد باب التفاهم وفتح باب الإجراءات الأخرى التي يمكن أن تتطور إلى العنف. ويرى الإيرانيون أن نص القرار مطول وفيه تكرار، خاصة في بدايته، وما يتعلق بقلق الأعضاء من البرنامج، ويشير نص القرار إلى عدم تمكن الوكالة الدولية للطاقة من إثبات ماهية البرنامج النووي الإيراني، وكذلك نقص المعلومات لدى الوكالة عنه، فضلا عن التعامل بازدواجية إزاء البرامج النووية غير المعلنة، وهو يمثل قصورا في عمل الوكالة، وليس أمرا يدين إيران، وتأخذ إيران على القرار أيضا أنه يطالب بسرعة قبول إجراءات قرار لجنة الحكام، وتنفيذها والتوقيع على البروتوكول الإضافي، وبإجراءات أبعد من الالتزامات الرسمية، مثل وقف تخصيب اليورانيوم، وإغلاق معمل الماء الثقيل، وإغلاق معامل الأبحاث، ومفاعلات التجارب والدراسات. كما يتضمن القرار تناقضات فهو في حين يؤكد على إيجاد حل سلمي عبر المفاوضات يمنع سفر واستقبال المسئولين عن المشروع، مما يعني نقض مبدأ التفاوض لعدم إمكانية حدوثه. كما أن القرار يقر عقوبات على إيران، ويشترط في نفس الوقت عدم ترتب الضرر على الدول المتعاقدة، كما أنه يستثني مفاعل بوشهر من العقوبات، وإذعان القرار للمطالب الروسية، وهو ما يمثل عدم شفافيته، وينفي في نفس الوقت وجود خلاف استراتيجي مع إيران. إضافة إلى ذلك فالقرار لا يراعي القلق الأمني لإيران رغم أنها عضو في المجتمع الدولي ومنظماته الشرعية، كما لا يراعي كرامة إيران، من خلال صياغته بأسلوب التحدي، وهو ما يحرض

برفضه. والقرار لا يدع خيارا لإيران سوى اللجوء للمقاومة الرادعة في مختلف المجالات السياسية والعسكرية والدبلوماسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقنية. ولقد قامت إيران ببدء العمل في ٣٠٠٠ جهاز طرد مركزي، وقام مجلس الشورى الإسلامي بإصدار قانون يلزم الحكومة بإعادة النظر في تعاملها مع الوكالة الدولية للطاقة النووية، وهو تأكيد جديد لسعي إيران استصدار قرار مجلس الأمن، حتى تعطي لنفسها الحق في ممارسة نشاطها النووي مستغلة الظروف الإقليمية والدولية، ومؤكدة على أن هذا هو آخر الشوط الذي يمكن أن يصل إليه الغرب والولايات المتحدة.

دار جدل كبير في إيران حول توقيع البروتوكول الإضافي (ان بي تي ٩٣+٢)، حيث يرى الإصلاحيون أنه يتضمن جوانب إيجابية تعطي إمكانات جديدة في مجال إنتاج الطاقة، والحصول على تقنية نووية متطورة، لكن ينبغي توقيع كل الدول عليه ليكون آمنا وموثوقا فيه، في حين يتدد المحافظون بالتوقيع عليه لأنه يطرح بداية ليس لها نهاية مما يجعله غير علمي، ويمثل إذلالا لإيران ويعرض أمنها للخطر وأسرارها للإفشاء، ويطالبون بأن يتولى العسكريون أمر المشروع، بل يطالبون الحكومة بالخروج من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، لأن التهديد بالخروج من هذه المعاهدة سوف يوجد خلافا بين المحكمين في المنظمة الدولية، مما يدفعهم لاتخاذ قرار عاقل. وقد اتخذت القيادة السياسية قرارا بعدم التوقيع على البروتوكول في المرحلة الراهنة.

بدأت إيران حركة دبلوماسية جديدة، فكان تحركها الأول في اتجاه الصين حيث قام لاريجاني بزيارة الصين لمراجعة الموقف الصيني من الملف النووي الإيراني، وتحريك المحفزات الإيرانية التي تتمثل في مساعدة الصين تدعيم وجودها في منطقة الشرق الأوسط، وتأمين احتياجاتها من النفط والغاز، وزيادة نسبة التبادل التجاري معها لصالح الميزان التجاري الصيني. كانت الحركة الثانية للاريجاني إلى روسيا، ولكنها لم تتخذ الصورة التي عرضتها على الصين، بل كانت على العكس، حيث شملت تلميحا بعقوبات إيرانية لروسيا، بوقف التعامل النووي معها، وهو ما دفع روسيا إلى الإسراع بإعلان عدم مواكبة الولايات المتحدة

في تصعيد العقوبات ضد إيران، وكانت الحركة الثالثة لمندوبين رفيعي المستوى في اتجاه أوربا، حيث أعلن الاتحاد الأوربي أن الحركة الدبلوماسية هي خير وسيلة لحل مشكلة الملف النووي الإيراني، وأنه على استعداد للعودة إلى التفاوض مع إيران، ولا يرجح التمادي في العقوبات خارج إطار قرار مجلس الأمن، وكانت الحركة الرابعة للرئيس الإيراني نفسه في اتجاه أمريكا الجنوبية بهدف اللعب في الساحة الخلفية للولايات المتحدة الأمريكية، وتبدو زيارته للدول الثلاث ناجحة تماما، حيث اتفق هناك على اللعب على النفط بدءا بتخفيض الإنتاج. وعلى المستوى الإقليمي جاءت زيارة لاريجاني للسعودية جادة في تبليغ رسالة التفاهم ووقف التوتر بين البلدين حول العراق، وصاحبتها شائعات حول دعوة إيران للسعودية لتقوم بدور الوساطة مع الولايات المتحدة الأمريكية لتخفيف حدة التعامل مع إيران، والجلوس على طاولة المفاوضات لحل المشاكل المعلقة، والمسببة للتوتر، ورغم نفي الشائعات فقد تمت دعوة وزير الخارجية السعودي إلى طهران لاستكمال التفاصيل. ولاشك أن هذه الحركة الدبلوماسية الإيرانية لن تتوقف عند هذا الحد، بل ستمتد لتشمل باقي الأطراف المؤثرة على الساحتين الإقليمية والدولية. وخاصة بين دول الخليج العربية، حيث أن إيران لا تعتبر ملفها النووي سببا لقلق دول الخليج العربية، لأن الأولى أن تقلق من أسلحة إسرائيل النووية، فضلا أن إيران تؤكد لهذه الدول أنه ليس في نيتها إنتاج أسلحة نووية، وهي تعلن عن مشروع لحلف أمني جماعي يضم دول مجلس التعاون الست بالإضافة إلى العراق وإيران، يضمن أمن الخليج على المدى البعيد، وبغض النظر عن وجود حلف أمني بين الدول الخليجية الثماني أو عدم وجوده تظل الحاجة ملحة إلى التعاون والتنسيق بين هذه الدول من أجل منع وقوع حرب أخرى في الخليج.

ويظل المشروع النووي الإيراني أحد أهم إشكاليات السياسة الخارجية لأحمدي نجاد، حيث قال في دفاعه عن موقف بلاده في هذا الخصوص: إذا وضعت القوانين الدولية تحت الأقدام سوف يتضرر الجميع، والملف النووي متعلق بالوكالة الدولية ومسيرته واضحة، ونحن نقوم بواجباتنا، وندافع أيضا عن حقوقنا، ونحن نعتبر القنبلة الذرية عملا غير إنساني، وقد انتهى عهدها، وإلا

كانت قد أنقذت الاتحاد السوفييتي من الانهيار، أو حققت النصر للناتو في أفغانستان والعراق، ويؤكد تقرير الوكالة الدولية أنه لا يوجد أي انحراف في البرنامج النووي الإيراني عن مساره السلمي. هذا التصريح يأتي في وقت اتخاذ واشنطن وتل أبيب خطوات جديدة لتشديد الخناق على طهران ولزيادة الضغوط الدولية عليها، مع تهديد قادة دول أمريكا وفرنسا وبريطانيا بتشديد العقوبات المفروضة على طهران ما لم تتخذ الأخيرة إجراءات سريعة وفعلية للتخلي عن برنامجها النووي وما لم تعلن التزامها بقرارات مجلس الأمن المنصوص عليها في هذا الإطار، تصعيدا تزامن مع إعلان الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن طهران أبلغتها بامتلاكها محطة ثانية لتخصيب اليورانيوم، وفي ظهور مشترك مع رئيس الوزراء البريطاني "جوردون براون" والرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" أمام قمة مجموعة العشرين المنعقدة في مدينة "بيتسبرج" الأمريكية، قال الرئيس الأمريكي "باراك أوباما": إنه كان على علم بمحطة تخصيب اليورانيوم الثانية التي أعلنت إيران مؤخرا عن امتلاكها لها، وزعم أن بناء هذه المحطة بدأ قبل سنوات. وطالب أوباما إيران بالتخلي عن برنامجها النووي والالتزام بقرارات الأمم المتحدة المنصوص عليها في هذا الخصوص، وكذلك بالسماح بتفتيش دولي فوري لمحطتها النووية الجديدة. ووصف نشاطات إيران بأنها تحد مباشر لنظام حظر الانتشار النووي، وقال إن الوقت قد حان لأن تعمل إيران وفورا من أجل استعادة ثقة المجتمع الدولي. كما اتهم الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" إيران بدفع المجتمع الدولي إلى مسار خطير وتوعد بتشديد العقوبات ما لم يحدث الزعماء الإيرانيون تغييرا جوهريا في السياسات بحلول ديسمبر المقبل. واتهم رئيس الوزراء البريطاني "جوردون براون" إيران بالخداع في برنامجها النووي، وقال إن المجتمع الدولي مستعد لفرض المزيد من العقوبات المشددة ضد طهران. ونقلت صحيفة "كومرسانت" الروسية عن مصدر دبلوماسي روسي، قوله إن واشنطن تريد مقابل التخلي عن مشروع الدرع المضادة للصواريخ أن تعتمد موسكو موقفا أكثر حزما بشأن البرنامج النووي الإيراني المثير للجدل. أما رئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين نتنياهو" فقد اشترط في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة على

المجتمع الدولي أن يقوم بعمل لوقف البرنامج النووي لإيران، وما أسماه بالأصولية الإسلامية، في مقابل أن تتحمل حكومته ما أسماه مخاطر إحلال السلام مع الجانب الفلسطيني الذي اشترط عليه بدوره الإقرار بإسرائيل كدولة يهودية خالصة.

وقال المتحدث باسم الوكالة الدولية للطاقة النووية "مارك فدريكير": إن الوكالة فهمت من إيران أنها لم تدخل أي مواد نووية إلى المنشأة، وأضاف أن الوكالة طلبت من إيران تزويدها بمعلومات فورية والسماح لها بدخول المنشأة في أقرب وقت ممكن، حتى يتأكد المفتشون من استخدام المحطة لأغراض سلمية. وكشف دبلوماسيون عن أن إيران أخطرت الوكالة بوجود المحطة الثانية في خطاب أرسل إلى المدير العام للوكالة محمد البرادعي الإثنين الماضي ٢١-٩-٢٠٠٩م. وذكرت صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية اليوم الجمعة أن واشنطن كانت تتبع محطة تخصيب اليورانيوم الإيرانية السرية منذ سنوات، وقرر أوباما الإعلان عن الأمر بعدما علمت إيران في الأسابيع الأخيرة أن وكالات مخابرات غربية اخترقت السرية التي تلف الموقع. وأشارت الصحيفة الأمريكية إلى أن موقع المحطة الإيرانية الجديدة بني في منطقة جبلية بقرب مدينة قم الإيرانية، مشيرة إلى أن الموقع قادر على أن يضم ٣ آلاف وحدة طرد مركزي تقوم بتخصيب اليورانيوم سواء للاستخدام السلمي لتوليد الطاقة الكهربائية أو لصناعة القنابل الذرية. وقد صرح مسئول إيراني رفيع المستوى في الأمم المتحدة لوكالة رويترز للأنباء إن اتهام إيران ببناء محطة تخصيب ثانية لليورانيوم بشكل سري غير صحيح، وأضاف: لو كانت محطة سرية لما أبلغنا الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأنه طبقا لقوانين الوكالة الدولية ينبغي التبليغ عن إنشاء مجمع لتخصيب اليورانيوم قبل حقن الغاز بستة أشهر، وبذلك نكون قد أبلغنا الوكالة قبل الموعد القانوني بثمانية عشر شهرا، وهو ما يستحق التقدير وليس الضجة. وقال أمير سرتي دره باغي قائد جامعة الشهيد ستاري الجوية إن تردد العدو في مهاجمة إيران ناتج عن عدم تقييم القوة المعنوية لإيران وثقافة الاستشهاد والبنية الدفاعية والقوة الشاملة لإيران.

إيران والمقاطعة الدولية:

نتيجة لأن البرنامج النووي الإيراني يعزف على أوتار عقائدية وقومية عند الإيرانيين، جاء الرد الإيراني على قرار مجلس الأمن، فالطاقة النووية تمثل في الوجدان الإيراني قمة الوصول بالنار ذات القيمة الخاصة التي تصل إلى درجة التقديس لغايتها، ومن الطبيعي أن تجند لمشروعها أفضل الإمكانات البشرية والمادية، ولم يكن مفاعل بوشهر الذي استثناه القرار من المقاطعة ليرضي الطموحات الإيرانية سواء بالنسبة لحجمه أو موقعه أو مجالات الاستفادة منه، لكن المفاعلات المتعددة الأغراض هي التي ترضي الطموحات السياسية والعقائدية والقومية والعسكرية في آن واحد، فلقد حرصت القيادة الإيرانية في فترة الحصار الاقتصادي على تكتم أخبار نشاطها النووي الجديد، خاصة مع اكتشاف اليورانيوم في إيران بكميات تجارية، وقد اختارت إيران أسلمة المشروع النووي أي أن تعاد صياغة أهداف وبرامج وأساليب تنفيذه وفق أهداف الثورة الإسلامية، وفي ضوء المسئوليات التي وضعتها على عاتقها، والفلسفة التي ارتضتها في إدارة شئون إيران، وراء حائط ضبابي حول تحركها، فنقلت ملفها النووي من التعاطي الفني والقانوني إلى التعاطي السياسي.

لقد رفضت إيران قرار مجلس الأمن باعتباره - في رأيها - غير قانوني، وبني على باطل، لأن ما استند إليه مجرد شكوك ولم يقدم أي مستند حقيقي يؤكد خرق إيران للقوانين والقرارات الدولية أو تجاوز اتفاقية الحد من انتشار الأسلحة النووية، أو تحول البرنامج النووي الإيراني إلى برنامج عسكري، وقد وصفه الرئيس الإيراني أحمدي نجاد بأنه ورقة ممزقة. وترى إيران أنه رغم صياغة القرار بأسلوب قانوني إلا أنه سياسي روحا ومضمونا، وأن القرار يستهدف كشف حقيقة البرنامج النووي الإيراني ومن ثم توجيه ضربة إليه. كما يرى الإيرانيون أن نص القرار مطول وفيه تكرار، خاصة في بدايته، وما يتعلق بقلق الأعضاء من البرنامج. كذلك فإن نص القرار يشير إلى عدم تمكن الوكالة الدولية للطاقة من إثبات ماهية البرنامج النووي الإيراني، إضافة إلى نقص المعلومات لدى الوكالة عن هذا البرنامج، فضلا عن عد إمكانية ضمان فقدان البرامج النووية غير

المعلنة، وهو يمثل قصورا في عمل الوكالة، وليس أمرا يدين إيران، أو يثبت تقصيرها هي. وإذ يطالب القرار بسرعة قبول إجراءات قرار لجنة الحكام للوكالة الدولية، وتنفيذها والتوقيع على البروتوكول الإضافي، فإنه يطالب بإجراءات أبعد من الالتزامات الرسمية التي تتضمنها اتفاقية الحد من انتشار الأسلحة النووية، وبروتوكولها الإضافي، مثل وقف تخصيب اليورانيوم، وإغلاق معمل الماء الثقيل، وكذلك إغلاق معامل الأبحاث ومفاعلات التجارب والدراسات.

كما يؤخذ على القرار – من وجهة النظر الإيرانية – وجود تناقضات فيه، فهو في حين يؤكد على إيجاد حل سلمي عبر المفاوضات يمنع سفر واستقبال المسئولين عن المشروع، مما يعني نقض مبدأ التفاوض لعدم إمكانية حدوثه، كما أن القرار يقر عقوبات على إيران ويشترط في نفس الوقت عدم ترتب الضرر على الدول المتعاقدة، كما أنه يستثني مفاعل بوشهر من العقوبات. إضافة إلى أن إذعان القرار للمطالب الروسية، يؤكد على عدم شفافيته، وينفي في نفس الوقت وجود خلاف استراتيجي مع إيران. وقد اعتبرت إيران أن معارضة روسيا والصين لفرض عقوبات كبيرة على إيران موقف ينبع من احترام الشرعية، وليس من خلال تحقيق المصلحة مع إيران.

وتؤكد إيران أن القرار يجسد الروح العدائية ضد إيران، وهو ما لا يتناسب مع أسس ومبادئ الأمم المتحدة أو مجلس الأمن، فهو لا يراعي القلق الأمني لإيران رغم أنها عضو في المجتمع الدولي ومنظماته الشرعية، كما لا يراعي كرامة إيران، من خلال صياغته بأسلوب التحدي، مما يحرض على رفضه. ويعتقد الإيرانيون أن القرار بهذا لا يحقق السلام العالمي، بل يؤدي إلى الانقسام وزيادة التوتر بخروجه عن الشرعية، ورغم أنه حاول أن يطمئن الرأي العام العالمي إلى قدرة مجلس الأمن على مواجهة ما يهدد الأمن العالمي، إلا أنه سد باب التفاهم وفتح باب الإجراءات الأخرى التي يمكن أن تتطور إلى العنف.

لذلك فالقرار لا يدع خيارا لإيران سوى اللجوء للمقاومة الرادعة في مختلف المجالات السياسية والعسكرية والدبلوماسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقنية. ولقد قام مجلس الشورى الإسلامي بإصدار قانون يلزم الحكومة بإعادة

النظر في تعاملها مع الوكالة الدولية للطاقة النووية، وهو تأكيد جديد لسعي إيران استصدار قرار مجلس الأمن، حتى تعطي لنفسها الحق في ممارسة نشاطها النووي مستغلة الظروف الدولية والإقليمية، ومؤكدة على أن هذا هو آخر الشوط الذي يمكن أن يصل إليه الغرب والولايات المتحدة.

لقد شمل القرار تحديد الأجهزة الإيرانية والأفراد المعنيين الذين يواجهون العقوبات، وهم: أولا: الأجهزة المتعلقة بالطاقة النووية: مؤسسة الطاقة النووية الإيرانية، شركة مصباح للطاقة (مفاعل أبحاث إيه٤٠ موجود في أراك) ، عكا للأجهزة الكهربائية (مصنع تجريبي لتخصيب اليورانيوم بي اف أي بي موجود في نطنز)، شركة بارس تراش (معامل الطرد المركزي)، شركة تجميع التقنية (معامل الطرد المركزي)، هيئة الصناعات الدفاعية (صناعة قطع غيار لأجهزة الطرد وبرامج الصواريخ)، مجمع المسدس (قطع غيار).

ثانيا: الأجهزة المتعلقة بصناعة الصواريخ: مجمع الشهيد همت الصناعي، مجمع الشهيد باقري الصناعي، مجمع فجر الصناعي، وكلها تابعة لمؤسسة الصناعات الفضائية والجوية.

ثالثا: الأفراد المسئولون في البرنامج النووي: محمد قنادي وكيل هيئة الطاقة النووية للبحوث والتنمية، بهمن أصغر بور المدير التنفيذي لمصنع أراك، داود آقاجاني مدير مصنع نطنز، إحسان منجمي مدير المشروعات بمصنع نطنز، جعفر محمدي المستشار الفني لوكالة الطاقة النووية (خبير الطرد المركزي)، علي حاجي نيا ليلابادي مدير عام شركة مصباح، العميد محمد مهدي نجاد نوري رئيس جامعة مالك الأشتر للتقنية الدفاعية (كيماوي برليوم).

رابعا: الأفراد المسئولون في برنامج الصواريخ: اللواء حسين سليمي قائد القوات الجوية لجيش حراس الثورة، أحمد وحيد دستجردي رئيس مؤسسة الصناعات الفضائية والجوية، رضا قلي اسماعيلي رئيس القطاع التجاري والمعاملات الدولية بمؤسسة الصناعات الفضائية والجوية، بهمنيار مرتضى بهمنيار رئيس القطاع المالي والميزانية بمؤسسة الصناعات الفضائية والجوية،

اللواء يحي رحيم صفوي قائد جيش حراس الثورة.

ومن الواضح أن من شملهم قرار مجلس الأمن من الهيئات والمؤسسات والأفراد الإيرانيين، لا يمثلون نسبة مئوية من المسئولين الضالعين في البرنامج النووي أو الصاروخي، كما أن القائمة لم تتضمن عالما إيرانيا واحدا، والأكثر من هذا أن إيران تستطيع تغيير هويات المنشآت والأفراد بسهولة بالغة، كما أن لديها آخرين ممن يحلون محلهم، بنفس السهولة التي غيرت بها أطقم المفاوضين مع الاتحاد الأوربي والوكالة الدولية للطاقة.

تساؤلات كثيرة طرحها قرار مجلس الأمن رقم ١٧٣٧ حول إيران والوكالة الدولية للطاقة النووية ومدى حرية الدول في ممارسة نشاطها الذي تنظمه المقررات الدولية، وحقها في تقرير احتياجاتها ومصيرها، وطبيعة دور مجلس الأمن ومسئولياته، ومدى تعبيره عن الرأي العام العالمي. فضلا عن عدد من القضايا الدولية السياسية والقانونية، لكن الموقف الإيراني من القرار في حد ذاته يثير تساؤلا هاما يطغى على باقي التساؤلات، وهو: ما هي خطوتها القادمة؟

لقد اتبع الإيرانيون من قبل سياسة النفس الطويل، واستعانوا بالصبر في التعامل مع القوى الكبرى من أجل منع حدوث ما يعوقهم عن استكمال المشروع، وهو ما سمح لبعض الأطراف مثل روسيا والصين تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية من وراء التطورات المتعلقة بالمشروع لأن من البديهي أنك إذا أردت أن تحصل على امتياز فلابد أن تدفع مقابله.

وإذا كان قرار مجلس الأمن يمثل تهديدا لإيران، فالإيرانيون يعتقدون أنهم قادرون على تبديل التهديدات إلى فرص، فقد استكملت إيران إمكانية الاكتفاء الذاتي وعدم الاعتماد على المصادر الخارجية في كثير من احتياجاتها، استعدادا للعقوبات التي تفرض عليها. يضاف إلى ذلك أن إيران حققت تقدما ملحوظا يصل إلى المستوى العالمي في الساحة العلمية، مثل الليزر والنانو تكنولوچي، والميكرو الكترونيك، الزيركونيوم الإسفنجي النووي، والشمش منيزيم بنقاء ٩٩,٩٩٪، وأكسيد الهافنيم، ومن الواضح أنها حققت تقدما في الحصول على

تقنية الدورة الكاملة للوقود النووي. فضلا عن علم صناعة الإنسان الآلي، وعلوم الكمبيوتر. وفي مجال العلوم الطبية نجحت في زراعة الكلى والفقرات والخلايا الأساسية، وإنتاج الأمصال واللقاح، ونجحت في مجال علاج الأمراض الناتجة عن الحرب الكيماوية والبيولوجية، ومرض شلل الأطفال.

استطاعت إيران إدخال التقنية الحديثة على صناعاتها التقليدية ، وأضافت صناعات جديدة حديثة إليها، مثل الطائرات والمروحيات الخفيفة ونصف الثقيلة، وتنمية صناعة السفن، وإنتاج أنواع الزوارق، وتجميع السيارات بمختلف أحجامها ومصادرها، فضلا عن تنمية معامل الغاز، وتكرير البترول والصناعات البتروكيماوية، ومحطات الطاقة من الرياح والغاز، فضلا عن المولدات النووية، ومعمل للطاقة في أردبيل تحت الأرض. يضاف إلى ذلك تنمية صناعات الأدوات والأجهزة المنزلية، والفولاذ والمعادن المختلفة.

وإيران من الدول التي حققت تقدما في بناء السدود، وتقديم أنواع الخدمات الفنية والعمرانية والتخصصية في المجالات المختلفة، ودعمت خدمات البنية التحتية من الكهرباء والمياه والغاز والهاتف الأرضي والمحمول والبرق، والطرق والمواصلات، والجسور والأنفاق، والمطارات والسكك الحديدية والمترو، والنقل البري والبحري والجوي.

أما في مجال الصناعات العسكرية فتشهد المناورات التي تقوم بها على تقدمها في صناعة التجهيزات العسكرية، فضلا عن الأسلحة التي وصلت في كثير منها إلى حد الاكتفاء الذاتي، مثل الأسلحة الخفيفة والثقيلة ونصف الثقيلة والهاونات، والمدافع الحديثة، وأجهزة الاتصال، والرادارات، وطائرات الاستطلاع بدون طيار، وأصبحت قادرة على إصلاح الدبابات والمدرعات والطائرات والمروحيات، وصناعة بعضها مثل الطائرات النفاثة المقاتلة الشبيهة بطائرات اف١٨، والتدريبية والمروحيات، فضلا عن المدمرات البحرية والزوارق السريعة، والصواريخ البالستية، والصواريخ أرض_أرض بعيدة المدى، والصواريخ أرض_جو،

والغواصات، والطائرات بدون طيار. كما دعمت صناعات الأوبتك للتصدير، وتستعد الآن لدخول عصر الفضاء بإطلاق قمر صناعي.

وإذا كان الإيرانيون يلوحون باستخدام وسائل رادعة للرد على قرار مجلس الأمن على مراحل منها سلاح النفط بإحداث فوضى في سوق النفط، وهو مصدر الطاقة الرئيسي في العالم، فإن هذا لا يعدو أن يكون مجرد تهديد، حيث يصل اعتمادهم على دخل النفط إلى ٨٥٪ من الدخل القومي.

ومن الواضح أن جدلا كبيرا قد دار بين الأجنحة السياسية في إيران حول هذا الأمر، وقد أثاره عرض توقيع البروتوكول الإضافي (ان بي تي ٩٣+٢) على مجلس الشورى الإسلامي، حيث يرى الإصلاحيون أنه يتضمن جوانب إيجابية تعطي إمكانات جديدة في مجال إنتاج الطاقة، والحصول على تقنية نووية متطورة، لكن ينبغي توقيع كل الدول عليه ليكون آمنا وموثوقا فيه، في حين يندد المحافظون بالتوقيع عليه لأنه يطرح بداية ليس لها نهاية مما يجعله غير علمي، ويمثل إذلالا لإيران ويعرض أمنها للخطر وأسرارها للإفشاء، ويطالبون بأن يتولى العسكريون أمر المشروع، بل يطالبون الحكومة بالخروج من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، لأن التهديد بالخروج من هذه المعاهدة سوف يوجد خلافا بين المحكمين في المنظمة الدولية، مما يدفعهم لاتخاذ قرار عاقل. وقد سعت القيادة السياسية للوصول إلى قرار حكيم في هذا الموضوع من خلال مناقشات هادئة مع النخبة والجماعات السياسية المتصارعة، وهي أن من حق إيران الحصول على تقنية نووية متطورة لاستخدامها في الأغراض السلمية، وأن إيران مستعدة لاتخاذ بعض الإجراءات المعقولة مع الحفاظ على قيمها ومصالحها الوطنية إذا أعطاها العالم هذا الحق. وأنه من الضروري رفع المقاطعة وإلغاء الحصار قبل توقيع إيران على البروتوكول لأن الشفافية ينبغي أن تكون من الطرفين، وأن استمرار الحوار دون شروط مسبقة أو تهديد سوف يكون مفيدا.

مما لا شك فيه أن إيران برغم ما قدمته من إمكانات وقدرة على تحمل العقوبات الدولية، فإنها تسعى إلى منع تطوير هذه العقوبات، من خلال إعادة

التفاهم مع الوكالة الدولية للطاقة النووية، وإفساح المجال لمزيد من زيارات مفتشيها، وتقديم معلومات جديدة عن برنامجها النووي في الأغراض السلمية، كما ستقوم بعمل توازن في تصريحات المسئولين الإيرانيين، خاصة فيما يتعلق بالبرنامجين النووي والصاروخي. كما ستسعى لمزيد من التفاهم مع الاتحاد الأوربي الذي أبدى استعدادا لعدم الانسياق وراء الولايات المتحدة الأمريكية في تغليظ العقوبات ضد إيران. وربما تسعى لإقناع الاتحاد الأوربي بقبول تعليق التخصيب لمدة محدودة، مع استمرار الأبحاث العلمية في مجال الطاقة النووية. على كل حال إذا أدت المفاوضات إلى تحقيق نتائج إيجابية تتوافق مع التوجهات الإيرانية، فإن إيران سوف تبدي المرونة المطلوبة، على أن تقوم إيران في نفس الوقت بالاستمرار في تطوير مشروعها النووي، في محاولة لوضع الغرب أمام الأمر الواقع.

لاشك أن الغرب لا يريد أن يدخل لعبة مكلفة، مستقبلها مجهول، وعلى هذا فرسالة إيران للغرب واضحة تماما وهي أن التشدد يمكن أن يسبب المشاكل لإيران، لكنها في الوقت نفسه لن تكون المتضررة الوحيدة، لذلك ينبغي اتخاذ موقف وسط يتناسب مع اللعبة مرحلة مرحلة، وهكذا يدخل الملف النووي الإيراني منعطفا جديدا ليصبح لعبة جادة على الساحة الدولية تشترك فيها الولايات المتحدة باعتبارها اللاعب الأساسي في العلاقات الدولية في ظل النظام العالمي الجديد، وكذلك الدول المتحالفة معها كل حسب دوره ونصيبه وموقعه في الساحة السياسية الدولية، ثم تأتي الأطراف الإقليمية حسب درجة تأثرها بهذه اللعبة، كما ينبغي أن نضيف الأطراف الداخلية على الساحة السياسية الإيرانية. وفي إطار القوى المشاركة في اللعبة تتغير النظرة من كونها ذات نتيجة واحدة مكسب أو خسارة، إلى كونها ساحة لعقد الصفقات المتوازنة لتعقد المصالح، وعدم الاتفاق على وسيلة واحدة لمعالجة القضية لعدم جدوى كل من العقوبات الاقتصادية أو توجيه ضربة للمشروع أو الإذعان للمطالب الإيرانية.

وعلى الجانب الآخر يمكن تقييم استثمار إيران علاقاتها مع الروس والصين،

فالروس يشاركون في المشروع النووي الإيراني من أجل تحقيق مصالح اقتصادية وسياسية واستراتيجية، لأن روسيا كانت خلال فترة وجود الاتحاد السوفيتي تقوم بعملية إنشاء مفاعل بوشهر لكنها لم تحقق فيه التقدم الملموس، لأنها كانت تسعى إلى تحقيق مكسب أكبر مما تقدمه بالفعل من مساعدات في هذا المشروع، لكن مع انهيار الاتحاد السوفيتي وأصبحت روسيا في وضع اقتصادي سيئ وهو ما دفعها للتصرف فيما استعادته من دول الكومنولث من مواد نووية وأجهزة تتعلق بالتقنية النووية، ووجدت إيران الفرصة سانحة من الاستفادة من هذا الموقف، وبدأت في دعم مشروعها النووي وبناء مفاعلات في الداخل في أصفهان وأراك ونطنز، وقد أسال هذا لعاب الروس من أجل الحصول على مكاسب مادية واقتصادية كبيرة، ولذلك عندما تطور المشروع النووي الإيراني أصبح الروس في موقف المراجعة خوفا من أن يفلت الزمام من أيديهم، ولذلك عرضوا مشروع تخصيب اليورانيوم الإيراني في روسيا، وهم يضغطون على إيران لتقبل هذا المشروع لإعادة التوازن للعلاقات النووية بين روسيا وإيران من ناحية، والحصول على مكاسب مادية واقتصادية من ناحية أخرى، والحصول على موقف عالمي قوي أمام الغرب من ناحية ثالثة، من خلال كونها المتحكمة في المشروع النووي الإيراني لصالح الغرب. وفيما يتعلق بالصين فإن الصين في حاجة إلى النفط والغاز الإيراني، فضلا عن المشاركة في مشروعات تعميرية ضخمة في إيران، وهذا يثبت أقدام الصين في المنطقة، ويؤمن حصولها على الطاقة النفطية التي تحتاج إليها، كما أنها لا ترحب بالاندفاع وراء الولايات المتحدة في اتخاذ قرارات عنيفة ضد الدول التي تسعى في الحصول على التقنية النووية من ناحية، وأن تقيم تحالفا إقليميا في آسيا يمكن أن يقف في مواجهة الطموحات الأمريكية في هذه المنطقة.

لا شك أن تطور الأبحاث وعمليات التخصيب والطرد المركزي والماء الثقيل سوف يعطي إمكانية إنتاج السلاح النووي، لكن إيران لا تريده في هذه المرحلة أمام الضغوط المتزايدة عليها، كما أنها لا تستطيع تحمل نفقاته أو تبعاته في هذه المرحلة، ومن ثم فهي تؤكد على أنه ليس في نيتها في هذه المرحلة إنتاج أسلحة

نووية وتحاول أن تبرهن على ذلك بأن الشريعة الإسلامية لا تجيز استخدام الأسلحة النووية. لكن يبقى السؤال لماذا تطور إيران الصواريخ الباليستية التي تستطيع حمل رءوس نووية؟ ولماذا تنفق هذه المبالغ الباهظة في صناعة وتطوير هذه الأسلحة التي يمكن الاستغناء عنها بأسلحة أقل تكلفة؟ إذا كانت لا تفكر في مرحلة قادمة بأن يكون لديها رءوس نووية يمكن أن تحملها هذه الأسلحة! ومن الواضح أن عمليات إنتاج صاروخ شهاب ٣ وإدخاله المناورات، والبدء في تطوير صاروخ شهاب ٤، يعني أنه لم توضع هذه النوعية من الأسلحة في المخازن، وإنما يمكن استخدامها في مرحلة لاحقة، وتقوم استراتيجية إيران في مناوراتها العسكرية على تحقيق قدرة امتلاك مساحة آمنة، وتحجيم قدرة القوات الأجنبية الموجودة في المنطقة، مع وجود إمكانية ردع لهذه القوات، فضلا عن تقوية القدرة على الدفاع عن البلاد، باعتبار أن القرن الحادي والعشرين هو قرن مواجهة التجهيزات والبنى الأساسية.

لا شك أن إيران قد طورت أسلحة الدفاع الجوي وشبكات الرادار لديها إلى حد كبير، وجعلت لديها نقاط تستطيع منها الرد على أي هجوم، وأن تكون قادرة على معاقبة من قام بهذه الضربة، فضلا عن أن إيران قد بعثرت مفاعلاتها النووية في مناطق جبلية وعرة، يتطلب ضربها إمكانيات عالية ونفقات باهظة وتكلفة تعتبر خسارة بالنسبة لمن يقوم بها، وهذا نوع من الردع الوقائي عند إيران، وهو ألا تكون لديها أهداف سهلة توفر الوقت والجهد على من يقوم بضربها، وقد حدد وزير الدفاع الإيراني مجال العمليات الإيرانية بأنه يشمل من المحيط الهندي إلى البحر المتوسط بما يعني أن لديه إمكانية توسيع العمليات بهذا القدر الذي يلحق خسائر للعدو الاحتمالي لإيران.

وعلى الجانب العربي يبدو القلق واضحا خاصة بين دول الخليج العربية، في حين أن إيران لا تعتبر ملفها النووي سببا لقلق دول الخليج العربية، لأن الأولى أن تقلق من أسلحة إسرائيل النووية، فضلا أن إيران تؤكد لهذه الدول أنه ليس في نيتها إنتاج أسلحة نووية، وهي تعلن عن مشروع لحلف أمني جماعي يضم دول مجلس التعاون الست بالإضافة إلى العراق وإيران، يضمن أمن الخليج على المدى

البعيد، إلا أن هذا المشروع يجد اعتراضا من بعض الدول الخليجية والعربية، خاصة الدول التي لها تعاون عسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتعتبر أن دول الخليج الثماني لا تملك القدرة على تحقيق الأمن في الخليج.

ويغض النظر عن وجود حلف أمني بين الدول الخليجية الثماني أو عدم وجوده تظل الحاجة ملحة إلى التعاون والتنسيق بين هذه الدول من أجل منع وقوع حرب أخرى في الخليج، خاصة وأن تاريخ المنطقة لم يتضمن سابقة لقيام أية دولة في الخليج بمحاربة الأخرى دون تحريض أو تدخل أجنبي، بل كان الخليج بمثابة سوق تجارية حرة للجميع، وكانت كافة دول الخليج حريصة على تحقيق الأمن والاستقرار فيه من أجل المنافع التي تعود عليها من التجارة.

من المرجح أن إيران سوف تتعامل مع قرار مجلس الأمن بنفس الأسلوب الذي تعاملت به مع المقترحات الأوربية، والاقتراح الروسي بإنشاء شركة مشتركة لتخصيب اليورانيوم في روسيا، أي بوضعه على مائدة المفاوضات أطول مدة ممكنة، لأن الملف النووي الإيراني قد وصل إلى مرحلة تاريخية، تقتضي اتباع إيران سياسة استغلال الوقت للخروج من الأزمة. فقد لانت اللهجة الإيرانية تجاه القرار مع مرور الوقت، حيث أكد وزير الخارجية منوتشهر متكي أن إيران لن تخرج من اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية، كما أكد لاريجاني أن إيران مستمرة في التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة النووية.

يرى المحللون أنه ليس أمام إيران إلا أن تتبع إحدى استراتيجيتين: الأولى أن تتجاهل الحركة الغربية تجاه ملفها النووي وتمضي في مشروعها دون الاعتماد على الغرب، مع الوضع في الاعتبار تشديد العقوبات التي يمكن أن تفرضها الدول الغربية عليها ,والثانية أن تسعى للتقارب مع الغرب، وتقليل العداء والمواجهات معه، ومحاولة إخراج التعامل مع أوربا من الوصاية الأمريكية. لاشك أن الاستراتيجية الأولى تضمن لإيران أن تسرع في تحقيق مشروعها النووي، لكن يبقى السؤال حول الثمن الذي يمكن أن تدفعه إيران في المقابل، أما استراتيجية التوافق والتصالح فلاشك أنها سوف تحتاج جهودا مضاعفة، ووقت أطول مع إبطاء حركة المشروع النووي، إلا أنها سوف تبطل ادعاءات أمريكا والغرب ضد

إيران، كما أنها سوف تخلص إيران من أسر التعامل مع روسيا والصين، فضلا عن تحقيق الفائدة في المجال الاقتصادي. ويفضل الإصلاحيون أن تتخذ إيران الاستراتيجية الثانية، فيما يفضل المتشددون الاستراتيجية الأولى.

ومع تأكيد إيران أن تعاليم الإسلام لا تبيح استخدام أسلحة الدمار الشامل، مما يعني أنه لا طائل من الإنفاق على صنعها، وتحمل التكاليف الباهظة لإنتاجها، وهذا يعني أن إيران في المرحلة الراهنة ليست راغبة في إنتاج الأسلحة النووية وليست قادرة على تحمل الإنفاق عليها، كما أنها ليست قادرة على تحمل تبعات إنتاجها في الوقت الحالي، فإن الإيرانيين لا يفقدون الأمل في إدراك المجتمع الدولي لعدالة مطلبهم، وسوء نية الولايات المتحدة الأمريكية، وخطأ موقفها، ولا يملون من الانتظار، لكنهم لا يتراجعون عما يرون أنه من حقهم، كما أن قادتهم لا يتوقفون عن الاستعداد لأية عواقب محتملة، ويزيدون من الخيارات المتاحة لهم، في مختلف المجالات، وعلى كافة الأصعدة.

حيث أكد سيد محمد علي حسيني المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الإيرانية أن الباقة التي قدمتها إيران لكل من روسيا وأمريكا وفرنسا والصين وبريطانيا وألمانيا أي مجموعة ٥+١ تتضمن مسائل تتعلق بمجالات سياسية وأمنية واقتصادية، ومسائل تتعلق بالسلام والاستقرار الإقليميين والدوليين، وأن إيران مستعدة للتفاوض حول هذه الباقة أو بعض ما جاء فيها.

وعلى الرغم من أنه ليس معلوما حتى الآن على وجه الدقة ما هي النقاط التي ستتضمنها الباقة الإيرانية، ولا متى ستقدمها إلى الدول الست، ولكن إعلان النقاط الرئيسية فيها، يحمل في طياته معان هامة، تعبر عن ابتكار دبلوماسي، وأول هذه المعاني هي أن إيران لديها إرادة الحل وهي إرادة أصيلة وذاتية، وأن إيران لا ترغب في إطالة بحث القضية، بحيث تصبح قضية مزمنة أو متأزمة، بل ترغب في الاستفادة من المفاوضات لحل مشكلتها بصورة عادلة، وأنها تضع مجموعة من الاقتراحات التي تعبر عن إعادة تعريف موقفها دون أدنى غموض، حتى لا تقع أسيرة تقنين وشرعية الافتراءات الغربية، وأن تحذف معادلات الزمن من حساباتها تماما. والمعنى الثاني هو أن تثبت اعتمادها على ذاتها من منطلق

القوة، لأن إعلانها عن تقديم مجموعة متوازنة من المقترحات للدول الكبرى، هو دليل واضح على الاعتماد على النفس من موضع القوة، فهو بمثابة تحفيز الغرب على تعديل موقفه، وبحث المسألة بعقلانية أكثر، وهو ما يتيح لإيران أن تصبح طرفا في حل قضايا المنطقة، لقدرتها على تفعيل الأسس اللازمة لحلها، فتصبح شريكا لا يخسر بل يكسب على طول الخط، وتؤكد على دورها كأحد أقطاب المنطقة. أما المعنى الثالث فهو إخراج المباحثات مع الغرب من طور الانفعال، ووضعها في إطار الحوار الجاد الهادف، والأهم أن تحدد هي للمباحثات النص الأصلي، أو أن تشارك في تدوينه على الأقل. في الوقت الذي أكد فيه المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الإيرانية رفض طهران استمرار المباحثات مع الولايات المتحدة الأمريكية بسبب تعنتها من الملف النووي الإيراني، وتفرقتها في تطبيق معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، أعلن المندوب الدائم لإيران في الوكالة الدولية للطاقة النووية أن إيران لن توافق على زيادة حجم التفتيش على منشآتها النووية، حتى تقوم آلية جيدة للاختبارات الدولية، ويتم إلغاء العقوبات التي فرضها مجلس الأمن على إيران، وإيران مع ذلك سوف تستمر في لقاءاتها مع ممثلي الوكالة بمقر الوكالة، من أجل إزالة الغموض المحتمل حول منشآتها النووية لخبراء ومتخصصي الوكالة الدولية.

وقد قامت إيران بعرض الخطوط العريضة لباقة مقترحاتها على مندوبي دول منظمة عدم الانحياز الأعضاء في الأمم المتحدة، وأكد خزائي مندوب إيران في الأمم المتحدة أن إيران سوف تقوم بعرض تفاصيل أكثر في القريب العاجل، وطلب من ممثلي دول عد الانحياز إبلاغ حكوماتهم بالاقتراحات الإيرانية، وطالبهم بدعمها، وهو تحرك إيجابي لحشد القوى المحايدة لتشجيع الموقف الإيراني.

ولاشك أن هذا الابتكار الدبلوماسي الإيراني ناتج درس تعلمته من تاريخ تعاطي ملفها النووي، حيث كان الغرب هو الذي يضع النص الأساسي للمباحثات، مبينا فروضه وتوهماته، دون أن يضع فيه الحد الأدني لمطالب الطرف الآخر، وهكذا يبدو المشهد مختلفا، ومهيئا لإعادة النظر في الموضوع النووي الإيراني، بل لقبول الدور الخلاق لإيران على مستوى المنطقة والعالم، من أجل وضع حلول

جديدة وعادلة في نفس الوقت. وهذا يعني أيضا عدم وجود احتمال للتراجع لدى إيران، كما يشير كذلك إلى أن هذه المبادرة لن تكون على حساب مكاسب حققتها إيران في مشروعها النووي، أو في المنطقة أو في غيرها أو حتى داخل إيران، قبل الثورة أو بعد انتصارها. وهذه ليست المرة الأولى التي تلعب فيها إيران في ساحة الخصم، فقد لعبت منذ نجاح ثورتها الإسلامية من خلال تصدير هذه الثورة في لبنان وأفغانستان والعراق ومنظمة الأمم المتحدة، وعلى المنابر الأمريكية ذاتها.

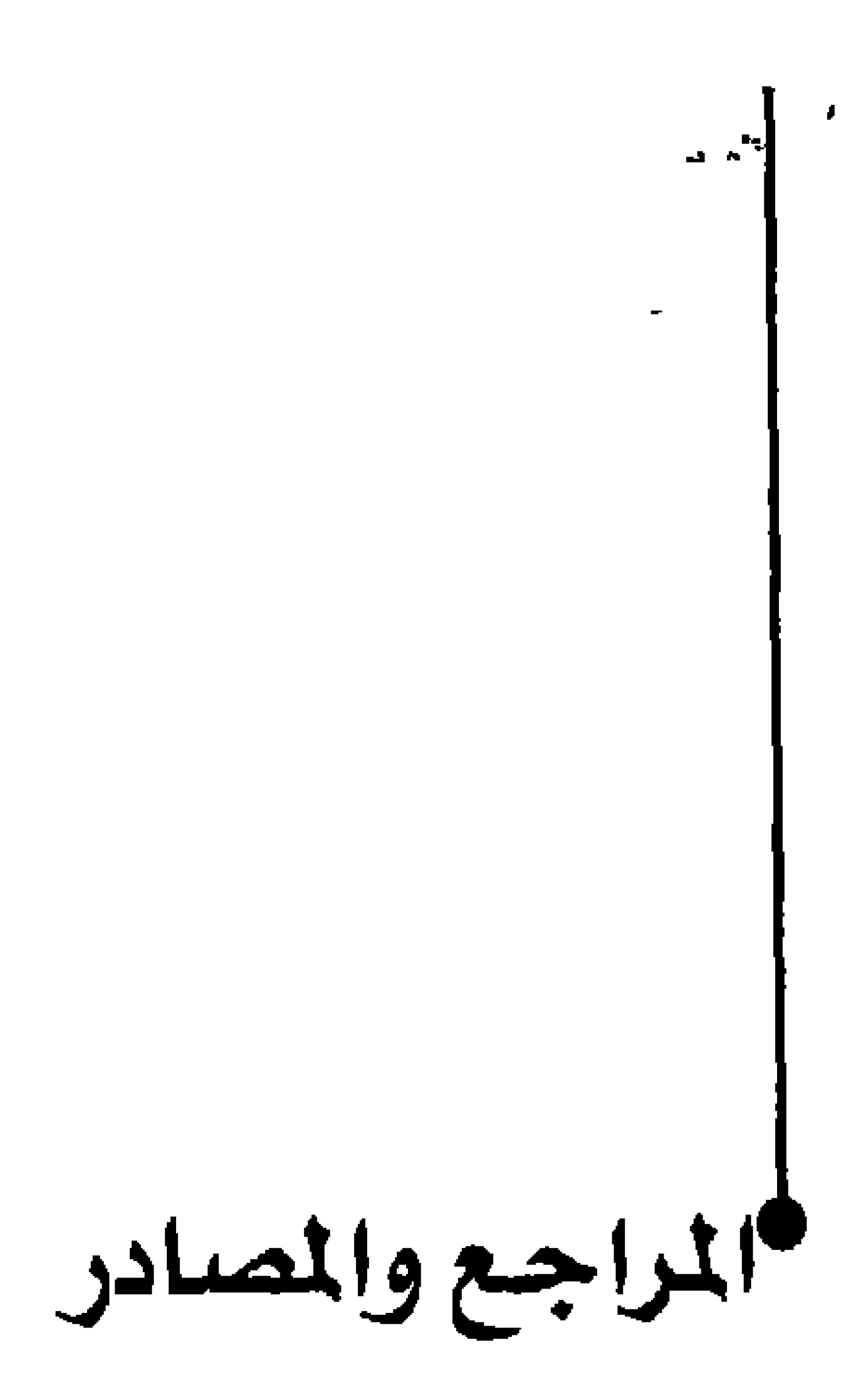
خاتمة

من الواضح أن إيران تعيش أزمة سياسية تختلف عما سبقها من أزمات فهى ليست هذه المرة صراعا بين إصلاحيين ومحافظين على السلطة أو زيادة الصلاحيات، لكنها أزمة بين إصلاحيين وإصلاحيين على مفهوم الإصلاح وأبعاده، وبين محافظين ومحافظين على صلاحيات القيادة الدينية وكيفية ممارستها، وبين الإصلاحيين والمحافظين على مفهوم القيادة الشعبية الدينية وأسلوب تنفيذها، أى أنها أزمة بين أركان النظام بعد أن تشعبت أجهزة الحكم وتميزت نوعية القيادات وظهر الجيل الثانى للثورة على الساحة السياسية واختار قياداته، كما تحددت الضغوط والمواجهات الخارجية.

ومن هنا فإن إيران فى تنقيتها الأجواء مع العراق إنما تعمل على تثبيت وحدته تحت قيادة واحدة مع اختلافها مع قادته ومتناغمة فى ذلك مع دول المنطقة التى لا تحبذ تقسيم العراق، كما أن إيران تسعى إلى تعويق الضربة الموجهة إلى العراق بقدر الإمكان لإدراكها أن أمريكا بوجودها العسكرى فى العراق تكون قد استكملت حلقات الطوق لوضعه حول رقبتها ليمنعها من ممارسة أى نشاط معاد لها أو لإحدى حليفاتها وخاصة إسرائيل، بل قد يشجع هذا الوجود العسكرى

الولايات المتحدة على توجيه ضربة وقائية ضد إيران أو ضرب المفاعلات النووية الإيرانية على الأقل.

وهكذا يجد النظام الحاكم فى إيران نفسه بين شقى الرحى فى الداخل والخارج لذلك فهو يسعى إلى تقديم تنازلات على الجانبين سواء للمعارضين فى الداخل والثائرين على الفساد، أو لدول المنطقة سعيا لكسب دعمها أو حيادها، أو للولايات المتحدة بتأييد الحرب ضد الإرهاب وعدم المعارضة لممارساتها فى أفغانستان وإقامة علاقات طيبة مع الحكومة المؤقتة الحليفة لها أو عدم استفزازها فى قضية الشرق الأوسط أو التحرش بتمددها فى دول آسيا الوسطى عسكريا وأمنيا، ومن خلال هذه التنازلات نستطيع أن ندرك الأولويات الإيرانية فى المرحلة الراهنة التى يتصدرها الأمن القومى الإيرانى مقترنا بمصلحة النظام.



المراجع والمصادر

أولا : المراجع والمصادر العربية

- أحمد إبراهيم محمود: انعكاسات المسألة العراقية، مجلة أوراق الشرق الأوسط، عدد ١٤

- إسماعيل صبرى مقلد: أمن الخليج وتحديات الصراع الدولى. الكويت الربيعان للنشر والتوزيع، ١٩٨٤م.

- إيما ميرفى وآخرون: أمن الخليج العربى فى ظل النظام الدولى الجديد. عمان مركز دراسات الشرق الأوسط، ١٩٩٧م.

- جمال سند السويدى: إيران والخليج والبحث عن الاستقرار. أبو ظبى مركز الإمارات لدراسات والبحوث الإستراتيجية، ١٩٩٦م.

- جمال سند السويدى: أمن الخليج فى القرن الحادى والعشرين. أبو ظبى: مركز الإمارات لدراسات والبحوث الإستراتيجية ، ١٩٩٨م.

- جمال سند السويدى: مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مشارف القرن الحادى والعشرين. أبو ظبى: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، ١٩٩٩م.

- جمال قاسم ويونان رزق"محرران" : العلاقات العربية الإيرانية. القاهرة معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٣م.

- حسين العيدروس: جمهورية إيران الإسلامية والجزر العربية، دراسة وثائقية أرشيفية الجزء الرابع والخامس. القاهرة دار الكتب الحديثة، ٢٠٠٣م.

- خالد بن محمد القاسى: الجزر الثلاثة بين السيادة العربية والاحتلال الإيرانى. الإسكندرية المكتب الجامعى الحديث، ١٩٩٧م.

- سعد الدين إبراهيم : النظام الإقليمى العربى الجديد. الطبعة الأولى. بيروت ١٩٨٢م

- سيد عثمان: العلاقات الإيرانية الخليجية: مختارات إيرانية، عدد ٢٨

- شيمون بيريز : الشرق الأوسط الجديد: الترجمة العربية لدار الجليل. عمان. الطبعة الأولى.

- عبد الجلى مرهون: التقارب الإسرائيلى الخليجى يهدد الأمن الإيرانى، شئون الأوسط، عدد ٤٨

- عبد الجليل محمد كامل: الجزيرة العربية والنظام العالمى الجديد "رسالة ماجستير منشورة، علوم سياسية، القاهرة، الدار الهندسية ٢٠٠٣م.

- عبد الرحمن النعيمى: الصراع على الخليج العربى، ط٢ ?دار الكنوز الأدبية للنشر ١٩٩٤م

- عبد الله الأشعل: تطور العلاقات الدولية لمجلس التعاون الخليجى فى ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية. أبو ظبى: مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، ١٩٩٩م.

- عبد الله الأشعل: العلاقات الدولية لمجلس التعاون. الكويت: ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٩م.
- عبد الله خليفة الشارمجي: عوامل بناء الثقة بين دول مجلس التعاون الخليجي والجمهوري الإسلامية الإيرانية المعوقات ونقاط الالتقاء، ندوة دول مجلس التعاون الخليجي وإيران المستجدات الإقليمية والدولية ومتطلبات التغيير، ١٥-١٧ مايو ١٩٩٩م الكويت: جامعة الكويت ، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية ، ٢٠٠٠م.
- عبد المنعم المشاط "محرر" : أمن الخليج العربي دراسة في الإدراك والسياسات. م القاهرة: جامعة القاهرة ، مركز الدراسات والبحوث السياسية، ١٩٩٤م.
- عطاالله محمد الروابدة: التدخل الأمريكي في دول الخليج العربي في عقد التسعينيات رسالة ماجستير، العلوم السياسية، معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠٠٠م .
- على الدين هلال: النظام الإقليمي العربي . الطبعة الأولى. بيروت ١٩٧٩م
- على سعيد آل عوير: أثر التحولات الدولية والإقليمية على مجلس التعاون لدول الخليج العربي ١٩٩٠-١٩٩٩م رسالة ماجستير، العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢م.
- فاروق يوسف: الشرق الأوسط المعاصر. القاهرة ١٩٩١م
- فتحي العفيفي: الخليج العربي النزاعات السياسية وحروب التغيير الاستراتيجي. القاهرة مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية الأهرام، ٢٠٠٣م.
- قسم البحوث: مجلس التعاون لدول الخليج العربية. القاهرة مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠٢م.
- كمال صلاح عواد الحرب: تطوير نظام الأمن الجماعي لمجلس التعاون الخليجي، رسالة ماجستير، العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣م.
- محمد السعيد عبد المؤمن: إيران وآفاق المستقبل. القاهرة ١٩٩٦م.

- مدحت حماد: العلاقات الإيرانية الإماراتية " التقرير الاستراتيجى الإيرانى السنوى ١٩٩٨م
- مها البسطامى: النظام الإقليمى الجديد فى الشرق الأوسط. الطبعة الأولى. القاهرة ١٩٩٢م
- نيفين مسعد: الجديد فى العلاقات العربية الإيرانية، مجلة معهد البحوث والدراسات العربية، العدد ٢٩
- وليد حمدى الأعظمى: النزاع بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران حول جزر أبى موسى وطنب الكبرى والصغرى فى الوثائق البريطانية (١٧٦٤ - ١٩٧١م). لندن ط٢، ٢٠٠٣م.
- محمد رضا فودة: العلاقات الإيرانية الخليجية. باريس: مركز الدراسات العربى الأوربى، ٢٠٠٠م.
- وليد عبد الله محمد عامر: التحولات السياسية الإيرانية وأثرها على دول الخليج العربى فى عقد التسعينيات"رسالة ماجستير، علوم سياسية، معهد البحوث والدراسات العربية،٢٠٠٢م.

الدوريات:

- مجلة مختارات إيرانية، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.
- مجلة السياسة الدولية، القاهرة: الأهرام.
- مجلة شئون الأوسط، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق.
- مجلة شئون خليجية، القاهرة، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية.
- مجلة المستقبل العربى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- مجلة البحوث والدراسات العربية، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية.
- مجلة دراسات شرق أوسطية ، القاهرة، جامعة عين شمس مركز بحوث الشرق الأوسط.

- مجلة شئون الشرق الأوسط القاهرة، جامعة عين شمس، مركز بحوث الشرق الأوسط .

- مجلة دراسات استراتيجية، أبو ظبى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية

- مجلة أوراق حضرية معاصرة. القاهرة، جامعة عين شمس، مركز الحضارات المعاصرة

- مجلة قراءات استراتيجية القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالإهرام.

- مجلة قضايا إستراتيجية القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

- التقرير الاستراتيجى العربى، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

- الملف الإيرانى ، القاهرة، جامعة عين شمس، مركز بحوث الشرق الأوسط

- ملف الخليج الاستراتيجى، القاهرة، المركز الأكاديمى للدراسات الاستراتيجية

- الملف العربى، باريس، مركز الدراسات العربى الأوربى.

- الصحف: الأهرام (مصر)، الأخبار (مصر)، الحياة (لندن)، الشرق الأوسط (لندن)، الراية (قطر)، الاتحاد (الإمارات)، الوطن (الكويت)، عمان (عمان)، عكاظ (السعودية)، العالم اليوم (مصر)، الخليج (الإمارات)، السياسة (الكويت)، البيان (الإمارات) اطلاعات ، جمهورى اسلامى ، كيهان(إيران)

ثانيا: المراجع والمصادر الفارسية:

- داود هيرميديست باونت: رؤى للترتيبات الأمنية فى الخليج، مجموعة مقالات سيمنار خليج فارس ١٣٧٣هـ.ش.

- سيد حسين موسوى خراسانى: خليج فارس، سيمنار خليج فارس ١٣٧٢هـ.ش.

- عزيز الله بيات : كليات تاريخ وتمدن ايران .تهران ٢٥٣٥ شاهنشاهى

- مجلة سياست دفاعى . وزارت دفاع وپشتسبانى نيروهاى مسلح . زمستان ١٣٧٢ شمسى

- مجموعة مقالات چهارمين سمينار خليج فارس . تهران ١٣٧٢ شمسى

- نجفقلى ميرزا : تاريخ روابط ايران با دنيا . تهران ١٣٢٤ شمسى

- مجموعه مقالات المؤتمر الرابع للخليج (طهران): مركز دراسات الخليج ومركز الدراسات السياسية والدولية تيرماه ١٣٧٢هـ. ش. يوليو ١٩٩٣م.

محمد جواد مشكور: نام خليج فارس در طول تاريخ (طهران: أسفند ٢٥٣٥ شاهنشاهى)

مراجع باللغة الإنجليزية:

- Books

Cristian Marchall, Iranصs persian Gulf Policy from Khomeiny to Kantam rout, Ldege Curzon Taylor and francis' Group London and New York, 2003.

Wayhe E. Whit, The Iran- Iraq war: A challenger to the Arab Gulf States, H, Richard sindelar 111 and J.E. Petrson (eds), cross cuirents in the Gulf, London: Rout Ledege, Press. 1987.

Periodicals

Mohamed Selim The Extra regional Environment of Egyptian- Iranian Relations: Opportunities and Risks _Center for Asian Studies, Cairo University Asian Mono Graphs, No 46, October, 2002.

Talal Saleh Banan : democracy and the rule of the clergy in Iran : problem of coexistence, Al-Siyassa Al- dawlity, No155 January, 2004.

The Economist Intelligence unit, The foreign ministers visits Iran Country Report, Saudi Arabia, No 3, 1998. London.

David Menashari : Post -Revolutionary Politician Iran Frank Cass Crown House, 42 Chase side London, No 145 BP. England, 2001.

RK.RamaZani- The Emerging Arab- Iranian Rapprochement, middle East Policy. Vol, June, 1998.

middle east defense news 1992-1995

jane,s defense weekly 1995

الشبكة الإلكترونية العالمية:

www.alharamain.co.uk.

HYPERLINK "http://www.emirates_islands.org.ae. www.emirates-islands.org.ae.

HYPERLINK http://www.eslam_online.net. www.islam-online.net.

www.uaezayed.com

HYPERLINK http://www.knna.net.kw. www.knna.net.kw.

HYPERLINK http://www.albayan.co.ac. www.albayan.co.ac.

HYPERLINK http://www.alriyadh_np.com www.alriyadh-np.com

HYPERLINK http://www.arabic.peopledaily.com.cn. www.arabic.peopledaily.com.cn.

HYPERLINK http://www.co.ae. www.co.ae.

HYPERLINK http://www.news.masray.com www.news.masray.com

HYPERLINK http://www.al_eman.com. www.al-eman.com.

HYPERLINK http://www.darislam.com www.darislam.com

HYPERLINK http://www.mondiploar.com www.mondiploar.com

HYPERLINK http://www.daralhayat.com www.daralhayat.com

HYPERLINK http://www.azzaman.com www.azzaman.com

HYPERLINK http://www.aljazeera.net www.aljazeera.net

www.al-manac.com

HYPERLINK http://www.alwelyah.net. www.alwelyah.net.

HYPERLINK http://www.ansar.org. www.ansar.org.

HYPERLINK http://www.amal_mouvement.org.lb. www.amal-mouvement.org.lb.

HYPERLINK http://www.alwatan.com www.alwatan.com

الفهرس

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

تبدأ الجمهورية الثالثة فى رأى الدارسين مع انتصار المحافظين الجدد ونجاحهم فى الدورة التاسعة لرئاسة الجمهورية الإسلامية فى إيران، حيث أسفرت نتيجة المرحلة الأولى عن إعادة بين هاشمى رفسنجانى ومحمود أحمدى نجاد الذى كان رئيساً لمدينة طهران ، ثم تمكن من انتزاع الفوز. والدكتور محمد السعيد عبد المؤمن فى هذه الدراسة يخلص إلى أنه إذا مير حسين موسوى، ممثل الحرس القديم، قد حظى بدعم كافة فئات اليسار ابتداءً من علماء الدين إلى مجاهدى الثورة فقد حظى أيضًا بدعم الطبقة المتوسطة التى انتعشت فى عهد حكومته مع الضغط على طبقة التجار والرأسماليين، وتحول القوى الشعبية إلى الدعم الحكومى، ومن ثم كان خيار مير حسين موسوى هو الفرصة الجديدة وربما الأخيرة لكى تستمر مدرسة رفسنجانى على الساحة، لكن انتصار أحمدى نجاد أكد على رغبة النظام والجماهير فى المضى قدمًا مع الجمهورية الثالثة.

كتاب يلقى الضوء على دولة مثيرة للجدل فى حجم إيران، كتبه أحد الدارسين المتخصصين فى الشأن الإيرانى ، بعين كاشفة ورائية ومستشرقة.

تصميم الغلاف /إلهام عارف

Bibliotheca Alexandrina
12237388



الهيئة المصرية العامة للكتاب



ISBN# 9789772070848
6 221149 022966

١٦ جنيهاً